الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الإقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

-دراسة حالة الجزائر-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

قسم: العلوم التجارية

التخصص: اقتصاد قياسي، بنكي ومالي

من إعـــداد الطالبة:
عراب سمية

تحت إشراف الأستاذ:
أد. بن بوزيان محمد

الاسم واللقب	الرتبة	جامعة	الصفة
أ.د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	رئيسا
أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	مشرفا
د. غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ محاضر أ	تلمسان	مناقشا
أ.د شكوري سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	مغنية	مناقشا
أ.د شيبي عبد الرحيم	أستاذ التعليم العالي	مغنية	مناقشا
د. مسعودي عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	أدرار	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من يخفض لهما جناح الذل من الرحمة أبي وأمي

أطال الله في عمرهما

فقد أنارا لي دربي بحبهما و عطفهما وبركة دعائهما

إلى من شجعني وشاطرني مشاق البحث ومازال زوجي العزيز

إلى فلذتي كبدي ايناس

إلى كل اخواني وأفراد عائلتي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم لساني

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على جزيل فضله ونعمه الذي أعانني على إتمام هذا العمل

كما لا يسعني في هذا المقام ،لا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى **الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد** على تفضله بقبول الإشراف والمتابعة على أطروحتي، حيث لمست عنده كل العناية والاهتمام، إذ لم يبخل علي طيلة المدة بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة وإقتراحاته التي ساهمت في اثراء هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تكرمهم قبول مناقشة الموضوع، وابداء ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة

كل الشكر والتقدير إلى من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويـــات

العنـــــوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	XI
فهرس الأشكال	XIV
فهرس الملاحق	XVI
المقدمة العامة	أ-م
الفصل الأول: النمو الإقتصادي، وتطوره في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	
مقدمة الفصل	01
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي	02
المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي	02
الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي	02
الفرع الثاني: أنواع النمو الإقتصادي	03
الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الإقتصادي	04
المطلب الثاني: عناصر النمو الإقتصادي	05
الفرع الأول: الموارد الطبيعية والبشرية	05
الفرع الثاني: رأس المال المادي	06
الفرع الثالث: العنصر التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات	07
المطلب الثالث: طرق تقدير النمو الإقتصادي	08
الفرع الأول: طريقة القيمة المضافة	08
الفرع الثاني: طريقة الدخل	08
الفرع الثالث: طريقة الإنفاق	08
المبحث الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للنمو الإقتصادي	09
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الإقتصادي	09
الفرع الأول: الخلفيات الفكرية لظهور آراء الكلاسيك في النمو الإقتصادي	09
الفرع الثاني: تحليل آدم سميث للنمو الإقتصادي	10
الفرع الثالث: تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الإقتصادي	11

الفرع الرابع: تحليل كارل ماركس للنمو الإقتصادي	12
المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الإقتصادي	12
الفرع الأول: نظرية شومبيتر في النمو الإقتصادي	12
الفرع الثاني: نظرية كينز في النمو الإقتصادي	13
المطلب الثالث: نظرية التغيير الهيكلي	15
الفرع الأول: نظرية التنمية لـ آرثر لويس Arthur Lewis	15
الفرع الثاني: نظرية هوليس تشينري Hollis B. Chenery	16
المطلب الرابع: النماذج الحديثة في النمو الإقتصادي	17
الفرع الأول: نماذج النمو الإقتصادي المتوازن	17
الفرع الثاني: النمو الإقتصادي غير المتوازن	18
المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2019)	19
المطلب الأول: مرحلة الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	21
الفرع الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	21
الفرع الثاني: أهداف البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي	23
الفرع الثالث: أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي	24
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	29
الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	30
الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو	32
الفرع الثالث: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدل النمو الإقتصادي	32
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	36
الفرع الأول: مضمون البرنامج	36
الفرع الثاني: أهداف البرنامج	38
الفرع الثالث: أثر البرنامج الخماسي على النمو الإقتصادي	39
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الإقتصادي والبرنامج الجديد (2015-2019)	43
الفرع الأول: مضمون البرنامجين	43
الفرع الثاني: أهداف البرنامجين	45
الفرع الثالث: أثر البرنامجين على النمو الإقتصادي	47
خاتمة الفصل	52

الفصل الثاني: تطور الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	
مقدمة الفصل	53
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام	54
المطلب الأول: النفقات العامة، عناصرها، أشكالها ومحدداتها	54
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة وعناصرها	54
الفرع الثاني: أشكال النفقات العامة	56
الفرع الثالث: محددات حجم النفقات العمومية	56
المطلب الثاني: قواعد النفقات العامة	59
الفرع الأول: قاعدة المنفعة القصوى والعدالة	59
الفرع الثاني: قاعدة الإقتصاد والتدبير	60
الفرع الثالث: قاعدة الترخيص	61
المطلب الثالث: التقسيمات العلمية والإقتصادية للنفقات العامة	61
الفرع الأول: حسب تكرارها الدوري	61
الفرع الثاني: حسب طبيعتها	62
الفرع الثالث: حسب غرضها	63
المطلب الرابع: أسباب تزايد حجم النفقات العامة	64
الفرع الأول: الأسباب الظاهرية أو الصورية	64
الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية	67
المبحث الثاني: الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل الإنفاق العام في الجزائر	72
المطلب الأول: مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر	72
الفرع الأول: موارد الجباية العادية	73
الفرع الثاني: الموارد العادية غير الجبائية	75
الفرع الثالث: الجباية البترولية	77
المطلب الثاني: ماهية الجباية البترولية ومكوناتها وأهميتها في الإقتصاد الجزائري	78
الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية	78
الفرع الثاني: مكونات الجباية البترولية	78
الفرع الثالث: تطور أهمية الجباية البترولية في الإقتصاد الجزائري	81
المطلب الثالث: خصائص الجباية البترولية	82

الفرع الأول: الجباية البترولية في دول منظمة الأوبك (OPEC)	83
الفرع الثاني: جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج	83
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في تطوره الجباية البترولية	84
الفرع الأول: أسعار البترول في الأسواق الدولية	84
الفرع الثاني: أسعار الصرف	84
الفرع الثالث: الاحتياطات البترولية والطاقة الإنتاجية	85
المبحث الثالث: تطور الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)	85
المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية	85
الفرع الأول: نفقات التسيير	86
الفرع الثاني: نفقات التجهيز	86
الفرع الثالث: توزيع نفقات التسيير والتجهيز في ميزانية الدولة	87
المطلب الثاني: تقييم تطور نفقات التسيير والتجهيز وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	90
الفرع الأول: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر في الفترة (2000-2019)	90
الفرع الثاني: تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر	94
الفرع الثالث: تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر	97
المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة	99
الفرع الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني	99
الفرع الثاني: آثار النفقات العامة على الاستهلاك	101
الفرع الثالث: أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني	103
المطلب الرابع: الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني	104
الفرع الأول: أثر المضاعف	104
الفرع الثاني: أثر المعجل أو المسارع	105
خاتمة الفصل	106
الفصل الثالث: واقع قطاع المحروقات والتنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	
مقدمة الفصل	107
المبحث الأول: الإطار النظري للنفط	108
المطلب الأول: ماهية النفط، خصائصه ومكوناته	108
الفرع الأول: تعريف النفط	108

الفرع الثاني: خصائص النفط	109
الفرع الثالث: مكونات البترول	110
المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط	112
الفرع الأول: السعر المعلن والسعر الفوري	112
الفرع الثاني: السعر المتحقق والسعر الضريبي	113
الفرع الثالث: سعر الإشارة والسعر المستقبلي	114
المطلب الثالث: التطور التاريخي لنظام تسعير النفط	114
الفرع الأول: مرحلة سيطرة الشركات الاحتكارية	114
الفرع الثاني: مرحلة الأسعار التفاوضية بين أوبك والشركات النفطية	115
الفرع الثالث: سياسة التسعير لمنظمة الدول المصدرة للنفط"OPEC"	116
المطلب الرابع: العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية	117
الفرع الأول: العوامل الإقتصادية	118
الفرع الثاني: العوامل الجيوسياسية والطبيعية	119
الفرع الثالث: المنظمات الدولية الفاعلة في السوق النفطية (OPEC،IEA)	120
المبحث الثاني: ملامح قطاع المحروقات في الجزائر	121
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر	121
الفرع الأول: مرحلة الاستعمار	122
الفرع الثاني: مرحلة بعد الاستقلال	123
الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات	125
المطلب الثاني: النفط الجزائري (أهم الأحواض النفطية، خصائصه ومكانته)	126
الفرع الأول: أهم الأحواض النفطية في الجزائر	126
الفرع الثاني: خصائص النفط الجزائري	128
الفرع الثالث: مكانة النفط الجزائري	131
المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	132
الفرع الأول: تطور عملية استكشاف المحروقات في الجزائر	132
الفرع الثاني: وضعية الاحتياطي المؤكد للمحروقات في الجزائر	134
الفرع الثالث: الوضعية الإنتاجية للمحروقات في الجزائر	136
المطلب الرابع: هيمنة قطاع المحروقات على بقية القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	138

الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر	138
الفرع الثاني: مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الجزائرية	145
الفرع الثالث: مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر	147
المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	152
المطلب الأول: التنويع الإقتصادي، أشكاله وأهدافه	152
الفرع الأول: تعريف التنويع الإقتصادي	152
الفرع الثاني: أشكال التنويع الإقتصادي	153
الفرع الثالث: أهداف التنويع الإقتصادي	153
المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الإقتصادي، آلياته وعوامل نجاحه	155
الفرع الأول: مؤشرات التنويع الإقتصادي	155
الفرع الثاني: آليات التنويع الإقتصادي	156
الفرع الثالث: عوامل نجاح التنويع الإقتصادي	157
المطلب الثالث: قياس درجة التنوع الإقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان	158
الفرع الأول: تعريف مؤشر هرفندل-هيرشمان	158
الفرع الثاني: حساب درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر بمؤشر هرفندل-هيرشمان H.H	159
الفرع الثالث: علاقة مؤشر H.H في الجزائر بأسعار البترول	159
المطلب الرابع: تعزيز القطاع الفلاحي كسياسة استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات	160
الفرع الأول: أهمية القطاع الفلاحي والإمكانيات المتاحة في الجزائر	161
الفرع الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وعوائقه	164
الفرع الثالث: تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	168
خاتمة الفصل	170
الفصل الرابع: نمذجة قياسية لأثر عوائد البترول على الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	
مقدمة الفصل	171
المبحث الأول: الأثر الديناميكي لعوائد البترول على النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	172
المطلب الأول: انعكاسات أسعار البترول على الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر	172
الفرع الأول: تطور أسعار البترول الخام في الأسواق الدولية في الفترة (2000-2019)	172

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات البترولية في الجزائر	174
الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر	175
المطلب الثاني: الداء الهولندي ولعنة الموارد الطبيعية	177
الفرع الأول: نظرية لعنة الموارد الطبيعية	178
الفرع الثاني: ظاهرة الداء الهولندي	180
الفرع الثالث: الأسباب الإقتصادية الكامنة خلف لعنة الموارد الطبيعية	181
المطلب الثالث: انعكاس وفرة الموارد النفطية على الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر	182
الفرع الأول: الأثر السلبي لوفرة عوائد النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر	182
الفرع الثاني: تحليل العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط والإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر	184
الفرع الثالث: تشخيص تعرض الإقتصاد الجزائري للعنة الموارد الطبيعية	188
المطلب الثالث: استخدام الفوائض النفطية في الجزائر	190
الفرع الأول: التخفيض من المديونية العمومية	190
الفرع الثاني: إنشاء صندوق ضبط الموارد وتمويله	191
الفرع الثالث: دعم البرامج التنموية والاستثمارات العمومية	192
المبحث الثاني: إختبار التكامل المشترك بين عوائد النفط وكل من النمو الإقتصادي والإنفاق العام وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	193
المطلب الأول: منهجية بناء النموذج القياسي وتحديد متغيرات الدراسة	193
الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة	193
الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لنموذج الدراسة	194
الفرع الثالث: خطوات تطبيق منهجية ARDL	195
المطلب الثاني: إختبارات الاستقرارية وجذر الوحدة (Unit Root Test)	195
الفرع الأول: تقدير نماذج السلاسل الزمنية	196
الفرع الثاني: نتائج إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)	197
الفرع الثالث: إختبار فيليبس بيرون (PP)	199
المطلب الثالث: تقدير نموذج التكامل المشترك حسب منهجية ARDL	200
الفرع الأول: مميزات منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع	200
الفرع الثاني: تحديد مكونات نموذج ARDL	201
الفرع الثالث: تحديد درجات الابطاء الزمني المثلى لإجراء الإختبار:	203

المطلب الرابع: الإختبارات البعدية للتأكد من سلامة النموذج واستقرارية النموذج	204
الفرع الأول: إختبار الارتباط التسلسلي Serial Correlation LM Test	204
الفرع الثاني: إختبار ثبات تباين الأخطاء Hetroscedasticity Test	208
الفرع الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	210
الفرع الرابع: إختبارات استقرار هيكل النموذج	211
المبحث الثالث: قياس العلاقة بين عوائد النفط والإنفاق العام والنمو الإقتصادي بالجزائر في الأجلين الطويل والقصير باستخدام إختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ	213
المطلب الأول: إختبار التكامل المشترك باستخدام إختبار لحدود Bounds Test	213
الفرع الأول: منهجية استخدام إختبار الحدود	213
الفرع الثاني: نتائج إختبار منهج الحدود بين المتغيرات	214
الفرع الثالث: تقدير العلاقة بين متغيرات النموذجين في المدى الطويل	215
المطلب الثاني: نموذج تصحيح الخطأ ECM	216
الفرع الأول: معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM	216
الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة الإنفاق العام	217
الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة النمو الإقتصادي	219
المطلب الثالث: الاستجابة الدفعية (النبضية) Impluse Response	220
الفرع الأول: مفهوم الاستجابة النبضية	220
الفرع الثاني: استجابة الإنفاق العام لصدمة عوائد النفط	221
الفرع الثالث: استجابة النمو الإقتصادي لصدمة عوائد النفط	221
المطلب الرابع: تحليل تجزئة تباين الخطأ Variance Decomposition	223
الفرع الأول: مفهوم تحليل التباين	223
الفرع الثاني: تحليل تجزئة تباين خطأ التنبؤ للإنفاق العام	223
الفرع الثالث: تحليل تجزئة تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام	224
خاتمة الفصل	225
الخاتمة العامة	226
قائمة المراجع والمصادر	231
الملاحق	249
ملخص الدراسة	256

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01-01	مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	22
02-01	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	24
03-01	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للإقتصاد الوطني في الفترة (2001-2004)	24
04-01	نمو بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)	26
05-01	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	30
06-01	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للإقتصاد الوطني في الفترة (2005-2009)	32
07-01	نمو بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)	34
08-01	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية الإقتصادية (2010-2014)	37
09-01	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للإقتصاد الوطني في الفترة (2010-2014)	39
10-01	نمو بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	41
11-01	مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي والبرنامج الجديد للنمو خلال الفترة (2015-2019)	44
12-01	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للإقتصاد الوطني في الفترة (2015-2019)	47
13-01	نمو بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	48
01-02	الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019	72
02-02	جدول تحديد الرسم المساحي	79
03-02	نسب الإتاوة حسب كمية المحروقات المستخرجة	80
04-02	كيفية حساب الرسم على الدخل البترولي	80
05-02	تطور النفقات العامة (التسيير والتجهيز) في الجزائر في الفترة (2000-2019)	90
01-03	تطور إنتاج شركة سوناطراك للمحروقات في الجزائر للفترة (1962-1985)	124
02-03	توزيع النفط الخام في العالم حسب كثافته النوعية بمقياس API	129
03-03	مقارنة بين الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك مع خليط الصحراء في الفترة (2016-2020)	132
04-03	اكتشافات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	133

05-03	عدد الحفارات العاملة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	133
06-03	تطور الطاقة التكريرية في الجزائر والدول العربية خلال الفترة (2014-2018) وعدد المصافي العاملة سنة 2018	134
07-03	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي وحصتها من إجمالي العالم في الفترة (2000-2019)	135
08-03	إنتاج النفط الخام بالجزائر وحصتها من إجمالي العالم في الفترة (2000-2019)	137
09-03	الطلب العالمي على النفط الخام في الفترة (2006-2018)	138
10-03	مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي الخام الجزائري في الفترة (2000-2019)	139
11-03	مساهمة القطاعات الإقتصادية في خلق مناصب العمل في الفترة (2013-2017)	145
12-03	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية في الفترة (2000-2019)	146
13-03	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	148
14-03	تطور مؤشر هرفندل-هيرشمان (H.H) في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	160
15-03	مساهمة القطاعات الإقتصادية في خلق مناصب العمل في الفترة (2013-2017)	165
16-03	تطور المحاصيل الزراعية في الفترة (2016-2018)	166
17-03	تطور تربية الماشية في الفترة (2016-2018)	167
18-03	تطور الإنتاج الحيواني في الفترة (2016-2018)	167
01-04	تطور أسعار البترول الخام في الأسواق العالمية خلال الفترة (2000-2019)	172
02-04	تطور الايرادات البترولية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	183
03-04	تطور رصيد الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2002-2019)	190
04-04	تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)	192
05-04	نتائج إختبارADF لجذر الوحدة وفق معيار Schwarz	198
06-04	نتائج إختبارPP لجذر الوحدة وفق معيار Bartlett Kernel	199
07-04	نتائج إختبار LM للارتباط التسلسلي	207
08-04	نتائج إختبار LM للارتباط التسلسلي بعد إجراء فترة إبطاء واحدة للنموذج الثاني	207
09-04	نتائج إختبار ثبات تباين الأخطاءHetroscedasticity Test	209
10-04	نتائج إختبار Ramsey REST TEST	211
11-04	نتائج إختبار الحدود بين عوائد النفط والانفاق العام	214

12-04	نتائج إختبار الحدود بين عوائد النفط والناتج الداخلي الخام	214
13-04	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين عوائد النفط والإنفاق العام	215
14-04	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين عوائد النفط، الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام	215
15-04	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين عوائد النفط والإنفاق العام	217
16-04	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين عوائد النفط والناتج الداخلي الخام	219
17-04	تحليل تباين خطأ التنبؤ للإنفاق العام بمعامل Cholesky	223
18-04	تحليل تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام بمعامل Cholesky	224

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01-01	التوزيع السنوي للمبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	21
02-01	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2000-2004)	25
03-01	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005-2009)	33
04-01	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)	40
05-01	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2016-2019)	48
01-02	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)	92
02-02	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	93
03-02	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	94
04-02	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	95
05-02	هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	97
01-03	خريطة توضح أهم الأحواض النفطية في الجزائر	128
02-03	مساهمة الجزائر في الاحتياطي المؤكد للنفط الخام للدول العربية لسنة 2019	135
03-03	مساهمة الجزائر في الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي للدول العربية لسنة 2019	135
04-03	مساهمة الجزائر في انتاج النفط الخام في الدول العربية لسنة 2019	138
05-03	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2000-2019)	140
06-03	تطور قيم الصادرات والواردات الوطنية في الفترة (2000-2019)	142
07-03	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	146
08-03	ارتباط الصادرات النفطية بأسعار البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	147
09-03	تطور الإيرادات البترولية والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	150
10-03	نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	151
01-04	أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	175
02-04	انعكاسات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	176
03-04	علاقة تطور أسعار البترول الخام بنمو النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	176
04-04	تطور الإيرادات البترولية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	183
05-04	تطور الإيرادات البترولية والنفقات العامة والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	185
06-04	خطوات تطبيق منهجية ARDL	195
07-04	تطور السلاسل الزمنية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2019	202

08-04	إختيار درجات الإبطاء المثلى في النموذج الأول حسب معيار AIC	203
09-04	إختيار درجات الإبطاء المثلى في النموذج الثاني حسب معيار AIC	204
10-04	المدرج التكراري ودالة الكثافة الاحتمالية لبواقي تقدير معادلتي الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام	211
11-04	نتائج إختبار COSUMوCOSUMSQ	212
12-04	استجابة النفقات العامة لصدمة في عوائد النفط عند أفق 10 سنوات	221
13-04	استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة في عوائد النفط عند أفق 10 سنوات	222

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	249
02	تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)	249
03	نسبة تغطية الإيرادات البترولية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	250
04	تطور سعر النفط وايرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	250
05	انعكاسات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	251
06	هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2019)	251
07	تطبيق اللوغاريتم الطبيعي على بيانات عوائد النفط والانفاق العام والناتج الداخلي الخام	252
08	نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة الانفاق العام	253
09	نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة الناتج الداخلي الخام	253
10	نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة الناتج الداخلي الخام بعد اجراء فترة ابطاء واحدة	254
11	دوال الاستجابة الفورية للإنفاق العام والناتج الداخلي الخام جراء صدمة في عوائد النفط	255

المقدمة العامـــة

اكتسبت الطاقة أهميتها منذ نحو ثلاثة قرون، وبالذات منذ الثورة الصناعية في إنكلترا في بدايات القرن الثامن عشر، عندما اخترع المحرك البخاري، حيث أصبحت العصب الرئيسي للتطور الصناعي والاقتصادي في أوروبا، حيث كانت الطاقة المتمثلة في الفحم متوافرة بالكميات التي تحتاجها الصناعة، وكانت حصة الفحم هي المهيمنة على إجمالي استهلاك العالم من الطاقة، على الرغم من أن الفحم وقود غير نظيف وملوث للبيئة، لكن الاهتمامات البيئية لم تكن تحظى بالعناية آنذاك، فضلا عن عدم وجود مصدر آخر للطاقة يمكن أن يحل محل الفحم.

غير أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهد بزوغ مصدر جديد للطاقة وهو النفط، حيث كان في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة البشرية، وإنه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكنه في نفس الوقت كان أداة للسيطرة ومازال المحرك الرئيسي لآليات السياسة والاقتصاد.

وباعتبار النفط المصدر الأساسي للطاقة في الحضارة الصناعية، فقد كان في العقود الماضية وما يزال، أهم محاور الصراع بين الدول في مناطق تواجده، وسوف تستمر أهميته في المستقبل ويزداد الصراع من أجله، إلى أن تحل مكانه مصادر بديلة للطاقة، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم المعايير الرئيسية في رسم الخرائط السياسية والاقتصادية.

وتظهر أهمية النفط في الدول المنتجة والمصدرة له من خلال توفيره لعوائد مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وقد لعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر خاصة، وقد جاءت أهميته باعتباره سلعة استراتيجية تلعب دورا أساسيا في الصناعة ولها أثر فعال في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، ويعتبر كذلك سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة من خلال إيرادات الجباية البترولية، وتنبع أهميته كسلعة كذلك في الفارق الكبير بين تكاليف انتاجه وأسعار بيعه من طرف المستهلكين مما أدى إلى تراكم فوائض مالية في الدول المنتجة كان لها أثرا كبيرا على جميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والخدمات ....وغيرها، كما تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة معتبرة من التجارة العالمية، مما جعل تقلبات أسعاره وعدم استقرارها في أسواق النفط الدولية نظرا لحساسيتها اتجاه العوامل السياسية والاقتصادية العالمية تؤثر بشكل واضح على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي لكل من الدول النفطية التي تعتمد على البترول كسلعة أساسية للتصدير ومصدر رئيسي للإيرادات.

وباعتبار الجزائر من بين أهم الدول النفطية فهي تمتلك مكانة مميزة في أسواق النفط العالمية، تتجلى بشكل واضح في حجم انتاج وتصدير المحروقات فضلا عن احتياطاتها من النفط الخام والغاز الطبيعي، الأمر الذي جعل من

المحروقات القطاع المهيمن في الاقتصاد الجزائري لاسيما أن العوائد النفطية تعتبر أهم مصادر الدخل الوطنية، فضلا عن استحواذ الصادرات النفطية على نسبة متوسطة تفوق 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية في الفترة 2000-2019، لذلك أصبحت الجزائر تعاني من التبعية النفطية وعدم قدرتها على تنويع اقتصادها بشكل كاف، مما جعلها عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية خاصة النفطية، والتي تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني، من خلال التأثير على حجم العائدات البترولية ومن ثم على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها الانفاق العام الذي يعتبر من أحد أهم العوامل المحددة للأداء الاقتصادي، التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة، وذلك بغية تحقيق نمو اقتصادي شامل.

وفي سبيل معالجة الأزمات الاقتصادية وزيادة الناتج الداخلي الخام، انتهجت الجزائر سياسة إنفاق توسعية، عبر تبني برامج تنموية كانت بدايتها سنة 2001 من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم وتحسين المستوى المعيشي لدى أفراد المجتمع، مستغلة بذلك تحسن الوضعية المالية نتيجة المداخيل النفطية غير المسبوقة التي حصلت عليها الجزائر بفضل الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول العالمية مطلع 2000.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في ظل البرامج التنموية، إلا أن الجزائر تبقى عاجزة عن تحقيق اقتصاد وطني متنوع ومستقر وتنمية مستدامة، لذلك كان لابد من إيجاد بدائل أخرى على شكل طاقات بديلة متجددة تغني عن البترول والغاز الطبيعي كاستغلال الطاقة الشمسية في المجال الطاقوي، والنهوض بالقطاعات الناشئة كالفلاحة بالتركيز على المناطق الصحراوية ودعم السياحة وتشجيع الاستثمار، وكذا تطوير الصناعات التحويلية لتكون بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات.

أولا: إشكالية الدراسة:

يعد قطاع المحروقات في اقتصاد الدول النفطية قطاع استراتيجي، ومن الدعامات الأساسية لكل الاقتصاديات العالمية، وذلك باعتبار النفط في الوقت الحالي المصدر الرئيسي للطاقة والأكثر استخداما في العالم، ومنذ اكتشاف الجزائر للموارد الطبيعية التي تزخر بها من بترول وغاز طبيعي، أصبح النفط الممول الرئيسي لميزانيتها العامة، والمصدر الأساسي لتغطية نفقاتها المختلفة، الأمر الذي سمح لقطاع المحروقات بالتفوق على جميع القطاعات الأخرى، مما جعل الجزائر ونظيراتها من الدول النفطية النامية بالاعتماد شبه الكلي على هذا القطاع دون سواه، لهذا السبب أصبح النفط هو الذي يقرر مصير اقتصاد الجزائر هذا ما جعلها تعاني بما يسمى بالتبعية النفطية ونظرا لما تتميزه

أسعار البترول بعدم الثبات في الأسواق الدولية، اضطرت الدولة لمواجهة تحديات اقتصادية كبيرة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي ودفع عجلة النمو، بناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير العوائد النفطية على الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة جملة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما هي مختلف التطورات التي شهدتها أسواق البترول العالمية؟ وكيف كان تأثيرها على النمو الاقتصادي والانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟
- ما هي أهم القطاعات المحركة للاقتصاد الوطني؟ وهل الجزائر تعاني من التبعية لقطاع المحروقات؟
- ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟ وهل يمكن للقطاع الفلاحي أن يكون بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات؟
- ما هي طبيعة العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط والانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يمكن لمنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للتكامل المشترك قياس العلاقة التوزانية طويلة الأجل بين عوائد النفط والانفاق العام والناتج الداخلي الخام في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

لتحليل إشكالية الدراسة الرئيسية والإجابة عن التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- تتميز أسواق النفط بعدم الاستقرار، الأمر الذي جعل أسعار البترول تخضع لتقلبات كثيرة ومتكررة من سنة إلى أخرى، فبالنسبة للجزائر تتأثر نفقاتها العامة بشكل مباشر بالعوائد النفطية، لأنها تساهم بنسبة كبيرة في زيادة الإيرادات العامة التي تكون كفيلة بتغطيتها كليا أو جزء مهم منها، ذلك باعتبار الجزائر دولة ريعية بحيث ترتكز عائداتها بشكل أساسي على المحروقات، هذا ما ينعكس بشكل مباشر على الناتج الداخلي الخام الوطني من خلال توجيه الانفاق العام لمختلف البرامج التنموية التي تساهم بصورة واضحة في الرفع من مؤشرات النمو الاقتصادي الوطني؛
- تساهم العديد من القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج الداخلي الخام، كقطاع الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية ...وغيرها، ولكن يبقى قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري والمهيمن على كل أوجه النشاط الاقتصادي؛
- لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من المشاكل والاختلالات بسبب تبعيته النفطية التي تحول دون تحسين الأداء الاقتصادي وتوسيع نشاطه، هذا ما يؤدي إلى حتمية تبني سياسات اقتصادية من شأنها دعم

قطاعات أخرى كحل استراتيجي بديل لقطاع المحروقات، ولعل أهمها القطاع الفلاحي باعتبار الجزائر دولة كبيرة الحجم وتتمتع بمؤهلات تساعدها على تعزيز النشاط الزراعي؛

- تفترض النظرية الاقتصادية أن زيادة العوائد النفطية تساهم في تحفيز سياسة الانفاق العام، والذي يؤدي بدوره إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في قيمة الناتج الداخلي الخام للبلد، إلا أن الأبحاث الاقتصادية الحديثة تشير عكس ذلك حيث كشف الباحثان Sachs and Warner سنة 1995 أن الاعتماد على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن لا تساهم بالضرورة في الانتعاش الاقتصادي؛
- يمكن قياس العلاقة طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية لعوائد النفط وكل من الانفاق العام والناتج الداخلي الخام بطريقة ARDL للتكامل المشترك.

ثالثا :أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة باعتبار موضوع النفط من أهم المواضيع المتداولة في العالم من قبل الاقتصاديين والباحثين، خاصة مع الارتباط الوثيق لقطاع المحروقات بالاقتصاد الجزائري باعتبارها من بين أهم الدول المصدرة للنفط في العالم، هذا ما يجعل مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر حساسة اتجاه التغيرات الحاصلة على مستوى أسواق النفط، حيث تساهم عوائدها بنسبة كبيرة في تغطية الانفاق العام، مما خلف قطاعا فلاحيا وصناعيا وسياحيا هشا، الأمر الذي جعل من التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية وملحة لدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتكوين اقتصاد قوي وتماسك بإمكانه مواجهة التحديات العالمية التي تفرضها التطورات الاقتصادية والسياسية الحديثة، لذلك يعتبر هذا البحث إضافة إلى مجموع الدراسات التي تصب في نفس سياق الموضوع.

رابعا: أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط وكل من الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، وتشخيص مدى الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وذلك من أجل تقديم التوصيات والحلول الاستراتيجية التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي والتخلص من التبعية النفطية، وتكوين اقتصاد قوي ومتماسك بإمكانه مواجهة التحديات العالمية التي تفرضها التطورات الاقتصادية والسياسية الحديثة، كما تندرج ضمن هذه الدراسة مجموعة من الأهداف الأخرى والمتمثلة فيما يلي:

- التعرف على مورد النفط باعتباره المصدر الأساسي للطاقة، وأهم محاور الصراع بين دول العالم الذي يساهم في رسم الخرائط السياسية والاقتصادية؛

- إظهار أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وإبراز الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر ومدى تأثير وفرتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية؛
- تحليل الوضعية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، التي تم اختيارها تزامنا مع البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في عدة مراحل، فكان هدفنا إبراز دور هذه الأخيرة في إنعاش الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو إلى الأمام؛
- اقتراح البدائل الاستراتيجية للتخلص من التبعية النفطية للاقتصاد الجزائري.

خامسا: دوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك العديد من الاعتبارات التي دفعت بنا إلى اختيار موضوع الدراسة نوجزها فيما يلي:

1- دوافع ذاتية: والمتمثلة في:

- الرغبة الشخصية في التعمق أكثر في موضوع حساس ومحل دراسة من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين في جميع أنحاء العالم، خاصة وأن الموضوع متجدد وغير روتيني.
- يصب الموضوع في مجال تخصص الباحثة.
- الرغبة في إثراء المواضيع المتعلقة بالمجال النفطي.

2- **دوافع موضوعية:** وهي كالتالي:

- تناولنا دراسة الموضوع تزامنا مع الوفورات المالية المحققة نتيجة الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية، بحيث كان لها انعكاس واضح على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط عامة والجزائر خاصة، مما دفعها إلى إحداث قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني في ظل انتهاج جملة من السياسات التنموية التي كان لها دور فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومحاولة الخروج من التبعية النفطية وتنمية القطاعات خارج المحروقات؛
- قلة المواضيع التي تناولت تأثير عوائد النفط على الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول؛
- تعتبر الدراسة امتداد للنتائج المتوصل اليها في دراسات سابقة؛
- تقديم اقتراحات وتوصيات في سبيل الخروج بحلول من شأنها أن تكون بدائل استراتيجية لقطاع المحروقات.

سادسا: منهج الدراسة وأدواتها

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى نستطيع الالمام بكل جوانب البحث، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، فضلا عن استخدام أساليب القياس الاقتصادي والتي تساهم بشكل كبير على تفسير النتائج على أرض الواقع، حيث قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للتكامل

المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ ECM، بالإضافة إلى إجراء الاختبارات اللازمة الأخرى بالاستعانة ببرنامج EViewsS10 وتفسير مخرجاته.

سابعا: حدود الدراسة

يتحدد بحثنا من خلال:

- **الحدود الموضوعية:** والمتمثلة في ارتباط موضع البحث بالاقتصاد الكلي ومتغيراته، إضافة إلى المفاهيم المتعلقة بأساليب الاقتصاد القياسي في الجانب التطبيقي؛
- **الحدود الزمانية:** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2019، وقد تم اختيار هذه الفترة بالذات من أجل تسليط الضوء على القفزة النوعية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، من خلال تبني جملة من البرامج التنموية في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني وإنعاش النمو الاقتصادي، والتي لعبت فيها العوائد النفطية دورا فعالا في تمويلها؛
- **الحدود المكانية:** ركزت هذه الدراسة على قياس الأثر الديناميكي لعوائد النفط على الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ثامنا: صعوبات الدراسة

- لم نواجه الكثير من الصعوبات في إنجاز هذا العمل المتواضع، خاصة أن هناك العديد من الجهات الرسمية تعمل على توفير معظم بيانات الاقتصاد الجزائري التي يحتاجها الباحث، ولكنها في الحقيقة متباينة من مصدر لآخر مما جعلنا في حيرة اختيار أيها أكثر دقة، إضافة إلى تأخرها في تحيين الاحصائيات خاصة في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت نفس المتغيرات، خاصة المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.

تاسعا: الدراسات السابقة

أما بخصوص الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط والانفاق العام والنمو الاقتصادي، فتعتبر قليلة باستثناء بعض الباحثين المهتمين بهذا الموضوع بالتحديد، في حين توجد العديد من الدراسات التي حاولت تحليل العلاقة بين أسعار النفط ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلدان المصدرة للنفط، نوجز بعضها فيما يلي:

1- الدراسات العربية:

- دراسة حاج بن زيدان (2012) بعنوان: **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000-2010**، يقتضي هذا البحث بإبراز دول البترول(صحاري بلند)، وأثره على مستوى الأداء الاقتصادي وبالضبط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، ونظرا لاستحواذ البترول على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام، فقد تأكد أن هذه السلعة لها دورا كبيرا في تحسين معدل النمو الاقتصادي، وهذه الوضعية استدعت ضرورة انتهاج الدولة برامج البحث عن الميزة النسبية انطلاقا من الوفورات المالية المتأتية منه.
- دراسة د.أبوبكر عبد القادر أبو عزوم (2016) بعنوان: **تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990 إلى 2010)**، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين كل من أسعار النفط الخام والنمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي، خلال الفترة 1990-2010، خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية وقوية بين المتغيرين، وأن الاقتصاد الليبي يحمل في طياته أعراض المرض الهولندي، الذي سبب في رواج وازدهار قطاع الخدمات على حساب قطاع الإنتاج السلعي، وأيضا تكشف الدراسة عن الصدمات الخارجية التي يمكن أن تؤثر في الاقتصاد الليبي وبشكل مباشر، لما لها من آثار قوية على أسعار النفط.
- دراسة مولود بوعوينة، جمال هاشم (2017) بعنوان: **العلاقة بين أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر-مقارنة تحليلية وصفية-**، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (الناتج الداخلي الخام، البطالة، والتضخم)، ومعرفة العوامل المحددة لهذه العلاقة خلال الفترة 1971-2014، حيث توصلت إلى وجود علاقة طردية مباشرة بين أسعار النفط والناتج الداخلي الخام.
- دراسة بلقاسم منال (2017) بعنوان: **أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة للنفط**، خلصت الدراسة إلى وجود أثرين مختلفين لهذه التقلبات بالنسبة للدول المصدرة للنفط، الأول إيجابي من خلال زيادة عوائدهم المالية وما يترتب عنها من ازدهار في الحياة الاقتصادية في كافة الميادين، أما الثاني فيعتبر سلبيا نظرا لانخفاض عوائدهم المالية وما يرافقها من تدهور في معدلات النمو الاقتصادي.
- دراسة سماح أنور، سامح عاصم العجلوني(2017) بعنوان: **تذبذب أسعار النفط وأثره على الناتج المحلي الإجمالي: الأردن كحالة دراسة (1980-2015)**، هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر تذبذبات أسعار

النفط على الناتج المحلي الإجمالي، وخلصت إلى وجود أثر إيجابي لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأردن، وبناء على النتائج توصي الدراسة السلطات الحكومية بضرورة الاستعداد لأي اضطراب قد يصيب سوق النفط، وذلك بتكوين مخزون نفطي احتياطي من النفط، والتنويع في مصادر التزود بالنفط المستورد، واستغلال الطاقة المتجددة في مجال استهلاك الطاقة.

- دراسة عبد الرزاق مدوري وبلقاسم الزاير (2017) بعنوان: **أثر تطاير أسعار البترول على أبرز متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، تمحورت هذه الدراسة على تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الناتج الداخلي الخام، النفقات العامة، معدلات البطالة، سعر الصرف الفعلي الحقيقي)، باستخدام اختبار التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ لتحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية، وقد توصلت الدراسة إلى أن لتقلب أسعار النفط أثر عكسي على التنمية الاقتصادية، وعليه فإن الجزائر تعاني من نقمة الموارد.
- أسماء ناصر (2017)، **تقلبات أسعار والانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية للفترة 1980-2014**، توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي بشكل كبير، وبالتالي حدوث آثار تضخمية على الاقتصاد السعودي، وجدت الدراسة أنه من اللازم إتباع سياسة نقدية متوازنة لتخفيف هذه الآثار، وأنه من المهم إنشاء وتفعيل الصناديق السيادية لتجميع الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع أسعار النفط.
- دراسة آسيا سعدان، سعاد شعابنية (2018) بعنوان: **الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية 2008-2017**، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تقلبات الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2008 - 2017 وعلى مكوناتها الأساسية، وقد توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين الجباية البترولية ووضعية الميزانية العامة، إذ تم تسجيل اختلالات كبيرة في هذه الأخيرة نتيجة تراجع الجباية البترولية.
- جابري فاطمة زهرة و إلياس الهناني فراح (2018) بعنوان: **أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1987-2013**، تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر وذلك باستخدام المنهج القياسي ARDL، واعتمدت هذه الدراسة على المتغيرات المتمثلة في نسبة الانفاق العام إلى الناتج الإجمالي الخام،

سعر النفط، سعر الصرف الحقيقي، واجمالي الايرادات العامة، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين سعر البترول والانفاق الحكومي.

- دراسة نسرين معياش (2018) تحت عنوان: **النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، سلطت هذه الورقة البحثية الضوء على أثر الموارد الطبيعية، لاسيما النفط في النمو الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب التكامل المشترك لـ جرانجر وأنجل لاختبار العلاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الفترة 1980-2014، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى في حين غياب العلاقة قصيرة المدى، وقد دلت النتائج على الارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات وعليه فإن النمو الاقتصادي هو رهن العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- دراسة بن خالدي نوال، بن يوب لطيفة (2019) بعنوان: **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)**، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أظهرت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مما يعني أن لأسعار النفط تأثير على النمو الاقتصادي الوطني على المدى القصير والطويل.
- **الدراسات الأجنبية:**
- Omo Aregbeyen, Bashir kolawole (2015) بعنوان: **Oil Revenue, Public Spending and Economic Growth Relationships in Nigeria** تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1980-2012، وقد تم تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، وسببية Granger، لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، كما كشفت نتائج البحث أن هناك علاقة بين عائدات النفط وكل من إجمالي الانفاق العام والنمو الاقتصادي في نيجيريا.
- Helmi Hamdi, Rashid Sbia (2013) بعنوان: **Dynamic relationship between Oil Revenues, Government Spending and Economic Growth in an oil-dependent economy** تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين عائدات النفط، الانفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين، وذلك من خلال تحليل التكامل المشترك لبيانات المتغيرات الثلاث خلال الفترة 1960-2010، تشير النتائج أن عائدات النفط لا تزال المصدر الرئيسي للنمو والقناة الأساسية لتمويل الانفاق الحكومي.

- دراسة Hamilton (1983) بعنوان:**Oil and Macro economy since World war II** ، حيث درس أثر أسعار البترول على الاقتصاد الأمريكي وقد امتدت فترة الدراسة 1948-1980، حيث تطرق إلى استقرارية علاقة الانحدار بين متغيرات أسعار البترول ولوغاريتم الناتج الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى العلاقة السببية بين تغيرات أسعار النفط ومؤشرات اقتصادية كلية، وخرجت الدراسة بعلاقة إحصائية معنوية بين تغير أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي.
- دراسة Hakan Berument and Nildag Ceylan (2005) بعنوان: **The Impact of Oil Price Shocks on The Economic Growth of Selected MENA Countries** ، اهتمت هذه الدراسة بتحليل تأثير صدمات أسعار البترول في الناتج الداخلي الخام في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA في الفترة 1960-2003، وقد بينت نتائجهم أن صدمة موجبة على سعر البترول لها تأثير معنوي وموجب في نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر، نفس النتائج تم الحصول عليها بالنسبة للنمو الاقتصادي في كل من ايران، العراق، الأردن، الكويت، قطر وسوريا.
- دراسة Kiseok Lee. Shawn Ni and Ronald A. Raati (1995) بعنوان: **Oil Shocks and the Macroeconomy : The Role of Price Variability** التي عملا من خلالها على نمذجة تطاير سلسلة سعر البترول باستخدام نموذج GARCH، وانطلاقا من الإطار النظري حاول الباحثان تحديد درجة تأثير صدمات أسعار البترول الموجبة والسالبة e+ وe- على كل من معدلات نمو الناتج الوطني الخام الحقيقي GNP ومعدلات البطالة UNEMP عبر تحليل نماذج VAR ودوال الاستجابة الدفعية، حيث توصلا بأن تطاير سعر البترول (الذي تحدثه الصدمات الموجبة) يشرح بشكل واسع التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي على مدى الفترات المدروسة، بينما الصدمات السالبة لم يسجل لها أي تأثير على الناتج.
- دراسة Benabdallah Youcef (2006) بعنوان: **Croissance économique et dutch disease en Algérie**، تحرى فيها مدى تأثير أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري خلال فترتين متباينتين (فترة الاقتصاد المدار، وفترة الاقتصاد الحر)، وتوصل هذا الأخير بأن الإصلاحات الاقتصادية قد حررت نوعا ما الاقتصاد الجزائري من أعراض هذا المرض، التي أدت على حد تعبيره خلال -فترة التخطيط- إلى كبت النشاط الاقتصادي بشكل كبير. وفي نهاية المطاف، خرج الباحث بتحليل مهم يقول فيه بأن وفرة الموارد المالية في سياق تحسن أسعار البترول –بداية من سنة 2000-، قد ساهمت في بعث النقاش نحو تقصي الأسباب الدفينة لتقلص الأداء الاقتصادي، فالريع وآثاره السلبية ليست بحتمية، بل طرق إدارته هي التي تطرح مثل هذه المشاكل.

- دراسة Teresa Ter-Minassian(2007)، **The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil RevenueBoom** قد تطرق الباحث في هذ الدراسة، إلى اتجاهات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط في ظل الطفرة النفطية 2000-2007 ودور المالية (صناديق النفط) والقواعد المالية والمسؤولية المالية والتشريع وتأثير أسعار النفط في الميزانية العامة، وقد أكدت الدراسة أن ارتفاع العائدات النفطية أدى إلى زيادة الإنفاق العام وانخفاض العديد من مؤشرات فعالية الحكومة مما أدى إلى انخفاض فعالية استخدام الإيرادات النفطية، رغم قيام العديد من الدول المصدرة للنفط بإنشاء صناديق للنفط، والتي كان الهدف منها تعزيز الإدارة المالية والمساعدة في تحقيق أهداف السياسة المالية على نطاق أوسع.
- دراسة John Mitchell & others (2008)بعنوان: **Resource Depletion Dependence and Development :Algeria**، استعرض الباحثون من خلال هذه الدراسة كيفية تحقيق استدامة النمو الاقتصادي باستغلال موارد النفط والغاز واستنزافها بطريقة مثلى في الجزائر، وقد توصلت هذ الدراسة أنه بالرغم من وفرة النفط، الذي ساهم في بعض التحسن في أداء الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من التوقعات باستمرار هذا التحسن على المدى المتوسط، يبقى الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى معالجة العديد من القضايا والقيام بعدة إصلاحات اقتصادية تضمن نمو عال ومستدام على المدى الطويل في القطاعات غير النفطية، وهذا من خلال زيادة القدرة على إدارة الثروة النفطية بكفاءة وشفافية والرفع من جودة الإنفاق العام، بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية وتطوير القطاعات غير الاستراتيجية.
- دراسة Mohammed Akacem (2014):" **The Myth of the Resource Curse , A Case Study of Algeria**"، خلصت هذه الدراسة أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 في المدى القصير، المتوسط والطويل لم تتأثر بنسبة كبيرة بوفرة الموارد الطبيعية.
- دراسة Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi and Mohamed benbouziane (2017): **Algeria and the natural resource curse, oil abundance and economic growth**"، أظهرت النتائج ارتباطا إيجابيا بين عائدات النفط والنمو الاقتصادي طويل الأجل في الجزائر، بينما هناك أثر سلبي لتقلبات عوائد النفط على الناتج الداخلي الخام، كما أن الصدمة الموجبة في عائدات النفط تزيد من مستوى الإنتاج الحقيقي وتقلل من سعر الصرف الحقيقي.
- دراسة Mesbahi Fatima Zohra (2018) بعنوان: **Impact de la volatilité des prix du pétrole sur la croissance économique «étude économétrique de l'Algérie 1974-2016)** عالجت الباحثة تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذجVAR،

حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي غير مباشر لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- دراسة Elsiddig Rahma.Noel Perera.Kian Tan (2016) بعنوان: Impact of Oil Price Shocks on Sudan's Government Budget، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر صدمات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في السودان بتطبيق نموذج VARعلى سلسلة بيانات فصلية من 2000 إلى 2011، وتوصلت الدراسة أن لأسعار النفط أثار طردية ومعنوية على كل من الإنفاق الحكومي ورصيد الميزانية.
- دراسة Abubaker El-Sidiq Ahmed (2018) بعنوان: **Impact of Crude Oil Price fluctuations on Governmental expenditures in the Sultanate of Oman (1990–2017)** توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي، كما أن تأثير أسعار النفط على الانفاق الحكومي طردي ومعنوي.

- **محل الدراسة من الدراسات السابقة:**

تناولت معظم الدراسات السابقة أثر عوائد النفط على النمو الاقتصادي أو على الانفاق العام أو كلاهما معا في فترات موسعة نوعا ما عن فترة دراستنا، وتوصلت إلى وجود ارتباط وثيق بين الايرادات البترولية والانفاق العام والناتج الداخلي الخام، كما تضاربت النتائج حول ما إن كانت وفرة الموارد الطبيعية تساهم في نمو وانتعاش الاقتصاد أو تثبيطه وهذا ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية.

ما يميز دراستنا أنها حديثة من ناحية الإحصاءات، كما أنها غطت الفترة 2000–2019 بداية تبني الجزائر لمجموعة من البرامج والمخططات التنموية والتي كان هدفها الرئيسي انعاش النمو الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، من خلال القضاء على التبعية النفطية وتنمية القطاعات خارج المحروقات، وقد تم اختيار هذه الفترة عن قصد من أجل استقصاء النتائج المترتبة عنها، كما أن الدراسات الواردة في هذا المجال قد توصل أغلبها إلى نفس النتيجة نقمة الموارد الطبيعية المفسرة بالمرض الهولندي رغم اختلاف الأساليب الإحصائية القياسية المتبعة والسلاسل الزمنية، هذا ما انجر عنه تشابه في التوصيات المقترحة.

عاشرا: هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة والإجابة السليمة للإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية واختبار مدى تحقق فرضياتها، اعتمدنا على تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل رابع تطبيقي وتتمثل فيما يلي:

- **الفصل الأول:** تحت عنوان" النمو الاقتصادي، وتطوره في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2019"، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي والمتمثلة في مفهومه ومختلف أنواعه

ومؤشرات قياسه، عناصره وكذا طرق تقديره، بعد ذلك قمنا باستعراض النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي من تحليل المدرسة الكلاسيكية من طرف أدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس، والتحليل النيوكلاسيكي حسب نظرية شومبيتر ونظرية كينز، إلى النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي. ومن ثم تناولنا مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في إطار البرامج التنموية التي ذكرنا مضمون وأهداف كل منها وأثرها على النمو الاقتصادي.

- **الفصل الثاني:** بعنوان "تطور الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2019"، وتضم الإطار النظري للنفقات العامة، تعريفها، عناصرها، أشكالها، قواعدها ومحدداتها، إضافة إلى مختلف التقسيمات العلمية والاقتصادية لها وأسباب تزايد حجمها، كما تعرضنا إلى الجوانب المختلفة من الجباية البترولية باعتبارها أهم مصدر لتمويل الانفاق العام في الجزائر، ومن ثم تناولنا مراحل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة بعدما أشرنا إلى تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية من نفقات التسيير والتجهيز.
- **الفصل الثالث:** بعنوان" واقع قطاع المحروقات والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019"، وقد تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للنفط من خصائص، أنواع ومكونات، بالإضافة الى التطور التاريخي لنظام تسعير البترول، بعد ذلك استعرضنا ملامح قطاع المحروقات في الجزائر مع تبيان الإمكانيات النفطية التي تمتلكها، ومن ثم أبرزنا هيمنة قطاع المحروقات في الجزائر على باقي القطاعات الأخرى سواء في تكوين الناتج الداخلي الخام أو في المساهمة في الصادرات الإجمالية وإجمالي الإيرادات، كما قمنا بقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان، وأظهرنا دور القطاع الفلاحي كسياسة استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات.
- **الفصل الرابع:** تحت عنوان" نمذجة قياسية لأثر عوائد البترول على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر"، والمتضمن تحليل العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط على الانفاق العام والنمو الاقتصادي، واستعراض الجوانب المختلفة لظاهرة الداء الهولندي وتشخيص تعرض الاقتصاد الجزائري للعنة الموارد الطبيعية، بعد ذلك قمنا باختبار التكامل المشترك بين عوائد النفط والنمو الاقتصادي والانفاق العام وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء المزع ARDL، مع إجراء اختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ، وفي الأخير تعرفنا على مدى استجابة الانفاق العام والنمو الاقتصادي للصدمات المفاجئة في العوائد النفطية.

الفصل الأول: النمو الاقتصادي، وتطوره في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2019)

مقدمة الفصل:

تعتبر دراسة التنمية الإقتصادية من الدراسات الحديثة نسبيا التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين في العالم، سواء في الدول المتقدمة التي تعمل على استقرار معدلات نموها المرتفعة التي تسمح لها بالتحكم في الاقتصاد العالمي من خلال التكامل الإقتصادي فيما بينها، أو في الدول النامية التي تسعى جاهدة للزيادة من نموها الإقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة أو مقبولة على العموم، لتتمكن من مواكبة ركب الدول المتقدمة، وتحسين المستوى المعيشي لأفراد مجتمعها.

حيث أن الجزائر تزخر بثروات طبيعية مكنتها من الحصول على إمكانيات مالية هامة، وبالرغم من ذلك فإنها تعتبر من بين الدول النفطية التي تعاني مشاكل إقتصادية ناجمة عن عدم الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية مما يعرف بظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، والاعتماد شبه الكامل على مورد واحد من ناحية المداخيل بمعنى الاعتماد على تصدير قائم على المحروقات بنسبة تفوق 95%، حيث أن هذه الصادرات تشهد تقلبات ناتجة عن عدم استقرار أسعار المحروقات بسبب عدة عوامل خارجية، جعلت الاقتصاد الوطني مرهون بتقلبات أسعار البترول مما أدى إلى التغير في حجم الصادرات وبالتالي تراجع العائدات المالية والتي كانت حاجزا أمام الحركة التنموية، مما اضطرت الدولة إلى إعادة النظر في سياساتها الإقتصادية والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

وأمام هذه التحديات وبعد تحقيق الجزائر عائدات مالية معتبرة سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار البترول، قامت باستغلال الفرصة وتطبيق حزمة من البرامج والخطط الاستثمارية، والتي تهدف بصفة عامة إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال إنعاش النمو الإقتصادي، وتطوير الهياكل والمنشآت القاعدية وتشجيع الاستثمار ومكافحة البطالة، وخلق التكامل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة.

لذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث نستعرضها كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي؛
- المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2019).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي من المواضيع الهامة التي كانت ولا زالت محل اهتمام الباحثين الإقتصاديين من جميع أنحاء العالم، حيث لم يتفق الإقتصاديون على وضع مفهوم موحد للنمو الإقتصادي، فاختلفت المفاهيم من حيث الزاوية التي ينظر منها اليه، يهتم هذا المبحث بإعطاء نظرة عامة حول النمو الإقتصادي من خلال تعريفه ومؤشراته والاتجاهات الفكرية المفسرة له.

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي

لقد أصبح النمو الإقتصادي اليوم من أهم المصطلحات التي يتناولها الإقتصاديون كونه العامل الأساسي في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، إذ يعتبر المرآة العاكسة للنشاط الإقتصادي ودرجة تطوره.

الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

إن ظاهرة النمو الإقتصادي معقدة التركيب وتتطلب تحليلا دقيقا لعواملها الأساسية بالشكل الذي يساعد على فهم واستيعاب أبعادها المختلفة، ولم يتم الاتفاق بشكل عام بين الإقتصاديين حول مفهوم شامل وواضح للنمو الإقتصادي، فقد وردت العديد من المفاهيم نذكر منها:

- هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة،[1] والمقصود به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي GDP أو إجمالي الدخل القومي GNI بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتعين الإشارة إلى أن النمو الإقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، بغض النظر عن نوعية السلع والخدمات، أو حتى توزيع الدخل بين فئات المجتمع. والجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي يعرف على أساس الموقع الجغرافي للإنتاج، على عكس إجمالي الدخل القومي القائم على أساس الملكية؛[2]
- هو توسيع قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان،[3] ويعكس قدرة الدولة في رفع المستوى المعيشي لأفراد مجتمعها، مما دفع بالإقتصاديين إلى اعتماد متوسط دخل الفرد مقياس لمستوى النمو الإقتصادي. على الرغم من الانتقاد الموجه له في قياس المستوى المعيشي في الاقتصاد القومي؛[4]

---

[1] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص189.

[2] عائشة بن عطا الله، الصادرات والنمو الإقتصادي، قراءة في التطور النظري والإحصائي واستراتيجيات التنمية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2020، ص66.

[3] يحي غني النجار ومحمد رضا عبد العظيم، النمو الإقتصادي بين التحليل والقياس، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السابع، بغداد، 1980، ص730.

[4] سامي خليل، مبادئ الاقتصاد، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، 1980، ص730.

- يعرف أيضا بأنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الإقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية اللازمة لذلك.[1]وبالتالي فتحقق النمو لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي بأن يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يرتفع إجمالي الناتج المحلي فيبلد ما دون أن يظهر، لأن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.[2]

الفرع الثاني: أنواع النمو الإقتصادي

يمكن التمييز بين خمسة أنواع أساسية للنمو، تختلف بحسب مسبباته ومدة حدوثه، وتتنوع الأصناف الخمسة بين نمو طبيعي، نمو عابر، نمو مخطط، نمو موسع ونمو مكثف، وفيما يلي إشارة لكل نوع:[3]

أولا: النمو الإقتصادي الطبيعي

يتم هذا النوع بشكل تلقائي من القوى الذاتية للاقتصاد، حيث لا يستخدم أسلوب التخطيط العلمي الشامل، وبصورة تدريجية كما حدث في أوروبا الغربية منذ قيام الثورة الصناعية. ويتطلب هذا النمط من النمو درجة عالية من المرونة في الإطار الاجتماعي، ويمكن أن ينتقل من قطاع إلى آخر عن طريق الأثر المضاعف والأثر المعجل.

ثانيا: النمو الإقتصادي العابر

يفتقد هذا النمط إلى صفة الاستمرارية والثبات، ويأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة، عادة ما تكون عوامل خارجية لا تلبث أن يختفي النمو باختفائها، ويسود هذا النمط في الدول النامية استجابة لبعض الظروف الطارئة، كارتفاع أسعار بعض صادراتها، أو كنتيجة لتوفر مؤشرات مفاجئة في تجارتها سرعان ما تتلاشى.

ثالثا: النمو الإقتصادي المخطط

يكون هذا النمط نتيجة تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط فاعليته بقدرة القائمين على التخطيط، وواقعية مخططاتهم بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور، ويعتبر النمو المخطط والنمو التلقائي نموا ذاتي الحركة بينما يعد النمو العابر نموا تابعا.

رابعا: النمو الموسع

النمو الموسع أو النمو واسع النطاق ويقوم على أساس التوسع في المدخلات، التي من المرجح أن تخضع لتناقص الغلة، لذا غالبا ما ينظر اليه على أنه ليس له تأثير على الفرد في المدى الطويل (ويتمثل في كون نمو الدخل يتم بنفس

[1] ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض–السعودية، 2006، ص175.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية–مصر، 2000، ص51.

[3] حبيب كميل، البني حازم، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت–لبنان، 2000، ص ص 17، 18.

معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن). وفي حين أن فترات النمو واسع النطاق هذا من خلال تراكم رأس المال، قد تكون مقدمة لفترات من النمو المكثف.

خامسا: النمو المكثف

يحدث النمو المكثف من خلال ناتج كل وحدة من مدخلات النمو، كنتيجة للتغير التقني الحاصل داخل المنشآت الإقتصادية، فتراكم راس المال يؤثر على حوافز المشاركة في التغير التقني الموفر لليد العاملة، ما يؤثر على نسبة رأس المال إلى العمل، ويؤثر على الندرة النسبية لعوا مل الإنتاج والسعر النسبي، ويدفع نحو استثمارات الابتكار. ويتمثل في حدوث نمو في الداخل بمعدلات تفوق معدل نمو السكان ما يؤدي لارتفاع الدخل الفردي.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس النمو الإقتصادي

لأغراض قياس درجة النمو، يعتمد الإقتصاديون على مؤشرين أساسيين، مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نصيب الفرد للحكم على أداء النمو وتطوره، حيث يعبر عن معدل النمو الإقتصادي الحقيقي وفق المعادلة التالية:[1]

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل النمو الإقتصادي الاسمي–معدل التضخم

معدل النمو الإقتصادي= معدل النمو الإقتصادي الحقيقي/ معدل النمو السكاني

أولا: الناتج المحلي الإجمالي GDP

يمكن التمييز بين فترات النمو والتطور التي تمر بها الإقتصاديات، فلتقدير النشاط الإنتاجي ومعرفة صحة الاقتصاد نلجأ إلى أحسن مجمع، وهو الناتج الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة عادة ما تكون سنة،[2] ويعكس تطور الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو الإقتصادي إلى حد كبير.[3] ولأغراض النمو في المدى القصير أو الطويل فإن الناتج المحلي الإجمالي يبدو مؤشرا جيدا، وليس هناك مؤشر في علم الاقتصاد مقبول على نحو واسع غير الناتج المحلي الإجمالي.[4]

ثانيا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي Per Capita GNI

يصف البنك الدولي نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي سابقا)، على أنه إجمالي الدخل القومي محولا إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة الأطلس، مقسوما على عدد السكان في

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، 2003، ص11.

[2] البشير عبد الكريم، دحمان بو اعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الإقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الإقتصاديين المغاربة، ص03.

[3] محمد البنا، التنمية والتخطيط الإقتصادي بين النظرية والتطبيق، إشارة خاصة لتجربة دولة قطر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة–مصر، 1996، ص222.

[4] هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة والاثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2010، ص74.

منتصف العام. وطبقا لهذا المؤشر، يتم تصنيف إقتصاديات العالم وفق تقديرات عام 2020 بحسب البنك الدولي، إلى المجموعات التالية:[1]

- الاقتصادات ذات الدخل المنخفض (low-income economies) : وكان 1035دولار أمريكي أو أقل في عام 2019؛
- الاقتصادات ذات الدخل المتوسط المنخفض (lower middle-income economies): هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين 1036 و4045 دولار أمريكي؛
- اقتصادات البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى(upper middle-income economies): هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها ما بين 4046 و12535 دولار أمريكي؛
- الإقتصاديات ذات الدخل المرتفع (high-income economies): هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها 12536 دولار أمريكي أو أكثر.

المطلب الثاني: عناصر النمو الإقتصادي

يتطلب النمو الإقتصادي موارد مختلفة منها موارد طبيعية وأخرى بشرية، وتتضمن أيضا رأس المال والتكنولوجيا. إن الدول الأقل تطورا تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوفير الشروط الاجتماعية لذلك.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية والبشرية

تعرف الموارد الطبيعية بوصفها كل العناصر الأصلية التي تكون الأرض أو موارد الأرض، وهذه الموارد موجودة على الكرة الأرضية أو فوقها أو تحت سطح الأرض وتشمل أيضا كل الموارد المتوفرة في أعماق البحار، وتعريف الأمم المتحدة للموارد الطبيعية هي أي شيء وجده الانسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته.

وبصيغة أكثر تحديدا فإن هذه الموارد تشمل: الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة كالنفط والفحم واليورانيوم والغاز والمنتوجات المفيدة الأخرى مثل أحجار البناء والمياه الجوفية والترب التي تزرع فيها النباتات وتتغدى عليها الحيوانات، وكذلك التي توفر الأماكن أو المواقع للمباني وطرق وسكك الحديد والهياكل الأخرى، كما أن المياه السطحية والمياه الجوفية لا يمكن أن يستغني عنها البشر والحيوانات والنباتات في حياتها، وتمثل هذه الموارد الطبيعية العنصر الرئيس في الأهمية وخاصة في مرحلة بداية النمو الإقتصادي. ذلك أن البدء بعملية تكوين

[1] موقع البنك الدولي من خلال الرابط:
https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups, Consulté le 22/12/2020, 13 :33.

رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فيه فائضا، وهذا الفائض في بداية عملية النمو الإقتصادي ليس أكثر من انتاج غذاء بكمية أعلى من مستوى حد الكفاف لمعيشة الناس في الدول الأقل تطورا، وهذا الفائض يسمح لبعض العمال أن يغادروا قطاع انتاج الغذاء، وهذا العمل الذي أصبح متوافرا يمكن أن يستعمل لإنتاج السلع الرأسمالية. وهكذا في المرحلة الأولية للنمو الإقتصادي فإن الأرض الزراعية تساعد في البدء بعملية تكوين رأس المال إلى جانب المساعدة في البدء بعملية النمو الإقتصادي فإن الموارد الطبيعية إذا كانت متوافرة بكميات كبيرة يمكنها أن تستديم النمو في معدلات عالية. إن عملية التنمية في اللحظة التي تبدأ يمكن تعزيزها مع زيادة في كميات الغذاء لعدد متزايد من العمال الذين يعملون في نشاطات غير زراعية وكذلك عرض المواد الخام للصناعات.[1]

كما أن للعنصر البشري دور هام في التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج من حيث الكفاءة والخبرة، وبعبارة أخرى إن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفؤة التي ليس لها القدرة على التعامل مع ماكينة حديثة أو حاسوب معقد تشكل عائقا أمام النمو الإقتصادي، ويظهر هذا بوضوح في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة، خصوصا الصناعة والخدمات ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات ومدراء المصارف والأطباء.[2]

الفرع الثاني: رأس المال المادي

إن هذا النوع من رأس المال يتضمن أو يشمل المباني والمكائن والمعدات والمخزونات، حيث أن هناك سلع إنتاجية تساعد في انتاج سلع أخرى، وهذه السلع الإنتاجية هي سلع دائمة أو سلع طويلة العمر أي تبقى فترة حياة أطول من سنة واحدة، وهذا النوع من رأس المال ينبغي أن يميز أيضا عن رأس المال المالي الذي يتألف من أرصدة سائلة يمكن تبادلها مع السلع.

إن السلع الرأسمالية تساهم بكثرة في رفع قابلية البلد على انتاج سلع أكثر، وذلك لأن هذه السلع تسمح بتعميق رأس المال، بمعنى إعطاء مال أكثر للعمل به. وهذا يتضمن أهمية خاصة بالنسبة للدول الأقل تطورا التي تتصف بوجود كثافة في عنصر العمل فيها، ولهذا السبب فإن نسبة رأس المال إلى العمل منخفضة جدا. ومن هذه الزاوية

[1] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة–الشارقة، اثراء للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010، ص ص 54، 55.

[2] محمود علي الشرقاوي، النمو الإقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 47 ،48.

فإن مساهمة رأس المال في النمو الإقتصادي يكون في الدول الأقل تقدما، ومن ناحية أخرى فإن توافر رأس المال يمكن أن يدعم التخصص وتقسيم العمل إلى مدى أكبر بكثير من زيادة قوة العمل نفسها.[1]

الفرع الثالث: العنصر التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات

إن التكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية والعمل ورأس المال)، فالتكنولوجيا تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة.

إن التحسن التكنولوجي يمكنه أن يضيف إلى معدل النمو في مجالات عدة والتي تتضمن الحد الأدنى من الإضافات إلى عناصر الإنتاج أو المدخلات.

إن التقدم التكنولوجي كان سببا مهما جدا للنمو الإقتصادي، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات التجريبية، فعلى سبيل المثال وجد دينوسن (Denison 1974) أن عناصر الإنتاج التي تشمل التعليم مسؤولة عن حوالي نصف النمو الإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1929-1969). وبذلك نستطيع القول أن التطور في التكنولوجيا يقلل من تكاليف الإنتاج، ومن ناحية أخرى فهو يخفف من القيود المتأتية من الندرة التي يواجهها الانسان.

ومن جهة أخرى فإن استلام وتطبيق المعلومات يعد من الخصائص المركزية في اكتساب وتعميم المعرفة، والمعرفة بدورها تولد المعلومات، بالنسبة إلى الشركات متعددة الجنسيات فإن تكنولوجيا المعلومات لها دور بالغ الأهمية، فالعولمة تتطلب مثل هذا التدفق الكبير للمعلومات.

حيث جاء في تقرير البنك الدولي لسنة 1999 أن هذه التكنولوجيا الجديدة سهلت كثيرا على اكتساب وامتصاص المعرفة مزودة بذلك الدول النامية بفرص لم يسبق لها مثيل لتعزيز الأنظمة التعليمية، وتحسين وضع أو بناء السياسات وتنفيذها وتوسيع مدى الفرص للأعمال والفقراء.[2]

ومع ذلك فإن التكنولوجيا تؤثر فقط في جزء من المجتمع، حيث أن الفقراء كذلك وجب عليهم امتلاك القدرة على توليد معلومات حول أنفسهم والدخول إلى تكنولوجيا المعلومات واستعمالها. ولكن غالبا ما لا تتوفر فيهم القدرة والقابلية على ذلك وسوف يضطرون مرة أخرى على الاعتماد على وسطاء.

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص56.

[2] نفس المرجع، ص62.

المطلب الثالث: طرق تقدير النمو الإقتصادي

من الصعب قياس المستويات المقارنة للنمو، حيث أن الطرق الإحصائية المتاحة لا يمكن الاعتماد عليها كليا للحصول على مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في المستوى المعيشي وفي ترتيب الدول حسب معدلات النمو الإقتصادي، لذلك يتم تقدير النمو الإقتصادي بثلاثة طرق، والتي تمثل الكيفية التي يتم من خلالها حساب المؤشرات التي تقيد في حسابه، والمتمثلة في طريقة القيمة المضافة، طريقة الدخل وطريقة الإنفاق.

الفرع الأول: طريقة القيمة المضافة

القيمة المضافة هي الفرق ما بين قيمة المواد الأولية المستعملة في الإنتاج أو المنتجات نصف المصنعة والقيمة النهائية للسلعة. كما يتم حسابها كالتالي:

القيمة المضافة لمنتوج ما= قيمة المنتوج النهائي– قيمة المنتجات الوسيطة

بحيث أن:

المنتوج النهائي: هو عبارة عن المعدات والأدوات الجاهزة والمعدة للاستهلاك المباشر للمؤسسات أو الأفراد.

المنتوج الوسيط: هو عبارة عن كل منتوج تم استخدامه كوسيط في عملية الإنتاج.

كما تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق دقة وتعبيرا عن الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام= مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

بمعنى أن الناتج المحلي الخام هو عبارة عن المجموع الكلي للقيمة المضافة لإجمالي السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، وليس مجموع القيم النهائية للسلع والخدمات، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار حساب قيم المنتجات الوسيطة في الناتج الداخلي الخام، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى.

الفرع الثاني: طريقة الدخل

حيث أن هذه الطريقة تقيس مجموع الدخل المحصل عليه من الاقتصاد الوطني، والمتمثل اجمالا في مجموع دخول عوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، وبالتالي تتمثل طريقة الدخل في إمكانية الحصول على الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخول التي تولدت من الناتج، والمتمثلة أساسا في الأجور والمرتبات والفوائد والأرباح والريوع.

الفرع الثالث: طريقة الإنفاق

في علم الاقتصاد فإن كل دخل يقابله نفقة، بمعنى أن مجموع النفقات تتساوى بالضرورة مع مجموع الإيرادات في الاقتصاد المحلي، وتفسيره الإقتصادي أنه عند شراء الطرف الأول لسلعة أو خدمة ما تتولد عنها دفع نفقة، فهي

تعتبر في المقابل دخل للطرف الثاني وهو البائع. وبما أن الإنفاق يعادل الدخل، والدخل كما قلنا سابقا يساوي الناتج الداخلي الخام فإن: [1]

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق الكلي

كما تجدر الإشارة أن الإنفاق العام يتمثل في إنفاق أفراد المجتمع العائلي أو ما يسمى بالاستهلاك، إنفاق قطاع الأعمال والمتمثل في الاستثمار الخاص، الإنفاق الحكومي أو الإنفاق العام وإنفاق القطاع الخارجي.

المبحث الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للنمو الإقتصادي

عند دراسة ظاهرة النمو الإقتصادي لابد من استعراض النظريات الإقتصادية بتفحص وامعان، فقد أولت المدارس الإقتصادية اهتماما كبيرا بهذا المؤشر، حيث اختلفت بشكل واضح في تحديد أهم المصادر المحددة والمؤثرة بهذه الظاهرة، حيث سنستعرض تطور النمو الإقتصادي في الفكر الكلاسيكي، النيوكلاسيكي والحديث.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الإقتصادي

سنحاول إبراز أهم المنطلقات التي يبنى عليها التحليل الكلاسيكي لظاهرة النمو الإقتصادي، من خلال عرضنا للخلفيات الفكرية السابقة بداية من الفكر التجاري والفكر الطبيعي، لنستعرض بعد ذلك التحليلي الذي أورده أبرز إقتصاديو الفكر التقليدي، بداية من تحليل Smith والإقتصادي Ricardo، إلى التحليل الذي قدمه كل من نموذج Malthus وتحليل Karl Marx في النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: الخلفيات الفكرية لظهور آراء الكلاسيك في النمو الإقتصادي

يقوم التحليل الكلاسيكي على عدد من الخلفيات الفكرية القائمة على الأفكار التي سبقت ظهور التيار الكلاسيكي، بداية من التحليل الميركانتيلي، فالتحليل الطبيعي، وفيما يلي عرض بعض آراء تلك الاتجاهات فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي.

أولا: النمو الإقتصادي في الفكر التجاري

بدأت الدراسة الجدية لكيفية حصول النمو الإقتصادي مع المركنتيليين (Mercantilist)أمثال الانجليزيين William.Pettyو J.Locke والفرنسي J.B.Colbert، حيث رأى هؤلاء العلماء في النقد وخاصة المسكوك منه مثل الذهب والفضة، مكمن للثورة الوطنية التي يجب تكديسها، وقد اعتقدوا أنه من الأفضل لبناء مخزون الذهب والفضة أن يتحقق ميزان تجاري رابح من خلال الترويج الفعال للتصدير، ووضع قيود على أسعار وحصص الاستيراد،

[1] عائشة بن عطا الله، مرجع سابق، ص70.

ما يسمح بخفض معدلات الفائدة وتحفيز الاستثمار في السوق الداخلية، ما يؤدي إلى الرفع من مستوى العمالة (المفترضة ضمنيا أنها مختلة في الحالات الأخرى)، وبهذا يتحسن الرخاء الإقتصادي، إضافة لدور الميزان التجاري الموجب المباشر في رفع مستوى العمالة. [1]

ثانيا: النمو الإقتصادي في الفكر الطبيعي

اعتبر الطبيعيون أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة، والنشاط الإقتصادي المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية وشعارهم" دعه يعمل، أتركه يمر" لذلك كانت الثروة عندهم هي الإنتاج الزراعي، وليس جمع المعادن الثمينة كما يقول التجاريون، واستنادا إلى التعريف الذي أورده الطبيعيون للإنتاج، والذي يعرفانه بأنه: كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا ويضيف مقدارا من الموارد أكثر من تلك التي بذلت في الإنتاج. وبذلك فالزراعة وحدها هي النشاط الإقتصادي المنتج، أما التجارة والصناعة فليستا من الأنشطة المنتجة أو المفيدة لعملية النمو، لأنهما يقتصران على تحوير وتحويل أو نقل المواد الموجودة فعلا، وذلك رغم اقرارهم بأن التجارة والصناعة نافعتان.[2]

وقد حاولFrançois Quesnay تبيان كيفية حدوث حركة انتقال السلع والنقود بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، مركزا على الأهمية الإقتصادية للقطاع الزراعي، الذي اعتبره أساس توليد الدخل، ولم يعط أي أهمية لقطاع الصناعة في ذلك.[3]

الفرع الثاني: تحليل آدم سميث للنمو الإقتصادي

بين سميث Smith من خلال دراسته إلى الطبيعة وكتاب ثروة الأمم الصادر سنة 1776 أن النمو الإقتصادي يحدث بصورة تراكمية، فتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج مع توفر رأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات التي تؤدي إلى توسيع حجم السوق وبالتالي زيادة أكثر في الإنتاج وهكذا تستمر عملية النمو الإقتصادي.[4] حيث كانت هذه نتائج بحثه حول الأسباب التي جعلت إنجلترا أغنى من باقي الدول الأوروبية.[5]

---

[1] فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، تعريب علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض– السعودية، 2004، ص ص 17، 18.

[2] نفس المرجع، ص103

[3] عصام عزيز شريف، تحليل المدخلات والمخرجات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص07.

[4] فليح حسين خلف، التنمية الإقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة المستنصرية، العراق، 1986، ص ص 93، 94.

[5] Feldman, Maryann and Storper, Michael, Economic growth and economic development: geographic dimensions, definitions and disparities. In: The New Handbook of Economic Geography. Oxford University Press, Oxford, UK, 2016, p01.

حيث أكد أن النظام الإقتصادي الطبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، ولابد من الحرية وعدم تدخل الحكومة، مناديا بالتخصص بما يكفي لزيادة الإنتاج والإنتاجية وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي يسمح بتحقق عدة مزايا، أهمها زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين، وزيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.[1]

ويشير في الوقت نفسه إلى أن العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي إلى وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي إلى هبوط الأرباح، حيث تقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود.[2] وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو، يزداد الطلب ويتسع السوق ويعقب ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملا يتأثر بزيادة الدخل،[3] وبذلك استطاع سميث أن يعرض نموذجا حركيا لعناصر النمو الإقتصادي الأساسية، بتركيز البحث على كيفية التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، وكذلك التركيز على الإنتاجية.

الفرع الثالث: تحليل ديفيد ريكاردو للنمو الإقتصادي

أكد ريكاردو Ricardo على أن النمو الإقتصادي في ظل الرأسمالية عملية ممكنة طالما أن العمال في تعاونهم مع موارد الثروة الطبيعية، في المجتمع ينتجون أكثر من الأجور المدفوعة لهم مضافا اليها فوائد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية، اذ ميز بين الايراد الصافي والايراد الإجمالي وبين أن يكون الايراد الصافي من نصيب الرأسمالي، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي وبذلك يوفر رأس المال اللازم لعملية النمو الإقتصادي، وهو بذلك بين أن رأس المال هو العنصر الأساسي لعملية النمو.[4]

حيث يعتمد ريكاردو في تحليله للنمو الإقتصادي على دعامتين أساسيتين أولهما نظرية روبرت مالتوس Robert Malthus للسكان،[5] وثانيهما قانون تناقص الغلة، ويقرر أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الخاضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء والسكان. ورغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي، فالأرض عامل مهم للنمو، فعندما يقل عدد السكان بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين لرفع استثماراتهم

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان–الأردن، 2008، ص56.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الإقتصادي، نظريات النمو والتنمية الإقتصادية، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص30.

[3] سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل–العراق، 1988، ص62.

[4] صلاح الدين نامق، نظريات النمو الإقتصادي، دار المعارف، مصر، 1965، ص90.

[5] محمد صالح تركي القريشي وناظم أحمد نوري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل–العراق، 1993، ص522.

في القطاع الزراعي، ما يؤدي لزيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.

الفرع الرابع: تحليل كارل ماركس للنمو الإقتصادي

يتفق الإقتصاديون الكلاسيك على أن معدل الربح على رأس المال ينخفض بنمو الاقتصاد، لكنهم اختلفوا في سبب إنخفاضه، فبينما يرجع سميث السبب إلى المنافسة بين الرأسماليين، ويرجعه ريكاردو إلى تناقص العوائد على الأرض، وانحصار الأرباح من قبل الريع والأجور الأمر الذي يقود إلى حالة الثبات، ويؤكد كارل ماركس Karl Marx على أن النمو لا يمكن أن يستمر إلى الأبد، وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات، بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي.[1]

مشيرا إلى الفارق بين كمية انتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجره يمثل فائض القيمة، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكونلوجيا الإنتاج، فإن حصة رأس المال الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح، ولم يجد أية مشكلة في اتجاه الأجور إلى التراجع بوجود فائض العمل، غير أنه أكد على أن التراكم الرأسمالي سيدفع بالأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، ما يجعل من الرأسماليين يبقون على الأجور منخفضة أو يقومون بإحلال رأس المال محل العمل، ما يؤدي إلى فشل الطلب الفعال الذي ينتج عن عدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة.

المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي للنمو الإقتصادي

في المدرسة النيوكلاسيكية تم التركيز على بحث دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع، بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج عند الكلاسيك، ثم جاء بعد ذلك تحليل مارشال Marshall، الذي جمع جانبي العرض والطلب لتحديد التوازن والقيمة.[2]

وقد تخلى المفكرون النيوكلاسيك عن المنهج المبسط، واعتبروا التغيرات السكانية معطى من المعطيات ولم يفسروها كجزء من تحليل عملية النمو، فضلا عن اعتبار أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانا تلقائيا، ويعتمد أكثر ما يعتمد على عوامل إقتصادية.[3]

الفرع الأول: نظرية شومبيتر في النمو الإقتصادي

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، مرجع سابق، ص ص 60، 61.

[2] نفس المرجع، ص66.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية–مصر،1977، ص60.

أما شومبيتر Shumpeter فقد أبدى آراءه في دراسة نظرية النمو الإقتصادي في عام 1911، وكانت في اختلاف مع التقليديين بالرغم من أنه يعتمد على الكثير من أفكارهم، فركز تحليله على الابتكار والتجديد الذي يعتمد على استخدام التقنية الحديثة في النشاط الإقتصادي بحيث تؤدي إلى زيادة الدخل القومي في البلاد. فعملية النمو في رأيه عملية سريعة ومفاجئة تتضمن الانبثاق والاشتغال دون انتظام أو اتساق في مراحلها المختلفة، فهو يرفض الرأي التقليدي القائل أن النمو عملية متزنة متطورة، فيعد شومبيتر عملية النمو تندفع مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجاري، وتستغل في استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل القومي.[1]

حيث يعتبر شومبيتر أن اتجاه النمو الإقتصادي غير مستمر يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، في ظل العوامل التنظيمية والفنية في النمو، حيث يؤدي إيجاد منتجات جديدة واجراء التحسينات المستمرة إلى احداث التنمية، وبالتالي فالنمو الإقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة، تبعا لظهور ابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري، على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.[2]

وبناء على ذلك، فالنمو الإقتصادي تغير بطيء يتم في المدى الطويل من خلاله الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل الادخار.[3]

الفرع الثاني: نظرية كينز في النمو الإقتصادي

قدم كينز Keynes تحليلا مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الإقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الإقتصادي.

حيث بين كينز أسس النمو الإقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي، مستخدما دراسات على مستوى الاقتصاد الكلي، وأطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف الذي بين أثار الاستثمار، ذلك أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبصورة مضاعفة اعتمادا على الميل الحدي للاستهلاك، وبهذا أوضح كينز أن الناتج يرتبط باستخدام اليد العاملة وهو بدوره يرتبط بالاستثمار،

[1] صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص ص 148-153.

[2] صلاح الدين نامق، قادة الفكر الإقتصادي، دار المعارف، القاهرة–مصر، 1986، ص52.

[3] عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي–الامارات، 2004، ص281.

من خلال الاستمرار بالاستثمار مع بقاء الكفاءة الحدية لرأس المال بمستوى أعلى من معدل الفائدة.[1] حيث شجع السياسيون نظرية كينز لأنها قدمت أساسا منطقيا وذريعة لإنفاق المزيد من الأموال العمومية.[2]

كما يضع النموذج الكينزي احتمال إمكانية التوازن الإقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، الذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشاكل التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض، بل تكون بسبب عدم كفاية الطلب الذي اعتبره جوهر المشكلة الرأسمالية، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، كما أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو احداث الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الإقتصادي في المدى الطويل.[3]

أولا: نموذج هارود – دومار: Harrod–Domar

اعتمدا هارود ودومار على أسس النموذج الكينزي مع التعديلات اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال دمج فرضيات النموذج الكينزي وتصحيح نقائص النموذج التقليدي، حيث توصل هذا النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دور أساسي في عملية النمو، ولقد ركز هارود على بحث معدل نمو الدخل الذي يتساوى من خلاله الادخار والاستثمار المخططين، أي إمكانية تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد قادر على تحقيق نمو مستمر مع الزمن، أما دومار فقد بحث في الظروف التي تجعل الاقتصاد الذي يشهد حالة نمو، قادر على أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل. وقد ركز النموذج على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج.

ويفيد هذا النموذج بأن النمو الإقتصادي يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني ومعامل رأس المال/ الناتج، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخال، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي GNP، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال /الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى إنخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.[4]

---

[1] عبد السلام ياسين الادريسي، التحليل الإقتصادي الكلي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة البصرة، 1986، ص ص262-273.

[2] Daniel J. Mitchell, Ph.D, The Impact of Government Spending on Economic Growth, Backgrounder, Published by The heritage foundation, N°1831 ? March 31, 2005, p09.

[3] مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان-الأردن، 2006، ص72.

[4] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص ص 162-172.

كما انتقد هذا النموذج روبرت سولو لأنه لا يسمح بالإحلال بين عناصر الإنتاج وبالتالي يشير إلى عدم مرونة إحلال عناصر الإنتاج وعدم إمكانية تحقق العمالة الكاملة في الإنتاج، وقد يكون هناك انحراف بين معدلات النمو المرغوب فيه والطبيعي وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار في الناتج والعمالة على مستوى الاقتصاد.[1]

2– نموذج سولو في النمو الإقتصادي:

وعلى العكس من نموذج هارود–دومار، فأن نموذج Solow يفترض تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير، مع افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الأجل الطويل، لغرض ذتحديد أثر العامل التكنولوجي كما أن مستوى التكنولوجيا يتحدد خارج إطار النموذج، ويكون مستقلا على باقي العوامل، بالاعتماد على دالة الإنتاج كوب دوغلاس Cub-Douglas.

بين روبرت سولو سنة 1956 من خلال نموذج النمو الذي طوره أن تراكم رأس المال هو عامل رئيسي يساهم في الاقتصاد، حيث أن نمو الإنتاج يقاس على أنه زيادة في الإنتاج لكل عامل ناتج عن الزيادة في حجم رأس المال لكل منه أو تراكمه.[2]

وحسب هذا النموذج، فإنه عندما يرتفع معدل الادخار المحلي يتحسن الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي، ومن ثم زيادة معدل نمو الناتج المحلي، إلا أن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الإقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بتلك الإقتصاديات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط، والتي تكون منخفضة نتيجة إنخفاض الدخول فيها.[3]

المطلب الثالث: نظرية التغيير الهيكلي

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما:

- النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ آرثر لويس؛
- أنماط التنمية التي تمثل تحليلا عمليا لـ هوليس تشينري.

الفرع الأول: نظرية التنمية لـ آرثر لويسArthur Lewis

[1] أسامة بن باحنشل، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص289.

[2] Mateena Kniivila, Industrial development and economic growth: Implications for poverty reduction and income Inequality, Pellervo Economic Research Institute, Helsinki, Finland, 2002, p295.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص ص 145–147.

تعتبر من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخميسات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Fei & Gustave ranis، إن هذا النموذج أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي مازال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول. [1]

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، مما سمح للويس امكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضا ما يأتي بالنسبة للأجور:

- أنه ثابت،
- أنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجر الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

الفرع الثاني: نظرية هوليس تشينري Hollis B. Chenery

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية تشتمل على:

السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي والتجارة الدولية.

[1] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص 59، 60.

المطلب الرابع: النماذج الحديثة في النمو الإقتصادي

ركزت مدارس النمو الحديثة على أهمية التغييرات الهيكلية في النشاط الإقتصادي للدول الأقل نموا، لأجل التغلب على المعوقات التي تواجهها، والتي تختلف في طبيعتها مع تلك المشاكل التي تسود في البلدان المتقدمة، وتبرز نظرية النمو المتوازن، ونظرية النمو غير المتوازن، ونظرية أقطاب النمو ونظريات النمو الداخلي، كأهم الاتجاهات الفكرية الحديثة الباحثة في عملية النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: نماذج النمو الإقتصادي المتوازن

يرتبط النمو غير المتوازن بعدد من النماذج والنظريات، التي تعتمد ذات المبدأ والمتمثل في أن النمو الإقتصادي لا بد أن يتحقق دفعة واحدة، ويجب أن يكون متوازنا بين جميع قطاعات الاقتصاد الواحد، دون التركيز على قطاع دون آخر، ومن أهم نماذج النمو غير المتوازن نجد نظرية الدفعة القوية، ونظرية النمو المتوازن.

1– نظرية الدفعة القوية:

يؤكد الإقتصادي Rosenstein Rodan على أن التنمية الإقتصادية في البلدان النامية تعوقها بعض القيود والمشاكل، في مقدمتها ضيق حجم السوق، وهو يعتقد أن تقدم عملية التنمية لن يحدث توسعا في السوق، ولتنكسر الحلقة المفرغة للفقر، ما لم يتوفر حد أدنى من الجهد الإنمائي للانطلاق من مرحلة الركود إلى النمو الذاتي، وهذا يعني توفر حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها بأسلوب الدفعة القوية، والتي تقدر بحوالي 13.2% من الدخل القومي خلال الخمس سنوات الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.[1]

ويرى ضرورة استثمار رؤوس أموال محلية وأجنبية ضخمة في انشاء قواعد صناعية ومشروعات عامة، والواجب توفر دفعة تمويل قوية لأجل تحقيق عملية التصنيع، لأن الاستثمارات التدريجية سرعان ما تتلاشى، دون قدرتها على تحقيق انطلاق الصناعة، إذ يستلزم الأمر تأثير فاعل لكسر الحواجز والقيود التي تعيشها المناطق الأقل نموا، ومفاد تبريره أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة، وهو مجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي.[2]

كما يفرق روزنشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة، والثاني دالة الطلب وأخيرا عرض الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.[3]

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص88.

[2] نفس المرجع، ص88.

[3] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق، ص55.

2– نظرية النمو المتوازن:

تعتبر استراتيجية النمو المتوازن التي قدمها Nurksr، صيغة حديثة لنظرية الدفعة القوية، وتركز على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدني الدخل في الدول الفقيرة، كون الفقر سبب لعدم الادخار الناتج عن عدم الاستثمار، فكسر الحلقة المفرغة لا يتحقق الا بتوسيع حجم السوق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية، وتطوير جميع القطاعات في آن واحد، بحيث تنمو في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي، حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة، ومنه فإن النظرية تدعو لإنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية ليس بغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى.

حيث أن النمو المتوازن لا يعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، ما يؤدي إلى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط استثمارات ضخمة تقود إلى تكامل أفقي وعمودي للصناعات القائمة. إضافة إلى أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي، تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات مصدر مهم لتمويل التنمية، فالاستيراد يزداد مع زيادة الإنتاج وتوسع التشغيل، ولمواجهة متطلبات الاستيراد بالمتنامي ولتمكين التصدير من تمويل التنمية كان على البلدان ألا تتوسع في تجارتها الداخلية على حساب التجارة الخارجية.[1]

الفرع الثاني: النمو الإقتصادي غير المتوازن

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومن روادها بيرو من خلال نظرية أقطاب النمو وهيرشمان.

1– نظرية أقطاب النمو:

أدخل F.Perroux مصطلح قطب النمو إلى الأدب الإقتصادي سنة 1950، وهو أول من قدم الأساس الفعلي لما يسمى بنماذج النمو غير المتوازن، والتي اعتمدها هيرشمان فيما بعد في تطوير نظريته حول النمو الإقتصادي غير المتوازن. حيث يرى Perroux أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحد، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى إقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.[2]

2– نظرية هيرشمان Hirshman

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 88–92.

[2] بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص47.

على عكس نركسه افترض أليرت هيرشمان (A.Hirschman 1958) أن نقصا في القابلية على صناعة قرار يمارس دور القيد الأكثر أهمية على التنمية الإقتصادية، وقد قاد هذا الافتراض هيرشمان إلى تأييد التنمية غير المتوازنة للصناعات التي تمارس حافزا قويا للاستثمارات في صناعات أخرى.[1]

حيث أن الاستثمارات هنا تخصص بقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يعتقد هيرشمان Hirshman أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة، يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.[2]

ولقد خضعت فرضيتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن للدراسة والاختبار، وكان أحد أساليب الاختبار هو دراسة حالات تاريخية، على سبيل المثال دراسة بول ستريتن (P.Streeten 1959) التي استخدم فيها التطورات التكنولوجية في صناعة النسيج والفولاذ في القرن الثامن عشر في بريطانيا، وقد اعتبر نجاح بريطانيا مثالا على نجاح النمو غير المتوازن.

ولكن أولين (Ohlin 1959) لم يجد دلائل توازن في التنمية الناجحة لبقية الدول المتقدمة حاليا، ومن ناحية أخرى فإن (Hughes, J.R.T 1959) وجد أن الأقطار الغربية قد اتبعت طريق النمو التوازن والذي كان النتيجة الطبيعية لتدفق الابتكارات وتوليفات عناصر الإنتاج المتغيرة.[3]

المبحث الثالث: تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة (2000–2019)

لقد حاولت الجزائر إثبات ذاتها منذ حصولها على الاستقلال والتخلص من التبعية الأجنبية من خلال تطوير نموها والرفع من آدائها الإقتصادي بشكل عام، إلا أن العالم بأكمله شهد أزمات نفطية أدت إلى اختلالات ومشاكل عدة عانت منها الدول النفطية بشكل واضح، ومن بينها الجزائر خاصة في فترة الثمانينات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري قبل الشروع في تبني سياسات الإنعاش الإقتصادي إلى الظروف التالية:[4]

- تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي في الفترة 1995-1998 الذي فرضه عليها صندوق النقد الدولي، من أجل التخلص من المديونية الخارجية التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة وإعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى،

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص191.

[2] محمود علي الشرقاوي، مرجع سابق، ص55.

[3] نفس المرجع، ص 191.

[4] فرحات عباس سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة سوق أهراس، العدد01، الجزائر، جوان 2018، ص ص62، 63.

والذي يجبر الحكومة على تطبيق ما يسمى بسياسة التقشف بمعنى التحكم الصارم والتقليص في الإنفاق العام، خاصة نفقات التجهيز، الا أن هذه الإصلاحات المتبناة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، بل زادت من حدة الركود الإقتصادي مما أدى إلى تدني الظروف المعيشية لأفراد المجتمع؛

- العمل على إعادة بعث القطاع العمومي، بما يسمح له بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني والاندماج في الاقتصاد العالمي، الذي أضحت تحكمه قواعد السوق والمنافسة الحرة، وذلك من خلال تطبيق الجزائر للعديد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية طوال فترة التسعينات؛
- مخلفات الحالة الأمنية غير المستقرة التي شهدها الوطن بما يعرف بالعشرية السوداء، من تخريب المنشآت القاعدية وغيرها، وكذا تدهور القدرة الشرائية للأفراد وانتشار أكثر للفقر واللامساواة في المجتمع، حيث سجل معدل نمو جد متدني لم يتجاوز 3%، وهو ما لا يستجيب لتطلعات وحاجات المواطنين؛
- الأمر الإيجابي الذي ميز تلك الفترة هو تحقيق فائض في موارد الخزينة العمومية قيمته 232.6 مليار دج، ويعتبر وضعية مالية جيدة لخزينة الدولة ويرجح ذلك لارتفاع العائدات النفطية، بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، حيث سجل الميزان التجاري فائضا قيمته 5.7 مليار دولار، وارتفعت إيرادات الميزانية العامة للدولة بنسبة 17.1%، وقفز احتياطي الصرف إلى 18 مليار دولار خلال شهر نوفمبر 2001 مقابل 11.7 مليار دولار لعام 2000، وانخفض حجم المديونية إلى 22.5 مليار دولار مقابل 25.2 مليار دولار عام 2000.

وفقا لهذه الظروف التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة قامت باستغلال الموارد المالية المتوفرة لديها والناتجة عن العائدات النفطية، من أجل إنعاش التنمية من خلال التركيز على مجموعة من الأهداف نذكر منها:[1]

- تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات كثيفة العمالة وتطوير المشاريع الصغيرة؛
- انشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية؛
- تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية؛
- تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان؛
- تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

على إثر ذلك قامت الجزائر ببعض التجارب التنموية التي حاولت من خلالها احداث إصلاحات في مختلف القطاعات، ولكيلا نخرج عن مجال الدراسة سنتحدث في هذا المبحث عن تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر من خلال البرامج التنموية في الفترة الممتدة بين 2001 و2019.

[1] فرحات عباس سعود وسيلة، مرجع سابق، ص63.

المطلب الأول: مرحلة الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)

نظرا لعدم فعالية الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الدولة قبل سنة 2000، والتي كان هدفها زيادة النمو الإقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك ما لم يتم تحقيقه في أرض الواقع، ومع زيادة انتشار الفقر والوضع الاجتماعي السيء اضطرت الجزائر إلى تكثيف سياساتها الإصلاحية مع بداية أفريل 2001، من خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى غاية سنة 2004.

الفرع الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

شهدت أسعار النفط في الأسواق الدولية نهاية سنة 1999 وبداية 2000 ارتفاعا أعطى النشاط الإقتصادي نفسا جديدا خلال هذه الفترة بسبب الانفراج المالي الذي أدى إلى تزايد الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية، الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تعمل على انتهاج سياسة مالية توسيعية، من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي، عبر البرنامج الثلاثي من 2001 إلى 2004.[1]

إن دعم الطلب الداخلي كان يمكن أن يتم من خلال زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما لم يتخذه صانع القرار الإقتصادي الجزائري في رسم وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001-2004، بل اختار كما هو معلوم في المبدأ الكينزي أن تتم زيادة الطلب الداخلي كمحرك للنمو الإقتصادي من خلال النفقات التجهيزية العمومية.

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي يعتبر برنامج تنموي ضخم رصدت له الدولة مبالغ مالية معتبرة قدرت تكلفته الإجمالية حوالي 7 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، والشكل الموالي يوضح توزيع هذه المبالغ على مدى الأربع سنوات من البرنامج:

الشكل رقم (01–01): التوزيع السنوي للمبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

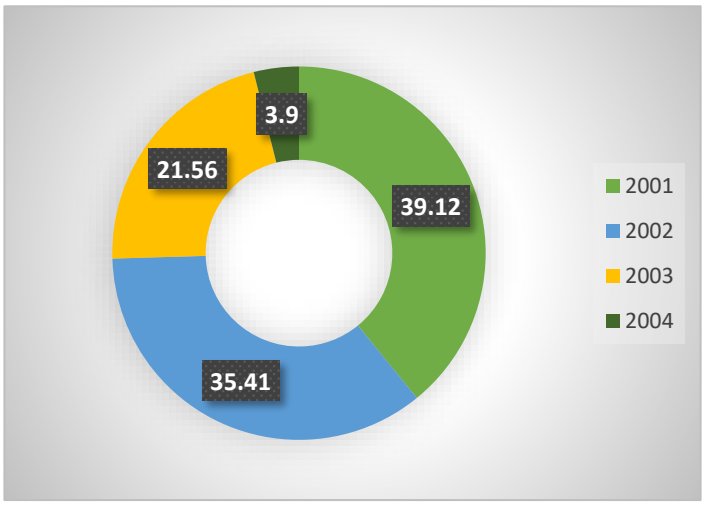

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

[1] عثمانية خضرة، آيت يحي سمير، دراسة العلاقة السببية بين النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر، من خلال اختبار قانون فاجنر خلال الفترة (1967-2017)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، فلسطين، ديسمبر 2019، ص35.

نلاحظ من الشكل أنه تم تخصيص الاعتماد المالي الأكبر من الغطاء الإجمالي للبرنامج خلال السنتين الأوليتين، بنسبة 39.12% لسنة 2001 و35.41% لسنة 2002، ومبلغ مالي قدره 205.4 مليار دينار و185.9 مليار دينار على التوالي، وذلك من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الإقتصادي، والملاحظ أن النسبة المخصصة لسنتي 2003 و2004 كانت ضئيلة نوعا ما من النسبة الإجمالية للبرنامج، خاصة في سنة 2004 حيث خصص مبلغ 20.5 مليار دينار فقط، لكن نقطة النهاية لهذا المخطط كانت بداية لبرنامج آخر مكمل لما جاء في هذا الأخير.

حيث تمحور هذا البرنامج حول إنعاش الطلب الكلي عن طريق تنمية وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الإقتصادي وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وكذا دعم القطاع الزراعي والمؤسسات المنتجة، التي تساهم في توفير فرص العمل، وبذلك التقليل من معدلات البطالة وتحسين الظروف المعيشية، وتحقيق توازن جهوي وإنعاش عام للاقتصاد الجزائري. لقد ساهم برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، بالإضافة إلى تحسن موارد الدولة بفضل الجباية البترولية، في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة، والجدول الموالي يبين بوضوح مضمون هذا البرنامج:

الجدول رقم (01–01): مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المجموع	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
المجموع	525.0	100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر في الفترة (2000–2010)، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد12، الجزائر، ديسمبر2012، ص252.

يوضح الجدول أعلاه أن الدولة قد ركزت اهتماماتها بالدرجة الأولى على الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى، حيث خصصت نسبة 40.1% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، بقيمة 210.5 مليار دينار، وذلك نظرا للظروف الصعبة التي عان منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور في البنى القاعدية التحتية، وكذا العمل على توفير جو ملائم للاستثمار من أجل جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، إضافة إلى انعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية العامة والخاصة منها، وذلك عن طريق زيادة طاقاتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض من حدة البطالة من خلال توفير مناصب عمل جديدة وتحسين النشاط الإقتصادي بصفة عامة. لتحتل التنمية المحلية المرتبة الثانية حيث خصصت لها مبلغ 204.2 مليار ديار بنسبة معتبرة مقدرة بـ 38.9% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والزيادة في

معدلات النمو الإقتصادي،[1] ليليهم قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة أقل قدرت بـ12.4 %، ويعزى ذلك أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الإقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر. أما فيما يخص جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية فقد خصص له 45 مليار دينار بما يعادل 8.6% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وتضمن تمويل الإجراءات السياسية المصاحبة لدعم وترقية القدرات التنافسية للمؤسسات الإقتصادية العامة منها والخاصة.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي

لقد جاء هذا البرنامج الثلاثي من أجل سد العجز المسجل في معدلات النمو الإقتصادي الضئيلة، والتي لم تكن كافية للاستجابة للطلب الاجتماعي المتنامي، المتعلق بالعمل والسكن من جهة، وتحسين المستوي المعيشي للمواطنين من جهة أخرى.

يمكن أن نميز نوعان من الأهداف التي جاء من أجلها هذا البرنامج، أهداف عملية يمكن ايجازها فيما يلي:[2]

- دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للقيمة المضافة ولمناصب العمل، مثل الوحدات الإنتاجية الزراعية والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- إعادة تأهيل الهياكل التحتية، ونخص بالذكر المؤسسات الإقتصادية المنتجة للقيمة المضافة، والمؤسسات الداعمة لتأهيل الموارد البشرية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال تحسين الشروط الإقتصادية والثقافية والبيئية؛
- تقليص اختلال التوازن الجهوي قدر المستطاع وتنشيط الطلب الداخلي باعتباره محرك قوي للنمو الإقتصادي المدعوم.

ومن جهة أخرى هناك أهداف نوعية والمتمثلة في: [3]

- الرفع من مستوى معدل النمو الإقتصادي الوطني إلى الحد الذي يسمح بامتصاص البطالة عن طريق توفير مناصب الشغل ومواجهة اليد العاملة التي تصل إلى السوق؛
- تقليص العجز المسجل في مختلف الميادين مثل السكن وقلة المرافق العمومية كالمستشفيات ومراكز الصحة والمؤسسات التربوية؛

[1] عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، عدد خاص، المجلد رقم 2، الجزائر، أفريل 2018، بتصرف، ص201.

[2] République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 – 2004, pp. 9 – 10.

[3] Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, pp.28- 32.

➢ الرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحسين ظروف حياتهم في مختلف المجالات.

ومن أجل الوصول إلى الأهداف سالفة الذكر، وضعت الدولة سياسات مصاحبة لدعم أهداف البرنامج، والتي نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01–02): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001–2004)

(الوحدة: مليار دينار)

القطـــاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.20	2.50	7.50	9.80	20.00
صندوق المساهمة والشراكة	5.50	7.00	5.00	5.00	22.50
تهيئة المناطق الصناعية	0.30	0.80	0.50	0.40	2.00
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.30	1.00	0.70	0.00	2.00
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	0.00	0.00	0.08
المجمـــــــوع	**6.33**	**11.35**	**13.70**	**15.20**	**46.58**

المصدر: عياش بوالحية، دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة بين 2001-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011، ص51.

تجدر الإشارة إلى أن أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي ألمت بمختلف هذه الجوانب، الا أن الغطاء المالي الذي خصص لهذا البرنامج لم يكن كاف لمعالجة جميع النقاط المسطرة، فأعطيت الأولوية بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف المعيشية للعائلات، وبعدها إلى تطوير الهياكل والبنى التحتية، ومن ثم الدعم المخصص لكل من الموارد البشرية والأنشطة الإقتصادية المنتجة.[1]

الفرع الثالث: أثر برنامج الإنعاش الإقتصادي على النمو الإقتصادي

من بين الأهداف الرئيسية للبرنامج الثلاثي والمتمثل أساسا في الإنفاق التجهيزي العمومي، هو سد العجز في النمو الإقتصادي المسجل خلال الفترة التي تلت توقيع اتفاقيات الدعم والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وفيما يلي سنستعرض جدول يلخص تطور معدلات النمو معبرا عنها بالنسبة المئوية السنوية لنمو إجمالي الناتج المحلي، وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2004.

الجدول رقم (01–03): معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني في الفترة (2001–2004)

السـنوات	2000	2001	2002	2003	2004
النمو في إجمالي الناتج المحلي(%)	3.8	3.00	5.6	7.2	4.3

[1] Abdelatif Benachenhou, Ministre des finances, Trois questions à monsieur le Ministre des finances, revue Z stratégique, n° 1, octobre 2004, pp. 12 – 13.

النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)	2.4	1.66	4.26	5.84	2.93
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	1765.02	1740.60	1781.82	2103.38	2609.95

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي من خلال الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG, Consulté le11/11/2020, 18 :20.

نلاحظ من الجدول السابق مايلي:

- بالنسبة لمعدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي فإنها قد عرفت زيادة محتشمة خلال سنة 2000 إذا ما قورنت بمعدل السنة السابقة، مما يعني أن البرنامج الثلاثي أظهر نجاعته في بداية التطبيق، حيث واصلت معدلات النمو بالزيادة الملحوظة خلال السنوات الثلاث الأولى للبرنامج بمعدل حوالي 5.2% سنويا، لتصل إلى الذروة بنسبة 7.2%، سرعان ما إنخفضت بنسبة 2.9%من سنة 2003 إلى 2004 وصولا إلى 4.3%، الشيء الذي أدى بالحكومة إلى تكثيف سياساتها التنموية وإيجاد حلول إقتصادية جديدة؛
- وفي المقابل انتقل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 2.4% سنة 2000 بقيمة 1765.02 دولار إلى غاية 4.26% و5.84% سنتي 2002 و2003 بقيمة 1781.82 و2103.38 دولار أمريكي على التوالي، تم إنخفضت النسبة مع مطلع 2004 إلى 2.93% حيث بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 2609.95دولار.

أما معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في قطاع المحروقات وخارجه في الفترة 2000-2004 سنبينها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01–02): تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2000–2004)

الوحدة(%)

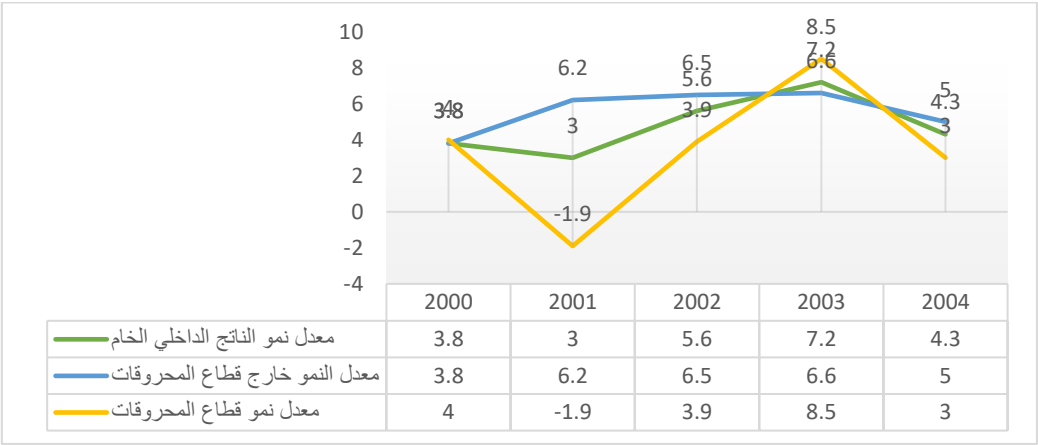

	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.8	3	5.6	7.2	4.3
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	3.8	6.2	6.5	6.6	5
معدل نمو قطاع المحروقات	4	-1.9	3.9	8.5	3

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات:

Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Collections Statistiques N°215/2020 Série E, 2020, pp 90-91, sur le site:
https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf , Consulté le 01/06/2020, 13 :10.

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات النمو الإقتصادي شهدت تحسنا واضحا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث وصلت إلى الذروة سنة 2003، بنسبة 7.2% للناتج المحلي الحقيقي، مقابل 6.6% للنمو خارج قطاع المحروقات و 8.5% لنمو قطاع المحروقات، الا أنها بدأت بالتراجع إلى ما يعادل 4.3% خلال سنة 2004، ويرجع ذلك في التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات في السنتين 2002 و2003، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفتنموا متواضعا طيلة الفترة 2001-2004 .

إضافة إلى ما سبق يمكن استعراض معدلات بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر في الفترة 2001-2004 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01–04): نمو بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001–2004)

السنـــــوات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة (%)	27.30	-	23.70	17.70
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%) سنويا	4.22	1.42	4.27	3.96
فائض الميزان التجاري مليار دج	620.22	446.62	754.91	885.78
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	24.85	25.24	29.03	38.66

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص4.

من خلال الجدول يمكن تلخيص النقاط التالية:

- تراجع معدلات البطالة المرتفعة، حيث إنخفضت من مستوى27.3%سنة 2001 إلى حدود 17.7% سنة 2004، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها؛
- استقرار معدلات التضخم حيث لم تتجاوز حدود4.27 %، كما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 والذي قدر بـ 1.42 %؛
- تسجيل فائض في وضعية الميزان التجاري في جميع السنوات بلغ أقصاه في حدود 855.78 مليار دج سنة 2004، وذلك نظرا لزيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق النفطية؛
- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 38.66 دولار أمريكي سنة2004 .

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي قد ساهم في زيادة النمو الإقتصادي، وذلك لما حققه من إنجازات خلال الفترة 2001-2004 مست مختلف الجوانب الإقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

1- **تحسين ظروف المعيشة:** حيث تم تسجيل حوالي 6929 مشروع في هذا البرنامج تم توزيعها على مختلف القطاعات التالية:[1]

- بالنسبة للسكن والتهيئة العمرانية: تم بناء العديد من السكنات، بعضها اجتماعي والآخر للبيع بصيغة الايجار، ففي عام 2004 تم إنجاز حوالي 81 ألف مسكن مقابل 84 ألف مسكن عام 2003، كذلك تم إعادة تأهيل حوالي 1552 مؤسسة اجتماعية؛
- تم إنجاز حولي 3300كلم شبكة مياه شرب، و76200 متر حفر الآبار، وتهيئة 288 حنفية ريفية، وإنجاز حوالي 1640كلم شبكة للصرف الصحي؛
- توصيل شبكة الغاز لحوالي 273130 بيت، وتزويد 76613 بيت ريفي بالكهرباء؛
- توفير حوالي 316673 خط هاتفي، مع تزويد القرى النائية بحوالي 818 مركز هاتفي؛
- استحداث 145 وكالة بريدية و32 مصلحة تحصيل الضرائب، مع إعادة ترميم أغلبية المراكز البريدية؛
- أما بالنسبة المشاريع المتعلقة بالأشغال العمومية فقد تم تسجيل حوالي 1808 مشروع، تصب أغلبها في تطوير شبكة الطرقات والسكك الحديدية من أجل فك العزلة عن المناطق النائية في مختلف ربوع الوطن، إضافة إلى مشروع يقام أول مرة في الوطن وبالتحديد في مدينة سيدي عبد الله الجديدة، وهو ما يسمى بمدينة التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات.

2- **تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية:** حيث تم تحديث جزء كبير حوالي 1600 كم من الشبكة الوطنية للطرقات البرية؛

- تم إنجاز 138 مشروع تمثل في جسور وإنفاق ومداخل ومخارج الطرق السيارة؛
- كذلك إنجاز حوالي 22350 كلم طرق ولائية، وحوالي 4600كلم طرق بلدية وقروية؛
- إنجاز ثلاثة موانئ للصيد، هي ميناء تيكزيرت وسلام ندر والمرسى، مع القيام بأشغال من شأنها تحقيق الحماية لكل من ميناء الجزائر العاصمة، زرالدة وبومرداس وشرشال؛
- الانطلاق في إنجاز مشروع 600كلم سكك حديدية جديدة، تخص تبسة ومشرية، بشار ودموش، وثلاثة مشاريع أخرى تخص كل من: سينا وأرزيو، تيزي وزو ووادي عيسى، وتزويد شبكة السكك الحديدية للجزائر العاصمة بالكهرباء.

[1] Conseil national économique et social, Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 – 2004, p. 9

3- **الأنشطة الإنتاجية:** لقد تضمن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 1668 مشروعا تخص الزراعة والصيد البحري معا، و59 مشروعا تخص الصناعة، حيث تم تحقيق نسبة إنجاز معتبرة في نهاية الفترة نذكرها فيما يلي: [1]

- زرع حوالي 3 ملايين نخلة تمر، وزرع مساحة حوالي 127 ألف هكتار مختلفة، ومساحة 38 ألف هكتار كرمة؛
- توسع الزراعة البلاستيكية بمساحة حوالي 11 ألف هكتار، وتم كذلك توسيع المساحات الزراعية المروية وفق نظام الرش المحوري بحوالي 75 ألف هكتار؛
- كما تطورت كذلك كل من الصناعات التحولية وطاقات التخزين تطورا ملحوظا، فعند نهاية فترة البرنامج بلغت الزيادة في المساحات التخزينية المبردة حوالي 590 ألف متر مكعب، وازداد عدد وحدات تكييف الحليب وعناصر الزيتون بحوالي 140و120 وحدة على التوالي؛
- وتطورت تربية الدواجن هي كذلك، حيث زادت عدد الوحدات المصغرة بأكثر من أربعة ملايين وحدة وحوالي 456 ألف خلية نحل.

4- **الصيد البحري:** لقد ساهم برنامج الإنعاش الإقتصادي في دعم ميدان الصيد البحري وذلك من خلال الجهود المبذولة من قبل الدولة والمتمثلة في:

- تسهيل الحصول على بواخر الصيد البحري من خلال إعطاء دعم مالي مباشر للراغبين في الاستفادة منها، حيث بلغ عددها 63 وحدة، و81 باخرة صيد سردين، إضافة إلى إنجاز 8 مركبات تبريد ومخبرا واحدا، و45 مشروع تجهيز و17 مشروع تربية وتطوير الكائنات البحرية.

5- **الإنتاج الصناعي:** من بين ما تم إنجازه في هذا البرنامج فيما يخص القطاع الصناعي، إعادة تأهيل العديد من المناطق الصناعية والوحدات الصناعية الإنتاجية، حيث تم إعادة تأهيل 21 منطقة صناعية و38 وحدة صناعية.

6- **الموارد البشرية والحماية الاجتماعية:** لقد تم ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي دعم كل من قطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والحماية الاجتماعية والشباب، والموضح فيما يلي: [2]

- تم تأهيل 5170 مؤسسة تابعة لقطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني؛

[1] Conseil national économique et social, Bilan du programme de soutien de la relance économique, op. cit , p. 4.

[2] République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance économique, op.cit,pp. 7 – 8.

- تم إنجاز 53 ثانوية و55 مدرسة ابتدائية، و7 إكماليات، و300 مطعم مدرسي، وإدخال النظام نصف الداخلي على 160 مؤسسة لفائدة التلاميذ نصف الداخليين، والنظام الداخلي لـ 75 مؤسسة، 3600 مقعد بيداغوجي على مستوى التكوين و2500 مقعد قيد الإنجاز؛
- إضافة إلى تجهيز 456 مجموعة تجهيزا تقنيا وبيداغوجيا، تجهيز 677 مؤسسة تعليمية بالإعلام الآلي؛
- إطلاق 10مشاريع بحث علمي في ميدان التكنولوجيا الجديدة والاعلام والاتصال، وصناعة الأقمار الصناعية؛
- تم إعادة تأهيل 127 مستشفى، و142 مركز صحي، و299 قاعة علاج، و22 مركز طبي–بيداغوجي، و22 مركز إعادة تأهيل أعضاء جسم الانسان، 32 مدرسة لصغار السن الصم والمكفوفين، و26 ملجأ للمسنين والأشخاص المحتاجين إلى مساعدة، و7 مراكز لحماية الشباب، و3 مراكز للأشخاص الذين يعانون من نقص التنفس ومركزا نفسيا–بيداغوجيا؛
- إتمام عملية إنجاز كل من مستشفى وهران والشلف، والانطلاق في إنجاز مستشفيين في كل من مدينتي سطيف وخنشلة، اضافة إلى مركزين لمكافحة السرطان في كل من عنابة وورقلة؛
- إنجاز 11 مركزا صحيا، و221 قاعة علاج، و6 مصالح استعجالية.

7– **حماية الوسط والبيئة:** بلغ عدد المشاريع المنجزة في إطار حماية البيئة والمحافظة عليها بـ 799 مشروع يمكن ايجازها فيما يلي:[1]

- حماية حوالي 2.5 مليون هكتار من السهول السهبية؛
- حفر 180 بئر، و330 نقطة ماء؛
- تشجير 13 ألف هكتار، وإقامة 1100 كلم حواجز مضادة للرياح من أجل حماية الأحواض المائية؛
- تهيئة 2360 كلم من المسالك والطرقات الجبلية والريفية؛
- تهيئة 10مزابل عمومية و10مراكز لدفن النفايات الصلبة؛
- تطهير أكثر من خمس مدن سياحية.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)

[1] République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance économique, o.p.cit, pp. 5 – 6.

يعد هذا البرنامج تكملة لمجموع المشاريع السابقة التي أنجزت في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي2001 – 2004، ولمواصلة سلسلة الازدهار في النشاط الإقتصادي في تلك الفترة، وبعد النتائج الإيجابية التي خلفها البرنامج السابق رغم محدودية المبالغ المخصصة تم طرح هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي من قبل السلطات العمومية يوم 7 أفريل 2005.

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يختلف هذا البرنامج عن سابقه من حيث المدة والغطاء المالي المخصص له، والذي يزيد عنه بحوالي 8 أضعاف، وذلك بسبب تحسن الوضعية المالية للاقتصاد الوطني بعد الارتفاع المسجل في أسعار النفط في سنة 2004 في حدود 38.5 دولار أمريكي، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في نفس السنة، الأمر الذي سمح باستغلال العوائد النفطية لإكمال مسار التنمية،[1] حيث تم تخصيص مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري، وأضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والذي يشمل 10 ولايات جنوبية وهي: أدرار، بشار، تندوف، اليزي، الوادي، غرداية، تمنراست، ورقلة، الأغواط وبسكرة، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.[2]

والجدول الموالي يوضح تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج:

الجدول رقم (01–05): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)

(الوحدة: مليار دج)

القطـــــــاعات	المبلغ	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8.0
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50.0	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: تقرير الوزير الأول "البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009" من خلال الرابط:

www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf, consulté le 12/11/2020, 11 :10.

[1] فرحات عباس سعود وسيلة، مرجع سابق، ص 68.

[2] كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطويلا العرض دراسة حالة الجزائر 2001–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015، ص209.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن هذا البرنامج اتخذ نفس مسار البرنامج السابق، وذلك لأجل استكمال المشاريع المنجزة وقيد الإنجاز، حيث إحتل قطاع تحسين الظروف المعيشية من خلال السكن، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، الجامعات، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، الثقافة، الشباب والرياضة، أعمال التضامن الوطني، تطوير الإذاعة والتلفزيون، انشاء منشآت للعيادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب وتنمية مناطق الهضاب العليا، الحصة الأكبر بقيمة 1908.5 مليار دج ما يعادل 45.42% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الإقتصادي.[1]

ثم يليه تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية بنسبة 40.52%، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل، الأشغال العمومية، قطاع المياه وقطاع تهيئة الإقليم.

أما دعم التنمية الإقتصادية فقد خصصت له نسبة 8.02% من البرنامج بقيمة 337.2 مليار دج، حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري، ترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والحرف.

وقد خصص حوالي 203.9 مليار دج ما نسبته 4.85% من الغطاء الكلي للبرنامج التكميلي على تطوير الخمة العمومية، من أجل عصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الإقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ المخصص له على قطاع العدالة، الداخلية، التجارة، المالية، والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، إضافة إلى قطاعات الدولة الأخرى. ليأتي في الأخير تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.19 % من قيمة البرنامج، وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال.[2]

إن المشاريع الكبرى المخصصة في البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 يدل على الرغبة الفعلية للدولة في تجاوز التأخر الملحوظ في مجالات عدة إقتصادية اجتماعية وبيئية، ومما لوحظ في هذا البرنامج التركيز الكبير على الجانب الاجتماعي، وكذا التعمير إلى جانب البنية التحتية في توزيع الاستثمارات وهذا يشابه ما قامت به الدول المتقدمة في أول فترات نموها كدول شرق آسيا.[3]

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري–قسنطينة 2، العدد الخامس، الجزائر، يناير 2020، ص45.

[2] نفس المرجع، ص46.

[3] وافي ناجي، توجيه الإنفاق العام لاستهداف النمو الإقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990–2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019، ص170.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

لقد ركزت السلطات العمومية من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو على الأهداف التالية:

- **تحسين المستوى المعيشي للأفراد:** من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على معيشة الأفراد سواء من حيث الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛
- **استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار:** ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛[1]
- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** كان لا بد من تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لما شهدته الجزائر خلال فترة التسعينات من أزمة سياسية وإقتصادية أثرت سلبا على نوعيتها، وكذا مواصلة نشاط القطاع الخاص من أجل ازدهار الاقتصاد الوطني وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛
- **تطوير الموارد البشرية:** تعتبر من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الراهن، وذلك راجع إلى الدور الهام الذي تلعبه في دفع العجلة الإقتصادية، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكل الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك؛
- **تطوير البنى التحتية:** لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص، من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛[2]
- **رفع معدلات النمو الإقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سالفة الذكر.[3]

الفرع الثالث: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدل النمو الإقتصادي

كما ذكرنا سابقا فإن دعم الآداء الإقتصادي للجزائر كان بداية من سنة 2001 من خلال برنامج دعم النمو مما سجل فعلا زيادة ملحوظة في معدلات النمو، لذا ارتأت السلطات الحكومية استكمال مسار إنعاش النمو الإقتصادي على مستوى جميع القطاعات الإقتصادية، وفي الجدول الموالي سنستعرض معدل نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للإقتصاد الوطني في الفترة 2005-2009.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر2010، الجزائر،2010 ، ص 05.

[2] فرحات عباس سعود وسيلة، مرجع سابق، ص 68.

[3] نفس المرجع، ص 68.

الجدول رقم (01–06): معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني في الفترة (2005–2009)

السنـــوات	2005	2006	2007	2008	2009
النمو في إجمالي الناتج المحلي (%)	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)	4.44	0.21	1.81	0.74	-0.13
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	3113.09	3478.71	3946.66	4923.84	3883.13

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG, consulté le 11/11/2020, 18 :20.

نلاحظ في الجدول أعلاه أنه تم تسجيل أكبر نسبة للنمو في إجمالي الناتج المحلي في بداية البرنامج سنة 2005 بنسبة 5.9%، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول من 38.66 دولار أمريكي سنة 2004 إلى 54.64 دولار أمريكي للبرميل وتحسن الوضعية المالية للاقتصاد الوطني، ومن ثم توسيع سياسة الإنفاق وإعطاء دفعة قوية لدعم النمو في بداية البرنامج، ولكن هذه النسبة لم تحافظ على وتيرتها حيث إنخفضت في السنوات الأخرى إلى أن وصلت إلى غاية 1.6% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى الصدمة النفطية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية من 99.97 دولار سنة 2008 إلى 62.25 دولار أمريكي سنة 2009.

أما بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فقد سجلت معدلات موجبة طيلة السنوات الأولى من البرنامج بنسبة 4.44% كحد أقصى خلال سنة 2005، ولكن سرعان ما تراجعت النسبة إلى ما تحت الصفر حيث قدرت بـ -0.13 %سنة 2009.

أما معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في قطاع المحروقات وخارجه خلال الفترة 2005-2009 سنبينها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01–03): تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2005–2009)

(الوحدة:%)

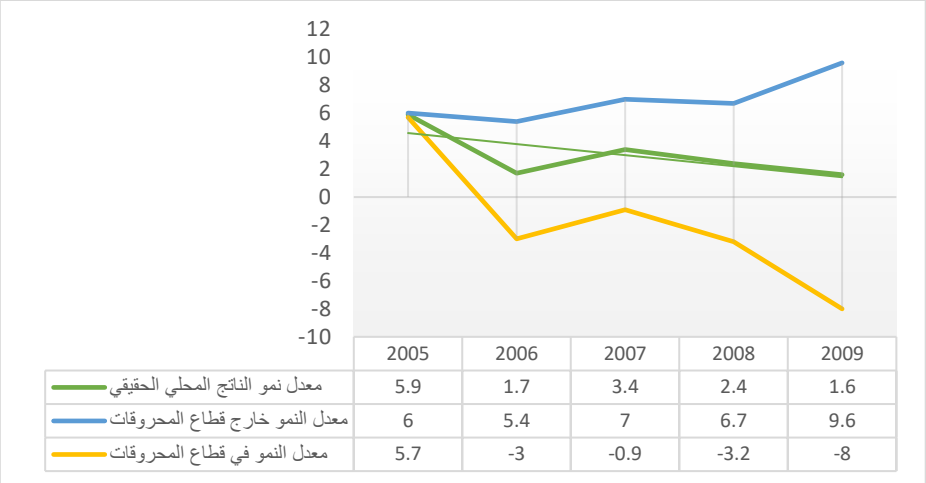

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6	5.4	7	6.7	9.6
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.7	-3	-0.9	-3.2	-8

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات:

Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Collections Statistiques N°215/2020 Série E, 2020, pp 91-92, sur le site:
https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf , Consulté le 01/06/2020, 13 :10.

يوضح الشكل أعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي شهد تراجعا ملحوظا خلال سنة 2006، وذلك بسبب تراجع النمو في قطاع المحروقات فبعدما كان 5.7% سنة 2005 أصبح -3% أي تراجع بنسبة حوالي 8.7% خلال سنة واحدة فقط، ومع بداية سنة 2007 تحسن معدل النمو في قطاع المحروقات بشكل متوسط حيث سجل نسبة -0.9% مما أدى أيضا إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.7%، وكذا زيادة النمو خارج قطاع المحروقات، سرعان ما إنخفضت نسبته في السنتين الأخيرتين بسبب تداعيات الأزمة المالية وتدهور معدل نمو قطاع المحروقات إلى -8% سنة 2009.

إضافة إلى ما سبق يمكن استعراض معدلات بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01–07): نمو بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2005–2009)

السنـــــوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة (%)	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%)	1.38	2.31	3.67	4.85	5.73
فائض الميزان التجاري مليار دج	174.92	228.62	207.62	212.73	579.13-
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	54.64	65.85	74.95	99.97	62.25

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سابق، ص6.

يمكن تلخيص الجدول أعلاه في النقاط التالية:

- تراجع محسوس لمعدلات البطالة المرتفعة، حيث إنخفضت من مستوى 15.30 % سنة 2005 إلى حدود 10.2 % سنة 2009، ويرجع ذلك لتواصل المشاريع التنموية في البرنامج؛

- زيادة معدلات التضخم حيث ارتفعت من مستوى 1.38% سنة 2005 إلى مستوى 5.73 % سنة 2009، وذلك بسبب ارتفاع المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية 2009؛
- تراجع مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228.62 مليار دج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 579.13 مليار دج سنة 2009، وذلك نتيجة الصدمة النفطية التي حدثت في نفس السنة وتراجع صادرات المحروقات؛
- ارتفاع أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 99.97 دولار أمريكي سنة 2008، لتنخفض إلى مستوى 62.25 دولار للبرميل الواحد، أي بحوالي 37.74%.

كما تم تقييم الحصيلة المنتجة طيلة السنوات الخمس من البرنامج في النقاط التالية:[1]

- **قطاع السكن**: وصل عدد السكنات المنجزة في الفترة 2005-2009 إلى 326912 سكن أي ما يقدر بـ 91.2% من البرنامج الذي وعد به الرئيس، من خلال تسليم مليون وحدة سكنية سنة 2009، في إطار السكن الريفي والسكن الحضري.
- **قطاع التعليم العالي**: إنجاز 231000 مقعد بيداغوجي جديد، مع 185000 سرير لتحسين ظروف إيواء الطلبة، إضافة إلى بناء 26 مطعم جامعي جديد على مستوى الإقامات والكليات الجامعية.
- **قطاع التربية الوطنية**: بناء 6955 قسم دراسي جديد موزعة على مختلف أنحاء الوطن، و929 مدرسة إكمالية و434 ثانوية جديدة، إضافة إلى فتح 635 نظام نصف داخلي و165 نظام داخلي في المؤسسات التربوية، وكذا إنجاز 1098 مطعم مدرسي وتشييد 500 منشأة رياضية لفائدة التلاميذ.
- **قطاع التكوين المهني**: إنجاز وتجهيز 30000 مركز للتكوين والتعليم المهنيين في إطار استراتيجية السلطات العمومية لتأهيل الشباب من أجل الاندماج في سوق العمل، وتهيئة وإعادة تأهيل 250 مؤسسة وإزالة مادة" الاميانت "من 145 مؤسسة، إضافة إلى إنجاز 123 مرفق للنظام الداخلي خاصة بالقطاع.
- **قطاع الصحة العمومية**: إنجاز 19 مستشفى بين مستشفيات جامعية ومؤسسات استشفائية متخصصة، و55عيادة متعددة الخدمات، إضافة إلى 113 مركزا للصحة والولادة و06 مراكز المراقبة الصحية في الحدود ومعهد التكوين الشبه طبي الإفريقي.

[1] بابوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2011/2010، ص 61-64.

- **تزويد السكان بالماء الصالح للشرب:** إنجاز 10 عمليات كبرى لتزويد السكان بالماء الشروب، مع إنجاز 1280مشروع خاص بتوصيل الماء الشروب وعمليات التطهير، واعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب في 18 مدينة، بالإضافة إلى حفر 1150 بئر وبناء 230 خزان للمياه.
- **قطاع الشباب والرياضة:** إنجاز 163 مركب رياضي، و28 ملعب متعدد الرياضات، إضافة لإنجاز349 ملعب وأرضية جوارية و89 قاعة بين قاعات متعددة الرياضات وقاعة متعددة الخدمات، بناء وتجهيز 105 قاعة رياضية متخصصة و264مسبحا، وإنجاز 08 مراكز ثقافية و95 مخيم وبيت شباب.
- **قطاع الثقافة:** إنجاز 14 دار ثقافة و 08 مسارح للهواء الطلق، وتجهيز 19 مكتب و03 متاحف.
- **أعمال التضامن الاجتماعي:** إستكمال المشاريع قيد الإنجاز والتي تشمل 14 مركزا طبيا للأطفال المتخلفين ذهنيا، و05 مراكز لإعادة التربية و03 نواد.
- **ميدان الشؤون الدينية:** دراسة وإنجاز المسجد الكبير للجزائر، وبناء 40 مركز ثقافي إسلامي ولائي، وكذا إنجاز مقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة.
- **البرامج البلدية للتنمية:** إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير، وعمليات فك العزلة وعمليات تحسين المحيط الحضري، إعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها، وكذلك بناء وإعادة تأهيل المنشآت الرياضية والثقافية.
- إضافة إلى ما سبق تم تخصيص 100مليار دج لمجموعة من المشاريع الإضافية خاصة بتنمية الجنوب، وحوالي 150مليار دج لإنجاز مشاريع لفائدة الهضاب العليا.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010–2014)

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الإقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين الظروف المعيشية، حيث أنه يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي بدأ سنة 2001 حسب الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وتم مواصلته في البرنامج التكميلي 2004-2009.

الفرع الأول: مضمون البرنامج

هو برنامج للاستثمارات العمومية من الفترة 2010-2014 تمت المصادقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء،[1] حيث بلغت التكلفة الإجمالية للعمليات المسجلة خلال السنوات الخمس للبرنامج بحوالي 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار، ويشمل جزأين:[2]

- برنامجا جاريا إلى نهاية سنة 2009 بمبلغ 9680 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- برنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

والجدول الموالي يمثل بوضوح توزيع الغطاء المالي الإجمالي للبرنامج:

الجدول رقم (01–08): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية الإقتصادية (2010–2014)

(الوحدة : مليار دج)

القطـــــــاعات	المبلغ	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122.00	49.59
تطوير المنشآت الأساسية	6448.00	31.59
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666.00	08.16
التنمية الإقتصادية	1566.00	07.67
مكافحة البطالة	360.00	01.76
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250.00	01.22
المجمـــــــوع	20412.00	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق الثالث، قوام برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010، ص ص 90- 92.

نلخص الجدول أعلاه في النقاط التالية:

- لقد أولت الدولة الأهمية الكبرى في هذا البرنامج على التنمية البشرية حيث خصصت لها حوالي 10122 مليار دج بنسبة 49.59%، وقد وجهت لقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني والشباب والرياضة والصحة من خلال بناء منشآت ومؤسسات تربوية وجامعية ورياضية وصحية ومؤسسات للتكوين المهني، وقطاع السكن حيث برمجت إنجاز مليوني وحدة سكنية، إضافة إلى توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، واعداد مجموعة من البرامج لفائدة المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال؛[3]
- ويأتي قطاع الهياكل القاعدية في المرتبة الثانية بنسبة 31.59% بقيمة 6448 مليار دج، وتضمن مواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: 2010-2014، أكتوبر 2010، ص38.

[3] نفس المرجع، ص38.

للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي، كما خصص كذلك مبلغ لتهيئة الإقليم والبيئة موجه لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات؛[1]

- اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1666 مليار د.ج، أي يعادل ما نسبته 8.16% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك بهدف تعزيز الأمن الوطني وزيادة معدل التغطية الأمنية من خلال إنشاء مقر للأمن الولائي والأمن الحضري، تحديث وسائل عمل العدالة من خلال إنشاء مجالس القضاء والمحاكم، ومدارس التكوين، وأيضا تحسين قطاع المالية من خلال إنجاز هياكل الضرائب والخزينة والجمارك ومصالح جديدة لمسح الأراضي، تحديث وتعزيز مصالح ووسائل المراقبة وإعادة تهيئة أسواق البيع بالجملة والتجزئة، وكذا تحديث إدارة العمل بهدف تعزيز وتحديث وسائلها الخاصة بالمراقبة والضبط؛[2]
- أما دعم التنمية الإقتصادية فخصص لها 7.67% من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة، الصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الإقتصادية العمومية، تحديث وانشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، وكذا تعزيز قدرات التقييس الصناعي؛
- أما فيما يخص مكافحة البطالة فقد خصص له مبلغ 360 مليار دج أي ما يعادل 1.76%، وتضمن دمج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، إضافة إلى استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة؛
- وفي الأخير خصصت الدولة حوالي 250 مليار دج بنسبة 1.22% من إجمالي الغطاء المالي للبرنامج، لتطوير البحث العلمي، والتجهيزات الموجهة لتعميم الاعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين المهنيين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج

يهدف هذا البرنامج لتحقيق النقاط التالية:[3]

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص49.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، نفس المرجع، ص38.

[3] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، المجلد 6، العدد الأول، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص 96-97.

- دعم التنمية البشرية باعتبارها الهدف الأساسي لهذا البرنامج، من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية واليد العاملة الكفؤة؛
- الحد من البطالة من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين الظروف المعيشية للسكان بفك العزلة عن المناطق الريفية، وتزويدهم بالماء الصالح للشرب؛
- تطوير البحث العلمي وتعميم التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة التربوية والمرافق العمومية مما أدى إلى ترقية الاقتصاد المعرفي؛
- تحسين المناخ الاستثماري، والعمل على إنعاش الصناعة الوطنية؛
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والمالي والقضائي للمؤسسة؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للوطن؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- الاهتمام بالموارد الطاقوية والمنجمية؛
- الاهتمام بالقدرات السياحية والصناعة التقليدية؛
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

الفرع الثالث: أثر البرنامج الخماسي على النمو الإقتصادي

لقد بذلت السلطات الحكومية من خلال هذا البرنامج جهود كبيرة من أجل التنمية الإقتصادية والاجتماعية للوطن، فالجزائر خصصت في الفترة 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو تخصيصه حتى الآن، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الإقتصادية والاجتماعية، والجدول أدناه يبين معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي وكذا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

الجدول رقم (01–09): معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني في الفترة (2010–2014)

(الوحدة: %)

السنـــــوات	2010	2011	2012	2013	2014
النمو في إجمالي الناتج المحلي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	1.75	0.98	1.40	0.76	1.71

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG, consulté le 20/11/2020, 9 :30.

يمكن استخلاص من الجدول أعلاه النقاط التالية:

- كانت معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي متواضعة طوال فترة البرنامج حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2014 بنسبة 3.8%، وفي سنة 2013 سجلت أدنى قيمة بلغت 2.8%، ويرجح ذلك إلى تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية؛
- وفي المقابل تم تسجيل معدلات نمو موجبة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2010 بنسبة 1.75%، وأدنى قيمة لها 0.76% كانت سنة 2013.

أما معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في قطاع المحروقات وخارجه خلال نفس الفترة سنبينها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01–04): تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2010–2014)

(الوحدة:%)

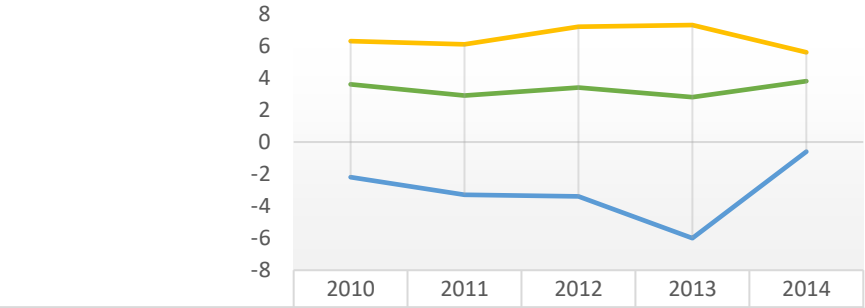

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل نمو قطاع المحروقات	-2.2	-3.3	-3.4	-6	-0.6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.3	6.1	7.2	7.3	5.6

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات:

Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Collections Statistiques N°215/2020 Série E, 2020, pp 92-93, sur le site: https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf, Consulté le 01/06/2020, 13 :10.

نستنتج من الشكل أعلاه أن الانتعاش المسجل خلال سنة 2010 كان متبوعا بتباطؤ في نمو الناتج الداخلي الخام الذي قدر سنة 2011 و2012بـ 2.9% و3.4% على التوالي مقابل 3.6% سنة 2010، نظرا لتباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الإنتاج الزراعي وخدمات الإدارات العمومية، الأمر الذي أدى إلى

تراجع النمو خارج المحروقات إلى 6.1% سنة 2011 مقابل 6.3% سنة 2010.[1] كما تراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام مرة أخرى إلى 2.8% سنة 2013 بسبب تراجع الطلب الإجمالي وإنخفاض انتاج المحروقات الذي يؤثر بوضوح على معدل النمو الإجمالي. في حين عاد النشاط الإقتصادي للتوسع بنسبة 3.8% خلال سنة 2014 بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لبعض القطاعات، وذلك رغم تراجع نمو الناتج الإجمالي خارج المحروقات خلال سنة 2014 حيث بلغت نسبته 5.6% مقابل 7.3% سنة 2013، أما عن نمو قطاع المحروقات فسجلت معدلات سالبة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب تدهور أسعار النفط في السوق الدولية في تلك الفترة.

إضافة إلى ما سبق يمكن استعراض معدلات بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 2010-2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01–10): نمو بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2010–2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة (%)	10.00	10.00	11.00	09.80	10.60
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون(%)	1.40	4.30	8.90	3.30	2.90
فائض الميزان التجاري مليار دج	842.10	1515.91	1367.74	477.61	249.81-
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي	80.15	112.94	111.05	109.55	100.77

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سابق، ص 08.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا:

- أن معدلات البطالة شهدت استقرارا نسبيا على مدى فترة البرنامج حيث بلغت حدتها 11% سنة 2012، سرعان ما تراجعت سنة 2013 نظرا لتبني مشاريع استثمارية جديدة أدت إلى توفير مناصب عمل وبالتالي تخفيض نسبة البطالة؛
- معدلات التضخم كانت متفاوتة على مدار السنوات الخمس من البرنامج حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2012 بنسبة 8.9%، و1.4% سنة 2010 كأدنى قيمة؛
- بالنسبة لفائض الميزان التجاري، فقد بلغ أقصاه 1515.91 مليار دج سنة 2011، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الصادرات من المحروقات وبالتالي زيادة فائض الميزان التجاري، كما سجل عجزا سنة 2014 قدر بـ 249.81 مليار دج نظرا لتراجع أسعار البترول؛

[1] نادية العقون، أسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)، مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 161.

- أما النفط فقد تفاوتت أسعاره ما بين الارتفاع والإنخفاض، حيث بلغ أعلى سعر له 112.94 دولار أمريكي للبرميل سنة 2011، وبدأ في التراجع بداية من سنة 2012 إلى أن وصل 100.77 دولار أمريكي سنة 2014.

كما يمكن تلخيص حصيلة نتائج البرنامج الخماسي فيما يلي:[1]

1- مجال التنمية البشرية: وذلك من خلال:

- انشاء حوالي 5000 منشأة للتربية الوطنية و600 ألف مكان بيداغوجي جامعي، و400 ألف مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين؛
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركزا صحيا متخصصا و377 عيادة متخصصة، و70 مؤسسة متخصصة لفئة المعاقين؛
- بناء مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالمياه الصالح للشرب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه مع انهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر؛
- إنجاز أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات، و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

2- تطوير المنشآت القاعدية: ويتمثل فيما يلي:

- مواصلة توسيع وتحديث الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛
- تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛
- تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وادارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل؛
- تهيئة الإقليم.

3- مجال التنمية الإقتصادية: وتضمن ذلك ما يلي:

[1] صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسية على النمو الإقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص ص 10،11.

- دعم التنمية الفلاحية والريفية؛
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية؛
- إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

4- مجالات أخرى: وتتمثل في:

- مكافحة البطالة وخلق 3 ملايين منصب عمل لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني من خلال إدماجهم المهني، ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة؛
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي في المنظومة الوطنية وفي المرافق العمومية.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الإقتصادي والبرنامج الجديد (2015–2019)

تبنت السلطات الحكومية برنامجا جديدا للتنمية خلال الفترة 2015-2019 وذلك لمواصلة سلسلة المشاريع الاستثمارية التنموية التي باشرت الدولة في تنفيذها بداية من 2001، الهدف منها دعم القطاعات التي لازالت قيد الإنجاز والعمل على تنفيذ سياسات جديدة من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية في جميع المجالات.

الفرع الأول: مضمون البرنامجين

لقد تم انشاء صندوق تسيير العمليات الاستثمارية العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019، والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.[1]

وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل 1894.1 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.[2] كما تجدر الإشارة إلى أنه مع حلول سنة 2015 واستمرار إنخفاض أسعار البترول مما أدى إلى نقص العائدات النفطية باعتبارها الممول الرئيسي للبرنامج، اضطرت الحكومة

[1] مرسوم تنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 27 جويلية 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 تحت عنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في 29 جويلية 2015، على الرابط: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm,Consulté le 08/08/2020, 20 :20

[2] قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 متضمن لقانون المالية لسنة 2016، على الرابط:
https://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/lois-de-finances,Consulté le 08/08/2020, 20 :15

الجزائرية إلى ترشيد النفقات العمومية عن طريق اجراء تعديلات على البرنامج، أهمها غلق حساب هذا الأخير في 31 ديسمبر 2016 وصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء 300 مليار دج والذي حول إلى حساب رقم جديد302-145،[1] حيث تم انشاؤه تحت اسم برنامج الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز، الذي صودق عليه من طرف مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 بغطاء مالي مقدر بحوالي 6258.8 مليار دج(300 مليار دج إضافة إلى مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في اطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار) لتسيير الفترة المتبقية من البرنامج 2017-2019، ولتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

والجدول أدناه يوضح بالتفصيل مضمون البرنامج:

الجدول رقم (01–11): مضمون برنامج توطيد النمو الإقتصادي والبرنامج الجديد للنمو خلال الفترة (2015–2019)

(الوحدة: مليار دج)

السنـــوات	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع	النسبة المئوية (%)
الصناعة	5.2	4.9	3.6	5.3	1.3	20.3	0.16
الفلاحة والري	209.4	198.2	101.1	116.5	160.8	786.0	6.42
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	5.1	73.4	55.8	181.8	1.49
المنشآت القاعدية الإقتصادية والادارية	1854.3	441.3	139.9	596.6	485.5	3517.6	28.77
التربية والتكوين	227.8	78.6	90.9	101.8	127.8	626.9	5.12
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.4	32.7	30.7	77.1	70.7	362.6	2.96
دعم الحصول على سكن	234.3	24.5	15.0	69.8	99.7	443.3	3.62
مواضيع مختلفة	800.0	800.0	800.0	800.0	800.0	4000.0	32.7
مخططات البلدية للتنمية	100.0	60.0	35.0	100.00	100.0	395.0	3.23
عمليات برأس المال	464.6	239.0	165.3	330.0	700.1	1899.0	15.53
المجـــــموع	4079.6	1894.1	1386.6	2270.5	2601.7	12232.5	100.0

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قانون المالية للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018و 2019 من خلال موقع وزارة المالية عبر الرابط:
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/1765-2030-2021 ,Consulté le 10/08/2020, 14 :20.

نستخرج من الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

- استحوذت المواضيع المختلفة على الحصة الأكبر بنسبة 32.7% بقيمة 4000مليار دج من الغلاف الإجمالي للبرنامجين معا، بعدما كانت الدولة تولي قطاع التنمية البشرية الاهتمام الأكبر في البرامج التنموية السابقة،

[1] المادة 119 من القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017.

إضافة إلى مخططات البلدية للتنمية تكون موجهة عموما لتوفير الحاجات الضرورية للمجتمع ودعم القاعدة الإقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية؛

- ثم تليه المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية بنسبة كبيرة أيضا قدرت بـ 28.7% وقيمة 3517.6 مليار دج، وذلك لأجل إستكمال المشاريع قيد الإنجاز خاصة مع إنخفاض ايرادات الدولة؛
- وبعد ذلك تأتي العمليات برأس المال بقيمة 1899 مليار دج أي حوالي 15.33% من المبلغ الإجمالي للبرنامجين، والمتمثلة في عميات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد .... الخ؛
- ثم الفلاحة والري بنسبة 6.42% ومبلغ حولي 786 مليار دج، كما خصصت حصة5.12 % لقطاع التربية والتكوين بمبلغ إجمالي قدره626.9 مليار دج، ونسبة 8.23% لباقي القطاعات مجتمعة؛
- على العموم نلاحظ أن حجم المبالغ المخصصة لبرنامج توطيد النمو شهدت إنخفاضا واضحا سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 بحوالي 2185.5 مليار دج، ذلك نظرا لاستمرار إنخفاض إيرادات الدولة بسبب تدني أسعار النفط وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية التي تهدف إلى خفض النفقات العمومية لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف، الا أن سنة 2018 عرفت زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتنمية مقارنة مع سنة 2017 بزيادة حوالي 883.9 مليار دج، ويرجع السبب في ذلك إلى تعافي أسعار النفط في السوق الدولية مع نهاية 2017 وبداية 2018 بما يفوق عتبة 60 دولار أمريكي للبرميل، ومن جهة أخرى نظرا للتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة لاسترجاع توازنها المالي.

الفرع الثاني: أهداف البرنامجين

من بين الأهداف المسطرة لبرنامج توطيد النمو والمفترض تحقيقها في الفترة 2015-2019 ما يلي:[1]

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين الصحة العمومية وايصال شبكة الماء والكهرباء والغاز إلى المناطق النائية، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- الاهتمام أكثر في التنويع الإقتصادي وزيادة الصادرات خارج المحروقات، والاهتمام بالتنمية الريفية، نظرا لمساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛

[1] مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر، من خلال مربع كالدور السحري للفترة 2001–2016، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 6، الجزائر، جوان 2017، ص221.

- المواصلة في مكافحة البطالة عن طريق استحداث مناصب عمل جديدة، وكذا تشجيع الاستثمارات المنتجة المحدثة للثروة ومناصب العمل؛
- إعطاء العناية الخاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العاملة الكفؤة.

وبعد عدم القدرة على استكمال برنامج توطيد النمو، تبنت الحكومة العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل. حيث يبرز نموذج النمو الجديد أهداف رئيسية لسنة 2019 وهي:[1]

- المسار التواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية؛
- العمل على تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي؛
- الانتقال الطاقوي عبر برنامج الطاقات المتجددة؛
- تنويع الصادرات والاهتمام أكثر بالصادرات خارج المحروقات؛
- الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال.[2]

وعلى صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف خلال الفترة (2020-2030):[3]

- تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بنسبة 6.5 %، وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر أن يتضاعف بـ 2.3 مرة؛
- رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام من 5.3 %عام 2015 إلى 10% بحلول عام2030؛
- تحديث القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛
- التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنويا في 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030 ، وذلك بإعطاء سعر عادل لاستهلاك الطاقة واقتصاد عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره؛

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص02.

[2] نفس المرجع، ص03.

[3] Ministère des finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), juillet 2016, p02.

- تنويع الصادرات من أجل دعم تمويل نمو إقتصادي متسارع.

الفرع الثالث: أثر البرنامجين على النمو الإقتصادي

لقد باشرت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001 مجموعة من البرامج التنموية كان الهدف الرئيسي منها النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال دفع عجلة التنمية الإقتصادية، بما فيها الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها السلطات الحكومية خلال الفترة 2015–2019 لزيادة دعم مسيرة النمو وتشجيع النشاط الإقتصادي، ولتأكيد ذلك نستعرض جدولا يتضمن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الوطني خلال فترة البرنامج.

الجدول رقم (01–12): معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الوطني في الفترة (2019–2015)

(**الوحدة**: %)

السنـــــوات	2015	2016	2017	2018	2019
النمو في إجمالي الناتج المحلي	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	1.6	1.1	0.75-	0.81-	1.13-

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الرابط:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG, consulté le 01/12/2020 ,22 :50.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنخفاض معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي مع بداية سنة 2016 حيث قدر بـ 3.2 %ويرجع ذلك إلى إنخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، وبالتالي إنخفاض النمو خارج قطاع المحروقات، باعتبار النمو المحقق كان في قطاعات أخرى كالفلاحة والري والصناعة والأشغال العمومية، وواصل على هذه الوتيرة طيلة السنوات الأخرى إلى غاية 0.8 %سنة 2019. أما النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي شهد هو كذلك إنخفاض على طول السنوات الخمس من البرنامجين، حيث سجل معدلات موجبة في سنتي 2015 و2016 بـ 1.6 و1.1 % على التوالي، ومعدلات سالبة خلال السنوات 2017 2018 و2019 بـ -0.75 -0.81 و – 1.13 %على التوالي، والجدير بالذكر أن الحكومة قامت بغلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وذلك في سياق سياسات ترشيد النفقات العمومية التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي وكذا نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، باعتبار أن إنخفاض الإنفاق العام يقابله بالضرورة إنخفاض في النمو الإقتصادي.

أما معدلات النمو الإقتصادي الحقيقي في قطاع المحروقات وخارجه في هذه الفترة سنبينها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01–05): تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة (2016–2019)

(الوحدة:%)

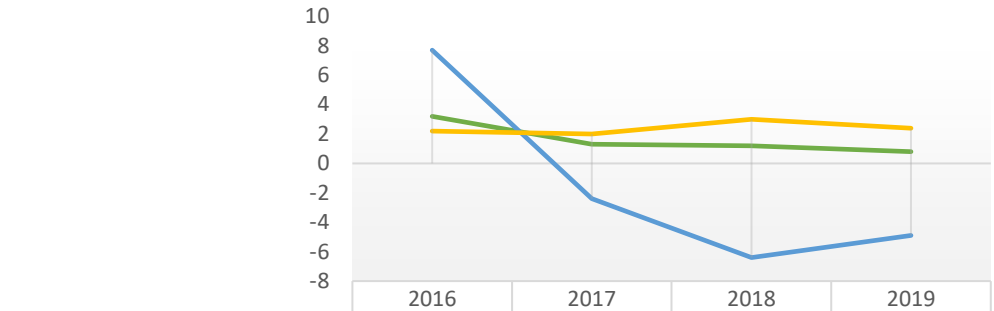

	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	3.2	1.3	1.2	0.8
معدل نمو قطاع المحروقات	7.7	-2.4	-6.4	-4.9
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	2.2	2	3	2.4

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات:

- Office nationale des statistiques, Les comptes économiques en volume de 2016 à 2019, Collections Statistiques N°900/2020, 2020, p 11, sur le site: https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf, Consulté le 10/09/2020, 14 :20.

نستنتج من الشكل أعلاه النقاط التالية:

- قدر معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة 2016 بـ 3.2%، مقابل 7.7% في نمو قطاع المحروقات بين سنتي 2015 و2016، وتعد أكبر نسبة حققت في هذه الفترة وذلك نظرا لارتفاع أسعار البترول سنة 2015 الأمر الذي أدى إلى انتعاش قطاع المحروقات، أما القطاع خارج المحروقات حقق نسبة ضئيلة سنة 2016 قدرت بـ 2.2%؛
- ومع ظهور الأزمة المالية جراء الإنخفاض الحاد في أسعار البترول حيث انخفض من 60 دولار سنة 2015 إلى 27 دولار أمريكي للبرميل سنة 2016، ذلك ما أثر على معدل نمو الناتج الإجمالي الذي قدر بـ 1.3 % سنة 2016، ومن ثم على نمو قطاع المحروقات حيث سجل معدلات سالبة خلال السنوات الأربع القادمة بـ –2.4% و –6.4% و –4.9% في السنوات 2017 و2018 و2019 على التوالي، أما معدلات النمو خارج المحروقات فقد حافظت على وتيرتها خلال الفترة المتبقية، كما سجلت أقصى نسبة لها سنة 2018 قدرت بـ 3.0% بسبب التعافي في أسعار النفط في السوق الدولية إذ عاود الارتفاع إلى سعر 55 دولار سنة 2017 و65 دولار في سنتي 2018 و2019.

إضافة إلى ما سبق يمكن استعراض معدلات بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للجزائر في الفترة 2015-2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم (01–13): نمو بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2015–2019)

السنـــوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة (%)*	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%) سنويا**	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95
فائض الميزان التجاري مليار دولار***	13.71-	17.06-	10.87-	5.03-	6.11-
سعر برميل البترول بالدولار الأمريكي****	60.00	27.00	55.00	65.00	65.00

المصدر: *منظمة العمل الدولية ILO عبر الرابط:

http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm, Consulté le 11/09/2020, 10 :50.

** بيانات البنك الدولي عبر الرابط :

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?view=chart&locations=DZ , Consulté le 11/09/2020, 11 :15.

*** وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique Consulté le 11/09/2020, 11 :25.

**** https://al-ain.com/article/price-barrel-oil-since-global-crisis-until-corona, Consulté le 11/09/2020, 11 :30.

بناء على الجدول أعلاه يمكن استخلاص النقاط التالية:

- حافظت معدلات البطالة نوعا ما على وتيرتها خلال السنوات الخمس حيث قدرت سنة 2015 بـ 11.2% من القوى العاملة، أي ما يقارب 1.34 مليون بطال، الا أنها إنخفضت بـ 0.7% سنة 2016 حيث قدرت بـ 10.5% أي 1.27 مليون بطال، سرعان ما عادت إلى الارتفاع مرة أخرى وبلغت 11.7% في كل من عام 2017 و2018، و11.4% عام 2019؛
- أما معدل التضخم فقد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 6.4% سنة 2016 نظرا لارتفاع المنتجات الغذائية الصناعية والسلع المصنعة والخدمات، ليرجع إلى الإنخفاض مع حلول سنة 2017 بمعدل 5.59% و4.27 %سنة 2018، ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2019 بمعدل 1.95%، وحسب تصريح إدارة الجمارك يرجع هذا الإنخفاض أساسا إلى تراجع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة كالسمك والبيض والبطاطا وكذا الفواكه الطازجة؛
- وفيما يخص الميزان التجاري فقد سجل عجزا على مدار السنوات الخمس حيث بلغ أقصاه سنة 2016 بقيمة –17.06 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى الإنخفاض الحاد في أسعار البترول العالمية، حيث بلغ حوالي 27 دولار في حين كان 60 دولار للبرميل خلال السنة الفارطة، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى إنخفاض قيمة الصادرات من المحروقات باعتبارها تمثل أكثر من 95 % من الحجم الإجمالي للصادرات الوطنية، أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى هامشية لا تتجاوز 5% من إجمالي الصادرات، لينخفض هذا العجز تدريجيا في السنوات الأخيرة ليصل إلى –5.03مليار دولار كحد أدنى سنة 2018 نظرا لتعافي أسعار البترول العالمية لتبلغ في المتوسط بين 55 و65 دولار للبرميل؛

- وتجدر الإشارة أنه مع بداية 2020، ومنذ مطلع شهر فبراير، شهدت أسعار النفط ضغوطات كبيرة ناتجة عن تراجع الطلب والمزاج الإقتصادي العام، مدفوعا بتفشي فيروس كورونا في أكثر من 160 بلدا، ليبلغ سعر البرميل إلى 25.6 دولار لبرميل برنت.

كما سعت السلطات الحكومية من خلال تطبيقها لهذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الإنجازات في مختلف القطاعات نلخصها في النقاط التالية:

- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، في سبيل التنويع في صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة، مع ترقية الإنتاج الوطني وملائمته لمعايير الجودة وكذا تحسين تنافسية المؤسسات؛
- الاهتمام بالثروة الغابية من خلال تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172000هكتار من المساحات الغابية وتشجير أكثر من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة، وبغية محاربة ظاهرة انجراف التربة خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340000 هكتار من الأشجار؛[1]
- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز طريق سيار يربط بين الجنوب والهضاب العليا واستكمال على مسافة 2000 كم، ومواصلة المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم؛[2]
- تطوير وتوسيع شبكة السكك الحديدية من خلال إنجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
- إنجاز محطات بحرية جديدة وتحويلها إلى منصات ربط دولية منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالجزائر العاصمة، وتعزيز الأسطول البحري الوطني بسفن جديدة للبضائع والأشخاص، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها؛
- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛
- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها؛
- دعم الشركات الوطنية للطيران المدني بـ 16 طائرة جديدة، مع المباشرة في العمل على بناء محطات جديدة في الجزائر العاصمة ووهران، وتأهيل المطارات القديمة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛

[1] مشري محمد الناصر، بقه الشريف، تقييم حصيلة مخططات التنمية في الجزائر، دراسة إقتصادية خلال الفترة 2005–2015، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 57، سوريا، فبراير 2017. ص40.

- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل؛
- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع "تربينات الغز" ومحولات القوة؛
- أما في المجال الطاقوي فقد سعت الحكومة في تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول جديدة للنفط والغاز الطبيعي، من خلال تزويد كل من تمنراست وجانت بـ 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج يعمل على زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن وهذا مع حلول سنة 2018؛[1]
- انشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، إضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح؛
- انشاء 50000 سرير و15 منتج سياحي عن طريق استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية؛
- تشجيع النشاطات الصناعية، خاصة الحرفية منها ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛[2]
- محاولة تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وإعادة تدوير واسترجاع النفايات؛
- وفيما يتعلق بمجال التكنولوجيا والاتصال، فقد سعت الحكومة في تحديث البنية التحتية للاتصالات عن طريق منح تراخيص الجيل الثالث لشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضا تغطية جميع المراكز الإدارية عبر الوطن بالجيل الرابع؛
- سيتم تسليم 300 ألف سكن في 2015، و600 ألف ستبدأ بها الأشغال لاحقا مع الاحتفاظ بنفس صيغة الإسكان ساري المفعول؛
- كما سيتم إعداد إطار تشريعي وتنظيمي وقانوني جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية، من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة؛
- وعموما تسعى الجزائر إلى تطوير استراتيجية الدولة للشباب ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن والرياضة والتنقل والترفيه، وسيتم تشجيع التنمية المتوازية ضمن مختلف المجالات، ودعم البنية التحتية المحلية.[3]

[1] مشري محمد الناصر، بقه الشريف، ص41.

[2] عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، مرجع سابق، ص207.

[3] نفس المرجع، ص42.

خاتمة الفصل:

طبقت الجزائر حزمة من البرامج التنموية في الفترة 2001-2019 بهدف تهيئة المناخ الملائم لتفعيل النشاط الإقتصادي ودعم النمو، حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية، رغم أن المبالغ الضخمة التي خصصت لهذه البرامج كان بإمكانها تحقيق نتائج أكبر بكثير مما حققته، نتيجة لما تضمنته هذه الأخيرة من سوء تسيير وفساد كبير ارتبط بتنفيذها، لذلك لا يزال الاقتصاد الوطني رهينا للتبعية النفطية باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على كل أوجه النشاط الإقتصادي، ومع عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية كان لا بد للدولة وضع خطط صارمة تهدف إلى تنويع اقتصادها وترقية صادراتها خارج المحروقات، بما يضمن تحسين معدلات النمو الإقتصادي وكذا الرفع من المستوى المعيشي للأفراد في مختلف الجوانب.

الفصل الثاني: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

مقدمة الفصل:

حتى تفي الدولة بالتزاماتها لمواطنيها، أي إشباعها لحاجاتهم المختلفة يتطلب الأمر إنفاقا نقديا يعرف بالنفقات العامة، ومن هنا تأتي أهمية النفقات العامة فهي الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الذي يهدف **إلى** إشباع الحاجات العامة، وهي أداة تلعب مع الأدوات المالية الأخرى دورا بارزا في تحقيق الاستقرار الإقتصادي، وهي بعد هذا وذاك تساهم في تمويل الإنفاق الاستثماري فضلا عن آثارها الأخرى الجزئية والكلية.

حيث تستند الجزائر منذ الاستقلال بنسبة كبيرة على العائدات البترولية من أجل تغطية نفقاتها العامة، إلا أن هذه الإيرادات ترتبط بشكل مباشر بالتقلبات العديدة التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس بصورة حتمية على حجم الإنفاق في الجزائر، فنجد أنها تستغل حالات الوفرة المالية الناتجة عن انتعاش أسعار البترول وارتفاع الإيرادات النفطية في زيادة إنفاقها عن طريق خلق سياسات إنفاقية جديدة، كما حدث سنة 2000 استغلت الدولة فائض الأموال المترتب عن ارتفاع الأسعار في تلك السنة، في تبني برامج تنموية بداية من برنامج الإنعاش الإقتصادي سنة 2001 من أجل النهوض بإقتصادها الوطني، أما في ظل تدهور أسعار البترول الخام وانخفاض الموارد البترولية لابد من السلطات الحكومية ترشيد إنفاقها العام حسب الإيرادات المالية المتوفرة، إلا أننا كما سنرى أنه في الآونة الأخيرة وبالرغم من نقص العائدات البترولية إلا أن مستوى الإنفاق لا يزال مستمرا على نحو تصاعدي، ويفسر ذلك من جهة **إلى** استغلال صندوق ضبط الموارد المالية، ومحاولة البحث عن مصادر أخرى لتغطية نفقاتها وتمويل ميزانيتها العامة من جهة أخرى.

لذلك قسمنا هذا الفصل **إلى** ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام؛
- المبحث الثاني: الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل الإنفاق العام في الجزائر؛
- المبحث الثالث: تطور الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019).

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام

من أجل إشباع الحاجيات العامة للمجتمع وتحقيق الرفاهية الإقتصادية، تستخدم الحكومة في إقتصادها أدوات عدة من السياسة المالية وأهمها الإنفاق الحكومي الذي يؤثر بشكل كبير على جوانب عديدة في النشاط الإقتصادي.

من خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء نظرة عامة حول الإنفاق الحكومي، ماهيته، قواعده، ومختلف تقسيماته العلمية والإقتصادية، وأسباب تزايد حجم النفقات.

المطلب الأول: النفقات العامة، عناصرها، أشكالها ومحدداتها

تلقى دراسة حجم النفقات العامة اهتماما كبيرا من جانب علماء المالية العامة، بالنظر **إلى** أن الوقوف على هذا الحجم يفيدنا كثيرا في معرفة النطاق الكمي للكميات المالية اللازمة لمباشرة النشاط المالي للإقتصاد العام، لهذا فإنه علينا العناية ببيان الضوابط التي تحكم سلوك الدولة بمختلف هيئاتها العامة الداخلة في نطاق هذا الإقتصاد وهي بصدد إجراء نفقاتها العامة وكيفية التحقق من استمرار ما توجبه هذه الضوابط، فضلا عن حدود الإنفاق الذي تقوم به من خلال العوامل المحددة له كما وكيفا، هذا ما سيتم معالجته في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة وعناصرها

تعتمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة **إلى** استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، ومن هذه الزاوية يمكن تعريف النفقات العامة كالتالي:

أولا: تعريف النفقات العامة

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها قصد إشباع حاجة عامة.[1]أو بعبارة أخرى هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة[2]، أي أن الحكومة تقوم بإنفاق مبلغ من المال من خلال مؤسساتها المختلفة بهدف تحقيق المنفعة العامة وخدمة المجتمع.

ثانيا: عناصر النفقة

ويتبين من هذا التعريف ضرورة توافر ثلاثة عناصر في النفقة العامة:

[1] عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبوعات جامعة الكويت، 1982، ص57.

[2] نفس المرجع، ص57.

1 – النفقة العامة مبلغ نقدي:[1]

تقوم المؤسسات العامة للدولة وغيرها من الأشخاص العامة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، من أجل إشباع الحاجات العامة وبدورها تلك المرافق تؤدي واجبها تجاه المجتمع.

فالدولة متمثلة بمؤسساتها تنفق لشراء ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وهي تنفق أخيرا لمنح المساعدات والاعانات الاجتماعية، كل هذه النفقات وغيرها يجب أن تتخذ الشكل النقدي. وبما أن الدولة تتحصل على إيراداتها، وتعد موازنتها بشكل نقدي، فإن إنفاقها أيضا يكون نقديا، وذلك ما للنقود من وظائف أساسية توظف لغايات الدولة والمجتمع الإقتصادية في آن واحد.

2– النفقة العامة تصدر عن الدولة أو شخص معنوي شخص عام:

يشترط في اعتبار أن النفقة عامة، أن تصدر من شخص معنوي وإداري، والذي هو إحدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتمتلك الصفة الآمرة والسيادية.

حيث أن النفقات العامة في الأصل تتم من خلال أشخاص القانون العام، بفرعيه الإداري والدستوري ذو الشخصية المعنوية الاعتبارية والذين هم إما مؤسسات دولة أو أشخاص، وقد تم اعطاؤهم تلك الشخصية المعنوية بموجب مرسوم رئاسي وفق الصلاحيات التي حددها الدستور، أو أمر وزاري وفق الصلاحيات الممنوحة أو قرار إداري، وأشخاص القانون العام أو الممثلين لمؤسساتهم والعاملين وفق الصلاحيات الممنوحة أو القرارات المؤسسة لها يتم تعاملهم مع الجهات العامة والخاصة وفق ما يحدده القانون العام. [2]

وقد اعتمد الفكر المالي في التفرقة بين النفقة العامة والخاصة على معيارين إحداهما قانوني والآخر وظيفي، على أساس الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق.

3– تحقيق المنفعة العامة:[3]

لا يكفي أن يتحقق العنصران السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام **إلى** تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة، ويجد هذا العنصر مبرره في أمرين اثنين، أولهما وجود حاجات عامة، حيث تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة،

[1] سمير صلاح الدين حمودي، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشرات زين الحقوقية، بيروت–لبنان، 2015، ص48.

[2] نفس المرجع، ص50.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2016، ص 58.

ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات، أو بعض الأفراد فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، لأن مساواة الأفراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة، بل إن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد أو الفئات الأخرى.

الفرع الثاني: أشكال النفقات العامة

تتخذ النفقات العامة الأشكال الأربعة التالية: [1]

أولا: الرواتب والأجور

وهي مبالغ تدفع الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية والسابقة والمتمثلة في رواتب المتقاعدين.

ثانيا: أثمان مشتريات الدولة

وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع من الآلات والأدوات والخدمات، التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.

ثالثا: الإعانات والمساعدات

وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل، والهدف من تقديمها تعضيد ودعم الصناعات الوطنية وبأهداف إقتصادية، وتدفع بشكل دفعات نقدية أو عينية.

رابعا: تسديد الدين العام وفوائده

ويتمثل بما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازناتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة لا بد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها ودفع فوائد عن المبلغ المقترض، لذلك تخصص الدولة جزءا من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة، فتنشأ الدولة نتيجة لذلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده.

الفرع الثالث: محددات حجم النفقات العمومية

تتأثر حجم النفقات العامة بجملة من العوامل المرتبطة بالدولة، نذكر منها ما يلي:

أولا: العوامل الإقتصادية والاجتماعية

[1] أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص40.

وتعتبر العوامل الإقتصادية من أهم العوامل المؤثرة على تحديد حجم النفقات العمومية، وذلك نتيجة لما يشهده النشاط الإقتصادي من تقلبات تبعا لحركة الدورة الإقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين حجم النفقات ومستوى النشاط الإقتصادي هذا ما يسمى حساسية النفقات العامة.[1]

وتظهر العلاقة بين النفقات العامة والمستولى العام للنشاط الإقتصادي الذي يظهر من خلاله حالة التشغيل والدخل الوطني والمستوى العام للأسعار ومدى تأثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي، فالإنفاق العام أصبح الآن من أهم الوسائل المستخدمة في إحداث التوازن الإقتصادي والاجتماعي، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة التي تحقق الاستقرار الإقتصادي المرتكز على توازن الإنتاج مع الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري).[2]

ويظهر ذلك جليا في إقتصاديات الدول الليبرالية، ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي، والوصول بالإقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل، ويحدث العكس في أوقات الإزدهار، حيث تقل النفقات العامة لتجنب الزيادة التضخمية في الأسعار وتدهور قيمة النقود بسبب وصول الإقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل.[3]

كما يلعب عامل التحضر ونصيب الفرد من الدخل القومي دورا مهما في تحديد حجم الإنفاق العام، باعتباره يعكس المستوى الحقيقي من النشاط الإقتصادي، ويعبر عن التطورات الإقتصادية والاجتماعية والتي تلزم الدولة بإعادة النظر في حجم النفقات وكذا نوعيتها.

ثانيا: العوامل المالية

يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرتها المالية في الحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية هذه النفقات، فإذا كانت الدولة تتمتع عادة في تدبير موارد ماليتها العامة بمقدرة أوسع مما يتمتع بها الأفراد في تهيئة ما يلزم لتمويل ماليتهم الخاصة، فإنه يجب ألا يفهم من ذلك أن الدولة في استطاعتها أن تغالي في تقدير الإنفاق العام اعتمادا على سلطتها العامة، من خلال ما تستطيع أن تمارسه من سلطات الجبر في الحصول على الإيرادات، فهناك حدود تحد من قدرة الدولة من ناحية الطاقة المالية القومية، هذه الحدود تكمن فيما يعرف بالمقدرة المالية للدخل القومي، والتي تتمثل في مقدرته على تحمل العبء المالي الذي يستلزمه نشاط الدولة، وتقاس

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص45.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة– الإيرادات العامة–الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص102.

[3] نفس المرجع، ص102.

هذه المقدرة بمدى تحمل الدخل القومي لأن يستقطع منه جزء كإيرادات عامة، الأمر الذي يضع في النهاية حدا على الإنفاق العام.[1]

فهي كذلك تؤثر على تحديد حجم الإنفاق العام بالزيادة أو بالنقصان، من خلال التحكم في قدرة الدولة على الإنفاق انطلاقا من الموارد المالية التي تتحصل عليها هذه الأخيرة من مختلف المصادر لتغطية نفقاتها العامة، وهذا ما يدعى بالقدرة المالية الوطنية، فهي تبين السيولة المتاحة للدولة انطلاقا منها يتم ضبط حجم النفقات العامة. كما يؤثر على المقدرة المالية للدولة عاملان أساسيان:[2]

- المقدرة التكليفية الوطنية والتي تعتمد أساسا على الإرادات المتأتية من الضرائب؛
- المقدرة الاقتراضية الوطنية من مصادر داخلية أو خارجية.

ثالثا: العوامل المذهبية

إن ما يعد حاجة عامة تقوم الدولة بمهمة إشباعها من خلال النفقات العامة إنما يتوقف إلى حد كبير على طبيعة دور الدولة، بمعنى آخر أن للعوامل المذهبية دور كبير في إسباغ صفة العمومية على الحاجات وما يدخل من ضمن اختصاص الدولة، بالقدر الذي ينعكس بشكل مباشر في حجم الإنفاق لأن اعتبار الحاجة من قبل الحاجات العامة لابد أن يقابله تقديم خدمة عامة، وهذه الخدمة لا يمكن تقديمها بأي حال من الأحوال دون تحمل ثمن وهي ما تدخل كأحد بنود النفقات العامة.[3]

والمقصود بها أن هناك علاقة طردية بين تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وحجم إنفاقها الحكومي، فكلما زاد تدخلها زاد حجم النفقات العامة والعكس صحيح، أي أن التغير في الفلسفة الإقتصادية للدولة عادة ما ينجر عنه التغير في حجم الإنفاق العام، ومن هنا وجب علينا الإشارة إلى أشكال الدولة حسب الفكر الإقتصادي:

- **الدولة الحارسة:** في ذلك الحين لم تعطي الدولة أهمية بالغة للنفقات العامة، حيث لم تعتبر هذه الأخيرة أن لها أثر مباشر على الحياة الإقتصادية، بل هي مجرد استهلاك للدخل القومي، واقتصرت فقط على نفقات الأمن والعدالة وبعض الهيآت.
- **الدولة المتدخلة:** مع بروز الفكر الكينزي وتطور دور الدولة في المجال الإقتصادي، زاد الاهتمام باتباع سياسات إنفاقية من شأنها التوسيع في حجم النفقات العمومية.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1992، ص91.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص04.

[3] عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 107.

- **الدولة المنتجة:** أما في ظل الدولة المنتجة فقد زاد التوسع أكثر في حجم الإنفاق الحكومي، حيث أصبحت الدولة العنصر الرئيسي في عملية الإنتاج والتوزيع، الشيء الذي أدى إلى الزيادة في حجم النفقات العامة لاستيعاب النشاط المتصاعد في الدولة المنتجة.
- **الدولة الحديثة:** مع تطور الوتيرة الإقتصادية توسع دور الدولة إلى غاية المساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي، وإعادة توزيع الدخول، هذا ما جعل تطور حجم الإنفاق العام من المتطلبات الأساسية لأي سياسة إقتصادية.[1]

المطلب الثاني: قواعد النفقات العامة

إن التعريف بالنفقة العامة لا يقف عند حد بيان عناصرها بل يتعدى ذلك **إلى** ضرورة بيان الضوابط التي تخضع لها، أو ما يطلق عليه دستور النفقة العامة، والمقصود بضوابط النفقة العامة هي القواعد التي يتم العمل بها أو الاعتماد عليها عند القيام بإقرار نفقة ما، والتي ينبغي التقيد بها من أجل تحديد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة، بشكل يدعم ويزيد كم مشروعيتها إقتصاديا واجتماعيا.[2] والهدف من وضعها هو تجنب أي آثار سلبية بسبب الإقرار العشوائي وغير المدروس لهذه النفقات ومن بين هذه الضوابط ما يلي:

الفرع الأول: قاعدة المنفعة القصوى والعدالة

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين، كما تحقق النفقات العامة أكبر قدر من المنافع العامة لدى البعض عندما تتساوى المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعض فرض الضريبة.[3]

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها **إلى** إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الإقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينهما وفق جدول الأولويات، يعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الإقتصاد القومي وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية، بالحجم والنوع والكم والتوقيت المناسبين مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع للموارد الإقتصادية المحلية

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص43-44.

[2] فلح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث–جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008، ص111.

[3] Demarco (V), First Principles of Public Finance, London, 1985, P33.

والعملات الأجنبية والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة.[1]

أي أن الدولة تتخذ التخطيط الإقتصادي الشامل كأداة لوضع الأهداف العامة، وكيفية الوصول اليها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوافرة اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وفق معيار أو آخر تحدده الاعتبارات السياسية والإقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ما سبق يستوجب على النفقة تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع المنافع الإقتصادية والاجتماعية المترتبة من النفقات العامة، بحيث تلبي حاجيات المجتمع بالمقدار الكاف لكل فرد، فمن المنطقي أن تستفيد الطبقة الدنيا بشكل أكبر وأوسع من الطبقة الوسطى والعليا من مختلف برامج الإنفاق العام من اعانات مالية ومادية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن جهة أخرى يساهم في تحميل أفراد المجتمع الأعباء العامة للدولة بشكل عادل، وأقوى مثال على ذلك هو تغطية الجهات الحكومية لبعض النفقات العامة عن طريق فرض ضرائب على الأفراد كالضريبة على الدخل IRG بطريقة متباينة بين مختلف فئات المجتمع، فالموظف الأقل دخلا يدفع نسبة أقل من الضريبة عن الموظف الذي يفوقه دخلا.[2]

الفرع الثاني: قاعدة الإقتصاد والتدبير

والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها.[3] ومن أبرز الداعين والمؤيدين إلى الإقتصاد في النفقة هو ساي SAY حيث اعتبر: "أن أفضل النفقات هي الأقل حجما".[4]

من الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى، حيث أن هذه الأخيرة تأخذ في الزيادة كلما نقصت النفقات إلى أقل حجم ممكن لذا وجب على السلطات العمومية الاحتياط من التبذير لما قد يسببه ذلك من ضياع لأموال ضخمة دون أن تولد أية قيمة مضافة أو تحمل أية منفعة، إلى جانب كل هذا فإن عدم إقتصاد السلطات

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص 62،61.

[2] عادل العدلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص45.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص35.

[4] محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية غربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 51، مصر، 2010، ص111.

للمبالغ المالية الموضوعة تحت تصرفها في إطار الميزانية العامة للدولة يدفع إلى بروز مظاهر سلبية في المجتمع، من بينها اندثار ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واتساع رقعة التهرب والغش الضريبي.[1]

ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة، وعدم الإستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية، وبذلك فإن قاعدة الإقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وأحكام الرقابة.

الفرع الثالث: قاعدة الترخيص

وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الإرتباط بصرفه إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني.[2]

وتظهر أهمية هذه القاعدة لأنها لازمة لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما قاعدة المنفعة وقاعدة الإقتصاد، حيث يمكن التأكد من تحقيقهما واستمرار ذلك التحقق من خلال تقنن كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، الذي يتمثل في احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام بواسطة مختلف الأساليب الرقابية المتعارف عليها.[3]

وتعد هذه القاعدة مظهرا آخرا من مظاهر الاختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة، التي تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة بل يكف أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق، الفرد أو الشركة الخاصة، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة.

المطلب الثالث: التقسيمات العلمية والإقتصادية للنفقات العامة

لا يوجد هنالك تقسيم موحد للنفقات العامة تتبعه جميع الدول، فكل دولة تقوم بتقسيم نفقاتها حسب الظروف الإقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الملائمة لها.

ومع اختلاف الآراء حول تقسيماتها المختلفة إلا أننا سنسرد بعضها فيما يلي:

الفرع الأول: حسب تكرارها الدوري

تقسم النفقات العامة حسب دوريتها ومدى انتظامها إلى نفقات عادية وغير عادية.[4]

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص97.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص 64،63.

[3] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص103.

[4] أحمد زهير شامية، خالد شحاتة الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص114.

أولا: النفقات العادية

وهي التي تتصف بتكرارها المنتظم والدوري عادة ما تكون سنوية في الميزانية العامة للدولة، وهنا لا يقصد بالتكرار ثبات مقدار النفقة كل عام، فقد تتغير قيمتها من عام لآخر بالزيادة أو النقصان، فرواتب موظفي الدولة من مدنيين وقوات مسلحة ورواتب المتقاعدين، والنفقات الموجهة لمختلف القطاعات العمومية كقطاع الصحة، التعليم،...وغيرها من مثيلاتها، تعتبر من النفقات العادية لتكرار ورودها في الموازنة العامة كل عام، وهذه النفقات العادية في الغالب تغطى بإيرادات عادية كالرسوم والضرائب العامة.

ثانيا: النفقات غير العادية (الاستثنائية)

وهي النفقات الاستثنائية وغير الاعتيادية على عكس ما سبق فإنها نفقات تتصف بعدم انتظامها وعدم تكرارها بفترة زمنية معينة، أي أنها قد لا تتكرر كل سنة وفي المقابل يمكن أن تتكرر في سنة واحدة وأن تكون غير مخطط لها نظرا لظروف استثنائية ومستعجلة كنفقات الحروب ومخلفات الكوارث الطبيعية،[1] والنفقات الموجهة لمكافحة وباء ما كفيروس كورونا المستجد **COVID-19** واضطرار الدولة إلى تخصيص مبالغ إضافية خلال السنة المالية 2020، وهي قد تكون مكلفة غالبا ما تعجز الإيرادات العادية من تغطيتها، لذلك تستعين الدولة بالقروض العامة الداخلية أو الخارجية، أو تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد لتغطية مثل هذه النفقات.

الفرع الثاني: حسب طبيعتها

تقسم النفقات العامة حسب طبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

أولا: النفقات الحقيقية

وتسمى أيضا بالفعلية حيث تقوم الدولة بهذا النوع من النفقات من أجل الحصول في المقابل على سلع وخدمات ورؤوس أموال إنتاجية أو استهلاكية، فإذا هي نفقات منتجة عكس النفقات الظاهرية غير المنتجة التي لا يحصل المجتمع مقابلها على شيء، والتي يؤكد رواد الفكر المالي عن ضرورة ابتعاد الدولة عنها، ومن بين النفقات الحقيقية النفقات الاستثمارية والرأسمالية، المرتبات والأجور التي تدفعها الدولة للموظفين في مؤسساتها التي تنتج سلعا أو خدمات...، بمعنى أن هذه النفقات لها أهداف مباشرة جراء صرفها كالحصول على خدمات ومنافع[2] وبالتالي زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر.

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2008، ص282.

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، ص06.

ثانيا: النفقات التحويلية

وهي تلك النفقات التي تستهدف من إنفاقها تحقيق مستوى من التوازن الاجتماعي، وهي التحويلات التي تقوم بها الدولة دون الحصول على مقابل،[1]بمعنى أنها نفقات موجهة للصالح العام لا تنتظر الدولة منها أي منفعة مادية أو خدماتية، وهي تقوم بتحويل جزء من الدخل القومي من ذوي الدخل الكبير إلى الفئات محدودة الدخل، وأبرز مثال على ذلك اقتطاعات الضمان الاجتماعي، والإعانات المختلفة الممنوحة من طرف الدولة (البطالين، المكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة، الأرامل والأيتام قفة رمضان، منحة التضامن المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين 5000دج، منحة كورونا.....)، ويساهم هذا النوع من النفقات على إعادة توزيع الدخل الفردي لصالح الطبقة الكادحة ولو بنسبة ضئيلة.[2]

الفرع الثالث: حسب غرضها

تقسم النفقة العامة كذلك حسب الغرض الذي خصصت لأجله ومن بينها:

أولا: النفقات الإقتصادية

وهي النفقات التي تقوم بها الدولة أساسا من أجل أهداف إقتصادية واستثمارية، وتحقيق زيادة في الإنتاج الوطني،[3]من خلال زيادة حجم المعدات والآلات المخصصة للعملية الإنتاجية. وبذلك حدوث إنتعاش في الإقتصاد الوطني بصورة كبيرة مثل الاستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة، والإعانات والمنح الإقتصادية والنفقات التي تستهدف تزويد الإقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل...الخ.

ثانيا: النفقات المالية

وهي تتضمن النفقات المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية.

ثالثا: النفقات الإدارية

وتضم كل النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كأجور الموظفين العاملين بمختلف الإدارات الحكومية ومستلزماتها، بالإضافة إلى نفقات الأمن والدفاع والعدالة التي تسعى إلى تحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان–الأردن، 2007، ص119.

[2] محمد خالد المهياني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة، الدورة التحضيرية، 2013، ص19.

[3] نفس المرجع، ص136.

رابعا: النفقات الاجتماعية

وتتمثل في النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ الممنوحة لبعض فئات المجتمع كالأسر المعوزة ذات الدخل المحدود والبطالين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والنفقات المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي، والتي يكون الغرض منها تحقيق المنفعة الاجتماعية.

خامسا: نفقات عسكرية

وتتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم وتجهيز القوات المسلحة، وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.[1]

المطلب الرابع: أسباب تزايد حجم النفقات العامة

إن النفقات العامة تخضع إلى ظاهرة عامة، وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة، التي أصبحت من السمات المميزة للمالية العامة، خاصة في العصر الحديث، حيث لاحظ علماء المالية اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة بصورة عامة فقد وضع الكاتب الألماني أولف فاجنر في أواخر القرن التاسع عشر قانونه الشهير الخاص بازدياد نشاط الدولة، وتتحقق هذه الظاهرة في جميع الدول على السواء باختلاف نظامها الإقتصادي والسياسي واختلاف بنيانها الإقتصادي والاجتماعي واختلاف ظروفها، كما نميز نوعين من الأسباب لتزايد حجم النفقات العامة وهي:

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية أو الصورية

وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم أرقام الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة فعلية في القيمة الحقيقية، سواء من ناحية نصيب الفرد من السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة أو حتى تحسين مستواها، وبمعنى آخر هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن ينتج عنها زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، أو أن تؤدي إلى زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد أو في تحسين نوعية تلك الخدمات، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية،[2] وتحدث هذه الظاهرة في أي بلد، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى الأسباب التالية:

أولا: انخفاض القيمة التبادلية للنقود

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص113.

[2] نفس المرجع، ص 78.

أصبح انخفاض قيمة النقد، مظهرا من مظاهر الحياة الإقتصادية في العصر الحديث، ولم تفلت منه أية دولة، مما دفع بعض الإقتصاديين بالجزم بأن التضخم أصبح ظاهرة مرتبطة بالحياة الإقتصادية للدول.[1]

ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والمتأتي من ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يدفع الارتفاع في المستوى العام لأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة، وذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة، وبذلك لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها والمتمثلة باتساع نشاط الدولة، لذا يتعين مراعاة التغيير في المستوى العام للأسعار عند القيام بدراسة تطور النفقات العامة خلال فترات زمنية متفاوتة.[2]

وما يمكننا ملاحظته بصفة عامة، أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى. ويترتب على تدني قيمة النقود زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات، فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة هي زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة علر الأفراد.[3]

ثانيا: اختلاف في القواعد المالية للحسابات الحكومية

يؤدي تغير القواعد الفنية المتبعة في إعداد الحسابات العامة للدولة إلى إحداث زيادة في حجم النفقات العامة، هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية، وليست حقيقية كما في حالة الانتقال من طريقة الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية، فإتباع الطريقة الأولى يسمح لبعض الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة أن تخصم نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وتوريد المبالغ الصافية وإدراجها في الموازنة العامة، ونظرا للإنتقادات الموجهة إلى هذه الطريقة، اتجهت في العصر الحديث غالبية الدول إلى اتباع طريقة الموازنة الإجمالية، التي يتوجب على الهيئات والمؤسسات أن تسجل جميع الإيرادات والنفقات بأنواعها كافة في الموازنة، مما أدى إلى تضخم رقم النفقات العامة، رغم أنه لم تحدث أية زيادة حقيقية في هذه النفقات، وهو ما يجب أن يؤخذ في الحسبان عند إجراء مقارنة بين النفقات العامة خلال فترات مختلفة.[4]

[1] دالاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، 1967، ص ص 256، 257.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 43.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص106.

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص 79، 80.

ومن أبرز الحالات في اختلاف الفن المالي أيضا التغير الذي يطرأ على مضمون النفقات العامة فقد تدخل في موازنة الدولة نفقات القطاع المختلط، وهذا يعني إدخال الإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، ومن الحالات الأخرى زيادة فترة تقدير الموازنة العامة (السنة المالية) وهذا ما يحدث عند تبديل بدء السنة المالية، كما يؤدي تعدد الموازنات العامة وتداخل عناصرها إلى تكرار حساب بعض هذه العناصر بصورة تؤدي إلى إحداث زيادة ظاهرية في أرقام النفقات العامة.[1]

ثالثا: اتساع أقاليم الدولة وزيادة السكان

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة بإحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها، وأيضا بالنسبة لإتساع حجم الدول كحالات الوحدة الإدارية بين الشعوب كالوحدة المصرية السورية خلال الفترة 1958-1961، والوحدتين الألمانية بين ألمانيا الديمقراطية والغربية سنة 1990 من شأنها إحداث زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة للدول.[2]

إضافة إلى اتساع الأقاليم تنشأ أيضا زيادة السكان جراء الزيادة الطبيعية في النمو الديمغرافي عن طريق التكاثر، وتؤثر الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الأعباء الجديدة في مجالات مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في الإنفاق إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط وإنما يتأثر ويزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فإرتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان، يتطلب توفير الخدمات الأساسية المناسبة لمرحلة الطفولة، وفي مرحلة لاحقة زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال، وزيادة عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة المعاشات كما أن ارتفاع توقعات الحياة يؤدي إلى العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية، وكل ذلك يبرر الزيادة في النفقات العامة في هذا المجال وفي المجالات الأخرى المختلفة.[3]

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هذه الحالات، إذا تأثر فعلا بالزيادة فإنها تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق تحت تأثير التوسع الحاصل في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين، فهنا نقول أن الزيادة في الإنفاق العام هي مجرد زيادة ظاهرية.[4]

---

[1] يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان-بيروت، 1984، ص215.

[2] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص60.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص81.

[4] محمد عباس محرزي، اقتصاديات، مرجع سابق، ص107.

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية

ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية من هذه النفقات وزياد الأعباء العامة أيضا بنسبة معينة، والناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة.

ويمكن إرجاع أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى:

أولا: الأسباب الإيديولوجية

وتعني الأسباب المرتبطة بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة. فمباشرة بعد الحرب العالمية الثانية هيمنت أفكار مؤيدة لتدخل الدولة، مما أدى إلى زيادة وتدخل الدولة على مستوى الدول الليبرالية على وجه التحديد، في الحياة الإقتصادية واضطلاعها بالعديد من الشؤون الإقتصادية التي كانت تعتبر من باب النشاط الخاص، مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة زيادة مطلقة بالنسبة إلى الدخل الوطني في ذات الوقت. [1]

ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية قبل انهيارها، حيث كانت الإيديولوجية الجماعية سائدة وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية، مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة إلى درجة تساويها مع الدخل الوطني.

ثانيا: الأسباب الإقتصادية

إن التطور الذي لحق بالفكر الإقتصادي، والذي تمثل في سقوط سياسة الحرية الإقتصادية، وفي الايمان بضرورة التدخل في الشؤون الإقتصادية، قد لعب دورا هاما في زيادة النفقات العامة للأغراض الإقتصادية، وقد عرف القرنان التاسع عشر والعشرون، أزمات إقتصادية وانتشار البطالة مما أدى إلى نقص التشغيل، وأدى تعدد الأزمات الإقتصادية التي واجهها النظام الرأسمالي وانتشار المبادئ الاشتراكية، إلى تخلي الدولة عن حيادها التقليدي الذي فرضه عليها نظام الإقتصاد الحر وجعل نشاطها مقتصرا في أداء وظائفها التقليدية التي حددها مفهوم الدولة الحارسة، فالتجأت إلى اتباع سياسة جديدة قائمة على التدخل في الحياة الإقتصادية بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي الذي عجز قانون السوق عن تحقيقه تلقائيا، فقامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط الإقتصادي التي أضفت عليها طابع الدولة المتدخلة، وخاصة بعد انتشار الفكر الكينزي الذي أثبت عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق كل من التوازن والاستقرار الإقتصادي، مما أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وتعددها، سواء بتوزيع الإعانات أو بالقيام بالمزيد من الاستثمارات العامة، بغرض رفع الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص ص108، 109.

لتحقيق التشغيل الكامل، أو بمعنى آخر بقصد زيادة الدخل القومي، مثل السياسة الجديدة التي اتبعتها حكومة الرئيس روزفلت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933، وسياسة القدرة الشرائية التي اتبعتها حكومة ليون في فرنسا سنة 1936. [1]

وقد ازداد الاتجاه التدخلي، وازداد حجم النفقات العامة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، والسنوات التي تليها نتيجة للسياسة الإقتصادية التي اتبعتها الدول الرأسمالية لتعبئة المجتمع من أجل خوض الحرب، ثم بعد ذلك التعويضات في أعقاب الحرب، عما فقده المجتمع من أجهزة إنتاجية دمرت أثناء الحرب.

ومن ناحية أخرى تتحمل الدول المعاصرة في المجتمعات المتخلفة إقتصاديا مسؤولية كبيرة في محاربة التخلف، والتعجيل بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى اتساع نطاق نشاط الدولة مثل الري والصرف والطاقة والطرق والمواصلات .....الخ، والتي يطلق عليها الهيكل الأساسي ذو الطابع الإقتصادي، وهذا ما يتطلب زيادة نفقاتها العامة.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

إن العوامل الاجتماعية أيضا لها دور في زيادة الإنفاق العام كأسباب حقيقية، حيث أن التطور الحاصل في علوم المعرفة والاتصالات بين أفراد المجتمع أدى إلى زيادة الوعي الثقافي وبدوره تطور الوعي الاجتماعي والوعي السياسي لدى المجتمع ككل، فكل هذا التطور أدى إلى وعي أفراد المجتمع باحتياجاته اللازمة على الدولة إشباعها كالعدالة الاجتماعية السياسية والإقتصادية، كتوفير الحاجات وانشاء المصالح العامة لتقديم الخدمات وتوفير السلع الأساسية كدعم للدخول وإعادة توزيع الدخل والثروة لإزالة الطبقية الاجتماعية، فكل هذا الوعي زاد من المطالب وتوفير هذه المطالب زاد من حجم الإنفاق العام من قبل الدولة. [2]

كما ترتب عن تطور الوعي الاجتماعي وتغير نظرة الدولة في المجتمع الرأسمالي إلى التعليم العالي، فأصبحت الدول تساهم بقسط هام في نفقات التعليم العالي على أساس أن هذا النوع من التعليم من ضروريات العصر ومقتضيات التقدم الإقتصادي والاجتماعي للدولة، وأيضا اختلفت النظرة إلى الخدمات الصحية التي كانت متروكة للنشاط الخاص، فقد تطورت هذه الأخيرة تطورا أدى إلى قيام الحكومات في بعض هذه الدول بتولي مسؤولية العلاج المجاني لمواطنيها، وتحت ضغط نمو الوعي الوطني تقوم الدول بتخصيص مبالغ معتبرة على الرعاية الصحية.[3]

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص 82، 83.

[2] سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 73،74.

[3] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص50.

رابعا: الأسباب السياسية

وتتمثل الأسباب السياسية في انتشار المبادئ الديمقراطية والأفكار الاشتراكية، وتعمق مسؤولية الدولة تجاه أفرادها وخروج الدول أو المجتمعات من حالة العزلة في العلاقات الخارجية، إلى مجال الانفتاح والتعاون والمصالح المشتركة وهو ما يعد انعكاسا لما طرأ على المفهوم السياسي المعاصر للدولة من تغيرات، أثرت في نطاق وطبيعة العلاقات التي تنشأ داخل المجتمع من ناحية، وبين المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى، وأهم الأسباب السياسية ما يلي:[1]

1– انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: لقد انعكس تطور الفكر السياسي في انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية، ووصول ممثلين عن الشعب إلى السلطة، وترتب على ذلك اهتمام الدولة بالطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود تحسينا لوضعها الإقتصادي والاجتماعي، وكسبا للرأي العام أدى ذلك إلى التوسع في النفقات العامة بهدف توفير الخدمات الأساسية اللازمة لها، إضافة إلى دعم أسعار السلع الأساسية وتقديمها لكثير من الخدمات بالمجان، هذا بالإضافة إلى أن المجالس النيابية وخاصة إذا ما انتشرت على المستوى المحلي، تتطلب نفقات كبيرة وهذا كله يساهم في زيادة النفقات العامة.

2– تعدد الأحزاب السياسية: واتجاه كل منها خلال فترة توليها الحكم إلى زيادة النفقات العامة، لكسب رأي أنصارها، ولتنفيذ برنامجها الانتخابي، الذي يتصف دائما بالطموح.

3– مدى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة القائمين على أمورها: حيث تزداد النفقات العامة بصورة ملموسة في الدول التي تنتشر فيها الرشوة، واستغلال النفوذ للحصول على الأموال التي تضيع على الدولة من جراء حوادث الاختلاس والرشوة والصرف المتكرر والتزوير، دون أن يعود إنفاقها على المجتمع بأية فائدة أو منفعة.

4– العلاقات الدولية: إن خروج المجتمع الدولي من حالة العزلة السياسية إلى حالة الانفتاح السياسي، ساعد على نمو العلاقات الدولية، وزادت أهمية التمثيل السياسي والمشاركة في عضوية المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها والمنظمات الإقليمية المختلفة والمؤثرات الدولية، مما ساهم في زيادة النفقات العامة المخصصة لتدعيم تلك العلاقات الضرورية.

[1] محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، جامعة حلب، سوريا، 1990، ص ص 97،96.

5– المنح والمساعدات والقروض: كما يساهم في زيادة النفقات العامة ما يمليه واجب التعاون والتضامن الدولي، فقد تلجأ كثير من الدول إلى تقديم إعانات نقدية أو عينية للدول الصديقة، وذلك بغرض مساعدتها على تحقيق التنمية الإقتصادية أو على معالجة أزمة ما أو إعادة التعمير، أو بغرض تكوين الأحلاف العسكرية والسياسية، أو دعم أو محاربة اتجاه سياسي معين، أو بقصد خلق طلب على منتجات الدول التي تقدم الإعانة.

يتضح لنا مما سبق أن الأسباب السياسية عملت على دفع النفقات العامة للدولة في اتجاه التزايد المستمر.

خامسا: الأسباب المالية

ترتبط هذه الأسباب بتطور الفلسفة الإقتصادية، واتساع دور الدولة، فقد أدى تطور مفهوم النفقة العامة من المفهوم التقليدي للنفقة المحايدة، إلى المفهوم الحديث للنفقة الإيجابية، إلى ازدياد حجم النفقات العامة.[1]

وتتلخص هذه الأسباب في التطور الكمي والنوعي في الإيرادات العامة، فنتيجة التطور الحاصل في تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وتطور العلاقات الدولية وظهور المنظمات العالمية كمنظمة التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، وظهور حقوق السحب الخاصة بها، كل هذا أدى إلى ازدياد حجم الإيرادات العامة فنظرا لتطور إقتصاديات الدول وتطور علاقاتها أيضا فتحت الطريق للحصول على أنواع القروض العامة الخارجية، فأصبحت الدول تلجأ إلى الاقتراض حتى في الحالات الطبيعية غير الاستثنائية.[2]

كما أنه يترتب على عدم اتباع الأساليب المالية السليمة زيادة في النفقات العامة، فمثلا يؤدي إدراج كل النفقات العامة في ميزانية واحدة تطبيقا لقاعدة وحدة الميزانية إلى سهولة أحكام الرقابة على الإنفاق العام، أما عدم الالتزام بهذه القاعدة وإدراج النفقات العامة في عدة ميزانيات فإنه يؤدي إلى الإسراف فيها.[3]

سادسا: الأسباب العسكرية

ترجع أهمية الأسباب العسكرية إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بتنفيذها حتى في ظل أفكار المدرسة التقليدية، التي جعلت مهمة الدفاع الخارجي من أول واجبات الدولة تجاه المواطنين، إضافة إلى ذلك فإن مهمة الدفاع ترمي إلى تحقيق منفعة عامة تتمثل فيما تخلقه هذه النفقات من شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة، وتهيئ الظروف المناسبة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية. [4]

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 86.

[2] سمير صلاح الدين حمدي، مرجع سابق، ص 77.

[3] علي زغدود، المالية، مرجع سابق، ص52.

[4] نفس المرجع، ص ص 87، 88.

كما أصبحت النفقات العسكرية عبئا ماليا ضخما على مختلف دول العالم، الأمر الذي زاد من حجم هذه النفقات هو التطور الضخم والسريع في الأسلحة المختلفة، وأثر استخدام المخترعات الحديثة على حلول أسلحة أكثر فتكا محل الأسلحة التي توضع تحت تصرف القوات العسكرية، والتي تكلف نفقات مالية باهظة غير صالحة بدرجة فعالة، قبل أن تتاح فرصة استخدامها، هذا بالإضافة إلى مجالات التسليح بالأسلحة غير التقليدية التي تعتبر في الواقع استنزافا لميزانيات الدول الكبرى، دون أن تقوى الدول الصغرى على الدخول في مجالات انتاجها كإنتاج الأسلحة الذرية والهيدروجينية وبعض الأسلحة الكيميائية والميكروبية.[1]

وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحروب زيادة كبيرة، وتشمل نسبة مرتفعة من الموازنة العامة ومن الدخل الوطني، غير أنها تعود إلى الانخفاض بعد انتهاء الحرب، ولكنها لا تنخفض عادة إلى المستوى الذي كانت عليه من قبل اندلا ع الحرب بل تظل مرتفعة عنه.

سابعا: الأسباب التنظيمية الإدارية

ترتبط هذه الأسباب بزيادة حجم السكان في كل دولة مما يتطلب تقديم خدمات وإشباع حاجات أكبر، ومع زيادة توسع حجم المدن وجب انشاء إدارات ومؤسسات جديدة تواكب حجم التغير الحاصل لدى الجمهور، مما تطلب ذلك زيادة التخصيصات المطلوبة لتلك الإدارات والمرافق التابعة للوزارات فأصبح هناك تطورات في الهياكل التنظيمية أفقيا مما أدى ذلك إلى زيادة المستلزمات الإدارية اللازمة لإنجاز المهام المطلوبة، وكذلك زيادة عدد الموظفين الذين سيشغلون المناصب الوظيفية الجديدة التي استحدثت جراء التوسع والتنوع في حجم الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى أن سوء الإدارة في بعض دول العالم والفساد الإداري أيضا كلف الدول الكثير بسبب هدر الأموال أو عدم عملية التخطيط الإداري، أو سوء تقدير الأداء، بحيث من الملاحظ أن عدم تقييم الأداء الإداري يجعل المنظمات تستوعب موظفين بعدد أكبر من حجم الخدمة المقدمة، كل هذه الأمور الإدارية كلفت الدول الكثير من النفقات وخاصة عندما تنفق هذه الإدارات نفقات غير منتجة ومظهرية ويكون إنتاجها أقل قيمة من نفقاتها. [2]

وكذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في كثير من الإدارات، وبالرغم من أهميتها إلا أنها أصبحت تكلف الدولة كثيرا من النفقات، سواء لتأمين التكنولوجيا أو لتكوين وتدريب الأشخاص على البرامج التي يعملون عليها وقد يتطلب ذلك خبرات أجنبية بعقود باهظة الأثمان.

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص55.

[2] سمير صلاح الدين حمدي، مرجع سابق، ص 76.

المبحث الثاني: الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل الإنفاق العام في الجزائر

إذا كانت الإيرادات العامة تنحصر أهدافها في الفكر المالي التقليدي في تغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية، فإن الإيرادات العامة في الوقت الحاضر ترمي بالإضافة إلى ذلك إلى تحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية وسياسية، أي أنها أصبحت أداة للتوجيه الإقتصادي والاجتماعي، بمعنى أصبحت مع النفقات العامة أدوات للسياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق أهدافها.

وكما لحق التطور مضمون الإيرادات العامة وأهدافها لحق التطور أيضا أنواع الإيرادات العامة، فلم تعد قاصرة على الضرائب والرسوم، وإنما امتدت إلى القروض استثناء بل تنوعت مصادرها ليضاف إليها إيرادات الدول من القطاع الاشتراكي والإصدار النقدي الجديد وغيرها من المصادر.[1]

في هذا المبحث سنتطرق إلى مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر بصفة عامة، ثم نتعمق في الجباية البترولية كأهم مصدر من مصادر تمويل الميزانية العامة للجزائر.

المطلب الأول: مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر

يتطلب للدولة من أجل القيام بوظيفتها المتمثلة في إشباع حاجات أفراد مجتمعها وتوفير الظروف الملائمة لهم، القيام بالإنفاق ولتغطية ذلك وجب عليها أن تتوفر على الموارد اللازمة لذلك، بمعنى المصادر التمويلية وتمثل هذه الأخيرة مداخيل للدولة يطلق عليها بالإيرادات العامة.

ولقد حدد المشرع الجزائري قائمة من المصادر في المادة 11 من قانون 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، وهي موارد كلها ذات طبيعة نهائية، لم يعمل المشرع من خلال هذه المادة على ترتيب هذه الموارد حسب أهميتها أو حسب أي منطق آخر، وإنما اكتفى بوضع قائمة لمختلف المصادر المالية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها،[2] حيث تقدر الإيرادات العامة في الجزائر سنويا من خلال قوانين المالية، وتصدر هذه القوانين في جريدة رسمية في نهاية السنة السابقة للسنة التي قدرت إيراداتها،[3] والجدول رقم (02-01) يوضح تقدير الإيرادات العامة لميزانية الدولة حسب قانون المالية لسنة 2019.

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص197.

[2] يلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص ص 30،31.

[3] مجلخ سليم، وليد بشيشي، تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2015، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، العدد الثالث، تبسة- الجزائر، 2017، ص38.

الجدول رقم (02–01): الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2019

(الوحدة: آلاف دج)

إيـــرادات الميزانيـــــــة	المبـــالغ
1–الموارد العادية	
1.1– الإيرادات الجبائية:	
201–001– حواصل الضرائب المباشرة.....	1.453.911.724,7
201–002– حواصل التسجيل والطابع.....	108.548.222,8
201–003–حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....	1.120.087.480,5
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	503.171.694,8
201–004– حواصل الضرائب غير المباشرة.....	10.000.000,0
201–005– حواصل الجمارك.....	348.870.663,0
المجموع الفرعي (1)	**3.041.4189.091,0**
2.1– الإيرادات العادية	
201–006– حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....	29.000.000,0
201–007– الحواصل المختلفة للميزانية.....	123.000.000,0
201–008– الإيرادات النظامية.....	20.000,0
المجموع الفرعي (2)	**152.020.000,0**
3.1– الإيرادات الأخرى:	
الإيرادات الأخرى.....	600.000.000,0
المجموع الفرعي (3)	**600.000.000,0**
مجموع الموارد العادية	**3.793.438.091,0**
2– الجباية البترولية	
201–011– الجباية البترولية.....	2.714.469.557,3
المجموع العام للإيرادات	**6.507.907.648,3**

المصدر: قانون رقم 18–18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019 عبر الرابط:

https://www.mf.gov.dz/pdf/texte/lois_finances_ar/lois_finances_ar_2019.pdf, p28, Consulté le 01/01/2021, 11 :15.

الفرع الأول: موارد الجباية العادية

وهي تتكون من حاصل الضرائب والرسوم التي كانت تشكل المصدر الأساسي والعادي لموارد الدولة، حيث قدر بـ 3041.42 مليار دج في ميزانية الجزائر للسنة المالية 2019 وتتمثل في:

أولا: الضرائب

يعرف الأستاذ ميشال دران الضريبة بأنها:[1] "اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف".

بينما يقدم الأستاذ فرانسوا ديرييل تعريفا أدق بقوله:[2]"الضريبة أداء نقدي مطلوب من أعضاء المجموعة، يحصل جبرا، بصفة نهائية ودون مقابل".

من خلال ما سبق يمكننا استخلاص العناصر الأساسية للضريبة وهي كالتالي:[3]

1- **الضريبة أداء نقدي:** عادة ما تكون الضريبة أداء نقدي، وهكذا تتميز الضريبة عن الأداءات والخدمات الأخرى المفروضة على أعضاء الجماعة، لكن في الحالات الاستثنائية يمكن أن تدفع الضريبة عينا (دفع حقوق التركة عن طريق لوحات فنية أو تحف).

2- **الضريبة أداء مطلوب من أعضاء الجماعة:** يقصد بأعضاء الجماعة الأشخاص الطبيعية والمعنوية التابعة للقانون الخاص والقانون العام، ويعرف المبدأ الضريبي لأعضاء الجماعة بمعايير الخضوع لمختلف الضرائب.

3- **الضريبة أداء محصل جبرا:** وبهذا تتميز الضريبة عن المساهمة الإرادية والقرض، يعتبر الطابع الجبري مرتبطا بمفهوم الضريبة كطريقة أصلية لتوزيع الأعباء العامة وملازما للمساواة أمام الضريبة.

4- **الضريبة أداء محصل بصفة نهائية:** فلا يترتب عنها أي رد، إذ تمثل تضحية نهائية للمكلف لصالح الجماعة، وبهذا تتميز أيضا عن القروض.

5- **الضريبة محصلة دون مقابل:** لا ينطوي دفع الضريبة على أي مقابل مباشر، إذ لا توجد أية علاقة مباشرة بين المبالغ المدفوعة من قبل المكلف ومقدار أو طبيعة الخدمة التي تؤديها له الدولة، وبهذه الميزة تشكل الضريبة طريقة أصلية لتوزيع الأعباء العامة وتفصل كلية، على مستوى الفرد، بين المبالغ المدفوعة للجماعة والخدمات التي تقدمها له.

ثانيا: الرسوم

أما الرسم لا يدفع إلا اختياريا ومقابل خدمة يستفيد منها دافع الرسم، رغم الفارق الواضح بين الضريبة والرسم، إلا أن التشريع الجبائي الجزائري لم يعتد في كثير من الأحيان بهذا التمييز النظري، بحيث نجده يستخدم في

[1],Jean Alexandre, Droit fiscal algérien, Droit Fiscal. Masson. OPU, Alger, 1990, p 26.

[2] Jacques Grosclaude, Phillipe Marchessou, Droit fiscal général, 10éme édition, Dalloz, Paris-France, 2015, p05.

[3] أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص91-92.

كثير من الحالات مصطلح رسم كمرادف للضريبة، ومثال على ذلك الرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركي، والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري...، تشكل هذه الرسوم في واقعها ضرائب حقيقية تدفع للدولة جبرا وبدون مقابل.

وتشتمل الموارد ذات الطابع الجبائي على حاصل كل من الضرائب المباشرة على الدخل وقدرت بـ 1453.91 مليار دج في ميزانية الدولة في سنة 2019، و1120.09 مليار دج بالنسبة للضرائب المختلفة على الأعمال، والضرائب غير المباشرة قدرت بـ 10 مليار دج، و108.55 مليار دج حقوق التسجيل والطابع وأخيرا الحقوق الجمركية بلغت سنة 2019 حوالي 348.57 مليار دج.

كما يعتبر الرسم مصدرا آخرا من مصادر الإيرادات العامة في الدولة، وإن كانت أهميته لا تصل إلى أهمية الإيرادات العامة الأخرى كالضرائب والدومين، ويعد الرسم من الإيرادات الدورية والمنتظمة التي تدخل خزانة الدولة وتساهم في تمويل نفقاتها العامة. كما يعمل على تنظيم الخدمة والحد من الاستغلال، ولقد كانت الرسوم فيما مضى وعلى الأخص في القرون الوسطى والعصور التي تلتها أكثر موارد الدولة حصيلة بعد الدومين.[1]

الفرع الثاني: الموارد العادية غير الجبائية

تتضمن الموارد العادية غير الجبائية على موارد أملاك الدولة أو ما يسمى بالدومين، ومساهمات المؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، والقروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

أولا: إيرادات أملاك الدولة (الدومين العام والدومين الخاص)

تملك الدولة مجموعة من الأموال المختلفة وتسمى بالدومين، والذي ينقسم بدوره إلى الدومين العام والدومين الخاص، حيث قدرت حواصل ومداخيل أملاك الدولة في ميزانية 2019 بـ 29 مليار دج.

ويقصد بالدومين العام ما تملكه الدولة من أموال مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو استئجارها أو تملكها بالتقادم والتصرف بها ...الخ، وتخضع لأحكام القانون العام، مثل الطرق التي ينتفع بها الأفراد دون مقابل، وهذا هو المعنى الواسع لها.

أما الدومين الخاص، فهي أيضا أموال تملكها الدولة ملكية خاصة، ولذلك يجوز التصرف بها من بيع واستجار، وتخضع لأحكام القانون الخاص عند التصرف بها، وتسري عليه القواعد المتعلقة بالمعاملات والتقادم في القانون الخاص. وتوسع العمل بهذا النوع من الأموال الخاصة على ضوء تدخل الدولة المتزايد في الميدان الإقتصادي

[1] عادل فليح العلي، مالية الدولة، مرجع سابق، ص209.

والاجتماعي والمالي والتجاري، كالأراضي الزراعية وحقول النفط وغيرها من المشاريع والمرافق التجارية والصناعية والمالية، وهذا هو المعنى الضيق لها. [1]

ثانيا: القروض العامة

يعد القرض العام مصدرا آخر من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة عندما تعجز مواردها الأخرى عن تغطية نفقاتها سواء الجارية منها أو الاستثمارية، وخاصة عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى أو لمعالجة وضع إقتصادي معين كحالة التضخم، وكذلك عندما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى المكلفين بها. [2]

ثالثا: مساهمة المؤسسات العمومية في تمويل الميزانية العامة للدولة

عملت الدولة خلال الفترة 1966-1975 على إشراك المؤسسات الإقتصادية العمومية في تمويل الميزانية العامة باعتبارها المالكة لهذه المؤسسات، وتقتطع هذه المساهمة من الأرباح التي تحققها المؤسسة وهذا زيادة على الضرائب والرسوم المختلفة التي تخضع لها.[3]

إلا أن هذه المساهمة لم تعمر طويلا، إذ أنه مع تطبيق مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية المنصوص عليها في القانون الصادر في 12 يناير 1988، ألغيت هذه المساهمة واستبدلت بمدفوعات صناديق المساهمة وبعدها مدفوعات الشركات القابضة المسيرة لحافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة.

رابعا: الإصدار النقدي الجديد

تلجأ الدولة في الوقت الحاضر لتمويل نفقاتها العامة خاصة الاستثمارية منها، إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه بالتمويل بالتضخم، ويتم ذلك عن طريق زيادة وسائل الدفع بالإصدار النقدي الجديد، هذا الأسلوب في التمويل لا تلجأ إليه الدول إلا عندما تعجز إيراداتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم والقروض وغيرها عن تغطية نفقاتها العامة.[4]

إلا أنه وجهت لهذا الأسلوب في التمويل انتقادات شديدة أدت إلى خضوعه لشروط، وهذا نظرا للمخاطر التي يؤدي إليها من الناحية الإقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه المخاطر من الناحية الإقتصادية في كون الإصدار

[1] أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص60.

[2] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 405.

[3] S.BENAISSA, La participation financière des entreprises socialistes aux charges de l'état, in Revue financière, N°1, 1980, p9.

[4] نفس المرجع، ص449.

النقدي يشجع الطلب بحكم ارتفاع الكتلة النقدية المتداول بها في السوق في الوقت الذي يبقى فيه الإنتاج ثابتا مما يؤدي إلى التضخم المالي. [1]

في الجزائر يمارس البنك المركزي وحده وبتفويض من الدولة صلاحية إصدار أوراق البنك، عندما يتبين للخزينة العمومية أن موجوداتها النقدية غير كافية لتغطية نفقاتها، يكون بإمكانها اللجوء إلى البنك المركزي لتحصل على تسبيقات نقدية، وتعتبر تسبيقات البنك عبارة عن خلق اصطناعي للنقود لصالح الخزينة العمومية، ولا بد في هذه العملية أن لا يتجاوز مبلغ التسبيق 10% من إيرادات الدولة المحصل عليها خلال آخر السنة المالية، وأن لا تتجاوز مدة التسبيق 240 يوما، كما يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا لمواجهة المديونية الخارجية.[2]

خامسا: الإيرادات الأخرى

وهي تشمل كافة الموارد التي لا يكون مصدرها الجباية أو أملاك الدولة، أو القروض العامة والإصدار النقدي ومن بينها نذكر ما يلي:

- **الغرامات:** وهي الجزاءات المالية التي توقعها الهيئات القضائية (محاكم ومجالس قضائية، مجلس المحاسبة)، أو الإدارية (مراقبو الأسعار أو النظافة أو الجمارك..) على الأشخاص المخالفين للقوانين المعمول بها؛
- **التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة:** وهي جميع الموارد التي تتحصل عليها الدولة من المستفيدين من خدماتها، وهي ناتجة عن نشاطات الدولة التجارية والصناعية والمالية؛
- **الموارد النظامية:** وهي الموارد التي تدخل الخزينة العمومية دون أي سند للتحصيل؛
- **المساهمات والهبات والهدايا:** وهذا عندما تتخذ شكلا نقديا.

الفرع الثالث: الجباية البترولية

تمتاز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حجمها وكونها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة (سنوضحه بالتفصيل في المبحث الثالث)، لهذا السبب ميزها المشرع الجزائري عن الجباية العادية والموارد الأخرى بأن وضع لها تصنيفا في الجدول أ من ميزانية الدولة،[3] كما تم تقديرها سنة 2019 في ميزانية الدولة بـ 2714.47 مليار دج.

[1] فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت–لبنان، 2003، ص139.

[2] يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 22.

[3] نفس المرجع، ص 52.

المطلب الثاني: ماهية الجباية البترولية ومكوناتها وأهميتها في الإقتصاد الجزائري

تختلف الأنظمة الجبائية البترولية من دولة إلى أخرى حسب التشريعات المطبقة في مجال المحروقات لكل منها، إلا أنه توجد قواعد عامة تتفق عليها هذه الدول بحيث يسهل كل منها في إعطاء تعريف للجباية البترولية، لذلك سنقوم بإعطاء تعريف للجباية البترولية والتعرف على مختلف مكوناتها، وأهميتها في الإقتصاد الجزائري كما يلي:

الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية

يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها جميع الضرائب التي تدفع للدولة التي تمتلك للأرض من أجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية، تختلف من دولة إلى أخرى حسب إنتاجها.[1]

وهي أيضا اقتطاع مالي يفرض على المؤسسات والشركات البترولية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل.

كما أن الجباية البترولية هي في مفهومها عبارة عن عوائد نفطية تحصل عليها مختلف الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، مقابل تصدير منتجاتها من النفط بمختلف أنواعه والغاز الطبيعي، على شكل مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذه المنتجات.[2]

الفرع الثاني: مكونات الجباية البترولية

تحدد النظام الجبائي الجديد الخاص بنشاطات البحث و/أو استغلال المحروقات بموجب القانون المتعلق بالمحروقات الصادر في 28 أبريل 2005، بعدما كان محددا بموجب القانون المؤرخ في 19أوت 1986، وتشمل الجباية البترولية على الضرائب والرسوم التالية: [3]

- رسم مساحي سنوي؛
- إتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات؛
- رسم الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة؛
- ضريبة تكميلية على الناتج؛
- الرسم على الأرباح الاستثنائية؛
- الرسم العقاري على الأموال غير مخصصة للاستغلال.

[1] مالك لخضر، إبراهيم بعلة، انعكاسات وتغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور–الجلفة، المجلد 2، العدد الرابع، الجزائر، 2012، ص81.

[2] صارم سمير، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق!! إنه النفط، دار الفكر، دمشق–سوريا، 2003، ص31.

[3] يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص ص 56-61.

أولا: الرسم المساحي

يفرض هذا الرسم سنويا على المتعامل (أي الشركات البترولية بحكم المساحة التعاقدية التي يشغلها للقيام بعملية البحث أو استغلال المحروقات)، ويحدد مبلغه على أساس المعايير الثلاثة التالية:

- المساحة: التي تحتسب بالكيلومتر مربع؛
- المنطقة: تقسم الأملاك المنجمية الوطنية المتعلقة بالمحروقات لغرض البحث واستغلال المحروقات إلى أربع مناطق: أ، ب، ج، د؛
- المرحلة: على اعتبار أن عقد البحث والاستغلال التي تكون مدته القصوى 32 سنة يتضمن مرحلتين متميزتين: مرحلة البحث مدتها 7 سنوات تتضمن مرحلة ابتدائية مدتها 3 سنوات وهي أول مرحلة للبحث، وتتبع بمرحلة ثانية ومرحلة ثالثة مدة كل واحدة منها سنتان، وبعد انقضاء مرحلة البحث تأتي مرحلة الاستغلال والتي تساوي المدة الإجمالية للعقد منقوصا منها فترة البحث.

ويمكن أن تتخلل مرحلة البحث والاستغلال مرحلة الاستبقاء لا تزيد عن خمس سنوات في حالة استكشاف المتعاقد مكمنا للمحروقات، ولا يمكنه استغلاله بسبب محدودية أو غياب مؤكد لهياكل النقل بواسطة الأنابيب أو غياب مؤكد لسوق إنتاج الغاز.

من خلال الجدول التالي سنبين كيفية تحديد الرسم المساحي:

الجدول رقم (02–02): جدول تحديد الرسم المساحي

(الوحدة: دج)

المناطق	مرحلة البحث			مرحلة الاستبقاء	مرحلة الاستغلال
	1 إلى 3	4و5	6و7		
المنطقة أ	4000	6000	8000	400000	16000
المنطقة ب	4800	8000	12000	560000	24000
المنطقة ج	6000	10000	14000	720000	28000
المنطقة د	8000	12000	16000	800000	32000

المصدر: يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 57.

ثانيا: الإتاوة

تخضع كميات المحروقات المستخرجة من كل مساحة استغلال لإتاوة شهرية تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط)،[1] والتي تقوم بإعادة دفعها للخزينة العمومية بعد خصم التكاليف المتعلقة بتسييرها، وتحسم من القاعدة الجبائية عند احتساب الضريبة التكميلية على الإنتاج، حيث يحتسب مبلغ الإتاوة حسب حالتين:

[1] تعمل هذه الوكالة علة تشجيع الاستثمار في استغلال النفط والغاز، والبحوث، وإصدار تراخيص التنقيب، إدارة وتحديث قواعد البيانات الخاصة بأنشطة البحث واستغلال النفط والغاز.

- في الحالة الأولى عندما تقل كمية المحروقات المستخرجة أو تساوي 100000برميل معادل للبترول (ب.م.ب) يوميا؛[1]
- أما الحالة الثانية عندما تفوق كميات المحروقات 100000ب.م.ب يوميا محسوبة على معدل شهري.

والجدول التالي يبين نسب الإتاوة حسب مستويات انتاج المحروقات في كل من الحالتين:

الجدول رقم (02–03): نسب الإتاوة حسب كمية المحروقات المستخرجة

المنطقــة	أ	ب	ج	د
00— 20000ب.م.ب يوميا	%5.5	%8	%11	%12.5
50000–20001 ب.م.ب يوميا	%10.5	%13	%16	%20
100000–50001 ب.م.ب يوميا	%15.5	%18	%20	%23
أكثر من 100000 ب.م.ب يوميا	%12	%14.5	%17	%20

المصدر: يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 58.

ثالثا: الرسم على الدخل البترولي

يخضع المتعامل لرسم شهري على الدخل البترولي، ويتشكل وعاء هذا الرسم من قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص به سنويا وهي الإتاوة والحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير، والمؤونات المخصصة لمواجهة تكاليف التخلي أو الإصلاح، ومصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة نشاطات المحروقات.

كما يحتسب الرسم على الدخل البترولي على أساس النسب التالية:

الجدول رقم (02–04): كيفية حساب الرسم على الدخل البترولي

القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن (ق.م) المعبر عنها بـ 10^9 دج	الحد الأول (ح 1)	70
	الحد الثاني (ح 2)	385
نسبة الرسم على الدخل البترولي	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70

المصدر: يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص 59.

عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج أقل من الحد الأول أو تساويه يحتسب الرسم باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الأول أي 30%، وعندما تكون القيمة أكبر من الحد الثاني يحتسب الرسم باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الثاني أي 70%، أما عندما تكون هذه القيمة تفوق المستوى الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه تطبق الصيغة التالية لحساب نسبة الرسم:

[1] حجم البرميل من النفط الخام يساوي 158.9 لترا وفقا للشروط العدية للضغط والحرارة.

$$\text{النسبة المئوية للرسم}=\frac{30+(40(\text{ق.م}-\text{ح}1)}{\text{ح}2+\text{ح}1}$$

رابعا: الضريبة التكميلية على الناتج

يخضع كل شخص طرف في العقد لضريبة تكميلية على الناتج نسبتها 30% وحسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الإهتلاك.

خامسا: الرسم على الأرباح الاستثنائية

أضيف هذا الرسم بموجب المادة 101 مكرر من الأمر المؤرخ في 29 جويلية 2006 المعدل لقانون المحروقات، يطبق هذا الرسم الغير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الإنتاج الخاصة عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت يتجاوز 30 دولار للبرميل الواحد، وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك وشريك أجنبي، تبلغ نسبة الرسم 5% كحد أدنى و 50% كحد أقصى، إلا أنه ترتب عن تطبيق هذا الرسم الجديد نزاعات متعددة مع الشركات الأجنبية المتعاقدة، وهو الأمر الذي اضطر المشرع الجزائري إلغاءها وكان ذلك بموجب القانون المؤرخ في 20 فبراير 2013 المعدل لقانون المحروقات.[1]

الفرع الثالث: تطور أهمية الجباية البترولية في الإقتصاد الجزائري

لقد تطورت أهمية الجباية البترولية في الإقتصاد الجزائري بتطور نسبة تغطيتها للنفقات العامة للدولة، حيث كانت في الماضي وتحديدا قبل سنة 1971 تعد موردا غير أساسيا في تمويل الميزانية العامة، فكان حاصلها متواضعا لا يتعدى 20% من إجمالي الإيرادات العامة، وفي المقابل بلغت نسبة الموارد الجبائية لوحدها حوالي 59% في نفس السنة.

إلا أن الأمور تغيرت بعد ذلك بحيث عرفت الجباية البترولية أول قفزة نوعية لها سنة 1972 عندما ارتفعت بشكل مفاجئ إلى 36% من مجموع الموارد النهائية، وهذا يرجع بشكل كبير إلى قرار تأميم المحروقات يوم 24 فبراير 1971، وما له من تأثير واضح على ارتفاعها، كما واصل هذا الارتفاع وتيرته إلى أن بلغ 59.2% سنة 1975، ومن ثم 66.8% سنة 1982، وبهذا اعتبرت سنة 1982 السنة التي عرفت عندها المصادر البترولية أوجها مما كان لها انعكاسات إيجابية على الوضعية المالية للدولة، حيث أصبح الإنفاق الحكومي يمول بنسبة كبيرة من

[1] المادة 101 مكرر من قانون المحروقات، بعد أن كانت تحتوي هذه المادة على الأحكام المؤسسة والمنظمة للرسم على الأرباح الاستثنائية أصبحت تضم موضوعا مغايرا يتعلق بالمزايا المقررة للمتعاقدين.

طرف الجباية البترولية في الوقت الذي كانت فيه الجباية العادية لا تمول الميزانية إلا بقدر متواضع لا يتعدى 13.3%.

ولكن ابتداء من سنة 1982 بدأت الجباية البترولية تشهد تقهقرا ملحوظا حيث بلغت نسبة تمويلها للنفقات العامة 31.99% سنة 1986، ثم 22% سنة 1988، وكان ذلك بسبب عاملين رئيسيين متمثلين من جهة في انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية من 40 دولار سنة 1981 إلى 12 دولار سنة 1988، ومن جهة أخرى إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وهي العملة المتعامل بها دوليا لتسويق المحروقات.

ونتيجة ذلك انهارت أسعار المحروقات وبالتالي انخفضت العائدات البترولية للدولة واختل توازن ميزانها التجاري مما اضطرت الحكومة على أن تعيد النظر في ميزانية 1985 وخاصة ميزانية 1986 على ضوء الوقائع الجديدة. حيث قامت الحكومة فعلا سنة 1986 بمراجعة حجم الجباية البترولية المنتظر تحصيله والتي كانت مقدرة في الميزانية الأصلية من 48 مليار دج إلى 29 مليار دج وهذا تماشيا مع تقهقر أسعار المحروقات. وبالمقابل أعادت في نفس الوقت النظر في الجباية العادية فرفعت من قيمتها.

ولقد تم هذا التخفيض تطبيقا لسياسة التقشف التي أقرتها الحكومة والتي أملاها عليها انخفاض الموارد النفطية، فتترتب عنها تخفيض شديد في عمليات استيراد المواد الاستهلاكية وبالنتيجة عمليات الاستهلاك، كما عملت في نفس الوقت على تصدير أغلبية المنتجات الوطنية للحصول على موارد بالعملة الصعبة تعويضا إلى حد ما للنقص في مدخولات النفط، وسعيا للتخفيف من اختلال توازن ميزانها التجاري.

بقيت مستويات الجباية البترولية منخفضة نوعا ما إلى غاية سنة 1989 حيث بدأت بالارتفاع مجددا حيث بلغت قيمة الجباية البترولية 26.7 مليار دج أي بنسبة 23.27% من إجمالي الإيرادات العامة والتي قدر بـ 114 مليار دج ثم 35% سنة 1990، إلى أن أصبحت هذه الجباية ابتداء من 1991 تمول مجددا الميزانية العامة بنسبة تفوق 50% وهذا لغاية 2013 ثم انخفضت النسبة بعد ذلك لتصل إلى حوالي 35.14% سنة 2019.

المطلب الثالث: خصائص الجباية البترولية

تختلف حجم الضرائب المفروضة في الدول المنتجة للبترول في الدول الصناعية الكبرى بحيث تكون منخفضة وذلك من أجل تشجيع البحث والاستغلال في المجال النفطي، عن تلك المفروضة في الدول المنتجة خاصة السائرة في طريق النمو والمعروفة بارتفاعها وتعددها بهدف زيادة إيراداتها العامة عن طريق الإيرادات البترولية، لذلك نميز بين نوعين من الدول:

الفرع الأول: الجباية البترولية في دول منظمة الأوبك (OPEC)

تعتبر عائدات قطاع المحروقات أو بالأخص الجباية البترولية عند دول منظمة الأوبيك المورد الرئيسي لميزانيتها العامة، الأمر الذي يدفعها إلى اعتماد سياسة جبائية خاصة تسمح لها من الاستفادة قدر الإمكان من مداخيل هذه المحروقات، فقبل الحرب العامية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب بنسب منخفضة جدا تكاد تكون منعدمة، إذا ما قورنت بقيمة الأرباح المحققة والتي تستفيد منها الشركات البترولية.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وما شهدته الأسواق النفطية العالمية من تدهر أسعار منتجاتها مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات البترولية لتلك الدول، الأمر الذي دفعها سنة 1960 إلى الاتحاد في إطار منظمة الأوبك، وبعد الأحداث التي شهدتها الأسوق النفطية بتحولها إلى أسواق احتكارية من طرف الشركات البترولية الكبرى، زادت القوة التفاوضية لأعضاء منظمة الأوبك مما مكنها من رفع أسعار المحروقات، وتبني سياسة جبائية بترولية تتناسب مع الوضع الجديد.[1]

الفرع الثاني: جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج

تختلف الجباية البترولية للدول المستهلكة والدول ضئيلة الإنتاج عن الدول المنتجة، فنجد الأولى تقوم بتشجيع الاستثمارات البترولية، ودعم نشاط البحث والتنقيب في مجال المحروقات، وعدم الاعتماد على مداخيلها كمصدر رئيسي لتغطية نفقاتها العامة، فبالرغم من قدرتها الإنتاجية العالية إلا أن لها نظام جبائي يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها، وذلك بفرض ايجارات ومعدلات إتاوة وضرائب على الدخل منخفضة، على عكس الدول المنتجة والتي تعتمد على الجباية البترولية اعتمادا شبه كلي في تمويل ميزانيتها لذلك تقوم بفرض ضرائب مختلفة ومرتفعة أيضا،[2] وأحسن مثال على ذلك الجزائر فتشمل جبايتها البترولية على ضرائب متنوعة من الرسم المساحي، وإتاوة تدفع للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، رسم الدخل البترولي، ضريبة تكميلية على الناتج، الرسم على الأرباح الاستثنائية، وأخيرا الرسم العقاري على الأموال غير مخصصة للاستغلال، وذلك بنسب عالية مقارنة مع الدول المنتجة.

[1] خليفي سامية، بدار عاشور، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2009–2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، 2019، ص380.

[2] نفس المرجع، ص380.

كما تجدر الإشارة أن الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول أوروبا الغربية، كالنرويج والبرتغال واليونان وفرنسا وبريطانيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والإكوادور...إلخ، **إلى** جانب بعض دول إفريقيا كالسينغال وموريتانيا، دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في تطور الجباية البترولية

يتأثر حجم الجباية البترولية عموما بعائدات قطاع المحروقات، لذلك فالعوامل المؤثرة في هذه الأخيرة توثر في حصيلة الجباية البترولية السنوية، ونوجز أهم هذه العوامل في النقاط التالية:

الفرع الأول: أسعار البترول في الأسواق الدولية

تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على تحديد حجم الإيرادات النفطية التي تعود على الدول المنتجة والمصدرة للبترول، فهي ترتبط بها ارتباطا طرديا بمعنى أي ارتفاع في أسعار المحروقات يقابه زيادة في العائدات النفطية والعكس صحيح.

كما أن أسعار البترول في الأسواق العالمية تخضع هي أيضا إلى عدة محددات منها عوامل إقتصادية مباشرة تتعلق بالطلب العالمي ومقدار حجم الاستهلاك العالمي للنفط الخام، الذي يعتبر من أهم المؤثرات التي تحدد قيمة أسعار النفط الخام اعتمادا على مبدأ وقاعدة العرض والطلب التي تحدد قيمة السلع والمنتجات، وعوامل سياسية تتمثل في الاتفاقيات المبرمة في ظل المنظمات والتي تعمل سواء على خفض أو زيادة إنتاج النفط من أجل تحقيق التوازن في أسعاره، فمثلا نجد أن قرار خفض الإنتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال عام 2001 أدى إلى ارتفاع أسعار البترول عالميا،[2]وأخيرا عوامل طبيعية تتمثل في تغير أحوال الطقس والتي ينتج عنها إما زيادة أو نقص في الطلب على المحروقات، فمثلا الأيام التي يكون فيها المناخ باردا فمنطقيا يزيد طلبها على النفط، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره وبالتالي تزيد العوائد النفطية للدول المنتجة له.

الفرع الثاني: أسعار الصرف

الأمر المتعارف عليه أنه يتم تسويق (تصدير واستيراد) المحروقات عالميا بعملة الدولار الأمريكي، وبما أن سعر صرف الدولار هو الآخر معرض لتقلبات عديدة هذا ما يؤثر بشكل حتمي في القيمة الحقيقة في العوائد النفطية

[1] خليفي سامية، بدار عاشور، نفس المرجع، ص380.

[2] آسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2018، ص143.

للدول المصدرة للبترول، أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستتغير نتيجة انخفاض أو ارتفاع قيمة الدولار.

الفرع الثالث: الاحتياطات البترولية والطاقة الإنتاجية

تعتبر الاحتياطات النفطية من أهم العوامل المؤثرة في حجم العائدات البترولية، فمن جهة اكتشاف حقول بترولية جديدة والتوسع في عمليات البحث والتنقيب تؤدي إلى زيادة الاحتياطات النفطية، وبالتالي ارتفاع العوائد البترولية، ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في استخراج النفط من باطن الأرض من شأنها الإقتصاد في وقت وتكاليف عملية الاستخراج، مما يؤدي إلى زيادة العوائد النفطية.

أما الطاقة الإنتاجية فهي الأخرى تؤثر على حجم إيرادات النفط، بحيث أن أي زيادة في الإنتاج أو نقص ينعكس مباشرة وبصورة موازية على حجم العوائد البترولية، بحيث أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حاليا أو مستقبلا، وكما هو معلوم في الصناعة البترولية أن اكتشاف حقول جديدة واستخراج ما تحتويه من نفط وطرحها في السوق يتطلب نفقات رأسمالية ضخمة، لذلك ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسية.[1]

المبحث الثالث: تطور الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2019)

ترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة اعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبية للحاجات العامة لأفراد المجتمع، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم، ومع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة تتطور دائما وبصفة مستمرة عبر الزمن.

في هذا المبحث سنعالج تطور النفقات العامة وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، ولكن قبل ذلك وجب علينا التعرف على تقسيمات النفقات العامة في الميزانية الجزائرية من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وموضوعي من جهة أخرى، حيث يصنف المشرع الجزائري الاعتمادات العامة لميزانية الدولة على أساس إداري إلى نوعين من النفقات: الأولى تهدف إلى تسيير إدارتها والحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الجارية وتسمى بنفقات التسيير أو

[1] آسيا سعدان، سعاد شعابنية، مرجع سابق، ص144.

النفقات الجارية، أما الثانية والتي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية، واللازمة لزيادة الإنتاج السلعي أو لزيادة الخدمات العامة وتدعى بنفقات التجهيز أو النفقات الاستثمارية.

الفرع الأول: نفقات التسيير

ترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة، حيث يجب على الجماعات المحلية أن تدير المرافق التابعة لها وأن تضمن توفير الخدمات الضرورية للسكان المقيمين على إقليمها بانتظام واستمرار، ومن بين هذه المهام التي نصت عليها في المادة 149 من قانون البلدية هي: التزويد بالمياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة، النفايات المنزلية والفضلات الأخرى، وصيانة الطرقات وإشارات المرور، والإنارة العمومية، والأسواق المغطاة والموازين العمومية، والحظائر ومساحات التوقف، والمحاشر، والنقل الجماعي والمذابح البلدية، والخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها بما فيه مقابر الشهداء، الفضاءات الثقافية والرياضية التابعة لأملاكها، والمساحات الخضراء.

وتتطلب هذه المهمة نفقات ضخمة يتزايد حجمها سنة بعد سنة، وتشتمل هذه النفقات حسب المادة 160 على وجه الخصوص على نفقات أجور المستخدمين، ونفقات أخرى متنوعة. [1]

تسمى بنفقات أو اعتمادات التسيير، وهي تتضمن تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة.[2]

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الإقتصادي، مثل الزراعة والصناعة، المحروقات، الأشغال والبناء، النقل والسياحة، ولا يمكن لأية عملية أن تنجز إلا إذا كانت مسجلة، وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك المخصصة لسد نفقات الاستثمار، حيث تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة.[3]

وهي نفقات ذات طابع نهائي مخصصة لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الإقتصادي والاجتماعي والإداري، وتشتمل هذه النفقات على وجه الخصوص على ما يلي:[4]

[1] يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص ص 171، 172.

[2] قانون المحاسبة العمومية رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية العدد 35، 1990.

[3] علي زغدود، مرجع سابق، ص ص 34،35.

[4] نفس المرجع، ص ص 196، 197.

1- اكتساب العقارات: لحسن تأدية خدماتها تقوم الجماعات المحلية بشراء عقارات أو أراضي لإقامة مبنى بلدي مثلا أو لتهيئة مقبرة، وللحصول على هذه العقارات تلجأ البلدية أو الولاية إما إلى وسائل القانون الخاص أي التعاقد، أو إلى وسائل القانون العام أي نزع الملكية للمنفعة العامة؛

2- اكتساب العتاد: ويقصد به العتاد الخاص بالنقل والحماية ضد الحريق... الخ؛

3- الأشغال الجديدة: وهي البنايات التي تجري على أراضي عارية، وشق الطرقات الجديدة ...الخ؛

4- الإصلاحات الكبيرة: وهي الإصلاحات الهامة التي تجري على العقارات قصد تجديدها أو تمديد فترة استخدامها.

الفرع الثالث: توزيع نفقات التسيير والتجهيز في ميزانية الدولة

تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:

الباب الأول: أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات

يتضمن هذا الباب النفقات المخصصة لتسديد الدين العام وكذا مختلف النفقات العمومية المحسومة من الإيرادات، وهي تحتوي على عدة أقسام:[1]

- **القسم الأول**: الدين القابل للاستهلاك؛
- **القسم الثاني**: الدين الداخلي (الدين العائم)؛
- **القسم الثالث**: الدين الخارجي؛
- **القسم الرابع**: الضمان (بالنسبة للقروض والتسبيقات التي تعقدها الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- **القسم الخامس**: النفقات المحسومة من الإيرادات، والمتمثلة في النفقات المخصصة لتسديد أو إرجاع الموارد التي حصلت عليها الدولة بغير وجه حق.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العامة

وهي تشتمل على النفقات الضرورية لإدارة المؤسسات السياسية (البرلمان، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة، الأحزاب السياسية، المنظمات الجماهرية...)، كما تتضمن اعتمادات إجمالية يلجأ إليها عند الحاجة من أجل تدعيم ميزانية بعض الوزارات، ويكون ذلك عن طريق مراسيم تحويل الاعتماد.

[1] المرسوم 67-17 المؤرخ في يناير 1967، والمتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة في ميزانية التسيير لسنة 1967، وعلى الخصوص ميزانية الأعباء المشتركة، الجريدة الرسمية، العدد: 03، 1967.

تعتبر النفقات التي يتضمنها الباب الأول والثاني نفقات مشتركة بين جميع الوزارات أو لا تنفرد بها وزارة معينة، ولهذا الغرض جمعها المشرع وأدرجها في الجدول ب من الميزانية تحت عنوان واحد: التكاليف المشتركة.

الباب الثالث: وسائل المصالح

يجمع هذا الباب الاعتمادات المخصصة لإدارة جميع مصالح الوزارات، وهي تحتوي على نفقات المستخدمين، ونفقات الأدوات الموزعة على الأقسام السبع التالية:[1]

- **القسم الأول:** مرتبات العمال، ويتضمن الأجور والتعويضات التي يتقاضاها الموظفون؛
- **القسم الثاني:** المعاشات والمنح (ريوع حوادث العمل)؛
- **القسم الثالث:** التكاليف الاجتماعية (منح عائلية)؛
- **القسم الرابع:** الأدوات وتسيير المصالح (أدوات، أثاث، ألبسة...)؛
- **القسم الخامس:** أشغال الصيانة (صيانة المباني)؛
- **القسم السادس:** إعانات التسيير (بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للوصايا)؛
- **القسم السابع:** المصاريف المختلفة (المصاريف القضائية والتعويضات ....).

الباب الرابع: التدخلات العمومية

يجمع هذا الباب تدخلات الدولة (الوزارات) في الميادين الاجتماعية والثقافية والإقتصادية، ويضم الأقسام التالية:[2]

- **القسم الأول:** تدخلات إدارية، ويتضمن الإعانات الممنوحة للجماعات المحلية؛
- **القسم الثاني:** نشاط دولي، يتضمن المساهمات المالية التي تدفعها الدولة الجزائرية للمنظمات الدولية؛
- **القسم الثالث:** نشاط تربوي وثقافي، يضم المنح العائلية مثلا؛
- **القسم الرابع:** نشاط إقتصادي، تشجيعات وتدخلات، إعانات إقتصادية؛
- **القسم الخامس:** نشاط إقتصادي، إعانات للمؤسسات ذات المصلحة الوطنية؛
- **القسم السادس:** نشاط اجتماعي، مساعدة وتضامن؛
- **القسم السابع:** نشاط اجتماعي، احتياط: مشاركة الدولة في مختلف صناديق التقاعد، تدابير حماية الصحة؛

توزع نفقات التسيير التي تتضمنها هذه الأبواب الأربعة في الجدول ب من الميزانية حسب الطريقة التالية:

[1] يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص63.

[2] نفس المرجع، ص63.

- توزع النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات ويحدد قانون المالية سنويا الاعتمادات الإجمالية المخصصة لكل دائرة وزارية، وتخص هذه النفقات وسائل المصالح والتدخلات العمومية، ويتكلف المرسوم بعد ذلك بإجراء توزيع لهذه الاعتمادات الإجمالية حسب الأقسام والفصول المشار إليها سابقا؛
- أما النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني والتي تشترك فيها مختلف الوزارات، فإنها تجمع كما سبق القول وتقيد في الجدول ب من الميزانية العامة للدولة تحت عنوان موحد "التكاليف المشتركة".

أما الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفق المخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة فتفصل في ثلاثة أبواب:[1]

- الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

ففي المجال الإقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري، ولإنجاز المنشآت القاعدية في المجال الإداري والتربوي والاجتماعي والثقافي، حيث اضطرت الدولة التدخل لحل مشكل السكن والتخفيف من حدته وذلك بدعم المواطنين ماليا لتمكينهم من الحصول على سكن لائق، وترصد الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ضمن نفقات التجهيز، كما ترصد ضمن نفس الميزانية الاعتمادات المخصصة لتمويل المخططات البلدية للتنمية.

أما العمليات برأس المال التي تقوم بها الدولة فتقيد ضمن هذه الميزانية، وتخصص لفائدة مختلف الحسابات الخاصة للخزينة المفتوحة لتحقيق بعض المهام الضرورية، ومثال ذلك صندوق تطوير مناطق الجنوب، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والصندوق الوطني لتهيئة الإقليم، والصندوق الخاص بالتضامن الوطني، وكذا الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات، وصندوق حماية البيئة وإزالة التلوث، وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الإقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق المساعدة للحصول على الملكية في إطار إجراء البيع بالإيجار، والصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الساحلية.[2]

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص 35.

[2] يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص65.

المطلب الثاني: تقييم تطور نفقات التسيير والتجهيز وهيكلتها في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

ازدادت أهمية دراسة تطور النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الإقتصادية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الإقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها.

ومع بداية الألفية الجديدة وتزامنا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحقيق الجزائر لعوائد مالية معتبرة، قامت الجزائر باستراتيجيات إقتصادية مجسدة في برامج تنموية الهدف منها إنعاش ودعم النمو الإقتصادي، والتي نتج عنها سياسة إنفاقية واسعة وجهت لمختلف الاستثمارات العمومية المندرجة في إطار تلك البرامج، من خلال هذا سنوضح تطور النفقات العمومية في الجزائر بنوعيها خلال الفترة 2000-2019.

الفرع الأول: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر في الفترة (2000–2019)

بعد استعادة التوازنات الإقتصادية الكبرى، بفضل تزايد عائدات النفط، توجهت الجزائر إلى تحضير فضاء إقتصادي ملائم، ودعم القدرات الانتاجية الوطنية وتطويرها، وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون مصدر للثروة، فمعدل مساهمتها في تكوين الناتج الداخلي الخام قبل سنوات 2000 كان ضئيلا جدا وغير كاف لتوفير متطلبات أفراد المجتمع، بالنسبة لجانب السكن والمرافق الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية بصفة عامة، لذلك قامت الجزائر بسياسة إنفاقية توسعية ابتداء من سنة 2001 من خلال برامج تنموية (تم التطرق لها بالتفصيل في الفصل الأول)، تهدف أساسا إلى الرفع من معدلات النمو الإقتصادي وكذا نصيب الأفراد من الناتج الداخلي الخام، وتحسين مستواهم المعيشي من خلال التخفيض من حدة البطالة بخلق مناصب عمل جديدة من مختلف الاستثمارات والمشاريع الإقتصادية، والاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الإنتاج والصادرات خارج المحروقات، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال وتحديث الخدمات العمومية والمنشآت والهياكل القاعدية، ودعم التنمية البشرية من خلال انجاز المؤسسات التعليمية والتكوين المهني وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وكذا تطوير الأجهزة الطبية وتمويل ودعم إنجاز السكنات، وربط الغاز والكهرباء وشبكة المياه الشروب للمناطق النائية ...الخ، لذلك سنستعرض في الجدول التالي تطور النفقات العامة في تلك الفترة:

الجدول رقم (02–05): تطور النفقات العامة (التسيير والتجهيز) في الجزائر في الفترة (2000–2019)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	اجمالي النفقات العمومية	نفقات التسيير	النسبة المئوية (%)	نفقات التجهيز	النسبة المئوية (%)
2000	1178.1	856.2	72.68	321.9	27.32

27.06	357.4	72.94	963.6	1321.0	**2001**
29.21	452.9	70.79	1097.7	1550.6	**2002**
33.57	567.4	66.43	1122.8	1690.2	**2003**
33.87	640.7	66.13	1251.1	1891.8	**2004**
39.32	806.9	60.68	1245.1	2052.0	**2005**
41.38	1015.1	58.62	1437.9	2453.0	**2006**
46.15	1434.6	53.85	1673.9	3108.6	**2007**
47.08	1973.3	52.92	2217.8	4191.1	**2008**
45.84	1946.3	54.16	2300.0	4246.3	**2009**
40.47	1807.9	59.53	2659.1	4466.9	**2010**
33.73	1974.4	66.27	3879.2	5853.6	**2011**
32.24	2275.5	67.76	4782.6	7058.2	**2012**
31.42	1892.6	68.58	4131.5	6024.1	**2013**
35.76	2501.4	64.24	4494.3	6995.8	**2014**
39.70	3039.3	60.30	4617.0	7656.3	**2015**
37.16	2711.9	62.84	4585.6	7297.5	**2016**
35.78	2605.4	64.22	4677.2	7282.6	**2017**
37.74	2918.4	62.26	4813.7	7732.1	**2018**
36.84	2846.4	63.16	4879.1	7725.5	**2019**
–	**34089.7**	**–**	**57685.4**	**89322.3**	**المجمـوع**
36.58	**1704.48**	**63.42**	**2884.27**	**4466.15**	**القيمة المتوسطة**

Source : Données de la direction générale de la prévision et des politiques sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf, Consulté le 22/12/2020, 10 :10.

المرحلة الأولى (2000–2009):كما سبق وذكرنا أنه مع طلوع سنة 2000 ظهرت للعيان مؤشرات إيجابية للإقتصاد الجزائري، نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، هذا الانفراج المالي سمح إلى زيادة حجم الإنفاق العالم على مجموعة من المشاريع جسدت ضمن برامج أولها برنامج الإنعاش الإقتصادي في الفترة 2001–2004 ليليه بعد ذلك البرنامج التكميلي للنمو الإقتصادي 2005–2009، حيث خصصت لهما ميزانية مالية ضخمة قدرت بـ 525 مليار دج و4202.2 مليار دج على التوالي وزعت على مدى سنوات البرنامجين، وكما هو ملاحظ في الجدول أعلاه أن النفقات العامة في زيادة متسارعة وارتبط ذلك بالتوسع الظاهري في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، حيث ارتفعت أكثر من ثلاثة أضعاف من 1178.1مليار دج سنة 2000 إلى 4246.3 مليار دج سنة 2009.

ولمعرفة مسار نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر نستعين بالشكل أدناه:

الشكل رقم (02–01): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)

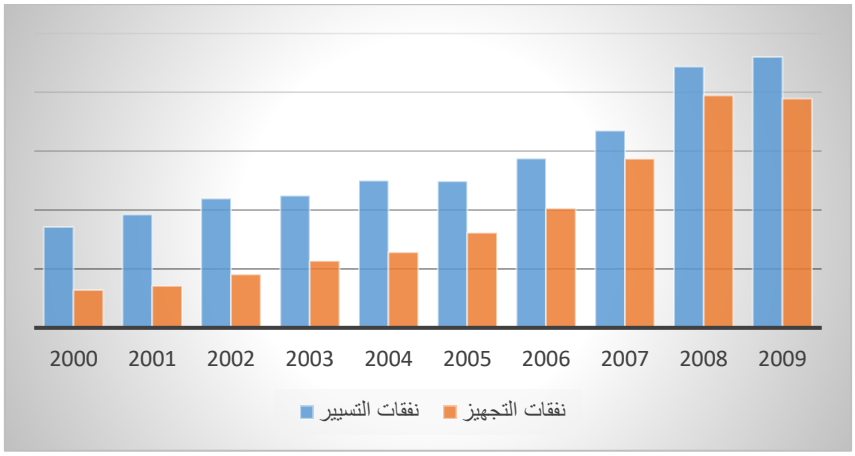

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (02–05)

بالنسبة لنفقات التسيير فشهدت ارتفاعا متسارعا من 856.2 مليار دج سنة 2000 إلى 2300 مليار دج، كما مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة هذه الفترة حيث قدرت متوسط نسبتها حوالي 62.92%، ويرجع ذلك لجملة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الحكومية فضلا عن عمليات سداد الدين العمومي، أما نفقات التجهيز فبدورها شهدت زيادة ملحوظة من 321.9مليار دج سنة 2000 إلى 1973.3 مليار دج سنة 2009 وهو تطور ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري لتمويل المشاريع الإقتصادية ذات المنفعة العامة.

المرحلة الثانية (2010–2014): تميزت هذه المرحلة كسابقتها باستمرار ارتفاع النفقات العامة ضمن سياسة برنامج التنمية الخماسي تحت غطاء مالي إجمالي يقدر بـ 20412.00 مليار دج، الذي طبق في تلك الفترة ضمن ديناميكية مواصلة إعادة الإعمار الوطني الذي تم مباشرته منذ سنة 2001 على قدر الموارد الني كانت متاحة آنذاك، حيث بلغت النفقات العامة أقصاها سنة 2012 بقيمة 7058.2 مليار دج، إلا أنها انخفضت سنة 2013 إلى 6024.1 مليار دج ويرجع ذلك إلى انخفاض العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية، إلا أنه مع تعافي أسعار النفط قليلا سنة 2014 أخذت النفقات بالارتفاع مجددا بـ 6995.8 مليار دج.

أما نفقات التسيير والتجهيز فسنستعرضها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02–02): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2010–2014)

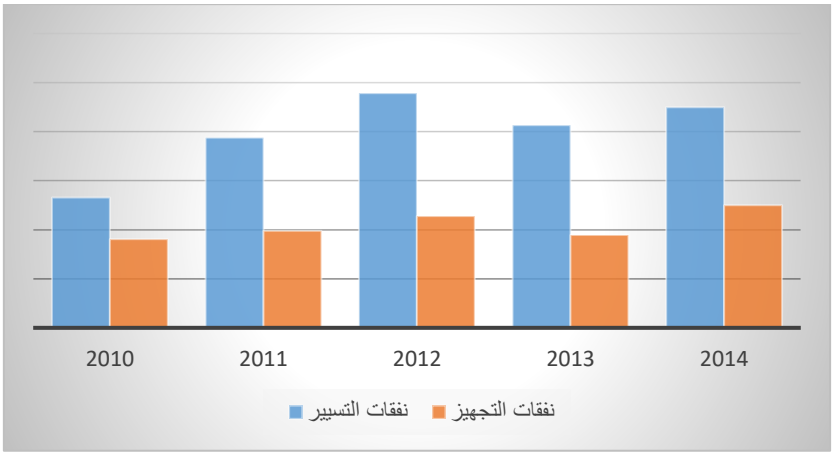

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (02–05)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نفقات التسيير في زيادة مستمرة حيث حققت حدها الأقصى سنة 2012 بـ 4782.6 مليار دج ونسبة 67.76% من مجموع النفقات العامة في تلك السنة، ولكنها انخفضت هي الأخرى سنة 2013 فبلغت 4131.5 مليار دج، أما نفقات التجهيز فبلغت ذروتها سنة 2014 بقيمة 2501.4 مليار دج ونسبة 35.76%من إجمالي الإنفاق العام، والملاحظ أيضا في هذه الفترة تقارب قيمة نفقات التجهيز مع نفقات التسيير نسبة لإجمالي النفقات العامة مقارنة مع الفترة السابقة مما يؤكد عزم الجزائر على تنويع الإقتصاد وإحلال الواردات من خلال تفعيل الاستثمار.

والتي وجهت أساسا في ظل البرنامج الخماسي إلى جزأين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بحوالي 9700.00 مليار دج؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534.00 مليار دج.

المرحلة الثالثة (2015–2019): أما في هذه الفترة شهد الإنفاق الحكومي تذبذبا واضحا في قيمه بين الارتفاع والانخفاض، كما لاحظنا من خلال الجدول السابق انخفاض واضح في سنتي 2016 و2017 بقيمة 7297.5 و7282.6 مليار دج على التوالي، ويرجع ذلك إلى انخفاض العوائد المالية وبالتحديد البترولية منها وذلك بسبب التراجع الشديد لأسعار النفط العالمية حيث انخفضت من حوالي 100.77دولار سنة 2014 إلى 60 ثم 27 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنتي 2015 و2016.

إلا أن النفقات العامة عاودت في الارتفاع مرة أخرى حيث حققت أقصى قيمة لها سنة 2019 قدرت بـ 7725.5 مليار دج، مع أن أسعار النفط لم ترجع إلى معدلات ما قبل سنة 2015 ومع ذلك فقد زادت الجزائر

[1] بن عزة هناء، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الأول، الجزائر، جوان 2017، ص 134.

من حجم نفقاتها الإجمالية، وهذا دليل على محاولتها في البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها (الاستثمارية بالخصوص)، وزيادة إيراداتها المالية خارج قطاع المحروقات، والمضي قدما في التنويع الإقتصادي سواء في الإنتاج أو التصدير. أما تطور نفقات التسيير والتجهيز فنوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-03): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

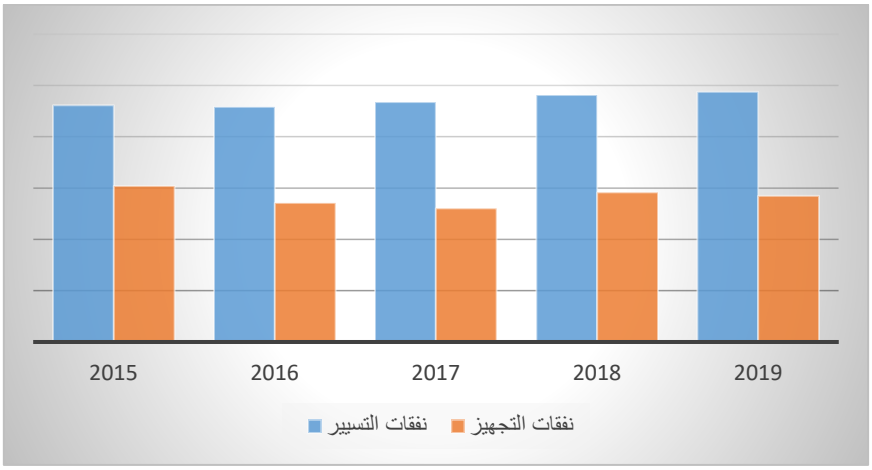

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول رقم (02-05).

وكما هو الحال بالنسبة لنفقات التسيير والتجهيز رغم وتيرتهما التصاعدية على مدار سنوات عديدة، ضمن برامج تنموية حيث خصصت مبلغ 4079.6 مليار دج سنة 2015، مقابل 1894.1 مليار دج سنة 2016 ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2015-2019) ويرجع ذلك إلى:

- اتساع وتزايد مهام الدولة خاصة المتعلقة بالتعليم، الصحة، الدفاع، زيادة أجور موظفي الإدارات؛
- التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ مجموعة من الاتفاقيات بينها وبين الهيئات الدولية (كالبنك العالمي).

إلا أنه مع حلول سنة 2016 قررت التخفيض نسبيا من نفقاتها حيث بلغتا قيمتي 4585.6 مليار دج (التسيير) بنسبة 62.84% من مجموع النفقات العامة في تلك السنة، مقابل2711.9 مليار دج (التجهيز) بنسبة 37.16%، وذلك بسبب تبني سياسات مالية للتقشف والعمل على ترشيد نفقاتها، والناتجة أساسا من تدني أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر

كما رأينا سابقا فإن تقسيم النفقات العمومية يختلف من دولة لأخرى، وذلك حسب طبيعتها والدور الذي تقوم به، والآثار الناتجة عنها والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في كل نوع من أنواع النفقات العامة.

لذلك ميزت الجزائر نوعين من النفقات أولهما نفقات التسيير والتي كما هو موضح في الجدول رقم (02-05)، أنها تستحوذ على الحصة الأكبر في تكوين مجموع النفقات العامة بنسبة حوالي 63.42% في متوسط المدة

2019–2000 وبقيمة متوسطة قدرت بـ 2884.27 مليار دج في نفس الفترة، وزيادتها المتصاعدة سنة بعد سنة تساهم بشكل واضح في زيادة النفقات الكلية.

وسنوضح في الشكل أدناه نسب مساهمة مكونات نفقات التسيير في الجزائر في الفترة (2000–2017) نظرا لعدم توفرنا على بيانات سنة 2018 و2019.

الشكل رقم (02–04): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)

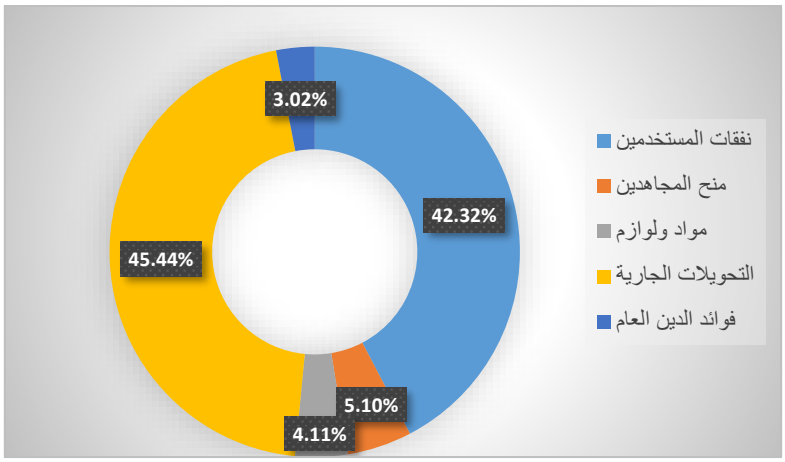

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 01

يتبين لنا من هذا الشكل أن التحويلات الجارية تحصلت على الحصة الأكبر بنسبة حوالي 45.44% من الإنفاق الجاري، حيث أخذت منحنى تصاعدي من 300.4 مليار دج سنة 2000 **إلى** 1982.1 مليار دج سنة 2017 (أنظر الملحق رقم 01)، إلا أنها تناقصت سنة 2013 من 2620.3 مليار دج سنة 2012 **إلى** 1856.4 مليار دج، ومرة أخرى سنة 2016 من 2000.8 مليار دج سنة 2015 إلى 1814.2 مليار دج، وذلك راجع إلى انخفاض إجمالي النفقات العامة بسبب تراجع قيمة إيرادات المحروقات الناتج عن تدني أسعار النفط العالمية سنتي 2013 و2016.

وعلى العموم تعتبر زيادة التحويلات الجارية نتيجة لزيادة الإعانات المالية نقدية كانت أو عينية الممنوحة للعائلات المحتاجة، على شكل منح كالمنحة الجزافية للتضامن، قفة رمضان، منح البطالة، منحة التضامن المدرسي للتلاميذ المعوزين 3000دج (التي أصبحت 5000دج سنة 2019)، إضافة إلى زيادة تكفل الدولة بتعويض الأضرار لضحايا الكوارث الطبيعية المختلفة التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة كفيضانات باب الواد سنة 2001 وما خلفته من أضرار بشرية ومادية، فضلا عن الإعانات الموجهة لتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع فيما يتعلق بتوفير السكن، وتطوير الرعاية الصحية، والقضاء على الجهل والأمية.

أما في المرتبة الثانية فتأتي الرواتب والأجور بنسبة 42.52% من إجمالي نفقات التسيير، حيث شهدت زيادة مضطردة خلال هذه الفترة من 288.8 مليار دج سنة 2001 إلى2286.1 مليار دج سنة 2017، ويرجع السبب

في ارتفاعها تطور سياسة الرواتب في الجزائر ومختلف التعديلات التي أجرتها الحكومة في شبكة الأجور التابعة للوظيف العمومي، وفي هذا الإطار بتاريخ 15 جويلية 2006 صدر الأمر رقم 06-03 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية نص على موضوع الرواتب والأجور في المواد 02 و114 إلى126، حيث تم التصنيف حسب مستويات التأهيل وأعاد الاعتبار للكفاءة والشهادة، ما ترتب عنه زيادات في أجور موظفي القطاع العام سواء في الأجر القاعدي أو المنح والعلاوات.

فضلا على التغير في قيمة الحد الأدنى الوطني المضمون حيث بعدما كان يقدر بـ 6000دج في سبتمبر 1998 ارتفع هذا الأخير إلى 8000دج مع بداية سنة 2001، ليرتفع من جديد إلى 10000 دج ابتداء من 01 جانفي 2004، وبعد ذلك إلى 12000 دج في 01 جانفي 2007، ومن ثم 15000دج من 2010/01/01، بعدها جاء المرسوم التنفيذي رقم 15-57 المؤرخ في 08 فبراير 2015 والذي حدد قيمة الحد الأدنى الوطني المضمون بـ 18000 دج إلى يومنا هذا،[1]والذي كان نتيجة لإلغاء المادة 87 مكرر والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية المواطن وزيادة قدرته الشرائية خاصة فئة الدخل المحدود.

ومن بين الأسباب التي ساهمت أيضا في زيادة النفقات الحكومية على الأجور هي الارتفاع في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي والتي عرفت هي الأخرى زيادات مهمة خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الادماج، الأمر الذي جعل النفقات على الأجور تنمو بمعدلات متزايدة.[2]

أما منح المجاهدين فأخذت حصة 5.10% من النفقات الجارية، وهي أيضا شهدت ارتفاعا من 60.6 مليار دج سنة 2000 إلى 215.8 مليار دج سنة 2017، وذلك بسبب الزيادات المختلفة المعتمدة خلال هذه الفترة، لتليها المواد واللوازم بنسبة 4.11%، وفي الأخير فوائد الدين العام بنسبة 3.02% حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2010 بقيمة 33.2 مليار دج، وأقصاها سنة 2017 بـ 154 مليار دج حيث تعتبر أكبر زيادة منذ سنة 2001 ويرجع ذلك إلى عجز ميزانية الدولة ولجوئها إلى الاقتراض الخارجي نتيجة انخفاض عائداتها البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية سنة 2016.

[1] وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي عبر الرابط:
https://www.mtess.gov.dz/ar/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84#/ , Consulté le 11/12/2020.

[2] طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016، ص 203.

الفرع الثالث: تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر

لاحظنا من الجدول رقم (02-05) أن نفقات التجهيز مثلت نسبة متوسطة 36.58% من إجمالي النفقات العمومية وبقيمة متوسطة قدرت بـ 1704.48 مليار دج في الفترة 2000-2019، وهي أقل من نسبة نفقات التسيير في نفس الفترة، ومع ذلك فقد شهدت زيادة معتبرة من 321.9 مليار دج سنة 2000 **إلى** 2846.4 مليار دج سنة 2019.

لذلك أردنا توضيح نسب مساهمات كل مكونات نفقات التجهيز في الجزائر من خلال الشكل التالي في الفترة 2000-2011 حسب المعطيات المتوفرة لدينا.

الشكل رقم (02-05): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

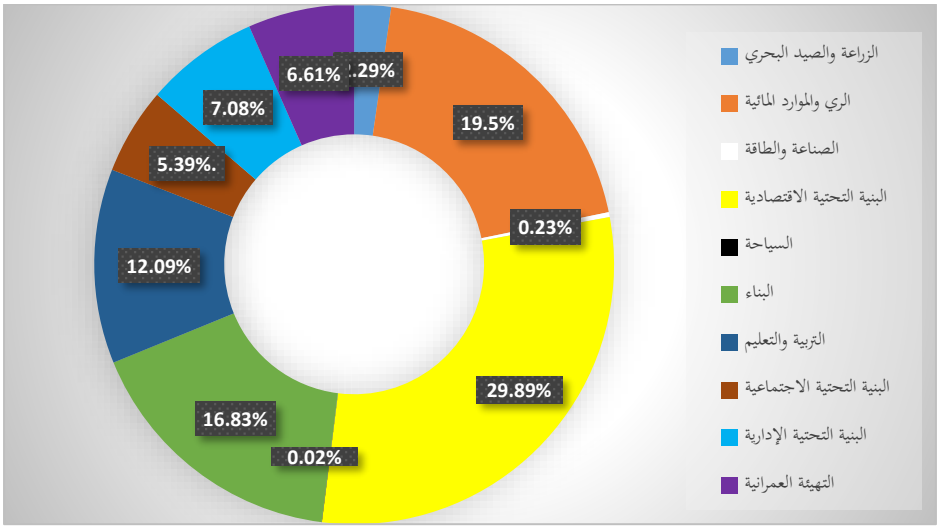

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم 02.

لقد كان هذا التقسيم تماشيا مع السياسة الإقتصادية المتبعة في تلك الفترة، وتلبية لإحتياجات الجزائر من مشاريع الإسكان والبنية التحتية وتحديث المرافق العامة وترقية مستوى التعليم، وذلك لتحقيق تنمية شاملة لجميع القطاعات الإقتصادية الإنتاجية والخدمية، وهذا ما يؤكد دور الإنفاق العام على الاستثمارات في عمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

كما يتضح لنا من الشكل السابق أن نفقات التجهيز أو الإنفاق الاستثماري تنقسم إلى عشرة أبواب رئيسية، أولها البنية التحتية الإقتصادية بقيمة متوسطة حوالي 229289.5 مليون دج في الفترة 2000-2011، وبنسبة 29.89% من إجمالي الإنفاق الاستثماري، حيث أنه في هذه الفترة اهتمت السلطات الحكومية بتحسين الظروف المعيشية للسكان عن طريق تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية خاصة الإقتصادية في ظل البرامج التنموية التي أقرتها، و هذا لتدارك النقص والعجز الشديدين في هذا المجال قصد محاولة تجاوز مخلفات بما يعرف بالعشرية السوداء التي مرت بها الجزائر خلال سنوات التسعينات، كما يعود هذا الاهتمام كذلك إلى الوعي بدور القطاع في التنمية

الإقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى، إضافة إلى التكلفة الضخمة للمشاريع الاستثمارية والتي تتطلب مبالغ مالية كبيرة، والمتضمنة أساسا تطوير قطاع النقل بفروعه البري والبحري والجوي والسكك الحديدية، والاتصالات ....الخ.

أما بالنسبة للري والموارد المائية فتأتي في المرتبة الثانية بنسبة 19.50% من مجموع نفقات التجهيز، وبقيمة متوسطة حوالي148555.67مليون دج في الفترة 2000-2011، حيث أخذت منحنى تصاعدي من 34462 مليون دج سنة 2000 إلى غاية 284223 مليون دج سنة 2011، وكانت تلك النفقات موجهة إلى تزويد السكان بالماء الصالح للشرب، عن طريق إنجاز مشاريع خاصة بتوصيل الماء الشروب وعمليات التطهير، وإعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب، بالإضافة إلى حفر آبار وبناء خزانات للمياه في عدة مناطق مختلفة.

ويليهم البناء بحصة 16.83%، وبقيمة متوسطة حوالي 124926.25 مليون دج، حيث أخذت النفقات المخصصة لذلك اتجاها تصاعديا من 69511 مليون دج سنة 2000 إلى 293495 مليون دج سنة 2010، بعدها انخفضت انخفاضا ملحوظا سنة 2011 حيث بلغت 137767 مليون دج، ويتمثل في إنجاز مختلف المشاريع المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية.

وتأتي في المرتبة الرابعة قطاع التربية والتعليم بنسبة 12.09% من إجمالي الإنفاق الجاري وبقيمة متوسطة 90676.42 مليون دج، حيث تضاعفت قيمة النفقات الخاصة بهذا المجال أكثر من الضعف من 38819 مليون دج سنة 2000 إلى 127590 مليون دج سنة 2011، وعكست هذه الزيادة إهتمام الدولة بالتعليم من خلال تعزيز وتطوير المرافق التعليمية، ودعم كل من قطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي عن طريق بناء منشآت ومؤسسات تربوية وجامعية ورياضية وصحية ومؤسسات للتكوين المهني.

أما بقية النسبة فكانت من نصيب كل من البنية التحتية الإدارية بـ 7.08%، والتهيئة العمرانية بـ 6.61%، ثم البنية التحتية الاجتماعية بـ 5.38%، ويليه قطاع الزراعة والصيد البحري بنسبة 2.28% و0.30% للصناعة والطاقة، وأخيرا القطاع السياحي بنسبة قليلة جدا تكاد تكون منعدمة مقدر بـ 0.02% وهذا دليل على عدم الاهتمام وتشجيع السياحة الوطنية في الفترة 2000-2011.

يجدر التذكير هنا بأن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الإقتصادي، في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي أدت إلى ارتفاع النمو الإقتصادي خارج المحروقات، والطلب على العمل من طرف المؤسسات. وعليه، فإن الحفاظ على

المبالغ المتحصل عليها في هذا النوع من النفقات توافقا مع إمكانيات الامتصاص المتاحة للإقتصاد الوطني لمواصلة دعم وتحفيز النشاط الإقتصادي وكذا تحسين الخدمات العمومية يستدعي كل الاهتمام.[1]

المطلب الثالث: الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة

إن التوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج آثارا متعددة في مختلف الميادين فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، بالإضافة إلى التأثير في مختلف المتغيرات الإقتصادية وهي الدخل المحلي ومكوناته، الاستهلاك والادخار والاستثمار، وأيضا التأثير في المستوى العام للأسعار وفي توزيع الدخل المحلي، وبالتالي في التوازن الإقتصادي العام. وعلى الرغم من تعدد وتنوع آثار النفقات العامة في مختلف المجالات والميادين فإننا سنقتصر دراستنا على الآثار الإقتصادية للنفقات العامة وحدها.

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، وذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي والاجتماعي حيث أن:

الطلب الكلي الفعلي= الإنفاق الخاص+ الإنفاق الحكومي

حيث يتحدد الاستهلاك الخاص بواسطة الميل الحدي للاستهلاك الذي ينخفض بارتفاع الدخل.

يعتمد الاستثمار على معدل سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وهي تعتمد على العائد المتوقع وكلفة انتاج رأس المال، في حين يعتمد الإنفاق الحكومي على الاستهلاك والاستثمار مبدئيا على الأرضية الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجوز من وقت لآخر أن تتحكم به ظروف طارئة تؤثر على القوى الإقتصادية ويتوقف هذا التأثير على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل وعلى درجة التنمية المتحققة في الإقتصاد.[2]

وللوقوف على تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني يتطلب الأمر دراسة آثار الأنواع الرئيسية لهذه النفقات والتي منها:

أولا: النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية

[1] العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، المجلد 3، العدد 05، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 208.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ص 62،61.

تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستعمل للاستثمار، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج، أو قد تمنح الدولة لبعض المشاريع العامة أو الخاصة إعانات إقتصادية لتحقيق هدف أو أهداف إقتصادية معينة، على سبيل المثال تخفيض أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، أو تعويض المؤسسات العمومية عن خدمتها غير العادية للأفراد تمكينا لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الإقتصادي الذي تؤديه. [1]

ومن الإعانات الإقتصادية تلك المقدمة لدعم الصادرات، الأمر الذي ينسحب إلى تشجيع التصدير وزيادته مما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك من إنعاش النشاط الاقتصادي، ومنها أيضا الإعانات المقدمة لمعالجة آثار أسعار الصرف وتأثيراته على المنتجين، وتتعدد أغراض هذه الإعانات لتشمل أيضا التخفيف من أثر ارتفاع الأسعار والناتجة عن حدوث حالة التضخم وتسمى بإعانة الموازنة التي تمنح بقصد تغطية عجز بعض المشاريع ذات النفع العام، والتي يستفيد منها المنتجون مباشرة وتكون الاستفادة غير مباشرة للمستهلكين وذلك للحصول على هذه السلع بأثمان مقبولة، وفي فترات الكساد تتخذ هذه الإعانات كمظهر من مظاهر سياسة تثبيت الدخل.[2]

ثانيا: النفقات الاجتماعية

تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثارا مباشرة على الإنتاج وتكون على شكلين:[3]

- إما إعانات نقدية، تكون على هيئة نفقات نقدية ومن صورها إعانة البطالة (الضمان الاجتماعي) إعانة ديار العجزة والأحداث، والمبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية والعلمية؛
- وإعانات عينية بشكل سلع وخدمات، ويعد الإنفاق على الصحة والتعليم أكثر الإعانات الاجتماعية العينية شيوعا.

كما يتضح أهمية تخصيص النفقات العامة للخدمات التعليمية إذ تساهم في تحسين نوعية العنصر البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية، حيث أثبتت بعض الدراسات التي تمت في الدول المتقدمة أنه بافتراض ثبات كافة العوامل

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 121.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ص 64،65.

[3] نفس المرجع، ص ص 63،64.

ذات العلاقة على حالها بالنسبة لشخصين وكان العامل المتغير الوحيد هو المؤهلات العلمية، فإن كفاءة الشخص ذو المؤهل الأعلى على إنجاز نفس العمل أكبر درجة كفاءة من الشخص الآخر ذو المؤهل الأدنى لنفس العمل، وهذا يعني انعكاسا إيجابيا على الإقتصاد الوطني، كذلك الحال بالنسبة لتخصيصات النفقات العامة على الخدمات الصحية فإنها تساهم في تطوير العنصر البشري وزيادة كفاءته الإنتاجية وزيادة مقدرته على أداء عمله بصورة أفضل وتقليل الساعات الضائعة بسبب التعرض للأمراض المختلفة.

ثالثا: النفقات العسكرية

تملك النفقات العسكرية أثرا فعالا على الإنتاج الوطني، على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول، والنفقات العسكرية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب، وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الإقتصادية بصورة غير مباشرة.

حيث تؤثر هذه النفقات بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في إعداد جيوشها ومعداتها على الدول الصناعية، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها بسبب اضطرار الدولة إلى صرف جزء كبير من العملات الأجنبية في أغراض التسليح من الخارج.

كما تؤثر النفقات العسكرية بالأوضاع الإقتصادية السائدة في الدولة، فعندما يصل إقتصاد الدولة إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن النفقات الحربية لها أولوية على كافة النفقات الأخرى لكونها تمثل أساس الدفاع عن سيادة الدولة ضد أي غزو خارجي، أما في حالة نقص التشغيل فإن النفقات الحربية والفروع الإنتاجية الأخرى التي تتوقف عليها وبالتالي إلى تشغيل العمال العاطلين والقضاء على البطالة. [1]

الفرع الثاني: آثار النفقات العامة على الاستهلاك

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك المحلي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل وتباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك المحلي في شكلين:

أولا: نفقات الاستهلاك العمومي

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلبا على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك المحلي، على النحو التالي:[1]

- تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية، مثل الخدمات الطبية والعلمية والثقافية والصحية وتلك الخاصة بالأمن والقضاء والدفاع، وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الحكومي أو العام، وتعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات نفقات استهلاكية رغم أن هذه النفقات عامة، وهي تؤدي إلى خلق خدمات عامة تساهم في زيادة الإنتاج المحلي، ولكن بما أن واقعة إنتاج هذه الخدمات تندمج في واقعة استهلاكها وهو ما أدى إلى التركيز على صفتها الاستهلاكية، واعتبارها ضمن النفقات الاستهلاكية؛
- كما تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية، مثل الملابس والمواد الغذائية والمواد الطبية، لإشباع حاجة بعض العمال والموظفين وأفراد القوات المسلحة، أو توزيع هذه السلع بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة، أو على طلاب المدارس، أو يكون الغرض منها زيادة المخزون في حالة الحروب أو الظروف الاستثنائية، وتوزيعها على فئات معينة بمقابل كلي أو جزئي أو بدون مقابل كالسلع والمواد التخزينية، ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة ويؤثر مباشرة في الاستهلاك الوطني.

ثانيا: نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد

تقوم الدولة بتوزيع دخول نقدية على الأفراد بمقابل أو بدون مقابل، تخصص هذه الدخول جزئيا أو كليا للاستهلاك، وذلك حسب التفصيل الآتي:[2]

- تتعدد وتتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة لأفرادها: فإما أن تكون هذه النفقات على شكل رواتب وأجور تمنحها للعمال والموظفين، أو تكون على شكل ريع تمنحه لمؤجريها، أو تكون على شكل فوائد تمنحها لمقرضيها، ومن الواضح أن الدولة توزع هذه النفقات مقابل حصولها على الخدمات الشخصية، وتشكل هذه النفقات الجزء الأهم أو الوحيد من موارد الأفراد النقدية، وتعتبر هذه الدخول نفقات منتجة لأنها تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج المحلي حيث يقوم هؤلاء الأفراد، ونظرا لإرتفاع ميلهم للاستهلاك بإنفاق غالبية هذه الدخول أو جميعها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية؛

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص 97، 98.

[2] نفس المرجع، ص ص 98، 99.

- بالإضافة إلى ذلك، تقوم الدولة بتوزيع الإعانات الاجتماعية والإقتصادية، بدون مقابل على بعض الفئات الاجتماعية ومنتجي بعض السلع مثل إعانات البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والطفولة، والإعانات التي تمنح لمنتجي بعض السلع بهدف تخفيض أسعارها من أجل زيادة استهلاكها، ومن الواضح أن هذه الإعانات الاجتماعية والإقتصادية، توجه بطبيعتها إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي تزيد الاستهلاك المحلي.

وفي الأخير يمكن القول أن أثر النفقات العامة في الاستهلاك المحلي، يعتمد على نوع هذه النفقات وفيما إذا كانت تخصص مباشرة للاستهلاك أو توزيع شكل دخول تخصص كليا أو جزئيا للاستهلاك، وهذا ما ينبه الدولة إلى أنه يمكنها أن تؤثر في الاستهلاك المحلي، عن طريق تحديدها لحجم الرواتب والأجور، والإعانات الاجتماعية والإقتصادية والأهداف التي يقصد تحقيقها.

الفرع الثالث: أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة، فهي تمارس عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد أسعار عوامل الإنتاج أو أسعار المنتجات إعادة التوزيع للدخل الوطني.

وإلى جانب هذه الوسيلة الإدارية فإن الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق هذا الهدف، فيمكنها إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإيرادات العامة، كما يمكنها تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات العامة من خلال ما يترتب على إنفاقها من آثار.[1]

فبالنسبة للمجتمعات الليبرالية فهي تقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق، وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الدخل الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي:[2]

أولا: العمل وإنتاجيته

حيث تحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب وتكوين العمال وتحسين إمكانياتهم الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب التقني وتحسين ظروف المعيشة، فكلما ارتفع المستوى التعليمي والتقني للعامل وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت إنتاجيته.

[1] علي زغدود، المالية العامة، ص60.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص ص 126، 127.

ثانيا: الملكية الفردية لوسائل الإنتاج

بذلك أصبح أصحاب التوجه الليبرالي ذو قوة إقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي، فكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج زادت قوته وسيطرته الإقتصادية.

ثالثا: النفوذ السياسي

والذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو مع وسائل الإنتاج الموجودة تحت تصرفهم.

وجميع هذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح أصحاب الفكر الليبرالي، الذي يملك وسائل إنتاج أكبر ويتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر على حساب الطبقة الكادحة، ويظهر هنا دور الدولة –تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العمالية– في التأثير على نمط توزيع الدخل، ومنه يتجلى تأثير النفقات العامة كوسيلة في يد الدولة تستطيع أن تستخدمها لتحقيق هذا الغرض، وذلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الفئات ذات الدخول المنخفضة.

المطلب الرابع: الآثار الإقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني

لا تقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الإقتصادية المباشرة فقط وإنما تشمل أيضا الآثار الإقتصادية غير المباشرة، التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يسمى بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة في الاستهلاك الوطني، من خلال الاستهلاك المولد أو ما يعرف بأثر المضاعف، كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج الوطني، من خلال الاستثمار المولد (أثر المعجل أو المسارع)، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل.

وسنتطرق لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو التالي:

الفرع الأول: أثر المضاعف

يعد كاهن أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الإقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل، ولهذا فإن مفهوم المضاعف عند كاهن هو مضاعف التشغيل، أما الإقتصادي كينز استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في

الدخل القومي، بتعبير آخر يظهر المضاعف عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي على أثر القيام بإنفاق استثماري.[1]

ولتوضيح فكرة المضاعف أكثر، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى انشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.[2]

وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج –الدخل– الاستهلاك–الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف.[3]

الفرع الثاني: أثر المعجل أو المسارع

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الإقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 170.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 130.

[3] نفس المرجع، ص ص 130، 131.

خاتمة الفصل:

نظرا للدور الهام الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية في الإقتصاد، فإن الاهتمام بالنفقات العامة أمر مهم لدفع عجلة الإقتصاد وانعاشه من خلال توفير متطلبات التنمية المستدامة والاستقرار الإقتصادي، وباعتبار الجزائر من الدول النامية فإنها تسعى دائما لمواكبة الدول المتقدمة، لذلك اعتمدت على سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الانكماشي والتوسعي حسب الأوضاع الإقتصادية، وحسب ما رأينا في هذا الفصل أن النفقات العامة في الجزائر أخذت على العموم اتجاها متزايدا طول فترة الدراسة تبعا لنظرية تزايد النفقات سواء كانت زيادة حقيقية أو صورية، إلا أنها شهدت انخفاضا في بعض السنوات، والملاحظ أن حجم الإنفاق ارتبط ارتباطا طرديا بأسعار البترول في الأسواق العالمية، مما يجعلنا نجزم أن الإقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، والذي أصبح أكثر قطاع موجه للإقتصاد باعتبار الجباية البترولية أهم مصدر لتمويل الإنفاق العام، هذا ما يعكس ضعف الإقتصاد الوطني في خلق مصادر لتمويل ميزانيتها العامة خارج الجباية البترولية.

الفصل الثالث: واقع قطاع المحروقات والتنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

مقدمة الفصل:

يعد قطاع المحروقات في إقتصاد الدول النفطية قطاع استراتيجي، ومن الدعامات الأساسية لكل الإقتصاديات العالمية، وذلك باعتبار النفط في الوقت الحالي المصدر الرئيسي للطاقة والأكثر استخداما في العالم، ومنذ اكتشاف الجزائر للموارد الطبيعية التي تزخر بها من بترول وغاز طبيعي، أصبح النفط الممول الرئيسي لميزانيتها العامة، والمصدر الأساسي لتغطية نفقاتها المختلفة، الأمر الذي سمح لقطاع المحروقات بالتفوق على جميع القطاعات الأخرى، مما جعل الجزائر ونظيراتها من الدول النفطية النامية بالإعتماد شبه الكلي على هذا القطاع دون سواه، لهذا السبب أصبح النفط هو الذي يقرر مصير إقتصاد الجزائر، ونظرا لما تتميزه أسعار البترول بعدم الثبات في الأسواق الدولية، اضطرت الدولة لمواجهة تحديات إقتصادية كبيرة من أجل تحقيق الانتعاش الإقتصادي ودفع عجلة النمو.

ولكن لا يزال الإقتصاد الجزائري قاصرا ويعاني من اختلالات عديدة، لذلك سعت الدولة جاهدة لمعالجة أسباب الخلل، والتي تكمن في القضاء على التبعية النفطية والتوجه إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات وزيادة التنويع في الإنتاج والتصدير، هذا ما يساهم في تحسين الأداء الإقتصادي وضمان استقراره، الأمر الذي دفع بالسلطات الحكومية بتبني جملة من السياسات الاستراتيجية، في هذا الفصل سنتناول ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الإطار النظري للنفط؛
- المبحث الثاني: ملامح قطاع المحروقات في الجزائر؛
- المبحث الثالث: التنوع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط

عرف الانسان النفط منذ القدم وربما منذ بداية حياة الانسان على الأرض، حيث كان في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وهو بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب ومازال المحرك لآليات السياسة والإقتصاد.

المطلب الأول: ماهية النفط، خصائصه ومكوناته

يطلق مصطلح بترول بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على المواد السائلة ومصطلح الغاز الطبيعي على المواد الغازية، ومصطلح البيتومين أو الإسفلت على المواد الصلبة.

الفرع الأول: تعريف النفط

نلاحظ في مجال الطاقة مصطلحين يتم تداولهما في الكتب والمجلات والصحف ومختلف وسائل الإعلام هما النفط والبترول، فمصطلح النفط مأخوذ من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" (NAPHAT)، وهي تعني قابلة للسريان.[1]

أما كلمة البترول (Petroleum) مصطلح من أصل لاتيني ذات مقطعين (Petra) وتعني الصخر و(Oleum) وتعني الزيت، ويعني هذا المصطلح باللغة العربية زيت الصخر أو زيت الخام (وهذا للتمييز بينه وبين زيوت الخضروات وشحوم الحيوانات)،كما أن له إسم آخر هو الذهب الأسود، ويتواجد البترول إما على سطح الأرض أو في باطنها،[2] حيث يعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، ويتكون من خليط من المركبات العضوية التي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين، تعرف بإسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50%و90% بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الأزوت، الفوسفات، الأكسجين، والهيليوم وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0.65 و1.85 غ/سم^3، ويقاس البترول عموما بمقياسين هما الطن والبرميل.

يطلق مصطلح بترول بصورة عامة على جميع الموارد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية، ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على الموارد السائلة ومصطلح الغاز الطبيعي[3].

---

[1] Alberto Clo, Oil Economics and Policy, 1st edition, Springer, USA, 2000, P 2.

[2] عبد المقتدر عبد العزيز، البترول وطرق استكشافه، دار الفجر، الأردن، 2000، ص05.

[3] أكرم كريم عباس، حلمي حيدر سلمان، محاضرات في تقنية الزيوت الخفيفة، معهد التدريب النفطي، كركوك- العراق،2017، ص06.

الفرع الثاني: خصائص النفط

يتميز النفط بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

1– الميزة التكنولوجية الفنية: تعتبر ميزة خصوصية مرتبطة بمستوى تطور وتقدم فنيات وتكنولوجيات أساليب معدات الثروة النفطية، سواء كان في جانب عرض السلع النفطية أو في جانب الطلب على معدات وأدوات إستعمال وإستهلاك النفط.

2– الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية): من مميزات السلعة النفطية إرتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة والبديلة لها، مثال: إنتاجية النفط تعادل حوالي 6 أضعاف إنتاجية الفحم الحجري.

3– ميزة مرونة الحركة النفطية: تتميز السلع النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمرونة تنقلها وحركتها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق إستعمالها وإستهلاكها في أية بقعة ومنطقة في العالم.

4– ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود: أهم ميزة للسلعة النفطية وأكثر أهمية عن بقية السلع الأخرى التي اكتشفها واستخدمها الإنسان لتلبية وإشباع حاجاته المتزايدة، تستعمل هذه السلعة في العديد من المجالات نظرا لمنافعها المتنوعة.

5– تركز الإنتاج: يتميز الانتاج العالمي من النفط بالتركيز في عدد قليل من البلدان أهمها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت أكبر دولة منتجة للنفط وتحتفظ بأكبر احتياط ثابت للنفط في العالم، تليها الصحاري العربية في آسيا وأفريقيا التي تمتلك ثلثي النفط العالمي.

6– احتمالية استكشاف موارد إضافية للثروة النفطية: تتميز عملية اكتشاف النفط بأنها ليست مؤكدة لأن نتائجها ليست دائما إيجابية، حيث عندما يتم الحفر بعد عملية التنبؤ بوجود النفط لا يتم العثور عنه إطلاقا أو يوجد بكمية قليلة جدا، مما أدى بالشركات النفطية العالمية بعدم تمركز نشاطها في منطقة واحدة بل توزيع نشاطها في مختلف المناطق قصد اكتشاف موارد جديدة للثروة النفطية وتعويض خسائر الاستكشافات السلبية، وبهذا نستنتج أن النفط عبارة عن مورد قابل للزيادة والنقصان بشكل دائم ومستمر.

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر، 1983، ص15.

الفرع الثالث: مكونات البترول

ظهرت نظريات مختلفة لشرح منشأ البترول، واختلفت أراء المختصين من جيولوجيين وكيميائيين حول أصله، وكيفية تكونه في هذه الطبيعة، وانقسموا إلى فريقين كل بنظرياته، لكن رغم تعدد هذه النظريات فإنه يمكن تدوينها فيما يلي:[1]

1- **النظرية غير العضوية:** يعود أصل هذه النظرية إلى العالم الألماني "هامبلت" (Humboldt 1804) الذي اقترح نظرية المنشأ غير العضوي للبترول، وتم تعديل مفهومها إلى حد كبير من قبل "مندوليف وبارثولوت" (betthelot 1886؛ Mendeleev1877) ثم "ماركس" سنة 1965.

رغم تعدد آراء رواد هذه النظرية إلا أنها تجمع على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة لتفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية (كربيدات) مع الماء؛ كإتحاد وتفاعل الماء مع عنصر كاربيد الحديد وغيرها من العناصر الأخرى، لتعطي مركبات الإثيلين أو الإستيلين، والتي تتفاعل بدورها مع الماء لتكون المركبات الهيدروكربونية.

تتفرع النظرية اللاعضوية إلى ثلاث نظريات كالآتي:

أ– النظرية الكونية: هذه النظرية مبنية على وجود المركبات الهيدروكربونية أثناء نشأة الأرض، وأن هذه المركبات كانت في الغلاف الجوي (ضمن النيازك)، حيث امتصت من قبل الأرض وخُزنت في باطنها، وتزعم هذه الفكرة "سوكولوف" في نظريته "الأصل الكوني للبترول" عام 1892، إستنادا إلى حقيقة أن الكربوهيدرات موجودة في كوكبنا دائما، وقد تشكلت عند درجات حرارة عالية، ويرى العلماء أنه لو كانت هذه النظرية صحيحة لكانت معظم التجمعات البترولية موجودة في الصخور النارية، بينما في الواقع 99% من الرواسب البترولية تتواجد في الصخور الرسوبية، وعلى فرض أن البترول الذي تجمع بعد فترة طويلة من الزمن فقد هاجر من الصخور المصدرية النارية والعميقة حسب النظرية إلى صخور الغطاء الرسوبي القريب من سطح الأرض، فأين الرواسب البترولية في الصخور النارية المكشوفة على سطح الأرض منذ عصر ما قبل الكامبري، هذه الأسئلة ليست لها إجابات واضحة ومقنعة.

ب– النظرية البركانية: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن جوف الأرض في الأزمنة الغابرة كان عبارة عن صخر منصهر، وأن سطحها كان أشبه بفرن مرتفع الحرارة، وأن ماءها كان في حالة تبخر شديد، فأثر الماء على الكربيدات تحت الأرض؛ مما أدى إلى تكوين الإنفجارات البركانية، فأخذت الأرض تقذف بما في باطنها من حمم

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العراق، 2011، ص11.

وموارد ملتهبة لتتجمد بعد برودتها، وتكونت منها صخور تعرف بالصخور النارية، هذه الأخيرة يعتقد أنها مصدر البترول الخام، والدليل على ذلك وجود كميات ضئيلة من البترول في الصخور البركانية كما في المكسيك.

جـ– النظرية الكيميائية: تفترض هذه النظرية أن بعض الهيدروكاربونات قد تكونت في الزمن القديم باتحاد الهيدروجين مع الكربون، ثم انتشرت في باطن الأرض، وتخزنت فيها، ثم تحولت إلى زيت البترول الذي بدأ يتسرب إلى سطح الأرض عن طريق بعض الشقوق في القشرة الأرضية، أو عن طريق حفر آبار الاستكشاف أو المياه، وظهرت الهيدروكربونات على هيئة غازات طبيعية وبترول، أو بقيت في بعض الطبقات المسامية.

2– النظرية العضوية: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن أصل رواسب البترول والغاز يرجع إلى تراكمات المادة العضوية (الأصل البيولوجي)، والتي تتكون من البقايا النباتية والحيوانية سواء كانت من الأرض أو البحر، وهي مدفونة في طبقات الطين المترسب بمنخفضات البحار الضحلة، ثم تحللت بفعل البكتيريا والضغط والحرارة إلى مركبات هيدروكربونية، هذه البقايا المتراكمة المدفونة تجمعت على شكل أحواض غنية بالهيدروكربونات، والتي تمثل المكونات الرئيسية للبترول والغاز، حيث كانت تعيش قديما في مياه مالحة وبحيرات، والدليل على ذلك وجود مياه مالحة في مناطق التنقيب أو أثناء الحفر، ولقد بينت التجارب الحديثة أن أصل البترول من الأحياء البحرية فقط مفتنة لفترة من أربع إلى خمسة أشهر فقط ضمن ظروف معينة، وتنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام هي:

أ– الأصل النباتي: يعتقد بعض العلماء أن البترول الخام ينشأ من العوالق النباتية (طحالب)، والتي تتواجد بكثرة في طبقات الطفيل البحري، حيث تقوم البكتيريا بدور مهم في نشأة البترول في صخور المصدر، ولقد قام العلماء بإجراء تجارب على الدياتومات (هي من النباتات الأولية) عن طريق تقطيرها فنتجت مواد هيدروكربونية تشبه البترول، مما يدل على صحة الفرضية، ولكن ليس من المعقول أن يكون هذا الكم الهائل من البترول والغاز من أصل نباتي فقط.

ب– الأصل الحيواني: يعتقد البعض الآخر من العلماء أن الحيوانات البحرية كالأسماك هي مصدر البيتومين، والذي هو عبارة عن مزيج مكثف من سوائل عضوية لها لزوجة عالية وذات لون أسود.

جـ– الأصل المختلط: من روادها العالم الروسي "جوبكن" الذي أشار إلى إمكانية تكون البترول من أية مواد عضوية سواء كانت نباتية أم حيوانية؛ حيث تموت وتدفن مع الصخور الرسوبية في أحواض الترسيب ذات الشروط الملائمة، وبوجود البكتيريا اللاهوائية مع الضغط والحرارة تتحلل المواد العضوية وتتحول إلى بترول.

إن نظرية الأصل البيولوجي للبترول هي الأكثر قبولا بين العلماء المعاصرين لأسباب تؤيد صحتها، وهي: [1]

- وجود كميات ضخمة من الهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية نتيجة تحلل بقايا نباتية أو حيوانية؛
- الزيت المستخرج من باطن الأرض يحتوي على المركبات العضوية التي يدخل في تركيبها النيتروجين والفسفور والكبريت، وهي عناصر لا توجد في كربيدات الفلزات (Carbides) ، بل توجد في خلايا الكائنات الحية فقط سواء كانت حيوانية أم نباتية؛
- توجد في البترول الخام مركبات تتأثر بالضوء ذات أصل نباتي أو حيواني، ولا يمكن أن تتكون في الطبيعة إلا من عناصر حية مثل: الصبغة الخضراء كلوروفيل (Chlorophyll) ومادة الكوليسترول؛
- انبعاث غازات من البترول الخام مثل (الكبريتية والنيتروجينية) تشابه تلك الغازات المنبعثة عند تحلل وتفسخ الحيوانات والنباتات الميتة.

المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط

يعرف السعر النفطي أو البترولي بقيمة المادة أو السلعة البترولية المعبر عنها نقدا، يختلف نظام التسعير وأنواعه في سوق النفط عن غيرها من السلع والمنتجات الأخرى وهذا نظرا للأهمية الإقتصادية والاستراتيجية لهذه السلعة سواء للدول المنتجة أو المستهلكة، يتأثر سعر النفط بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الإقتصادية أو السياسية أو الطبيعية، تتعدد المصطلحات السعرية النفطية وكل مصطلح يعبر عن نوع معين، أهم هذه الأنواع ما يلي:

الفرع الأول: السعر المعلن والسعر الفوري

1– السعر المعلن (السعر الرسمي): هو السعر المعلن رسميا عن قيمة البترول الخام، والمحدد بوحدة نقدية في السوق من طرف الشركات النفطية، وهذا وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف شركة ستاندر أويل نيوجرسي التي كانت تسيطر عن نقل وتكرير البترول الخام، أعلنت هذه الأخيرة عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى السوق، بل كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل البترولي مباشرة بعد استخراجه من الآبار دون إشراك مستخدمين في عملية التسعير.[2]

[1] ياسين مصطفاوي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986–2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج– البويرة، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019، ص05.

[2] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010، ص84.

وبهذا يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع الا أسعار نظرية (إسمية) لا تعادل في حقيقتها قيمة البترول كمورد نابض وحيوي، بل أن الشركات فرضتها لكي يتم إحتساب الآتاوات والضرائب على اربحها.

2– السعر الفوري: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية.[1]

وظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث إن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب إرتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري أقل أو أدنى مما هو من السعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدودا، ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة أكبر مما هي عليه الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين العرض والطلب النفطي وبصورة كبيرة.

الفرع الثاني: السعر المتحقق والسعر الضريبي

1– السعر المتحقق: هو السعر المتحقق لقاء خصوم أو تسهيلات متنوعة يتفق عليها البائع والمشتري، بنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق، هو فعلا يمثل السعر المعلن مطروحا منه الخصوم والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري،، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم، وعملت بها شركات النفط الأجنبية المستقلة ومن ثم شركات النفط الوطنية في الدول النفطية سواء في داخل منظمة اوبك أو خارجها، وإن هذ السعر يتأثر بظروف التبادل والسوق النفطية وتأثيرها على الأطراف المتبادلة.

2– **السعر الضريبي:** هو كلفة البرميل النفطي المستخرج زائد الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة، يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، كما يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا يعني البيع بالخسارة.[2]

[1] سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، استدامة الإقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001–2014)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الطارف، الجزائر، يومي 23–24 نوفمبر 2014، ص50.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص15.

الفرع الثالث: سعر الإشارة والسعر المستقبلي

1– سعر الإشارة: ظهر هذا النوع في فترة الستينيات، بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب أخذ وإعتماد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم حسابه بناء على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات، حيث أخذت بهذا السعر العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المبرم بينهما في 28 جويلية 1965، وكذلك فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية عام 1967.

2– السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لنظام تسعير النفط

تؤثر طرق التسعير تأثيرا مباشرا ومتلازما على أسعار النفط، فالطريقة المعتمدة في التسعير قد لا تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة في السعر، وبالتالي فإن الأسعار الناتجة عنها لا تعكس بالضرورة الأسعار العادلة له، وقد مر نظام التسعير بعدة مراحل:

الفرع الأول: مرحلة سيطرة الشركات الاحتكارية

في البداية كانت الشركات الأمريكية هي المسيطر على صناعة النفط وتجارته وهو ما جعلها تتبنى سياسة تسعيرية تخدم مصالحها الذاتية والمصالح الأمريكية، وذلك طوال الفترة الممتدة ما بين 1859–1970 واعتمدت الشركات البترولية في هذه المرحلة على نقطتين مرجعيتين لتسعير النفط.[1]

1– التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة: ولذلك اعتمدت سياسة تسعيرية تعتمد على نقطة أساس وحيدة هي خليج المكسيك، أي النفط لم يأخذ بعين الاعتبار عوامل العرض والطلب، حيث إن سعر النفط في أي نقطة في العالم مساوي لسعره في خليج المكسيك مضاف إليه أجور الشحن في خليج المكسيك.

2– التسعير حسب نقطتي أساس: أثناء الحرب العالمية الثانية لاحظت بريطانيا الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط التي تستورده، وهو ما دفعها للمطالبة بالاعتراف بالخليج العربي كنقطة أساس ثانية بحكم أن أغلب وارداتها

[1] منال بلقاسم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018، ص10

النفطية من هذه المناطق، وهو ما حدث فعلا حيث تم تسعير النفط في "عبدان" بإيران بنفس السعر المعتمد في خليج المكسيك.

وقد سادت في المرحلة الأسعار المعلنة من طرف الشركات الاحتكارية والتي كانت في شكل مبالغ زهيدة تفرضها هذه الشركات على الدول النفطية دون الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحقيقية للنفط، ثم تطورت هذه الأسعار في المرحلة ما بين 1950 و1953 ليصبح التسعير وفق مبدأ مناصفة الأرباح لكن في حدود الأسعار المعلنة.

ومع بداية الستينيات واتساع عمليات التأميم طالبت الدول النفطية بحق المشاركة في إنتاج النفط، وهو ما نتج عنه وجود سعرين مختلفين للنفط:

- سعر تعتمده الدولة لبيع حصتها من الإنتاج؛
- سعر إعادة الشراء والمستخدم في عمليات إعادة بيع النفط للشركة المنتجة، والسبب وراء وجود هذا النوع من الأسعار هو عدم مقدرة الدول النفطية على تسويق حصتها من البترول، مع العلم أن سعر إعادة الشراء كان يساوي 94.1 % من السعر المعلن.

الفرع الثاني: مرحلة الأسعار التفاوضية بين أوبك والشركات النفطية

نظرا لأن الأسعار المعلنة كانت بعيدة كل البعد عن مستوى الأسعار العادلة أنشأت منظمة أوبك في سنة 1960 لتمثل اتحاد إقتصادي في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، واستطاعت هذه الأخيرة منع الشركات النفطية من تخفيض الأسعار المعلنة للنفط، هو ما أوجد مكانة لها في السوق العالمية للبترول، إذ أصبحت الدول المنتجة تتحكم في السوق النفطية، ففي نهاية الستينات أصبحت الدول الأعضاء في المنظمة تتحكم في 54% من الإنتاج العالمي، وتملك 70% من الاحتياطات، وتصدر 85% من البترول الخام.[1]

وفي 1971 دخلت المنظمة في سلسلة مفاوضات مع الشركات النفطية لتخرج في الأخير بعقد اتفاق زيادة السعر المعلن بنسبة 2.5% ورفع نسبة الضريبة إلى 55% وحددت مدة الاتفاق بستة سنوات، وفي نفس العام حصلت أوبك على زيادة في الأسعار بنسبة 8.43 % نتيجة التخفيض الأول للدولار، ثم 11.9% في 1972 نتيجة التخفيض الثاني.

[1] Ayaub Antoine, Le pétrole, économie et politique, Economica, Paris, 1996, p5.

الفرع الثالث: سياسة التسعير لمنظمة الدول المصدرة للنفط"OPEC"

بعد ظهور المنظمة كقوة احتكارية منافسة للشركات الأمريكية استطاعت تحديد أسعار النفط في 1973 عند مستوى 10.34 دولار للبرميل ودون الرجوع للشركات النفطية، وهو ما أوجد هيكلا سعريا ذا مستويين من الأسعار تطبقهما أوبك في نفس الوقت هما الأسعار المحققة.

ومع استمرار سعر النفط المؤشر في الانخفاض خلال عامي 1975 و1976، قررت منظمة الأوبك في ديسمبر 1976 زيادة هذا السعر من 11.01 إلى 12.09 دولار للبرميل بدءا من أول جانفي 1977، لكن الخلاف الذي نشأ حول هذا التغيير أدى إلى تقرير المنظمة ما عدى السعودية والإمارات زيادة قدرها 5%حتى نهاية جوان 1977 وزيادة أخرى مماثلة بدءا من جويلية لنفس السنة، وفي جوان 1977 تراجع الأعضاء عن الزيادة الثانية.

وفي 1979 وتحديدا بعد الثورة الإيرانية، تدخلت أوبك مجددا لتعديل الأسعار المعلنة لتصل 18 دولار يضاف لها علاوة على أن لا يتجاوز السعر الإجمالي 23.5 دولار كحد أقصى، الا أنها أعادت تحديد سقف الأسعار مجددا في مؤتمر استثنائي عقد في شهر جوان من سنة 1980 عند مستوى 32 دولار للبرميل على أن لا تزيد الفروق النوعية والموقع الجغرافي على 05 دولارات وفي شهر سبتمبر من نفس السنة تم الاتفاق على تثبيت السعر عند مستوى 30 دولار للبرميل وتجميد الأسعار الرسمية للأنواع الأخرى عند نفس المستوى غير أن السعودية أبقت على سعر نفطها عند مستوى 28 دولار.

- **معادلة التسعير**: تمثل هذه المعادلة الطريقة الرياضية لتسعير أي نوع من الخامات النفطية انطلاقا من سعر خام مرجعي؛ وفق الصيغة التالية:[1]

سعر النفط المراد تسعيره= سعر نفط الإشارة الفوري أو المستقبلي ±فروقات

وهذه الفروقات تهدف إلى ضمان التنافسية بين النفط المراد تسعيره والنفوط المشابهة البديلة الأخرى، وتتضمن هذه الفروقات فروقات النوعية والموقع الجغرافي، وبالتالي الفروقات قد تكون علاوة أو خصم.

- **سعر خام القياس أو المرجعي**: يتم اعتماد سعر خام برنت بالنسبة للخام المصدر إلى أوروبا وخام غرب تكساس الوسيط WTIبالنسبة للمصدر إلى أمريكا، أما بالنسبة للنفط المصدر باتجاه الشرق فيعتمد على خام دبي؛[2]

[1] علة مراد، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، دراسة تحليلية للفترة 2000–2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، الجزائر، المجلد 9، العدد3، ديسمبر 2016، ص200.

[2] عصام الجبلي وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2008، ص49.

- **فروقات نوعية:** إن النفط ليس سلعة متجانسة على الإطلاق، ولذلك لا يوجد هناك سعر موحد له، بل هناك سعر لكل نوع، تختلف حسب النوعية من حيث كثافة النفط ومواصفاته؛[1]
- **فروقات الموقع الجغرافي:** وهي الأعباء الإضافية لفروقات تكاليف النقل التي تحتسب في السعر نتيجة اختلاف الموقع الجغرافي ما بين نفط الإشارة والنفط المستورد أو الفرق ما بين أجور النقل بين أسواق الاستهلاك الأبعد عن موانئ تصدير النفط الخام والأقرب منها،[2]حيث يتساوى سعر خامين ذوي خصائص نوعية متماثلة من حيث درجة الحموضة والكثافة في سوق معين، وبذلك يتحمل الخام ذو المصدر الأبعد تكاليف نقل أكبر، ومعادلات التسعير قد توضع من طرف الدول المصدرة للنفط، أو من طرف وكالات إعلان السعر مثلPLATTS وأرغوس ARGUS.[3]
- **سلة أوبك التسعيرية:** تضم سلة خامات "أوبك" الجديدة التي تعد مرجعاً في مستوى سياسة الإنتاج 12 نوعاً هي خام مربان الإماراتي وخام مزيج صحاري الجزائري والإيراني الثقيل والبصرة الخفيف العراقي وخام التصدير الكويتي وخام السدر الليبي وخام بوني الخفيف النيجيري والخام البحري القطري والخام العربي الخفيف السعودي والخام الفنزويلي "ميراي" و"جيراسول الأنغولي" و "أورينت الإكوادوري" ونظراً لأن السلة هي مزيج من النفوط الخفيفة والثقيلة، فإن سعرها يكون عادة أقل من سعر برنت" وغرب تكساس". وتعتمد أوبك على المتوسط الحسابي لسعر هذه السلة في سياساتها الإنتاجية. وعلى الرغم من أن أوبك تبنت السلة منذ عام 1987، إلا أن أهميتها ظهرت عام 2000 عندما تبنت أوبك النطاق السعري الذي يقضي بتغيير سياسة الإنتاج للمحافظة على سعر هذه السلة.

كما تختلف أسعار هذه الخامات بسبب اختلاف وزنها النوعي وكمية الكبريت فيها وموقعها الجغرافي. لذلك فإن السعر الذي تستلمه بعض دول أوبك أقل بكثير من أسعار الخامات القياسية التي تذكرها وسائل الإعلام.

المطلب الرابع: العوامل المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية

تلعب الطاقة دورا مهما في التنمية البشرية والإقتصادية وفي المجتمع وتوفير الراحة لأفراده، ومع زيادة حجم المدن زادت الحاجة للطاقة، هناك عوامل جعلت هذه المادة في موضع الموارد الناضبة والتي تتطلب البحث عن الطاقات البديلة، كما شهدت أسعار النفط العالمية العديد من الهزات والأزمات تركت آثارا سلبية عديدة بالنسبة للمنتجين

[1] عصام الجبلي وآخرون، مرجع سابق، ص48.

[2] نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدر الجماهرية، بن غازي- ليبيا، 2000، ص133.

[3] علة مراد، مرجع سابق، ص 201.

والمستهلكين على حد سواء، حيث أن هناك عوامل عديدة وراء تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: العوامل الإقتصادية

يعتمد استقرار سوق النفط الدولية على العرض والطلب والموازنة بينهما، فضلا عن الاحتياط الدولي من النفط، لكون النفط سلعة استراتيجية لها أهمية كبيرة في النمو الإقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب الدولي على النفط من أهم هذه العوامل ما يلي:

1- النمو الإقتصادي والطلب على النفط الخام: ينقسم طلب النفط إلى نوعين الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة، يتأثر الطلب على النفط بغرض الاستهلاك بزيادة معدلات النمو الإقتصادي العالمي حيث ساهم دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، الذي أثر على الطلب العالمي على النفط، تعد التغيرات الحاصلة في الناتج القومي واحدة من أهم العوامل المؤثرة في تغيرات الطلب على النفط الخام، غير أن ذلك التأثير تختلف نسبته من بلد إلى آخر وفق درجة التقدم الإقتصادي الذي يرتبط باستهلاك النفط الخام باعتباره طلباً مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية، وإن معدل التغير في استهلاك الطاقة الناجمة عن التغير في معدل النمو الإقتصادي يطلق عليه معامل الطاقة أو معامل استهلاك الطاقة، وإن هذا العامل يكون في الفترات الأولى للنمو الإقتصادي متزايداً متأثرا بزيادة الدخل والناتج القومي، وفي مراحل لاحقة من الاشباع، أي أن بلوغ مرحلة ومستوى عال من التطور الإقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى انخفاض ذلك المعامل.[1]

أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق دخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الربح.

2- كميات النفط الدولية المعروضة: هي كميات من السلع البترولية المعروضة في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة ويخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات تأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، كما يتحدد العرض تبعا للمستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو تصديره، أو الاحتفاظ به لمواجهة المستقبل، وكذلك يتأثر العرض البترولي

[1] المزيني، عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية 2000-2010، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر -غزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 76، العدد 1، فلسطين، 2013، ص334.

بالمصادر البديلة للنفط وأسعارها حيث أن جودة المنتجات البديلة وانخفاض أسعارها تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

3– المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: قد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الآونة الأخيرة في أسواق السلع بالسماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون، وهو ما يبرز بوضوح في كثافة نشاط المضاربة وهي شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى بدلا من استخدامه لأغراض تجارية في الأسواق الآجلة للنفط، وقد أصبح المتداول من العقود النفطية مما يعرف بالبرميل الورقي أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية، مما أدى إلى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية للنفط وتزايدت حدة الهلع في الأسواق نتيجة الارتفاع المتواصل للأسعار، مما دفع مستخدمي النفط الفعليين من مستهلكين ومصافي تكرير إلى التحوط من الارتفاع المستمر للأسعار عن طريق دعم بناء مخزوناتهم النفطية مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب والمخزون للضغط على الأسعار صعودا.[1]

4– انخفاض سعر الصرف: نظرا للارتباط الوثيق بين سعر صرف الدولار وسعر النفط فإن معظم التبادلات التجارية النفطية تتم بعملة الدولار، فمثلا عندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار النفط بالدولار حتى تظل متوافقة مع سعره باليورو،[2]حيث إن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف يؤثر على سعر النفط الخام، وعليه إن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلباً أو ايجاباً على إقتصاديات الدول المنتجة.[3]

الفرع الثاني: العوامل الجيوسياسية والطبيعية

1– العوامل الجيوسياسية:

تؤثر العوامل الجيوسياسية في أسعار النفط من خلال تأثيرها في الإنتاج والمعروض العالمي، بسبب الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات في أماكن الإنتاج أو طرق النقل والتوزيع أو أماكن الاستهلاك، كما تتأثر الأسعار بالاستقرار السياسي في الدول المنتجة للنفط وبعض الدول الرئيسية المستهلكة له، حيث أن حدوث أي نوع من المشاكل السياسية يؤثر في مستويات الأسعار العالمية صعودا، إضافة إلى هذا يستخدم النفط أحيانا كأداة لتحقيق أهداف وغايات سياسية تكون في معظم الحالات غير معلنة، وقد تغمق بغطاء إقتصادي أو اجتماعي، فمثلا قد

[1]بلقلة ابراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000–2009، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، المجلد12، العدد12، الجزائر، 2013، ص11.

[2] أبوبكر عبد القادر أبوعزوم، تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الإقتصادي دراسة قياسية للإقتصاد الليبي من 1990 إلى 2010، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس، ليبيا، 2016، ص87.

[3] علي إسماعيل عبد المجيد، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة أهل البيت، العدد 25، العراق، 2003، ص327.

تعمد بعض القوى المؤثرة في سوق النفط العالمي إلى تغيير مسار الأسعار صعودا أو هبوطا بهدف تشكيل ضغوط إقتصادية على دول أخرى، تتباين معها في الموقف السياسية عموما أو فيما يخص قضايا معينة، بحيث يؤدي هذا التغيير في الأسعار إلى صعوبات إقتصادية في تلك الدول قد ترغمها على تغيير سياساتها أو تعديلها بالحد الأدنى.[1]

2– العوامل الطبيعية:

- **العوامل المناخية:** تلعب العوامل المناخية دورا هاما في تحريك الطلب العالمي على مختلف مصادر الطاقة بصفة عامة وعلى المصادر النفطية بصفة خاصة، حيث يعتمد العالم على النفط بنسبة 35% كمصدر للطاقة، ويظهر تأثير العوامل المناخية على أسعار النفط بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على حجم الطلب العالمي، ومن المعروف أن استهلاك الطاقة وخاصة المشتقات النفطية يزداد في الفصول الباردة، حيث يزداد الطلب على الكهرباء وتجهيزات التدفئة وتسخين المياه؛
- **النمو السكاني:** يلعب النمو السكاني دورا بارزا في زيادة الطلب على النفط حيث يتوقع في عام 2020 أن يرتفع عدد سكان العالم إلى 9 مليار نسمة وسيصل الاستهلاك الطاقوي إلى حوالي 200 مليار برميل مكافئ للنفط.

الفرع الثالث: المنظمات الدولية الفاعلة في السوق النفطية (OPEC،IEA)

وتتمثل فيما يلي:

1– منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC):

نشأت هذه المنظمة نتيجة وجود بعض الشركات متعددة الجنسيات والدول المنتجة على شكل تنظيم مباشر للكارتر التي تسيطر على أسعار النفط وتتحكم فيها، إذ كانت هي السبب الرئيسي في انخفاض الأسعار مما أدى إلى إلحاق ضرر كبير بإقتصاديات الدول الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الإجتماع انشاء منظمة أوبك، وكان الهدف الأهم لهذه المنظمة الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله للكارتر الدولي للنفط خارج حدودها في مستويات مرتفعة، وحماية مصالح الدول المنتجة والمصدرة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير النفط إلى الدول المستهلكة بطريقة إقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات النفطية وتنسيق جهود الدول المنتجة للحصول على حصة أكبر من الأرباح نتيجة استغلال ثروتها الخاصة وتصنف

[1] علة مراد، مرجع سابق، ص206.

الأوبك على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية تجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين، وفي سنة 2019 وفرت دول أوبك 40 % من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80 % من نفط العالم. [1]

2– الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

تم انشاء هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973–1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه OPEC، ومواجهة الاضطرابات الحاصلة في السوق النفطية، تضم حوالي 29 بلدا عضو، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "نيكسون" دعوة حكومية للدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن في 11 فيفري 1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD)،[2]وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي: الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، والنرويج. [3]

المبحث الثاني: ملامح قطاع المحروقات في الجزائر

يلعب قطاع المحروقات الدور القائد في الإقتصاد الجزائري، إذ أنه يشكل المورد الرئيسي للموازنة العامة والمساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل للجزائر مكانة مهمة في السوق النفطية العالمية، وذلك لما تمتلكه من إمكانيات نفطية ومميزات تنفرد بها عن باقي الدول الأخرى، ولكن هل هذه الميزة تعتبر نعمة على الإقتصاد الجزائري أم نقمة؟ هذا ما سوف نراه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

لقد شهدت المحروقات في الجزائر عدة تطورات، حصلت بالتوازي مع التطورات الدولية في القطاع النفطي، وكان الهدف الرئيسي من وراء المشاريع والإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال النفط هو تكييف القطاع مع المحيط الإقتصادي العالمي.

---

[1] وافي ناجم، مرجع سابق، ص135.

[2] مراد علة، مرجع سابق، ص ص 205–206.

[3] شتاتحة عمر، فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970–2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018، ص.44

الفرع الأول: مرحلة الاستعمار

تعود أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي سنة 1870، حيث تمركزت خصوصا في شمال الوطن، أين كانت تظهر بعض الطفوح النفطية ونظرا لنقص الإمكانيات التقنية آنذاك استخرجت كميات ضئيلة جدا، حيث اكتشفت آبارا تميزت بقلة عمقها مثل بئر "عين الزفت" سنة 1895، والذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنويا حتى عام 1925.[1] وبئر "تليوانيت" سنة 1915 الذي يقع في الجنوب الغربي من ولاية غيليزان، ومن هنا تحققت الجزائر من توفرها بالمحروقات في باطن أرضها، إلا أن هذه الاكتشافات كانت عرضية ولا تدخل في مخططات البحث والتنقيب.

ومنذ ذلك الحين تكثفت الجهود المبذولة في عمليات الاستكشاف لاسيما في المناطق الجنوبية من الوطن، ففي عام 1946 قامت الشركة البترولية الفرنسية "الصور" باكتشاف حقل بترولي في واد قطربي، وبئر آخر بمنطقة "قيتريني" سنة 1948، ثم سنة 1952 تم اكتشاف حقل "برقة" للغاز الطبيعي بالقرب من عين صالح،[2] ومنذ ذلك الوقت بدأ استغلال البترول إقتصاديا فاندفعت عدة شركات أجنبية للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب، مثل شركة السينريال "الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر"، وشركة الكرايبس" أبحاث واستغلال بترول الصحراء" وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كلم^2، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية ظلت تتابع أبحاثها في الأراضي الوطنية إلى أن عثرت على حقل "إيجلس"عام 1954.[3]

وبعدها بسنتين تم اكتشاف حقل "عجيلة" بالصحراء، ثم في شهر جوان من نفس العام اكتشف أكبر حقل للبترول "بحاسي مسعود" في جوان 1956، ولهذا قررت الحكومة الفرنسية آنذاك تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات البترولية، حيث كللت عمليات التنقيب باكتشاف حقل "حاسي الرمل" للغاز الطبيعي شهر نوفمبر 1956 بطاقة إنتاجية أولية قدرها مليون متر مكعب، وفي عام 1957 تم شحن أولى البراميل البترولية إلى فرنسا[4].

بعدما تبين أن الأراضي الصحراوية غنية بمادة النفط رأت الحكومة الفرنسية أنه من الضروري تكثيف عمليات البحث والتنقيب فيها لإكتشاف المزيد من الثروات النفطية من باطنها، ولضمان حصتها من البترول قامت

[1] زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي)، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018، ص127.

[2] ياسين مصطفاوي، مرجع سابق، ص 131.

[3] يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمأمول دراسة تاريخية إقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص436.

[4] Hocine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, 1 édition, édition la découverte, paris, 2010, p17.

بإصدار قانون البترول الصحراوي في 22 نوفمبر 1958، لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، الأمر الذي جعل الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر أهمها:[1]

- وضع نظام للامتيازات مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات النفطية؛
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات النفطية؛
- خصم 27.5 ٪ من إنتاج النفط برت بند من "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب والأرباح.

والجدير بالذكر أن اكتشاف المحروقات من بترول وغاز طبيعي شكل عائقا أمام أخذ الجزائر لحريتها من قبضة الاستعمار الفرنسي، ويرجع ذلك لطمع فرنسا في الحصول على المزيد من هذه الثروات الطبيعية، حيث تمسكت بكل قوتها السياسية والعسكرية في تمديد غزوها، غير أنها وللأسف استطاعت تحقيق جزء من هدفها بتمديد ضخ بترول الجزائر إليها حتى بعد الاستقلال وكان ذلك عبر اتفاقيات ايفان سنة 1962.[2]

الفرع الثاني: مرحلة بعد الاستقلال

وبعد حصول الجزائر على الاستقلال السياسي سنة 1962، بقيت تداعيات الاستعمار مستمرة خاصة من الجانب الإقتصادي، بحيث لم تتوقف السلطات الفرنسية من استغلال النفط من خلال انتاجه وتصديره، لذلك اتجهت السلطات الجزائرية إلى وقف نهب الثروة النفطية وبسط السيادة على القطاع النفطي وثروات البلاد، عن طريق تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات" سوناطراك" *SONATRACH بتاريخ 1963/12/31 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 63/491، بحيث اقتصر عملها في البداية على مهام النقل والتسويق فقط والتي كانت تحت السيطرة الأجنبية، وفي مسعى لإثبات وجودها، أطلقت الشركة الناشئة في عام 1964 مشروع أنبوبها النفطي الأول بمسافة 800 كيلومتر، والذي ربط بين مدينتي "أرزيو" (غرب العاصمة) و"هود الحمرا" بمدينة حاسي مسعود (جنوب شرق العاصمة)، إلا أنه تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 66/296 الصادر بتاريخ 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل معالجة وتحويل المحروقات، إضافة إلى امتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات، وكذا تسويق الصناعة البتروكيماوية.

وبالرغم من التطورات التي شهدتها سوناطراك خلال سبع سنوات من انشائها إلا أن أهميتها لم تظهر بالكامل إلا بعد تأميم المحروقات في 1971/02/24، وابتداء من هذا الحدث قامت بتعزيز الاسترجاع الكامل للثروات النفطية والغازية، وأصبحت تكتسب مكانة كبيرة محليا وعالميا، وذلك لما حققته من أهداف إقتصادية أهمها

[1] شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية، العدد09، الدنمارك 2011، ص4.

[2] Hocine Malti, Op.cit , p19.

* SONATRACH : Société national pour la Recherche , la Production, la Transport , et de la Commercialisation des Carburant.

الاكتفاء الذاتي الطاقوي، وإنتاج وتصدير كميات معتبرة إلى بلدان مختلفة وجلب العملة الصعبة، مما ساهم بالنهوض بالإقتصاد الوطني ودعم التنمية المحلية، ونلخص تطور انتاج المحروقات في الجزائر من فترة الاستقلال إلى سنة 1985 في الجدول التالي:

الجدول رقم (03–01): تطور إنتاج شركة سوناطراك للمحروقات في الجزائر للفترة (1962–1985)

(الوحدة: 10^3 ط.م.ب*)

السنوات	النفط الخام والمكثفات	الغاز البترولي المميع	المنتجات المكررة ** (خارج الغاز البترولي المميع)	الغاز الطبيعي ***
1962	22759.8	غ. م	غ. م	262.0
1963	26264.8	غ. م	غ. م	291.0
1964	29137.8	غ. م	غ. م	665.0
1965	29129.4	غ. م	غ. م	1640.0
1966	37254.9	غ. م	غ. م	1836.0
1967	42982.5	99.1	2109.8	1992.2
1968	47194.7	106.2	2096.6	2206.1
1969	49262.4	105.0	2190.1	2671.7
1970	53033.2	122.7	2429.9	2533.0
1971	40792.4	132.2	2291.3	2670.0
1972	55095.0	155.0	2665.0	3470.0
1973	55904.0	289.0	5290.0	4804.0
1974	51707.0	380.0	5847.0	5452.0
1975	52294.0	616.0	5649.0	6550.0
1976	55103.0	766.0	4831.0	8013.0
1977	58871.0	611.0	4394.0	7438.0
1978	62916.0	792.0	4676.0	4875.0
1979	62588.0	942.0	6108.0	19591.0
1980	56692.0	1143.0	10628.0	13250.0
1981	51196.0	1538.0	14156.0	15361.0
1982	50442.0	1835.0	20096.0	20043.0
1983	49493.0	1749.0	18437.0	28214.0
1984	51986.0	3311.0	20568.0	29214.0
1985	53009.0	3782.0	20272.0	32105.0

* ط.م.ب: طن ما يعادل بترول

**يتعلق الأمر بالوقود فقط

*** غاز تجاري

Source : Office nationale des statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011, Chapitre 7 : Mines et Energie, p151, sur le site : https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH8-ENERGIE_Arabe_.pdf, Consulté le 12/09/2020, 13 :10.

نلاحظ أن حجم انتاج المحروقات بأنواعه قد تطور منذ فترة الاستقلال سنة تلوى الأخرى، خاصة بعد قرار تأميم المحروقات حيث ارتفع انتاج النفط الخام والمكثفات من 40792.4*10^{3}ط.م.ب سنة 1971 إلى 55095.0*10^{3}ط.م.ب سنة 1972، وهذا ما يؤكد انعكاس قرار تأميم البترول على انتعاش إنتاج المحروقات بعد تلك الفترة.

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات

بعد أزمة النفط سنة 1986 وما ترتب عنها من آثار سلبية على العائدات البترولية في الدول المصدرة للبترول كالجزائر، تحتم عليها البحث عن أساليب جديدة من أجل تمكين شركة سوناطراك على مواجهة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، بنحو يساعد على التخفيض من تأثير العوامل الخارجية على الشركة وعلى الواقع الإقتصادي والاجتماعي للجزائر.

ومع صدور القانون رقم 86–14 المؤرخ في 1986/08/19 انفتحت شركة سوناطراك على أشكال متنوعة من الشراكة الإقتصادية، لكن وفق قاعدة أساسية والمتمثلة بالاحتفاظ في جميع تلك الشركات على نسبة أسهم لا تقل عن 51%، وبتاريخ 1991/12/24 صدر القانون رقم 91–12 الذي أدخل تعديلات على قانون انتاج واستغلال المحروقات، وعزز آفاق الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي ساهم بالتعاون مع أكثر من 130 مقاولة نفذت مشاريع استكشافية وانتاجية متعددة للشركة. [1]

وخلال سنوات قليلة تحولت سوناطراك إلى مجموعة دولية تنفذ مشاريع عملاقة لعل أبرزَها أنبوب المغرب العربي، الذي يزود إسبانيا والبرتغال بالغاز الجزائري عبر المغرب بطاقة إنتاجية قدرها 11 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، وشملت أنشطة الشركة قطاعاتٍ كثيرة منها الإنتاج والتصدير والتسويق والنقل، كما وسعت أنشطتها لتشمل البتروكيميائيات وإنتاج الفوسفور والاستخراج المعدني وتحلية المياه، وتنتشر أنشطة الشركة في نحو 15 دولة موزعة بين أوروبا وأميركا وأفريقيا، كما باتت سوناطراك أكبر مجموعة نفطية في أفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط.[2]

[1] Amor Khelif, Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures, communication présentée au Colloque international, Création d'entreprises et territoires, Tamanrasset : 2et 3 Décembre 2006, p.5.

[2] شبكة الجزيرة الإعلامية، مقال بعنوان:" سوناطراك...عملاق النفط الجزائري"، بتاريخ 2016/03/26، عبر الرابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/3/27/%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%83, Consulté le 10/11/2021.

وبعد صدور القانون رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 تراجعت الدولة عن دورها في إنتاج البترول والغاز إلى دور آخر يتمثل في ضبط قطاع المحروقات، وبالتالي تخلت الدولة بموجب هذا القانون على وظيفة الاحتكار وتبنت دور ينحصر في وضع الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة النشاطات المتعلقة بالمحروقات عن طريق إنشاء وكالتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية تختصان بمجال المحروقات.[1]

ليأتي بعد هذا القانون الأمر 06-10 المعدل والمتمم له، الصادر بتاريخ 29 جويلية 2006، أهم ما جاء فيه: تحديد نسبة مساهمة مؤسسة سوناطراك في عقود الشراكة بـ51% على الأقل بتطبيق رسوم غير قابلة للحسم على الأرباح عندما يتجاوز السعر الشهري للبترول 30 دولار للبرميل الواحد، وذلك فيما يخص العقود المبرمة بين سوناطراك والشركاء الأجانب في إطار القانون رقم 86-14، وتم تحديد هذه الرسوم بـ 5% كحد أدنى و53% كحد أقصى،[2]الإبقاء على الوكالتين اللتين تم انشاؤهما في إطار القانون رقم 05-07 مع تغيير المجلس الاستشاري لدى سلطة الضبط إلى مجلس يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات.[3]

وبتاريخ 2013/02/20 جاء القانون رقم 13-01 ليعدل ويتمم القانون 05-07 والمتعلق بالمحروقات وتضمن نص هذا القانون الجديد تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07.[4]

المطلب الثاني: النفط الجزائري (أهم الأحواض النفطية، خصائصه ومكانته)

يعود اكتشاف أول بئر للنفط في العالم إلى منتصف القرن التاسع عشر، في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على يد الكولونيل دريك DRAKE سنة 1859،[5] أما الجزائر فتزخر بالعديد من الأحواض النفطية نوجز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: أهم الأحواض النفطية في الجزائر

لا تزال الأحواض النفطية الأكثر إنتاجية هي أحواض "وادي ميا" أين تقع حقول "حاسي مسعود" و"حاسي الرمل" الضخمة، فضلا عن حقول "أورهود" "حاسي بركين الجنوبية"، أما الأحواض الجنوبية الغربية، فهي تشكل

[1] ياسين مصطفاوي، مرجع سابق، ص 139.

[2] المادة 12 من القانون 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، ص10.

[3] المادة 45 من القانون 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006، ص25.

[4] قوي بوحنية، محمد خميس، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة: قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، المجلد5، العدد9، الجزائر، جوان 2013، ص156.

[5] وافي ناجم، مرجع سابق، ص125.

قطبا مهما نسبيا للتنقيب عن الغاز الطبيعي، إضافة إلى حقول الغاز في منطقة "عين صالح" و"أدرار"، حيث تم الاعتراف بأكثر من مائتي حوض نفطي إلى غاية يومنا هذا، وفيما يلي سنذكر أهم الحقول النفطية وأكثرها مساهمة في الإنتاج النفطي الجزائري: [1]

1– حقل Hassi Messaoud: تم اكتشاف حاسي مسعود للنفط الخفيف سنة 1956، مساحته 1600 كلم^2 ويقع في الصحراء الجزائرية على بعد 800 كلم جنوب الجزائر العاصمة.

2– حوض Berkine: تم اكتشاف حاسي بركين في يناير 1995 من قبل سونطراك بالتعاون مع شركة أناداركو بتروليوم، وقد دخل مجال الاستغلال انطلاقا من سنة 1998، حيث يقع حوض بركين في الجزء الشمالي الشرقي من المنطقة الصحراوية، بمساحة 102.395 كم^2، ويحدها من الغرب المحاور الهيكلية لـ " Rhourde Nouss " وإلى الجنوب "Ahara-El Ouar" باتجاه الشرق والغرب.

3– حاسي Ourhoud: يقع حقل "أورهود" في الجزء الأوسط من حوض بركين، 320كم جنوب شرق حاسي مسعود، حيث تم اكتشافه سنة 1994 من قبل شركة سونطراك وأناداركو.

4– حوض Berkaoui: يقع حوض "بركاوي" على بعد حوالي 100 كيلومتر غرب حاسي مسعود، يشكل مع هياكل "بن كحلة" و "قلالة" قطب رئيسي من منخفض "واد ميا". حيث تم اكتشافه في عام 1965.

5– حقل Edjeleh: يقع حقل "Edjeleh " في الجزء الجنوبي الشرقي من حوض إليزي، على بعد حوالي 50 كم جنوب شرق "عين أميناس"، وتغطي مساحة تبلغ حوالي 30 كم^2، تم اكتشافه عام 1956 واستغلاله بعد بضع سنوات.

6– حقل Hassi R'mel: تم اكتشاف "حاسي الرمل" عام 1956 ودخل حيز الإنتاج عام 1961، حيث يقع في الصحراء الجزائرية على بعد 550 كلم جنوب الجزائر العاصمة، ويغطي ما يقرب من 3500 كلم^2، وهو عبارة عن حقل مكثف غازي به حلقة زيت على الجانب الشرقي.

7– حقل Rhourde Nouss: تقع منطقة "رورد نوس" (RN) على بعد 230 كم جنوب شرق حقل "حاسي مسعود"، تم إجراء أول عملية حفر في عام 1961 والعثور على سلسلة من الخزانات المحتوية على مكثف غاز على مستوى 2685 مترًا، تتميز هذه المنطقة بوجود ثلاثة عشر تراكمات تصل إلى عشرة خزانات.

[1] منقول من وزارة الطاقة والمناجم، عبر الرابط:
https://www.energy.gov.dz/?rubrique=hydrocarbure#:~:text=Ils%20sont%20class%C3%A9s%20sous%20trois,de%20la%20Plate%2Dforme%20Saharienne, Consulté le 15/11/2021.

8– حوض Krechba (In Salah): يقع حوض "كريشبا" في الجزء الشمالي من منطقة عين صالح، تم اكتشافه عام 1957 عن طريق الحفر على عمق 1700 إلى 3350 مترًا، أدت الآبار المختلفة التي تم حفرها إلى تدفق الغاز في ثلاثة خزانات، تشكل هذه الأخيرة مع تلك الموجودة في " Teg "و"Reg "في الجنوب، والموجودة في منطقة عين صالح (Hassi Moumen, Garet el Befinat ،Gour Mahmoud وهيكل " In Salah")، مجمع غاز كبير، حيث أنه بعد المعالجة يتم نقل الغاز المنتج إلى حاسي الرمل الواقعة على بعد 450 كم شمال "كريشبا".

9–حقل أحنيت: حيث وقعت شركة سوناطراك الجزائرية عقدا مع شركة توتال الفرنسية في 17 يناير 2010، مفاده تطوير واستغلال حقل أحنيت للغاز الطبيعي الذي يقع في جنوب غرب الجزائر.

10–حقل المرك: هو حقل نفط بولاية إيليزي، ويقع على بعد 350 كم من حاسي مسعود، يبلغ احتياطي النفط بالحقل 1.2 مليار برميل، وفي أكتوبر 2013 بدأ مجمع سوناطراك الجزائري وشريكه أناداركو الأمريكي بالإنتاج فيه.

والخريطة التالية توضح أهم الأحواض النفطية المستغلة في الجزائر:

الشكل رقم (03–01): خريطة توضح أهم الأحواض النفطية في الجزائر

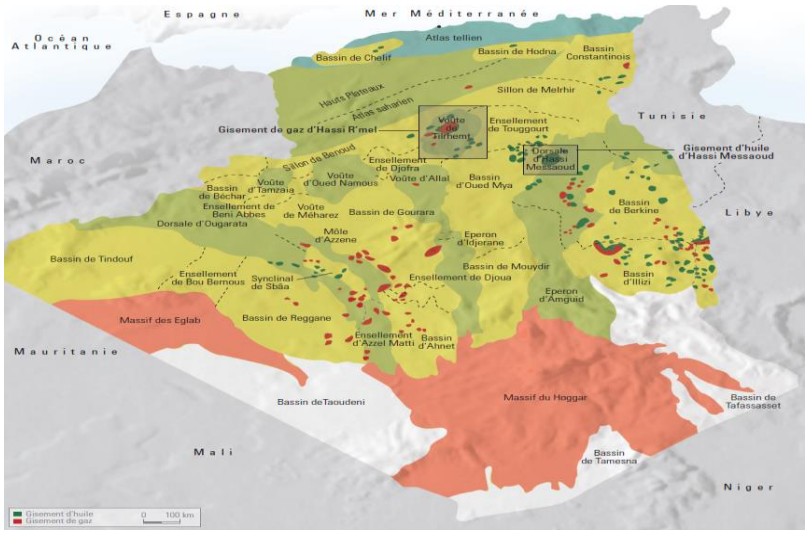

المصدر: منقول من موقع وزارة الطاقة والمناجم.

الفرع الثاني: خصائص النفط الجزائذري

تمتاز المحروقات الجزائرية بعدة خصائص جعلت منها سلعة مميزة وكثيرة الطلب من طرف مختلف دول العالم، مما أعطتها القدرة على المنافسة في السوق العالمية، ومن بين أهم مميزات النفط الجزائري ما يلي:

أولا: خاصية الكثافة النوعية للنفط

يعتمد مقياس النفط الأمريكي API[1] لتصنيفها حسب كثافتها النوعية، إذ أن النفط الخام الخفيف ذو الكثافة المرتفعة تجعله سهلا للنقل والتصفية، إضافة إلى أنه من الناحية الكيميائية أقرب إلى العديد من المنتجات النهائية المرغوبة مثل الغازولين(البنزين) ووقود الديزل (الغاز أويل)، وبذلك يحتاج عادة إلى معالجة وتقنية ذات تكاليف أقل من النفط ذو الكثافة المنخفضة، لذلك نجد أن النفط الخفيف تكون أسعاره مرتفعة.

ومن ناحية أخرى فالنفط منخفض الكثافة تكون تكاليف استخراجه عالية تصل إلى ضعف كلفة الاستخراج من المصادر الاعتيادية، إذ يوجد 236 نوعا من الخامات في العالم وجد أنها تتوزع على مستويات كثافة نوعية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03–02): توزيع النفط الخام في العالم حسب كثافته النوعية بمقياس API

الكثافة النوعية بمقياس API	عدد الخامات	نسبة عدد الخامات من المجموع %
10 –أقل من 20	16	6.8
21– أقل من 26	19	8.1
26– أقل من 31	42	17.8
31– أقل من 36	67	28.4
36– أقل من 41	48	20.3
41– أقل من 46	21	8.9
46 فأكثر	23	9.7
المجمـــــوع	**236**	**100**

المصدر: أحمد إبراهيم العلي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية،كلية الإدارة والإقتصاد، العدد 23، العراق، 2009، ص20.

إذ أن النفط الخام مع اختلاف درجات كثافته، فهناك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط، وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق إلى حد كبير على السوق النفطية الدولية، وأن عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة وإنما أصبح التحكم الرئيس فيها هو الطرف القادر على تخزين النفط وتسويقه والقابض على خفايا البورصة فيه، ولا يمكن إهمال العوامل غير الإقتصادية كالعوامل السياسية، وبالتالي يعد تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية من الأمور الخطيرة جداً للإقتصاد العالمي، وذلك لكون النفط أكبر سلعة يتم تبادلها تجارياً سواءً كان ذلك من ناحية الحجم أو من ناحية القيمة.[2]

[1] API : American Petroleum Institute.

[2] نعوش صباح، تصدير النفط وفق أحكام منظمة التجارة العالمية، مجلة أخبار النفط والصناعة، وزارة الطاقة الإمارتية، العدد 481، الامارات العربية المتحدة–أبو ظبي، 2010، ص16.

وعلى هذا الأساس يمتاز البترول الجزائري المعروف باسم "صحاري بلاند" بجودة عالية مقارنة بأنواع النفط المصدرة من طرف دول الأوبك، وذلك نظرا لارتفاع درجة كثافته المقدرة بـ 44.0 حسب مقياسAPI، واحتوائه على تركيز منخفض من الكبريت بنسبة 0.14 % [1]مما يجعله سهلا للاستخراج والنقل وأقل تكلفة لمختلف عمليات التصنيع لتحويله لسلعة نهائية وعرضها في السوق، إضافة إلى إمكانية الحصول منها على مشتقات نفطية متنوعة ذات الجودة العالية خاصة "الغازولين"، الأمر الذي جعله الأكثر طلبا في أسواق النفط العالمية والأغلى سعرا كذلك.

ثانيا: خاصية الموقع الجغرافي وانخفاض تكاليف النقل

يلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في تحديد القيم النسبية للفرق في أسعار النفط في مختلف دول العالم نظرا لارتباطها المباشر بتكاليف النقل، والتي بدورها يمكن أن يعتبر عاملا مهما في تحديد السعر النهائي للنفط الخام، خاصة أن سوق الناقلات في أغلب الأحيان يتميز بالتذبذب المستمر، مع العلم أن نقل المحروقات لا يكون عبر الناقلات البحرية فقط، وإنما يكون أيضا بواسطة الأنابيب، وفي حالات نادرة نوعا ما يتم النقل عبر السكك الحديدية أو النقل البري.[2]

فبالنسبة للجزائر فتموقعها في الشمال الغربي لقارة أفريقيا يجعل منها تمتاز بموقع جغرافي استراتيجي، وذلك بسبب قرب موانئها التصديرية من الموانئ الأوربية والأمريكية، مما منحها ميزة إيجابية عن غيرها من الدول الآسيوية ودول الشرق الأوسط، الأمر الذي نتج عنه فرق في تكلفة نقل المحروقات للدول المستقبلة لها من دول أوروبية أو أمريكية، لذاك في حالة تساوي تكلفة الاستخراج والتصنيع وتقارب النوعية وتعادل أسعار المحروقات بين الدول المصدرة كالعراق والسعودية وايران وأندونيسيا وغيرها، فإن الجزائر تستفيد من قلة تكاليف النقل نتيجة القرب الجغرافي خاصة بالنسبة لدول غرب أوروبا كإسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا، والمناطق الشرقية من الأسواق الأمريكية والكندية.

فبالنسبة للأسواق الأمريكية فتعتبر الجزائر أقرب مقارنة مع دول الشرق الأوسط وروسيا، حيث أن المسافة بين موانئ التصدير في الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و4000 كلم، بينما تزداد هذه المسافة بالنسبة لباقي الدول المصدرة للبترول، فتقدر بين 7000 و8000 كلم لإيران و5100 كلم لنيجيريا و7200 كلم

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 13.

[2] علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 123، الكويت، 2007، ص18.

لأندونيسا نحو السواحل الغربية لأمريكا، هذا ما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل منتجاتها الهيدروكربونية إلى الدول المستهلكة.

كما أن بعد النفط الجزائري عن نفوذ قناة السويس والتي تعد عرضة للإغلاق من حين لآخر، وذلك عكس نفط الخليج الذي يمر عبر قناة السويس مقابل رسوم تعد إضافة لتكاليف النفط.[1]

الفرع الثالث: مكانة النفط الجزائري

كل الخصائص سالفة الذكر التي يمتاز بها البترول الجزائري أعطته مكانة مهمة في الأسواق الدولية، يتجسد ذلك من خلال الأسعار الفورية لخليط صحراء الجزائر المتعامل بها دوليا مقارنة بأسعار سلة خامات أوبك، هذا ما سوف نوضحه في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03–03): مقارنة بين الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك مع خليط الصحراء في الفترة (2016–2020)

(الوحدة: دولار أمريكي للبرميل)

السنوات	الأسعار الفورية لسلة خامات اوبك	الأسعار الفورية لخليط صحراء	فرق السعرين
2016	40.7	44.28	3.58
2017	52.5	54.12	1.62
2018	69.8	71.44	1.64
2019	64.0	64.49	0.49
2020	41.4	42.7	1.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات 2019 و2020 ص ص 110–112 عبر الرابط: https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report, Consulté le 11/01/2021, 10 :20.

بعد تحليل البيانات في الجدول السابق تبين لنا أن الأسعار المتوسطة السنوية لخليط صحراء الجزائر على مدى السنوات الخمس الأخيرة كانت مرتفعة نوعا ما عن متوسط الأسعار لسلة خامات أوبك، حيث كان أعلى فارق 3.58 دولار للبرميل الواحد سنة 2016، وأدناه 0.49 دولار للبرميل سنة 2019، هذا ما يدل أن بترول الجزائر ذو قيمة أعلى من معظم خامات دول أوبك الأخرى، ويرجع ذلك للمميزات التي ينفرد بها النفط الجزائري عن أغلب أنواع النفط في دول العالم الأخرى، والمتمثلة كما رأينا في النوعية الجيدة التي يمتاز بها (خفة وزنه وارتفاع كثافته)، وكذا موقعه الجغرافي الذي يساهم بنسبة كبيرة في التقليل من تكاليف نقله من موانئ التصدير الجزائرية إلى الدول المستوردة له.

[1] علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية والآفاق المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، العدد 131، الكويت، 2009، ص158.

المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

يعتبر النفط العنصر الرئيسي لمصادر الثروة في الإقتصاد الجزائري، وذلك لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات نفطية هامة، سمحت لها باحتلال المراكز الأولى عالميا في قائمة الدول المصدرة للبترول، سواء من ناحية عمليات الاستكشاف السنوية للمحروقات، أو من ناحية الاحتياطات المؤكدة التي تمتلكها أو الطاقة الإنتاجية للنفط الخام والغاز الطبيعي الذي تساهم به في إجمالي الإنتاج العالمي.

الفرع الأول: تطور عملية استكشاف المحروقات في الجزائر

تعتبر عمليات الاستكشاف من العمليات مرتفعة الكلفة، ناهيك عن معامل المخاطرة المرتفع وعدم اليقين المتعلق بمعظم العوامل التي تدخل في تقييم المناطق الجديدة، وعادة ما تسعى الشركات إلى زيادة الإنفاق على الاستكشاف مقابل كل برميل نفط إضافي يتم إنتاجه، وذلك للمحافظة على معدل الاحتياطي/الإنتاج عند مستوى شبه ثابت فدر الإمكان.[1]

وفي الجدول أدناه سنلخص عدد اكتشافات الدولة لحقول النفط والغاز الطبيعي في الفترة 2000-2019.

الجدول رقم (03–04): اكتشافات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

السنوات	النفط	الغاز الطبيعي	السنوات	النفط	الغاز الطبيعي
2000	8	3	2011	10	10
2001	3	3	2012	8	23
2002	3	0	2013	12	20
2003	3	3	2014	18	14
2004	4	9	2015	10	13
2005	5	3	2016	17	16
2006	12	7	2017	20	13
2007	5	15	2018	15	15
2008	2	9	2019	7	12
2009	4	12	-	-	-
2010	14	15	المجموع	180	215

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات 2004، 2007، 2010، 2013، 2016 و2020 عبر الرابط: https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report, Consulté le 10/01/2021, 09 :15.

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد الاكتشافات في الجزائر في الفترة 2000-2019 كانت كبيرة مقارنة مع الدول العربية الأخرى بمجموع 395 حقل منها 180 خاصة بالنفط و 215 غاز طبيعي، فمنذ اكتشاف البترول أول مرة في الجزائر سعت السلطات الحكومية بتعزيز مجهوداتها في الحفر والتنقيب في سبيل استكشاف حقول أو

[1] تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 2015، ص101.

أحواض جديدة خاصة بالنفط أو الغاز الطبيعي، كفيلة بزيادة حجم الإنتاج والتصدير من المحروقات، والأمر الذي يؤدي حتما إلى الزيادة في العائدات البترولية وانتعاش الإقتصاد الجزائري.

كما قد ساهمت الحفارات العاملة في الجزائر في عمليات البحث والتنقيب عن المحروقات بشكل واضح على عدد الحقول أو الأحواض النفطية المستكشفة بالرغم من ارتفاع كلفتها وصعوبة الحصول عليها، والجدول الموالي يتضمن باختصار عدد الحفارات العاملة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017:

الجدول رقم (03–05): عدد الحفارات العاملة في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2005	2006	2010	2015	2016	2017
عدد الحفارات	17	19	21	22	21	30	24	49	52	50

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات 2004 و2007 ص13، وتقرير الأمين العام السنوي الخامس والأربعون لسنة 2018 ص116.

كما هو مبين في الجدول أعلاه أن الحفارات العاملة في مجال البحث عن المحروقات قد تطورت وازداد عددها من 17 حفارة سنة 2000 إلى 50 نهاية سنة 2017، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حصيلة الحقول المستكشفة في النفط الخام والغاز الطبيعي.

إضافة إلى تطور عدد الحفارات العاملة في قطاع المحروقات في الجزائر، سعت الدولة إلى تطوير معامل التكرير وزيادة الطاقة التكريرية، عن طريق انشاء مصانع جديدة وتشجيع القطاع الخاص، من أجل المساهمة في زيادة الإنتاج النفطي وتلبية حاجات الأسواق المحلية والعالمية من المنتجات النفطية وتوفيرها بأعلى مواصفات الجودة، وفي الجدول أدناه نستعرض الطاقة التكريرية للفترة 2014-2018، فضلا عن عدد المصافي العاملة سنة 2018.

الجدول رقم (03–06): تطور الطاقة التكريرية في الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2014–2018 وعدد المصافي العاملة سنة 2018

(الوحدة: ألف برميل/اليوم)

	عدد المصافي العاملة سنة 2018	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	6	650.9	650.9	650.9	650.9	650.9
الدول العربية	63	8410.9	9297.9	9119.9	8871.9	9132.9

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والأربعون، 2018، ص203.

كما هو موضح في الجدول أعلاه أن الطاقة التكريرية في الجزائر حافظت على نفس المستوى طيلة الفترة 2014-2018 بمعدل 650.9 ألف برميل في اليوم الواحد، أما بالنسبة للمصافي المستخدمة في عملية التكرير فبلغ عددها 6 مصافي سنة 2018.

حيث أعلنت الشركة الوطنية "سوناطراك" عن شراء مصفاة "أوغوستا" Augusta من مدينة "صقلية" الإيطالية قدرت طاقتها التكريرية بـ 190 ألف برميل في اليوم، كما يعتبر المشروع أول عملية شراء لمصفاة خارج

حدود الجمهورية الجزائرية، وذلك بهدف تكرير النفط الخام ومعالجة المنتجات الثقيلة الفائضة من المصافي وتحويلها إلى منتجات خفيفة وإعادتها إلى الوطن لتلبية الطلب المحلي المتنامي على المنتجات عالية الجودة.

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة "سوناطراك" كانت قد أعلنت عن خطة لرفع الطاقة التكريرية من خلال انشاء ثلاث مصاف جديدة في بسكرة وغرداية وحاسي مسعود، طاقة كل منها 100 ألف برميل في اليوم، إلا أن البدء بتنفيذ هذه المشاريع قد تأجل عدة مرات، على الرغم من الإعلان عن عقد مفاوضات مع بعض الشركات الهندسية للتعاقد على عمليات الانشاء.[1]

الفرع الثاني: وضعية الاحتياطي المؤكد للمحروقات في الجزائر

تمتلك الجزائر احتياطي هام من النفط الخام والغاز الطبيعي، مما جعلها تتصدر المراكز الأولى عربيا وإفريقيا، بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، كما يحتوي حاسي مسعود على حوالي 70% من مجموع الاحتياطات النفطية، وسنوضح تطور الاحتياطات المؤكدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03–07): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي وحصتها من إجمالي العالم في الفترة (2000–2019)

(الوحدة: مليار برميل) بالنسبة للنفط الخام

(الوحدة: مليار متر مكعب) بالنسبة للغاز الطبيعي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
احتياطي النفط الخام	11.3	11.3	11.3	11.8	11.4	12.3	12.2	12.2	12.2	12.2
النسبة من إجمالي العالم (%)	*1.05	*1.04	*1.00	*1.04	*0.99	1.05	1.05	1.04	1.04	1.03
احتياطي الغاز الطبيعي	4455	4455	4516	4545	4580	4504	4504	4504	4504	4504
النسبة من إجمالي العالم (%)	*2.78	*2.57	*2.56	*2.54	*2.55	2.05	2.49	2.57	2.55	2.39
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
احتياطي النفط الخام	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2
النسبة من إجمالي العالم (%)	0.99	0.98	0.96	0.95	0.95	1.00	0.98	0.98	0.98	0.97
احتياطي الغاز الطبيعي	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4505	4505	4504
النسبة من إجمالي العالم (%)	2.35	2.36	2.31	2.29	2.30	2.29	2.31	2.28	2.23	2.20

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات 2004، 2007، 2010، 2013، 2016 و2020 عبر الرابط:

https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report, Consulté le 10/01/2021, 09 :15.

* Organization of the petroleum exporting countries (OPEC), Annual statistical bulletin 2005, , p19-22, sur le site : https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm, Consulté le 10/01/2021, 10 :20 .

[1] تقرير الأمين العام السنوي الخامس والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 2018، ص ص 205-206.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في تزايد مستمر في الفترة 2000-2005، حيث تراوح ما بين 11.3 و12.3 مليار برميل، وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة بواسطة شركة سوناطراك وشركائها من أجل اكتشاف المزيد من الحقول والآبار النفطية الجديدة، ليدخل بعدها في مرحلة استقرار منذ سنة 2006 إلى غاية 2019 بمقدار 12.2 مليار برميل في السنة، رغم تحقيق اكتشافات سنوية للحقول النفطية في مناطق مختلفة من الوطن في نفس الفترة.

كما أن حصة الاحتياطي الوطني من النفط الخام ساهمت بكميات محتشمة من إجمالي الاحتياطي العالمي، بنسب تراوحت بين 0.95% سنتي 2013 و2014، و1.05 % سنوات 2000، 2005 و2006.

أما بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي فقد ارتفع حجمه في الفترة 2000-2004 من 4455 مليار م^3 إلى 4580 مليار م^3، ليأخذ حجما شبه ثابت في الفترة 2005-2019 بمقدار حوالي 4504 مليار م^3، أما نسب مساهمتها في الاحتياطي العالمي فتراوحت بين 2.05% سنة 2005 و2.78% سنة 2000.

ولنبين مركز الجزائر في مختلف الدول العربية من حيث حصة الاحتياطي النفطي والغاز الطبيعي لسنة 2019 نستعرض الشكلين المواليين:

الشكل رقم (03–02): مساهمة الجزائر في الاحتياطي المؤكد للنفط الخام للدول العربية لسنة 2019

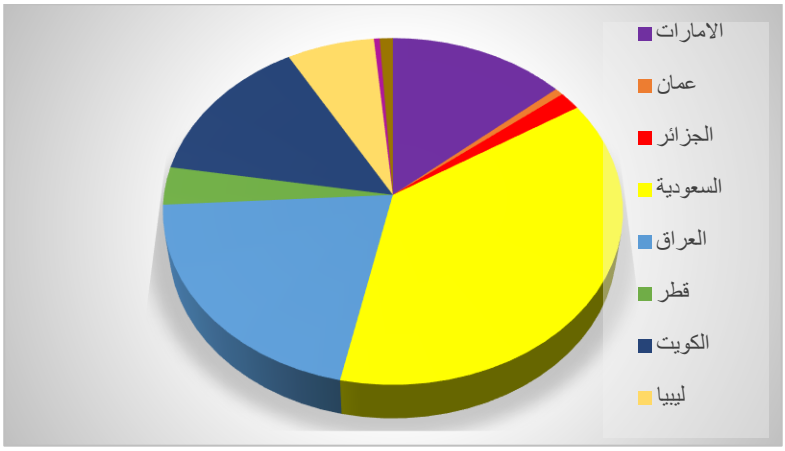

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2020، ص 08.

الشكل رقم (03–03): مساهمة الجزائر في الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي للدول العربية لسنة 2019

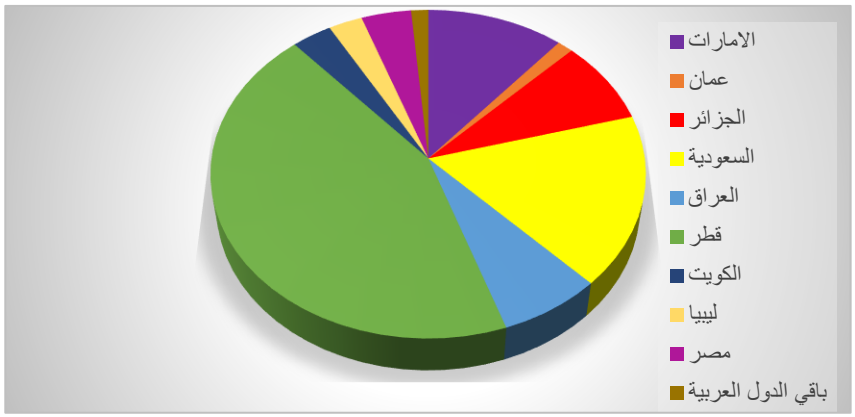

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2020، ص 14.

احتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة السابعة عربيا بعد السعودية، العراق، الكويت، الإمارات العربية، ليبيا وقطر من حيث حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام بمقدار 12.2 مليار برميل وبنسبة 1.70%، والمرتبة الرابعة عربيا من احتياطات الغاز الطبيعي بعد قطر، السعودية والإمارات العربية بقيمة 4504 مليار م^3 وبنسبة 8.28% من إجمالي احتياطي الدول العربية وتعتبر جيدة نوعا مقارنة مع احتياطي النفط الخام.

الفرع الثالث: الوضعية الإنتاجية للمحروقات في الجزائر

يرتبط حجم الإنتاج العالمي من النفط ومشتقاته بمعدل الطلب عليه من طرف الدول الصناعية وحتى بعض الدول النامية غير النفطية، ويعدّ الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقاً من فكرة أن الطلب يخلق العرض؛ بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة عوامل إقتصادية وسياسية ومناخية مختلفة، فإن ذلك يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03–08): انتاج النفط الخام بالجزائر وحصتها من إجمالي العالم في الفترة (2000–2019)

(الوحدة: ألف برميل/ يوم)

السنوات	النفط الخام	النسبة من إجمالي العالم	السنوات	النفط الخام	النسبة من إجمالي العالم
2000	796	*1.21	2010	1190.0	1.66
2001	842	*1.19	2011	1162.0	1.60
2002	850	*1.14	2012	1203.0	1.64
2003	942.4	*1.40	2013	1203.0	1.61
2004	1311.4	*1.86	2014	1193.0	1.57
2005	1352.0	1.87	2015	1157.0	1.47
2006	1426.0	1.75	2016	1020.3	1.28
2007	1398.0	1.62	2017	993.0	1.16
2008	1356.0	1.61	2018	970.0	1.11
2009	1221.0	1.72	2019	954.2	1.10

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات 2004، 2007، 2010، 2013، 2016 و2020 عبر الرابط:

https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report, Consulté le 10/01/2021, 09 :15 .

* Organization of the petroleum exporting countries (OPEC), Annual statistical bulletin 2005, p23-26.

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm, Consulté le 10/01/2021, 10 :20 .

من الجدول السابق نلاحظ أن حجم انتاج النفط الخام بالجزائر اتخذ منحنى متزايد في الفترة 2001-2006 حيث تراوح بين 776.6 إلى 1426.0 ألف برميل في اليوم، نظرا لزيادة الطلب العالمي على النفط الخام من جهة وزيادة الآبار المكتشفة خلال سنة 2006 من جهة أخرى، سرعان ما انخفض الإنتاج مع حلول سنة 2007 إلى

1398 ألف برميل في اليوم وذلك نظرا لانخفاض الطلب العالمي (حسب الجدول أدناه)، خاصة سنتي2008 و2009 جراء الأزمة المالية وانعكاساتها السلبية على إقتصاديات دول العالم.

الجدول رقم (03–09): الطلب العالمي على النفط الخام في الفترة (2006–2018)

(الوحدة: مليون برميل/ يوم)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدول الصناعية	49.6	49.4	47.6	45.5	47.0	46.5	46.0
دول العالم الأخرى*	35.6	37.0	38.4	39.0	40.3	41.6	42.9
المجموع	85.2	86.4	86.0	84.5	87.3	88.1	88.9
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدول الصناعية	45.9	45.7	46.4	46.9	47.4	47.9	–
دول العالم الأخرى*	44.3	45.7	45.3	48.5	48.5	50.9	–
المجموع	90.2	91.4	93.7	95.4	97.3	98.8	–

* تضم كل من الدول النامية والدول المتحولة.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي للسنوات 2010، 2014 و2018.

كما أن الطلب العالمي لا يعتبر العامل الوحيد لتحديد حجم الإنتاج، لأنه كما هو مبين في الجدول السابق في الفترة 2017-2019 بالرغم من زيادة الطلب العالمي على النفط الخام إلا أن حجم الإنتاج انخفض، والسبب في ذلك يعود إلى الاتفاق المبرم بين دول أوبك ومنتجي النفط خارج منظمة أوبك في نهاية سنة 2016 والمتضمن خفض إنتاجها النفطي معا بنحو 1.2 مليون برميل في اليوم مقارنة بمستوى الإنتاج المرجعي، على أن يفعل هذا الاتفاق في أول يناير من عام 2017، وتم تمديد العمل به إلى غاية شهر يناير 2019، حيث أقرت المنظمة على تخفيض كمية 0.032 مليون برميل في اليوم باعتبار مستوى الإنتاج المرجعي للجزائر* هو 1.057 مليون برميل في اليوم ليصبح بداية من شهر يناير 2019 حجم الإنتاج 1.025 مليون برميل في اليوم، وذلك من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار في سوق النفط، لصالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين في الصناعة النفطية.[1]

أما بالنسبة لمساهمة الإنتاج النفطي الوطني في الإنتاج العالمي في الفترة 2000-2019 فيبقى ضئيلا نوعا ما ولا يتعدى نسبة 1.87% كأقصى قيمة سجلت سنة 2005، وأدناها عام 2019 بنسبة 1.1%، وعلى الصعيد العربي، احتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة السادسة عربيا من حيث حجم الانتاج من النفط الخام بمقدار 954.2 ألف برميل في اليوم وبنسبة 3.88% بعد كل من: السعودية، العراق، الإمارات العربية، الكويت وليبيا، والمرتبة

* مستوى الإنتاج المرجعي هو انتاج شهر أكتوبر 2018.

[1] تقرير الأمين العام السنوي، 45، 2018، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ص10.

الثالثة من انتاج الغاز الطبيعي بقيمة 90.3 مليار م^3 وبنسبة 15.14% من إجمالي انتاج الدول العربية بعد قطر والسعودية.

الشكل رقم (03–04): مساهمة الجزائر في انتاج النفط الخام في الدول العربية لسنة 2019

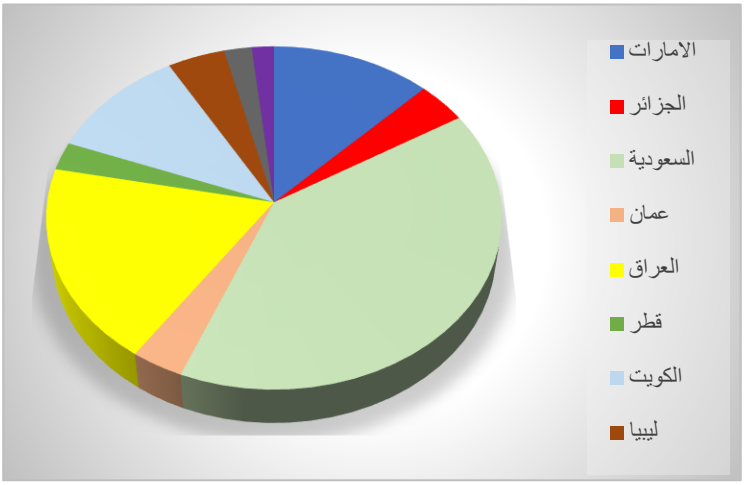

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2020، ص 28.

المطلب الرابع: هيمنة قطاع المحروقات على بقية القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

يمثل قطاع المحروقات الوتر الحساس في الإقتصاد الجزائري، باعتباره يتصدر كل أوجه النشاط الإقتصادي، وذلك من خلال مساهمته بالحصة الأكبر في الناتج الداخلي الخام، والصادرات الوطنية وكذا الإيرادات العامة لميزانية الدولة، سنوضح ذلك كالتالي:

الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر

لمعرفة مدى مساهمة أهم القطاعات الإقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، نستعرض الجدول أدناه والذي يبين القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام، ومساهمة القطاعات الرئيسية فيه خلال الفترة 2000-2019، والمتمثلة في قطاع الفلاحة والمحروقات والصناعة والبناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات والتجارة وأخيرا قطاع الخدمات.

الجدول رقم (03–10): مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج الداخلي الخام الجزائري في الفترة (2019–2000)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	الناتج المحلي الإجمالي	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	التجارة*	الخدمات	باقي القطاعات
*2000	4123.5	346.2	1616.3	298.2	292.0	436.3	840.7	293.8
2001	4227.1	412.1	1443.9	315.2	358.9	476.21	921.9	298,89

367,62	1004.2	509.28	409.9	337.6	1477.0	417.2	4522.8	2002
398,32	1112.2	552.18	445.2	355.4	1868.9	515.3	5247.5	2003
442,35	1302.2	607.05	508.0	390.5	2319.8	580.5	6150.4	2004
457,87	1518.7	668.13	564.4	420.1	3352.9	581.5	7563.6	2005
441,63	1708.4	728.37	674.3	444.4	3882.2	641.3	8520.6	2006
450,00	1910.7	863.20	825.1	463.7	4089.3	704.2	9306.2	2007
725,5	2113.7	1003.20	956.7	519.6	4997.6	727.4	11043.7	2008
752,84	2349.1	1160.16	1094.8	570.7	3109.1	931.3	9968.0	2009
1051,57	2586.3	1283.23	1257.4	617.4	4180.4	1015.3	11991.6	2010
1794,87	2856.2	1446.33	1333.3	663.8	5242.1	1183.2	14519.8	2011
2164,53	3190.4	1649.97	1479.4	728.6	5208.4	1421.7	15843.0	2012
1916,42	3849.6	1870.58	1627.4	771.8	4968.0	1640.0	16643.8	2013
1917,96	4195.2	2067.54	1794.0	838.5	4657.8	1771.5	17242.5	2014
1902,96	4549.9	2259.34	1908.1	900.9	3134.3	1936.4	16591.9	2015
2113,99	4841.3	2341.31	2072.9	979.3	3025.5	2140.3	17514.6	2016
2433,31	5163.5	2116.09	2203.7	1040.8	3699.7	2219.1	18876.2	2017
2154,9	5305.3	2349.60	2346.5	1127.9	4547.8	2427.0	20259.0	2018
2241,4	5577.6	2445.8	2481.4	1198.5	3910.1	2429.4	20284.2	2019
1216.04	2844.86	1341.69	1231.67	649.15	3536.56	1202.05	12022.00	المتوسط
10.12	23.66	11.16	10.25	5.40	29.42	10.00	100	النسبة (%)

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للفصل الأول من السنوات 2014، 2017 و2020 من خلال الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz Consulté le 01/06/2020, 11 :10.

* Office nationale des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Collections Statistiques N°215/2020 Série E, 2020, p66, sur le site : https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf, Consulté le 01/06/2020, 13 :10.

Office nationale des statistiques, Les comptes économiques en volume de 2016 à2019, p 01, sur le site : https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf, Consulté le 01/06/2020, 13 :30.

سنحاول تلخيص الجدول أعلاه في النقاط التالية حسب مساهمة كل قطاع بالترتيب:

أولا: قطاع المحروقات

نلاحظ أن المحروقات تتصدر النسبة الأكبر في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي كما بلغت 29.42% في متوسط الفترة 2000-2019، بقيمة متوسطة حوالي 3536.56 مليار دج، كما أن الناتج الإجمالي يتأثر بشكل واضح بقطاع المحروقات، حيث أنه كلما زاد نمو هذا الأخير زاد معه النمو الإقتصادي الوطني والعكس صحيح، مما يعتبر دليل قاطع على ارتباط الإقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على النفط. وفي المقابل تبقى نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الإنتاج ضئيلة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

ولتتوضح لنا الرؤية أكثر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (03–05): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2000–2019)

(الوحدة: %)

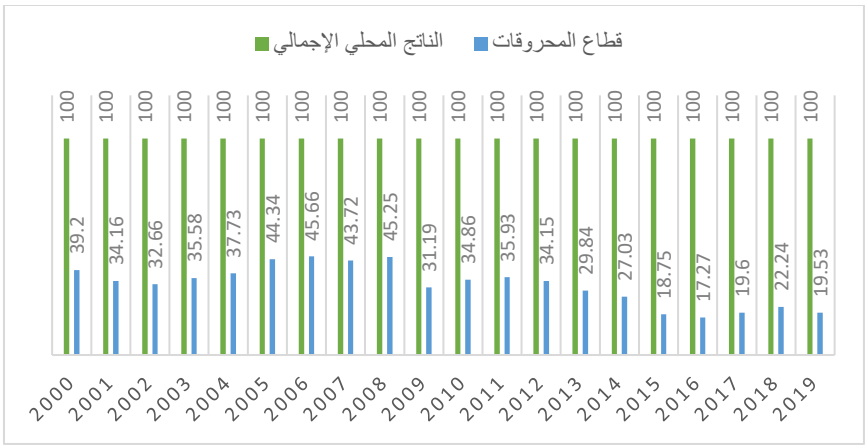

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق باستعمال برنامج EXCEL لحساب النسب المئوية.

يتبين لنا من الشكل السابق أن أعلى نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام حققت من طرف قطاع النفط كانت في الفترة من 2005 إلى 2008 حيث فاقت 43%، وذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وانتعاش قطاع المحروقات في الجزائر حيث انتقل سعر البرميل الواحد من 38.66 دولار سنة 2004 إلى 54.64 دولار سنة 2005 و65.85 دولار سنة 2006 ومن ثم 74.95 دولار سنة 2008 وصولا إلى حوالي 99.97 دولار سنة 2008.

وبسبب الركود الإقتصادي الناتج عن تداعيات الأزمة المالية لسنة 2018 شهدت أسواق البترول في بداية عام 2019 انخفاض أسعارها إلى 62.25 دولار أمريكي للبرميل الواحد، مما أدى إلى تراجع نمو قطاع المحروقات في الجزائر وبالتالي تراجع نسبة دعمه للناتج الداخلي الخام إلى 31.19%، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض قيمة هذا الأخير من 11043.7 مليار دج سنة 2008 إلى 9968 مليار دج سنة 2009.

إلا أن أسعار النفط في العالم بدأت في التعافي تدريجيا في الفترة من 2010 إلى 2014 حيث قدرت أقصى قيمة حققتها 112.94 دولار أمريكي للبرميل سنة 2011، وبالرغم من ذلك سجل قطاع المحروقات في الجزائر نموا متواضعا ونسبة مساهمة ضئيلة نوعا ما مقارنة مع سابقتها لا تتعدى 36% في الإقتصاد الوطني، ويرجع ذلك من جهة إلى تراجع مستخرجات البترول من الآبار القديمة، و تدني كمية الإنتاج والتصدير، وبالتالي نقص العائدات النفطية، ومن جهة أخرى إلى نمو القطاعات الأخرى خارج المحروقات وذلك بسبب البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية في تلك الفترة والتي من أهدافها دعم التنمية البشرية والحد من البطالة بواسطة استحداث مناصب عمل جديدة، ودعم القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والسياحة وتطوير البحث العلمي. حيث

نلاحظ أنه بالرغم من انخفاض العائدات النفطية من 5208.4 مليار دج سنة 2012 إلى 4968 مليار دج و4657.8 مليار دج في سنتي 2013 و2014، إلا أن قيمة الناتج الداخلي الخام قد ارتفعت من 15843 مليار دج سنة 2012 إلى 16643.8 مليار دج و17242.5 مليار دج سنتي 2013 و2014 على التوالي.

إلا أنه مع بداية 2015 عاودت أسعار النفط في الانخفاض مجددا نحو 60 دولار أمريكي، وواصلت الانخفاض إلى غاية 27 دولار للبرميل سنة 2016 وهو أدنى سعر سجل منذ 12 سنة، ثم تعافت تدريجيا في الفترة 2017-2019، الأمر الذي أدى إلى تدني نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام حيث بلغت أدنى قيمة لها بـ 17.27% سنة 2016 بقيمة 3025.5 مليار دج، غير أن الناتج الداخلي الخام شهد تطورا نسبيا في هذه الفترة ويرجع ذلك إلى تطبيق الدولة لسياسات تنموية ضمن برنامج توطيد النمو والبرنامج الجديد الذي يركز على الاهتمام أكثر بالتنويع الإقتصادي وزيادة الصادرات خارج المحروقات، وتحديث وعصرنة القطاع الفلاحي ودعم السياحة وتشجيع الاستثمارات في جميع القطاعات.

ثانيا: قطاع الخدمات

يحتل قطاع الخدمات الخاص(خارج الإدارات العمومية) المرتبة الثانية بعد المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام، بمعدل 23.66% في الفترة 2000-2019، وقيمة متوسطة مقدرة بـ 2844.85 مليار دج في نفس الفترة، كما أنه شهد تحسنا معتبرا حيث ارتفع من 840.7 مليار دج سنة 2000 إلى 5577.6 دج في 2019، ويرجع ذلك إلى مختلف البرامج التي تبنتها السلطات الحكومية في سبيل دعم القطاع الخاص وخاصة جانب التعليم والصحة والسياحة، من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والانتقال إلى نظام إقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة، وإلغاء التمييز بين المشروعات الخاصة والعامة.

ثالثا: قطاع التجارة

كما احتل القطاع التجاري المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات في دعم الإقتصاد الوطني بنسبة 11.16% من إجمالي الناتج المحلي، بقيمة متوسطة بلغت 1341.69مليار دج، وهي قيمة ضئيلة نوعا ما، وهذا ما يفسر نقص الصادرات على حساب الواردات، وعلى العموم فالنسبة المحققة هاته تسيطر عليها الصادرات البترولية.

والشكل التالي يوضح تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2000-2019.

الشكل رقم (03–06): تطور قيم الصادرات والواردات الوطنية في الفترة (2000–2019)

(الوحدة: مليار دج)

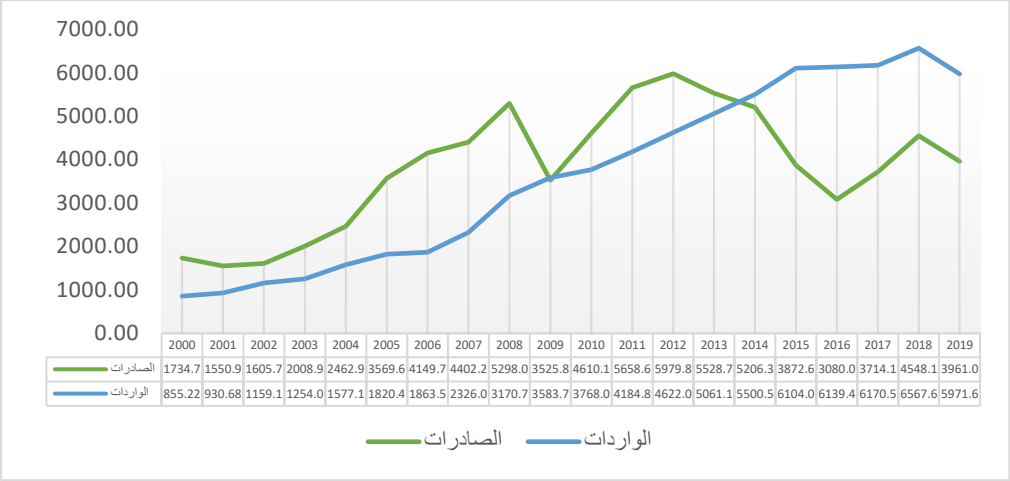

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	1734.7	1550.9	1605.7	2008.9	2462.9	3569.6	4149.7	4402.2	5298.0	3525.8	4610.1	5658.6	5979.8	5528.7	5206.3	3872.6	3080.0	3714.1	4548.1	3961.0
الواردات	855.22	930.68	1159.1	1254.0	1577.1	1820.4	1863.5	2326.0	3170.7	3583.7	3768.0	4184.8	4622.0	5061.1	5500.5	6104.0	6139.4	6170.5	6567.6	5971.6

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات من خلال:

Office nationale des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Collections Statistiques N°215/2020 Série E, 2020, p66, sur le site : https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf, Consulté le 12/09/2020, 13 :10.

Office nationale des statistiques, Les comptes économiques en volume de 2016 à2019, p 1, sur le site : https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf, Consulté le 12/09/2020, 13 :30.

نلاحظ من الشكل السابق زيادة متواضعة في الصادرات خلال الفترة من 2001 إلى 2008 حيث وصلت لذروتها سنة 2008 بقيمة 5298.03 مليار دج، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية وتحقيق أعلى معدلات تغطية للارتفاع الملموس للصادرات بالنسبة للواردات، سرعان ما انخفضت مرة أخرى إلى 3525.85 مليار دج سنة 2009 مسجلة عجز في الميزان التجاري بسبب تدهر أسعار النفط العالمية، وكان هو الحال بالنسبة لدول العالم فبالنسبة للتبادلات التجارية الدولية فانخفضت قيمتها ما بين سبتمبر 2008 ومارس 2009 بنسبة 30% كتبعية للأزمة المالية على الإقتصاد الحقيقي وعلى حجم الاستثمار والاستهلاك والطلب، كما أن تضخم الأسعار على الصعيد العالمي والناتج أساسا عن ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في البنوك والأسواق العالمية، والتي يقابلها انتاج حقيقي زادت من فاتورة الواردات الجزائرية.[1]

كما أخذت الصادرات في الارتفاع مرة أخرى في الفترة 2010-2012 نظرا لتعافي أسعار النفط وزيادة قيمة الصادرات من المحروقات، حيث قدرت إجمالي الصادرات الوطنية بـ 5979.81 مليار دج سنة 2012، مقابل 4622.07 مليار دج للواردات مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري قدر بـ 1357.74 مليار دج، ولكن مع

[1] عياش درار، نسيمة أوكيل، زينب يعلى، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد17، العدد 1، الجزائر، 2013، ص55.

تراجع أسعار البترول العالمية في الفترة 2013-2016 حيث بلغت أدنى سعر لها سنة 2016 بـ 27 دولار للبرميل، الأمر الذي أثر كثيرا على قطاع المحروقات للدول النفطية كالجزائر حيث انخفضت قيمة صادراتها انخفاضا حادا إلى حوالي 3080 مليار دج مقابل 6139.4 مليار دج للإيرادات مسجلة بذلك عجز تجاري مقدرا بـ 3059.4 مليار دج، وذلك بسبب تركيز صادراتها على منتوج أو قطاع معين وهو النفط فبمجرد حدوث انخفاض في أسعاره تنخفض معه قيمة الصادرات الإجمالية.

أما في الفترة 2017-2019 بدأت الصادرات تتحسن حيث سجلت أقصى قيمة لها سنة 2018 بـ 4548.10 مليار دج، ويرجع ذلك من جهة إلى التحسن التدريجي في أسعار النفط، وإلى اتخاذ السلطات الحكومية لبعض السياسات التنموية التي تهدف أساسا على التنويع في الصادرات وعدم التركيز على قطاع المحروقات فقط بل الاهتمام بتطوير الانتاج في قطاعات أخرى كالقطاع الفلاحي والصناعي، ومع ذلك لم تستطع الجزائر التحكم في وارداتها مما أدى ذلك إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري قدر بـ 2010.6 مليار دج سنة 2019.

رابعا: البناء والأشغال والعمومية

حقق قطاع الأشغال العمومية معدل 10.25% في الفترة 2000-2019، بقيمة متوسطة تبلغ 24633.4 مليار دج، حيث بلغ نموا قياسيا سنة 2018 بلغ حوالي 12.23% وهو النمو الأكثر ارتفاعا بين كل قطاعات النشاط.

وبالرغم من تراجع أسعار البترول جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مما أدى إلى نقص العائدات النفطية، إلا أن قطاع البناء والأشغال العمومية زاد في نسبة مساهمته في الناتج الوطني، وذلك بسبب ارتفاع نفقات التجهيز للدولة التي بلغت 23%، حيث يمثل نشاط البناء والأشغال العمومية الناتج عن هذه النفقات حوالي 55% من رقم أعمال هذا القطاع، ويتوزع باقي النشاط بين القيمة المضافة المولدة من طرف قطاع الخدمات، وتلك المولدة من طرف الأشغال البترولية وكذلك الاستثمار العقاري للأسر في البناء الذاتي وأخيرا البناء والأشغال العمومية للمؤسسات.[1]

كما سجل بناء السكنات، الذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، نموا يعادل 22.7%، وتؤكد المؤشرات الظرفية لهذا القطاع خصوصا إنتاج الإسمنت ومعدات البناء هذه الوتيرة العالية للنمو في هذا القطاع، ففي 2012 يمثل ما هو متاح من إنتاج الإسمنت إنتاجا واستيرادا ارتفاعا بلغ 11.2% بالرغم من انخفاض الاستيراد من هذه المادة بما يقارب 45%، ونفس الشيء عن التوسع فيما هو متاح من حديد الخرسانة الذي ارتفع إنتاجه

[1] تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008، ص165.

بواقع 14.3% واستيراده بـ 26 %. ويمكن القول أن المساهمة المقبولة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي، تعود لحجم الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن بكل صيغها.[1]

كما أن تصنيف الاستثمارات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، يبرز هيمنة القطاع الصناعي ويليه قطاع البناء والأشغال العمومية فيما يتعلق بخلق مناصب العمل لمختلف فئات المجتمع، بأكثر من مليون منصب عمل، هذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03–11): مساهمة القطاعات الإقتصادية في خلق مناصب العمل في الفترة (2013–2017)

(الوحدة: بالآلاف، باستثناء تعليمات مخالفة)

القطاعات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع	النسبة (%)
السكان النشطون	11964	11453	11932	12117	12298	59764	**100**
الفلاحة	1141	899	917	865	1102	4924	**8.24**
الصناعة	1407	1290	1377	1465	1493	7032	**11.77**
البناء والأشغال العمومية	1791	1826	1776	1895	1847	9135	**15.29**
النقل والاتصالات، التجارة والخدمات	6449	6224	6524	6620	6417	32234	**53.94**

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017 عبر الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf, p 143, Consulté le 25/12/2020, 15 :15.

وبالرغم من توفير هذا القطاع لعدد كبير من مناصب الشغل إلا أن نسبة مساهمته في الشغيل الكلي يبقى متوسطا نوعا ما في حدود 8.24% خلال الفترة من 2013-2017.

خامسا: القطاع الفلاحي والصناعي

عرفت مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2019) معدلات لا بأس بها قدرت في المتوسط بـ 10%، حيث انتقلت من 346.2 مليار دج سنة 2000 إلى 2429.4 مليار دج سنة 2019، وذلك نتيجة تطبيق برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وكذا الأموال الضخمة الموجهة للتجديد الفلاحي والريفي، إلا أنها تبقى نسبة ضئيلة بدولة بحجم الجزائر باعتبارها أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة الجغرافية.

كما حقق القطاع الصناعي في الجزائر قيمة متوسطة 649.14 مليار دج في الفترة 2000–2019 بمعدل 5.4% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضئيلة نوعا ما وبالرغم من هذه النتائج التي حققها القطاع الصناعي

[1] تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، مرجع سابق، ص165.

إلا أنه لا زال ضعيفا ويرتكز فقط على بعض الصناعات الغذائية والميكانيكية ولا يمثل نسبة كبيرة في حجم الصادرات الجزائرية.

الفرع الثاني: مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الجزائرية

تمتاز الصادرات الجزائرية بالطابع الأحادي، بحيث يرتكز بالأساس على المنتجات النفطية ومشتقاتها بنسبة تفوق 95% من الصادرات الإجمالية، مما جعل الإقتصاد الجزائري يرتبط بشدة للتغيرات في أسعار النفط الدولية، وكذا لتقلبات قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي باعتباره العملة المستخدمة في التبادلات التجارية في أسواق النفط، وسنبين مدى مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2019 في الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (03–12): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية في الفترة (2000–2019)

(الوحدة: مليار دولار أمريكي، باستثناء تعليمات مخالفة)

السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة (%)	سعر البترول الخام**	السنوات	الصادرات الكلية	صادرات المحروقات	النسبة (%)	سعر البترول الخام**
2000	21.65	21.06	97,27	28.5	**2011**	72.89	71.67	98,33	112.9
2001	19.09	18.53	97,07	24.8	**2012**	71.74	70.58	98,38	111.0
2002	18.71	18.11	96,79	25.2	**2013**	64.87	63.82	98,38	109.5
2003	24.47	23.99	98,04	29.0	**2014**	60.13	58.46	97,22	100.2
2004	32.22	31.55	97,92	38.7	**2015**	34.57	33.08	95,69	53.1
2005	46.33	45.59	98,40	54.6	**2016**	29.31	27.92	95,26	45.0
2006	54.74	53.61	97,94	65.7	**2017**	34.57	33.20	96,04	54.1
2007	60.59	59.61	98,38	74.8	**2018**	41.12	38.90	94,60	71.3
2008	78.59	77.19	98,22	99.9	***2019**	34.99	32.93	94,11	64.4
2009	45.19	44.42	98,30	62.2	**–**	–	–	–	–
2010	57.09	56.12	98,30	80.2	**القيمة المتوسطة**	45.14	44.02	97.23	65.25

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017، 2018 و2019، والنشرة الإحصائية الثلاثية للفصل الأول من سنة 2020، عبر الرابط:10: 16 ,Consulté le 14/05/2021 , https://www.bank-of-algeria.dz

** منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC عبر الرابط :.10: 16 ,Consulté le 13/01/2021 , https://www.opec.org

الشكل رقم (03–07): نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

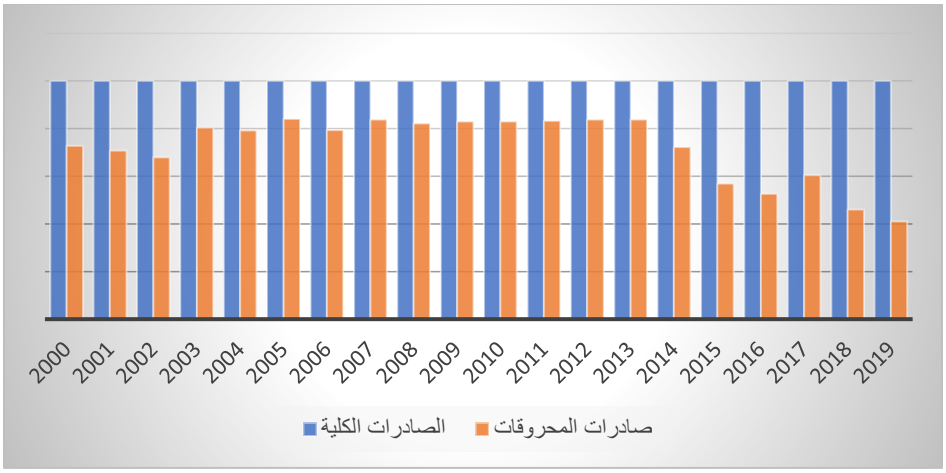

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03-12).

نستنتج من الشكل السابق أن قطاع المحروقات يستحوذ على هيكل الصادرات الوطنية بمعدل 97.23% في متوسط الفترة 2000-2019، وبقيمة متوسطة حوالي 44.02 مليار دولار أمريكي مقابل 45.14 مليار دولار من مجمل الصادرات الكلية، والملاحظ أن قيمة الصادرات الجزائرية شهدت تغيرات عديدة في تلك الفترة بين الانخفاض والارتفاع ناتجة عن التغير في قيمة الصادرات النفطية، والتي بدورها تتأثر بأسعار البترول العالمية، فمثلا سنة 2015 عندما انهارت أسعار البترول صاحبه مباشرة انخفاض في قيمة الصادرات النفطية من 58.46 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 33.08 مليار سنة 2015، مما أدى حتما إلى تدني قيمة الصادرات الإجمالية من 60.13 مليار دولار إلى 34.57 مليار دولار، هذا ما تفسره النسب الكبيرة لمساهمة الصادرات النفطية في مجموع الصادرات والتي تراوحت بين 94.11 % سنة 2019 و98.40% سنة 2005، إلا أننا نرى أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض نوعا ما في السنوات الأخيرة، كدليل على نقص تبعية الجزائر للنفط ومباشرتها في البحث عن مصادر جديدة لتمويل نفقاتها عن طريق انتهاج سياسة التنويع في الإنتاج والتصدير.

كما أن العوائد المتأتية من صادرات المحروقات تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار البترول العالمية والتي بدورها تخضع لمجموعة من العوامل، ولتوضيح الارتباط الوثيق بين تطور الصادرات الكلية والنفطية وأسعار البترول نستعرض الشكل أدناه:

الشكل رقم (03–08): ارتباط الصادرات النفطية بأسعار البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

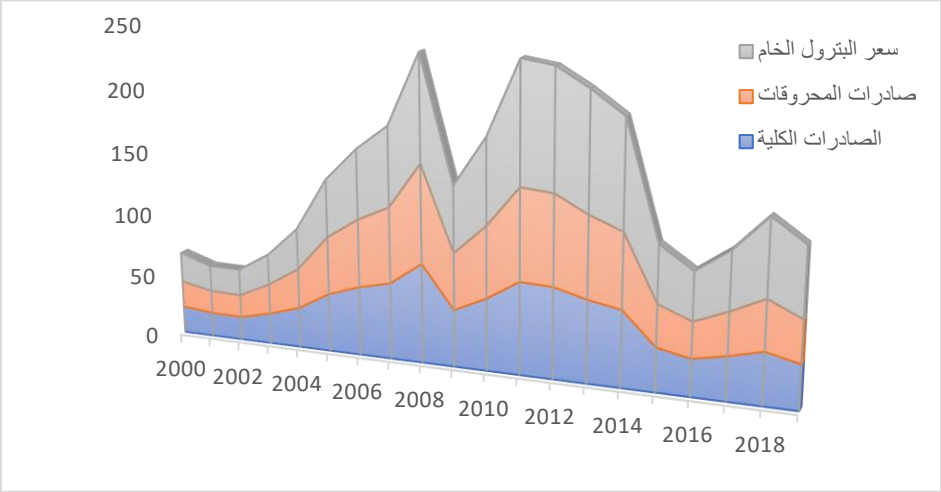

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03-12).

كما هو موضح في الشكل أعلاه أن الصادرات الكلية اتخذت منحنى شبه مطابق للصادرات النفطية وأسعار البترول في الفترة 2000-2019، ما يعد دليلا قاطعا على العلاقة الطردية بينهم، الأمر الذي يدفعنا باستنتاج سيطرة المحروقات على صادرات الجزائر مما جعلها المورد الرئيسي للعملة الصعبة للوطن.

الفرع الثالث: مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر

تتكون ميزانية الدولة من جانبين جانب الإيرادات العامة وجانب النفقات العامة، حيث تلعب الإيرادات العامة دورا هاما في الميزانية العامة لأي دولة فعلى أساسها تبنى إقتصاديات الدول، حيث تعتبر الجباية البترولية المورد الأساسي الذي تعتمده الجزائر في تمويل نفقاتها ومواجهة أعبائها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، هذا ما سنتناوله في هذا الفرع، ولكن قبل ذلك لابد من تحليل تطور الإيرادات العامة في ميزانية الدولة.

أولا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر

تستحوذ الايرادات البترولية على الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، والتي تعتبر أهم وأكبر مورد من موارد الدولة، لتأتي بعدها الإيرادات العادية والتي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والايرادات غير الجبائية، هذا ما سوف نلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (03–13): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الايرادات	1578.1	1505.5	1603.2	1966.6	2226.2	3082.6	3639.8
الإيرادات البترولية*	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0
الإيرادات خارج المحروقات	364.9	488.5	595.1	616.4	649.0	724.2	840.5

الإيرادات الجبائية	349.5	398.2	482.9	519.9	578.5	640.4	720.8
الإيرادات غير الجبائية	15.4	90.3	112.2	96.5	70.5	83.8	119.7
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
إجمالي الايرادات	3687.8	5111.0	3676.0	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5
الإيرادات البترولية*	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4184.0	3678.1
الإيرادات خارج المحروقات	883.1	1022.1	1263.3	1487.8	1810.4	2227.2	2279.4
الإيرادات الجبائية	766.7	895.4	1146.6	1298.0	1527.1	1984.3	2031.0
الإيرادات غير الجبائية	116.4	126.7	189.8	116.7	283.3	242.9	248.4
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019****	**–**
إجمالي الايرادات	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8	6751.4	6507.9	–
الإيرادات البترولية*	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2887.1	2714.5	–
الإيرادات خارج المحروقات	2349.9	2729.6	3329.0	3810.3	3864.2	3793.4	–
الإيرادات الجبائية	2091.4	2354.7	2482.2	2663.1	2648.5	3041.4	–
الإيرادات غير الجبائية	258.5	374.9	846.8	1147.2	1215.7	752.0	–

* بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية.

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017، 2018، عبر الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz , Consulté le 14/05/2021, 16 :10

**قانون رقم 18–18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ص 28، عبر الرابط:

https://www.mf.gov.dz/pdf/texte/lois_finances_ar/lois_finances_ar_2019.pdf, Consulté le 13/01/2021, 13 :15.

يمكن تلخيص الجدول أعلاه في النقاط التالية:

- إن الإيرادات العامة في الجزائر عرفت انتعاشا كبيرا في الفترة 2000–2008، حيث انتقلت من 1578.1 مليار دج سنة 2000 إلى 5111.0 مليار دج سنة 2008 أي تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف خلال تلك الفترة، ولكن سرعان ما عاودت الانخفاض سنة 2009 إلى 3676 مليار دج، ثم ارتفعت إلى أن بلغت قيمتها 6411.3 مليار دج سنة 2012، وعاودت التراجع مجددا ابتداء من سنة 2013 إلى 2016 حيث بلغت آنذاك 5110.1 مليار دج، إلا أنها تحسنت في الفترة الأخيرة إلى أن وصلت 6507.9 مليار دج سنة 2019، وتفسر هذه التذبذبات في حجم الإيرادات العامة في الجزائر إلى السبب الرئيسي وهو تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وما له من أثر على إيرادات المحروقات؛
- وبالنسبة لإيرادات المحروقات فتطورت هي الأخرى حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2001 بـ 1001.4 مليار دج وأقصاها سنة 2008 بـ 4088.6 مليار دج، كما مثلت نسبة 59.12% من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر في متوسط الفترة 2000–2019، حيث شهدت تقلبات عديدة تعكس بشكل واضح تذبذبات أسعار النفط العالمية؛

- أما الإيرادات خارج المحروقات فتحسنت هي الأخرى تدريجيا من 364.9 مليار دج سنة 2000 إلى 3793.4 مليار دج سنة 2019 خاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في الفترة 2000-2015 والتي بلغت حوالي 33.07% تبقى قاصرة مقارنة مع الإيرادات البترولية، ولكن ابتداء من سنة 2016 ومع انخفاض العائدات من النفط تصاعدت قيم الإيرادات خارج المحروقات ومثلت في متوسط الفترة 2016-2019 أكثر من 50 %من مجموع الإيرادات العامة؛
- كما أن الايرادات الجبائية شهدت ارتفاعا من 349.5 مليار دج سنة 2000 إلى 3041.4 مليار دج أي زادت أكثر من ثمان مرات بنسبة متوسطة قدرت بـ 33.27%من مجموع الإيرادات العامة، "وتتمثل أساسا في حاصل كل من الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب على الأعمال، والضرائب غير المباشرة، وحقوق التسجيل والطابع وأخيرا الحقوق الجمركية"،[1] إضافة إلى الجباية البترولية والتي تساهم بنسبة كبيرة في الإيرادات الكلية للدولة، حيث كانت تمول أكثر من 60% من الإيرادات الإجمالية خلال الفترة 2000-2010، لكن سرعان ما أخذت هذه النسبة تتراجع تدريجيا ووصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2016 حيث قدرت بـ 34.85% لتعاود الارتفاع من جديد وصولا إلى نسبة 38.37% سنة 2017؛
- كما أن تراجع نسبة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة فرض على السلطات رفع بقية إيرادات الميزانية خارج المحروقات والتفكير الجدي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لعدم استقرار هذه الأخيرة؛[2]
- أما الإيرادات غير الجبائية فتضاعفت بدرجة كبيرة من 15.4 مليار دج سنة 2000 إلى 752.0 مليار دج سنة 2019، وبنسبة 7.56% من إجمالي الإيرادات العامة في تلك الفترة، وتشتمل خصوصا على أملاك الدولة، ومساهمات المؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، وموارد أخرى.

ثانيا: مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر

من خلال تحليلنا للجدول رقم (03-13) لاحظنا ان الإيرادات البترولية أخذت نفس مسار الإيرادات العامة في الجزائر، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على العلاقة الطردية والوثيقة بينها، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

[1] يلس شاوش بشير، مرجع سابق، ص31.

[2] أسيا سعدان، سعاد شعابنية، مرجع سابق، ص150.

الشكل رقم (03–09): تطور الإيرادات البترولية والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

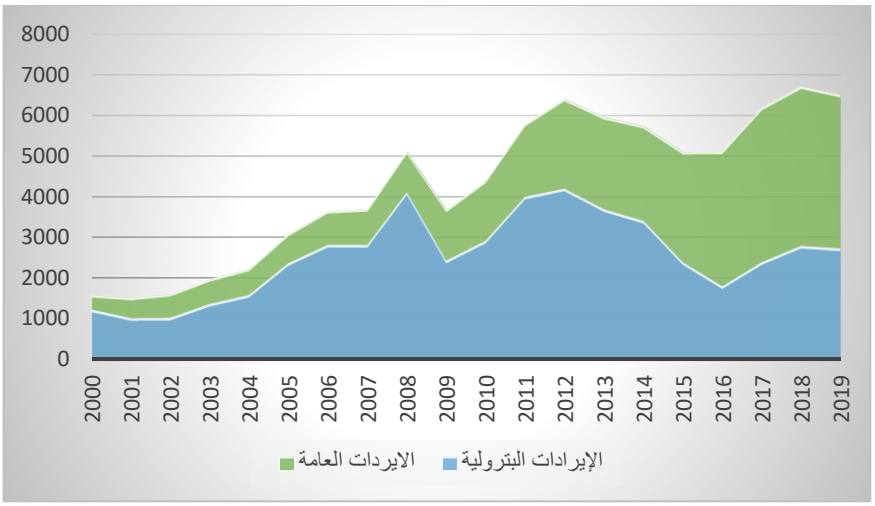

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03-13).

يتبين لنا من الشكل أعلاه مساهمة الإيرادات النفطية بشكل كبير في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر، يمكننا تحليل ذلك كما يلي:

- شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا هاما من 1578.1 مليار دج إلى 5111 مليار دج في الفترة 2000-2008، ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى الزيادة المضطردة في الإيرادات البترولية والتي تضاعفت قيمتها أكثر من ثلاثة أضعاف من 1213.2 مليار دج سنة 2000 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة حوالي 74.51 % من إجمالي الإيرادات العامة في الفترة 2000-2008؛
- ولكن مع بداية سنة 2009 بدأت الإيرادات الكلية تنخفض، نتيجة انخفاض عوائد المحروقات من 4088.6 مليار دج سنة 2008 إلى 2412.7 مليار دج سنة 2009؛
- سرعان ما عاودت الارتفاع مجددا في الفترة 2010-2012 من 4392.9 مليار دج سنة 2010 إلى 6411.3 مليار دج سنة 2012، تزامنا مع زيادة الإيرادات النفطية من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184 مليار دج سنة 2012؛
- إلا أن العوائد من المحروقات لم تبقى مستقرة مدة طويلة فأخذت بالتناقص سنة بعد أخرى من 3678.1 مليار دج سنة 2013 إلى 1781.1 مليار دج سنة 2016، مما صاحبه تسجيل أرقام متدنية للإيرادات العامة من 5957.5 مليار دج سنة 2013 إلى 5110.1 مليار دج سنة 2016؛

- أما في الفترة المتبقية عاودت أسعار البترول بالتعافي الأمر الذي أدى إلى زيادة في عائدات الدولة من المحروقات بـ 2372.5 مليار دج و2776.2 مليار دج ثم 2714.5 مليار دج خلال السنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي، دفعت هذه الزيادة بالضرورة إلى ارتفاع الإيرادات العامة هي الأخرى؛

من خلال ما سبق كان لا بد لنا من معرفة نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، التي سنوجزها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03–10): نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2019–2000)

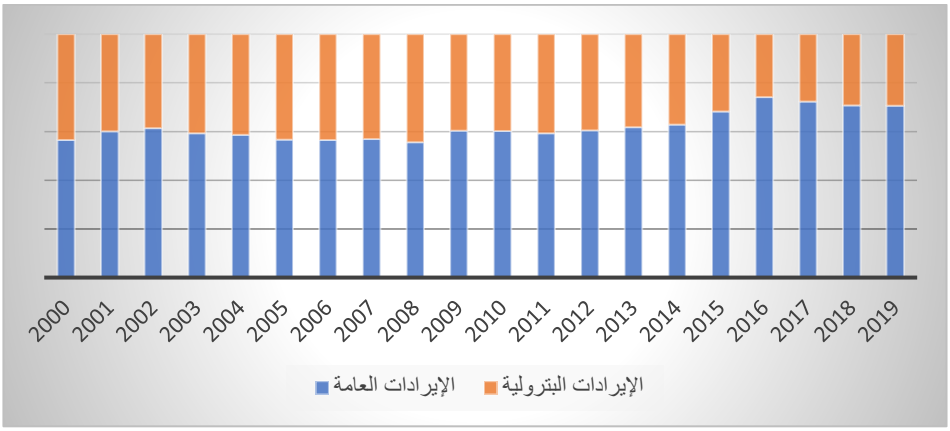

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03-13).

نستطيع القول أن الإيرادات البترولية تمثل المصدر الرئيسي والأهم لإيرادات الدولة العامة التي تتحصل عليها من أجل تغطية مختلف نفقاتها العمومية، وهو ما يظهر جليا في الشكل أعلاه، نظرا لارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة بـ 59.12 % في متوسط المدة 2000-2019، حيث حققت أعلى نسبة سنة 2008 بـ 80%، وأدناها سنة 2016 بنسبة 34.85%، ويرجع هذا الفرق الكبير في نسب المساهمة إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى تباين حجم العائدات من المحروقات، وبزيادة اعتماد الجزائر في مواردها بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية سنة تلوى الأخرى، وعدم ابداء الاهتمام للقطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة ودعمها بالمستوى المطلوب، غير أن الأمر المبشر بالخير أنه في السنوات الأخيرة من 2016 إلى 2019، بالرغم من تناقص الإيرادات النفطية ارتفعت الإيرادات العامة عكس ما حدث في السنوات السابقة، وهذا ما يدل على بدأ الدولة في البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها العامة، عن طريق انتهاج سياسة تنويع إقتصادها الوطني من خلال الإنتاج والتصدير، والتخلص شيئا فشيئا من التبعية النفطية نظرا للتحديات الكبيرة في سوق النفط العالمي وعدم استقرار أسعار منتجاته.

المبحث الثالث: التنويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

يكتسي موضوع التنويع الإقتصادي مكانة هامة في الدول الريعية، التي يعتمد إقتصادها عادة على منتج واحد، سواء في الإنتاج أو التصدير كما يمثل المصدر الرئيسي لتمويل نفقاتها العامة، إلا أن لهذا الاعتماد انعكاسات سلبية على مؤشرات النمو الإقتصادي الوطني في حالة انخفاض الأسعار العالمية لهذا المنتج، لذلك وجب على هذه الدول إعادة النظر في هيكل انتاجها والتفكير أكثر في تنويع مصادر دخلها، من خلال هذا المبحث سنحاول الإمام بالجوانب المختلفة للتنويع الإقتصادي.

المطلب الأول: التنويع الإقتصادي، أشكاله وأهدافه

تسعى معظم الدول النفطية خاصة أو الغنية بالموارد الطبيعية عامة إلى تقليل اعتمادها الكبير على هذا المورد، خاصة أن أسعار البترول تشهد تقلبات عديدة بين الارتفاع والانخفاض قد تساهم في انتعاش الإقتصاد أو تثبيطه، لذا يمكن تعريف التنويع الإقتصادي كالتالي:

الفرع الأول: تعريف التنويع الإقتصادي

هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الإقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.[1]

وهو الرغبة في تحصيل أكبر عدد من مصادر الدخل الرئيسة للبلد، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك من خلال محاولة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات دون أن يقتضي الأمر إلى تلك القطاعات ذات الميزة التنافسية العالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكوين بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد.[2]

من خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أن أسلوب التنويع الإقتصادي، يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع إقتصادي واحد دون القطاعات الأخرى، وأحسن مثال على ذلك هي الجزائر باعتبارها دولة نفطية بامتياز من خلال اعتمادها شبه الكلي على تمويل موازنتها وتغطية نفقاتها العامة، فهي في إطار التنويع الإقتصادي وجب

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016، ص01.

[2] Cuberes,D. andJerzmanowaski, M. Democracy, Diversification and Growth, Reversals Economic, Journal, N°119, October 2009, pp 1270-1302.

عليها دعم القطاعات الأولية كالزراعة والصناعة، دون قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة تفوق 95% من تكوين الناتج الداخلي الإجمالي للدولة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة الطردية والعكسية بين التنويع والنمو الإقتصادي:

- يتمثل الاتجاه الأول في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو الذي يرى في التخصص بمعنى انخفاض درجة التنويع الإقتصادي، محفزا ومصدرا للنمو الإقتصادي، أي أنه كلما قل التنويع زاد النمو الاقتصادي؛[1]
- أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دراسات عديدة، فحواها أن للتنويع في القطاعات الإقتصادية أثر إيجابي على النمو الإقتصادي، وفي المقابل فإن تحديد أو تخصيص الإنتاج والتصدير في قطاع أو نشاط واحد فقط، يؤدي إلى تدني معدلات النمو الإقتصادي.

الفرع الثاني: أشكال التنويع الإقتصادي

إن التنويع الإقتصادي هو تلك العملية المعقدة والتبادلية والتي تهدف إلى:

1- تنويع الإنتاج: وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الإقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، غير أن تنويع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الإقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي إقتصاد، ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى. ونميز في هذا الصدد بين صنفين من تنويع الإنتاج:

- **التنويع الأفقي:** ويقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع، وهو ما يحمل دلالة الزيادة الكمية في السلع والمنتجات؛
- **التنويع العمودي:** ويتطلب إضافة مراحل إنتاجية جديدة لما هو موجود.

2- تنويع الصادرات: هي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية .

الفرع الثالث: أهداف التنويع الإقتصادي

من بين الآثار الإيجابية التي يراها مؤيدو فكرة ضرورة التنويع على النمو الإقتصادي ما يلي:[2]

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018، ص 22.

[2] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات مجلس التعاون لدول الخليج، قسم الإقتصاد كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، يومي 16-17 فبراير 2014، ص06.

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يساهم التنويع الإقتصادي في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وبالتالي تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد محدد منها، وذلك نظرا للظروف التي قد تنعكس سلبا على العوائد الاستثمارية، الطبيعية منها كالزلازل والفيضانات والحرائق، والدولية كالحروب والنزاعات والاحتكارات، الأمر الذي يجعل من تنويع المحفظة الاستثمارية وتوزيعها على أنواع مختلفة من المنتوجات الحل الأمثل لتفادي المخاطر الاستثمارية وزيادة عائداتها، هذا ما يجسد الحكمة الشهيرة لا تضع كل البيض في سلة واحدة فقط (don't put all your eggs into one particular basket) ؛
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** والمقصود به أن الدول التي تعتمد في إقتصادها اعتمادا كليا على تصدير منتج واحد فقط أو مجموعة محدودة من المنتجات وعدم قدرتها على التنويع في ذلك، كالدول النفطية حيث أنه في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات المصدرة سيؤدي إلى انخفاض عائدات هذه الدول من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤثر سلبا في قدرتها على تغطية مختلف نفقاتها، وتمويل عملية التنمية الإقتصادية عن طريق مختلف المشاريع؛
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يساهم التنويع الإقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، والذي بدوره ويؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي؛
- **توطيد العلاقات بين القطاعات الإنتاجية:** بمعنى أن التنويع الإقتصادي يساهم في زيادة عدد القطاعات الإقتصادية المنتجة ويقوي العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج والتي تعمل على دعم النمو الإقتصادي؛
- **الحفاظ على ثبات مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** حيث أن التنويع الإقتصادي الناجم عن عدم تركيز الإنتاج في منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، يقلل من تقلبات مستويات الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ نوعا ما على استقراره؛
- **تقليص معدلات البطالة:** كما رأينا سابقا أن التنويع الإقتصادي يساهم في الرفع من معدلات النمو، ويحقق التنمية المستدامة، ويعمل على توطيد العلاقات بين مختلف القطاعات الإقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي التقليص من معدلات البطالة؛

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الإقتصاد، لأن مخرجات قطاع معين ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يساهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً.

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الإقتصادي، آلياته وعوامل نجاحه

سنستعرض في هذا المطلب أهم المؤشرات التي تدل على وجود تنويع إقتصادي في بلد ما، إضافة إلى آليات وعوامل نجاحه.

الفرع الأول: مؤشرات التنويع الإقتصادي

ومن أهم المؤشرات الدالة على التنويع الإقتصادي:[1]

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، وتدل عليهما نسبة مساهمة القطاعات المختلفة للناتج الداخلي الإجمالي، وتعرضها إلى الارتفاع أو الانخفاض مع الظروف المختلفة، كما أنه من الضروري أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع على حدا؛
- كما أنه من فرضيات التنويع الإقتصادي التغير في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما وعدم الاستقرار في مدة زمنية معينة، وهذا التغير يكون ناتجا أساسا على تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
- انخفاض نسبة الاعتماد على عائدات قطاع المحروقات، وفي المقابل تطور قيمة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات الإجمالية للدولة، مما يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- يدل الارتفاع المعتبر في نسبة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع إجمالي الصادرات إلى زيادة التنويع الإقتصادي، الا أن التقلبات العشوائية في أسعار النفط قد تؤدي إلى حدوث تغيرات غير متوقعة في قيمة صادراته؛
- تطور عامل التشغيل في كل قطاع، مما يعكس تغيرات التكوين القطاعي للناتج الداخلي الخام، بمعنى تحقيق أكبر نسبة لمساهمة القطاعات الإقتصادية في خلق مناصب العمل؛
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الإقتصادي يعني زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي؛

[1] اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الإقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة إقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة–نيويورك، 2001، ص12.

- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

الفرع الثاني: آليات التنويع الإقتصادي

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الإقتصادي، وهي تختلف من إقتصاد لآخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية (الفكرية)، مستوى التقدم الإقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية والدولية لاسيما في جانبها الإقتصادي. ومن بين تلك الآليات ما يلي: [1]

- **إعادة الاعتبار لدور الدولة:** إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما من خلال إحداث تحولات جذرية في هيكل الناتج المحلي، وانطلاقا من ذلك نؤكد الدور الهام والتداخلي والمحفز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية؛
- **الشراكة بين القطاع العام والخاص:** العمل على ترسيخ نظام إقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي، وهذه الحالة تقتضي في جوانبها إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي، بالإضافة إلى دعم ومساندة القطاع الخاص حيث هذا الأخير من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الإقتصادي؛
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مما لا شك فيه أن معظم البلدان المتلفة، لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات، سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها، وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الإقتصاد الوطني. ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الإقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها وإعادة هيكلة إقتصادياتها بهدف تحسين أدائها؛

[1] طبيابية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الإقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخداميين للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 07–08 أفريل 2008، ص16.

- **مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تؤدي المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول حديثة التصنيع، وأصبحت تمثل ركيزة أساسية لإقتصادياتها، كما سارعت العديد من الدول لانتهاج سياسات إقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل عن طريق تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الإقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الإقتصادي.

الفرع الثالث: عوامل نجاح التنويع الإقتصادي

إن نجاح عملية التنويع تقتضي الأخذ بمجموعة من المبادئ نوجزها في النقاط التالية[1]:

- حسن الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج والموارد الطبيعية: أي أن عملية التنويع تنطلق من كفاءة استخدام ما أتيح من موارد محلية، فالدولة التي تمتلك ميزة تنافسية في عناصر الإنتاج (أراض خصبة، مياه، مناخ، ....) يتوجب عليها التوسع في القطاع الزراعي، ولمن تتوفر على عوامل الصناعة (مواد أولية، يد عاملة مؤهلة، ...) التوجه صناعيا ولعل أبرز وسيلة لتجسيد ذلك تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذات الشيء يقال عن الدول التي تمتلك مؤهلات للتنويع في مجال السياحة والخدمات، أما فيما يخص الدول النفطية فيمكنها تحقيق التنويع الإقتصادي بالتوسع في الصناعات البتروكيماوية والصناعات المرتكزة على الطاقة كصناعة الحديد والصلب، غير أن ذلك لا يلغي إمكانية الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاج، وإن لم تكن هناك ميزة مسبقة وهو ما أثبتته تجربة كل من ماليزيا، المكسيك وإندونيسيا؛
- تبني سياسات ملائمة في فترات الرخاء خاصة عند الحديث عن سياسة الإنفاق العام، حيث يتوجب توجيه الفوائض من العائدات للاستثمار في المجالات المنتجة؛
- انتقاء الوقت الملائم للانطلاق في التجسيد الفعلي لعملية التنويع مراعاة لما يستغرقه إثمارها ودر عوائدها من فترات طويلة، وما تتطلبه من إمكانيات مادية ومالية، باعتبار أن التنويع عملية معقدة يتطلب إنجاحها توفير بيئة مستقرة؛
- تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات على تطوير وتنويع منتجاتها بما يساعد في تنمية الصادرات، بالإضافة لحثها على الاستثمار في التدريب لضمان كفاءة العمالة؛

[1] مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي، إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري- قسنطينة، المجلد أ، العدد 48، ديسمبر 2017، ص ص 78، 79.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي لما يقدمه من مزايا سيما في نقل التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثالث: قياس درجة التنوع الإقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل–هيرشمان

إن مدى التنويع الإقتصادي في دولة ما يعرف من خلال مؤشرات عدة ذكرناها سابقا، إلا أنها تفتقد للجانب الكمي الذي يقيس لنا درجته بدقة، وذلك بسبب اختلاف هذه المؤشرات واختلاف الأنشطة الإقتصادية من دولة إلى أخرى.

الفرع الأول: تعريف مؤشر هرفندل–هيرشمان

كما أن التنويع الإقتصادي يقاس بعدة مؤشرات إحصائية، تتباين من حيث الكفاءة وأهداف القياس، فالبعض منها يعتمد على ظاهرة التشتت (Dispersion)كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز(Concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification)كمعامل هرفندل–هيرشمان ويعتبر الأكثر شيوعا، حيث يستخدم لقياس درجة التنويع في تركيب ظاهرة معينة، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها.[1] لذا ارتأينا في هذا الفرع قياس درجة التنويع الإقتصادي باستعمال مؤشر هرفندل–هيرشمان، الذي يتم حسابه بالمعادلة التالية:[2]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(Xi/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}}$$ حيث:

H.H: يمثل مؤشر هيرفندل–هيرشمان.

X_i: هو صادرات المنتج i .

N: عدد المنتجات الممكن تصديرها.

كما يأخذ مؤشر هرفندل–هيرشمان القيم المحصورة بين الصفر والواحد، فكلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على انخفاض التنوع الإقتصادي بمعنى قلة مساهمة القطاعات في الصادرات الإجمالية، مما يبين ضعف الإقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على مجموعة من القطاعات أو المنتجات وبالتالي حصرها في عدد قليل منها، فإذا كان مساو للواحد فذلك يعني انعدام التنوع وتكون الصادرات مرتكزة على النشاط أو المنتج i فقط، مع عدم مساهمة بقية المنتجات الأخرى، إلا أنه يستحيل أن يتحقق هذا في أرض الواقع، أما إذا اقترب من الصفر فيعني ذلك زيادة التنوع الإقتصادي وارتفاع نسبة مساهمة المنتجات الأخرى في الصادرات الإجمالية.

[1] محمد كريم قروف، تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال–هيرشمان، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي، المجلد السابع، العدد الأول، الجزائر، 2020، ص241.

[2] ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سابق، ص 29.

الفرع الثاني: حساب درجة التنويع الإقتصادي في الجزائر بمؤشر هرفندل–هيرشمان H.H

إن أهم تحدي يواجه الإقتصاد الجزائري منذ استقلاله هو التخلص من اعتمادها المفرط والمتزايد على قطاع المحروقات، وعلى الرغم من جملة الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ 1962 في سبيل تنويع إقتصادها للخروج من التبعية النفطية، حافظ الإقتصاد الجزائري على نفس خصائص الإقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على انتاج وتصدير النفط، وبالتالي فشلت كل الجهود المبذولة من أجل إقامة إقتصاد مستدام ودعم النمو خارج قطاع المحروقات بقيادة القطاع الخاص.[1]

كما يعنبر الإقتصاد الجزائري اليوم من بين أقل الإقتصاديات تنوعا، في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، مثلت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حوالي 40% من إجمالي الصادرات، لكن في الآونة الأخيرة لم تتجاوز نسبة 3% من الصادرات الكلية، وهي تعتبر ضئيلة جدا.

ولقياس مؤشر H.H في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019) افترضنا أنN تساوي 7 والمتمثلة في المنتجات أو السلع الممكن تصديرها والتي تجسد هيكلة الصادرات في الجزائر وتتضمن كل من: المواد الغذائية، المحروقات، المواد الأولية، المواد نصف المصنعة، العتاد الفلاحي، العتاد الصناعي والسلع الاستهلاكية غير الغذائية (كما هو موضح في الملحق رقم 06) فتحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03–14): تطور مؤشر هرفندل–هيرشمان (H.H) في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

(الوحدة: %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	0.951	0.953	0.950	0.969	0.967	0.974	0.967	0.974	0.972	0.973
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر	0.973	0.973	0.974	0.974	0.957	0.932	0.925	0.937	0.915	0.907

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الملحق رقم (06)، وبمساعدة برنامج EXCEL.

الفرع الثالث: علاقة مؤشر H.H في الجزائر بأسعار البترول

حسب القراءة الأولية للجدول السابق يتبين لنا أن مؤشر التنويع الإقتصادي H.H للصادرات الجزائرية مرتفع جدا ويقترب للواحد، هذا ما يعني أن الجزائر تعاني من مشكلة الاعتماد شبه الكلي على تصدير منتج واحد على حساب المنتجات الأخرى، وكما هو مبين في هيكل الصادرات أن المحروقات تستحوذ على نسبة كبيرة جدا تفوق 97% من الصادرات الإجمالية في متوسط الفترة 2000-2019.

[1] Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi & Mohamed Benbouziane, Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth, Middle East Development Journal, 2017, PP 06-07.

حيث نجد أن مؤشر التنويع H.H يتماشى طرديا مع نسبة مساهمة صادرات المحروقات، أي كلما زادت هذه الأخيرة ترتفع قيمة H.H هذا ما يدل أنه لا يوجد توازن في هيكلة التصدير، بمعنى وجود ضعف في تنويع الصادرات، وتنويع مصادر الدخل الوطني.

كما لاحظنا أن مؤشر H.H قد اتخذ منحنى تصاعدي من بداية سنة 2000 إلى غاية 2013 وذلك نظرا لما شهدته أسواق البترول العالمية من انتعاش في تلك الفترة، حيث ارتفعت أسعار النقط من حوالي 28.5 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 109.5دولار أمريكي للبرميل سنة 2013، أي زادت قرابة أربعة أضعاف، الأمر الذي أدى إلى تزايد المداخيل البترولية لدى الدول المصدرة للنفط عامة والجزائر خاصة والناتجة عن زيادة صادرات المحروقات، حيث كانت قيمتها تقدر سنة 2001 بـ 21.06 مليار دولار أمريكي وأصبحت سنة 2013 ما يقارب 63.66 مليار دولار أمريكي بنسبة 98.38% من الصادرات الإجمالية، وبالتالي زاد اعتماد الجزائر أكثر على قطاع المحروقات في هذه الفترة، وقل اهتمامها بالقطاعات الأخرى، سرعان ما بدأت قيمة المؤشر في الانخفاض بداية من سنة 2014 بقيمة 0.957 ليتواصل الانخفاض بنفس الوتيرة إلى غاية سنة 2019 بحوالي 0.9076، نفسر ذلك بالتدهور الحاد للأسعار العالمية للبترول من 100.2 دولار أمريكي سنة 2014 إلى 64.4 دولار أمريكي للبرميل سنة 2019، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى البحث عن مصادر دخل أخرى لتدعيم إقتصادها قصد تغطية النقص الناتج عن انخفاض العائدات البترولية، والحل الوحيد أمامها هو التقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات لعدم استقرار أسعارها نتيجة خضوعها لعوامل خارجية تتحكم فيها، والشروع في دعم القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية عن طريق تشجيع الاستثمارات وتوفير المناخ المناسب لها في ظل البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة والتي كان الهدف منها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ودفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال تنويع الإنتاج المحلي وتشجيع الصادرات خارج المحروقات .

كما نلاحظ في السنوات الأخيرة أن الصادرات خارج المحروقات قد أبدت تطورا ملحوظا كالمواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، ساهمت في زيادة التنويع الإقتصادي للوطن، لكن تبقى نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا وغير كافية مقارنة مع الصادرات من المحروقات.

المطلب الرابع: تعزيز القطاع الفلاحي كسياسة استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات

كما سبق ورأينا أن قطاع المحروقات في الجزائر يستحوذ على النسبة الأكبر من النشاط الإقتصادي سواء من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام، أو من حيث الصادرات أو الإيرادات، هذا ما جعل الجزائر تعتمد بشكل هائل على العوائد البترولية في تغطية نفقاتها العامة، إلا أنه مع عدم استقرار الأسواق العالمية والتقلبات العديدة التي

تشهدها أسعار النفط، وضعت الدولة أمام اختيارين اثنين إما توفير العوائد النفطية المتأتية من الفرق بين السعر المرجعي المقرر في الميزانية العامة للدولة والمقدر حاليا بـ 35 دولار للبرميل الواحد، وبين الأسعار الحقيقية للبترول الخام في الأسواق الدولية في صندوق ضبط الموارد، والاستعمال العقلاني لها في حالات تدهور أسعار النفط، أو البحث عن مصادر أخرى لتمويل ميزانيتها من أجل عدم الوقوع في حالة العجز المالي، والعمل على سياسة التنويع الإقتصادي وعدم الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات، وهذا هو الخيار الأمثل، وبالتالي كان لابد لها من دعم القطاعات الإقتصادية الأخرى كحل بديل لقطاع المحروقات، لذلك جعل السيد رئيس الجمهورية الحالي منذ انتخابه من الفلاحة حجر الأساس لبرنامجه الإقتصادي، من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد وتعزيز الإقتصاد الوطني والخروج من التبعية النفطية.

الفرع الأول: أهمية القطاع الفلاحي والإمكانيات المتاحة في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات المنتجة التي لها إمكانية استبدال قطاع المحروقات، والمساهمة في استقرار الإقتصاد الوطني، نظرا لما يتوفر عليه من مقومات تؤهله في دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية المستدامة. كما يعتبر قطاع الزراعة مصدرا رئيسيا لتكوين رأس المال الذي يستخدم للاستثمار في مختلف الأنشطة في الإقتصاد الوطني.[1]

أولا: أهمية القطاع الفلاحي

تكمن أهمية القطاع الفلاحي فيما يلي:[2]

- تعد الفلاحة من بين القطاعات التي تساهم في الحصول على العملة الصعبة، وذلك من خلال زيادة تصدير بعض المواد الغذائية إلى الدول الأجنبية، وكذا يسمح التوسع الزراعي باستبدال السلع المستوردة بالإنتاج المحلي؛
- يساهم زيادة الانتاج الفلاحي في تكوين القيمة المضافة وزيادة الدخل الوطني الخام، الذي بدوره يرفع من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويزيد من النمو الإقتصادي الوطني؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات من خلال زيادة القدرة التصديرية لبعض المنتجات، وتقليص الاستيراد منها؛

[1] صقر أحمد صقر، التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004، ص571.

[2] رشيد سالمي، القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7 و8 أكتوبر 2015، ص13.

- التقليص من نسبة البطالة عن طريق توفير مناصب العمل خاصة لسكان المناطق الريفية، مما يسمح لهم بالحصول على دخل يلبي حاجياتهم المعيشية، ويحقق لهم الاستقرار؛
- كما تعتبر الزراعة مصدر انتاج الغذاء وتسديد الاحتياجات الغذائية للأفراد بما يضمن سلامتهم الصحية، وحمايتهم من مختلف الأمراض الناتجة عن سوء التغذية، إضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للوطن والاستغناء على استراد المواد الغذائية من الخارج.[1]

ثانيا: الإمكانيات الفلاحية المتاحة في الجزائر

دولة بحجم الجزائر باعتبارها أكبر بلد افريقي من حيث المساحة الجغرافية2381741كلم^2 ولها مؤهلات ومناخ معتدل يساعدها على الاهتمام أكثر بالنشاط الزراعي، إضافة إلى تموقعها على طول ساحل يبلغ 1200كلم مما يشجع على الصيد البحري، ويفسر ضعف هذا القطاع على التبعية الغذائية التي لاتزال تعاني منها الجزائر لحد الآن، ومن بين المقومات التي تمتلكها الجزائر والتي تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ما يلي:

1– الموارد المائية: تتكون الموارد المائية في الجزائر حسب مصادرها إلى موارد مطرية، سطحية وجوفية، نوجزها فيما يلي:

- **الموارد المطرية:** بالرغم من شساعة مساحة الجزائر والتي تقدر بـ 2.4 مليون كلم^2، إلا أن نسبة كبيرة منها تصل إلى 93% تمثل المناطق الجنوبية والهضاب العليا، باعتبارها مناطق صحراوية فإن كمية الأمطار في هذه المناطق ضئيلة جدا تقدر بـ 8% فقط، أما باقي المساحة الجغرافية والمقدرة بـ 7 % من مساحة الوطن متمثلة في المناطق الشمالية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، تبلغ كمية الأمطار المتساقطة فيها بـ 192 مليار م^3 وبنسبة 92% من إجمالي حجم الأمطار المتساقطة، بناء على هذا نلاحظ عدم توافق مساحة الأراضي الجغرافية مع كمية الأمطار المتساقطة؛[2]
- **الموارد السطحية:** ومتمثلة في مياه السدود والمحاجر المائية والأنهار، ويصل حجم الموارد إلى 13.5 مليار م^3 في السنة، وموزعة جغرافيا على المستوى الكلي للتراب الوطني من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى

[1] سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات–دراسة واقع التمور في الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015، ص56.

[2] أحمد تي، حمزة بالي، واقع وآفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول إقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 30 نوفمبر–01 ديسمبر 2011، ص03.

الغرب، حيث تحتوي الأحواض والسدود في الشمال على 11.1 مليار م^3، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3؛[1]

- **الموارد الجوفية:** تقدر المياه الجوفية في الجزائر حوالي 7 مليار م^3 في السنة موزعة بين 2 مليار م^3 في الشمال يستغل منها 93% أي حوالي 1.8 مليار م^3، و5 مليار م^3 في الجنوب، كما تتجدد سنويا بواسطة تسرب مياه الأمطار إلى طبقات الأرض، كما أن الحجم الأكبر من هذه الموارد تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة والهضاب العليا، كما تتوفر الصحراء على كميات كبيرة من المياه الجوفية خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة 600 ألف كلم^2، والمركب النهائي على مساحة 300 ألف كلم^2.[2]

2– الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية نقدر بـ 42.46 مليون هكتار، إلا أنها تستغل فقط 8.42 مليون هكتار للنشاط الزراعي سنة 2009 بما يعادل 20% فقط من إجمالي المساحة الزراعية، ولكن نلاحظ في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي زيادة استغلال الأراضي الزراعية خاصة في الولايات الجنوبية كولاية بسكرة والوادي حيث تعتبر مدينة الوادي سوف –630 كلم جنوب العاصمة الجزائر– إحدى الولايات النموذجية التي حققت قفزة نوعية في مجال الإنتاج الزراعي خلال السنوات الأخيرة، ولكن بالرغم من ذلك تبقى نسبة استغلال الأراضي الزراعية ضئيلة جدا مقارنة مع المساحة الإجمالية، هذا ما يحفزنا للاستثمار أكثر في هذا القطاع من أجل تحقيق الأمن الغذائي وحتى تصدير المنتجات الغذائية خارج الوطن، ليصبح قطاع الفلاحة من بين بدائل قطاع المحروقات.[3]

3– الموارد البشرية: بلغ مجموع اليد العاملة في القطاع الفلاحي في الفترة 2013-2017 حوالي4.9 مليون عاملا، إلا أن حجم العمالة في القطاع الفلاحي يبقى ضئيلا مقارنة مع عدد السكان النشطون بنسبة 8.24%، والجدول التالي يمثل نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب العمل في الجزائر خلال الفترة (2013-2017):

[1] الجزائر، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

[2] ضيف أحمد، د. عزوز أحمد، مرجع سابق، ص 24.

[3] نفس المرجع، ص ص 24، 25.

الجدول رقم (03–15): مساهمة القطاعات الإقتصادية في خلق مناصب العمل في الفترة (2013–2017)

(الوحدة: بالآلاف، باستثناء تعليمات مخالفة)

القطاعات	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع	النسبة (%)
السكان النشطون	11964	11453	11932	12117	12298	59764	**100**
الفلاحة	1141	899	917	865	1102	44924	**8.24**

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2017 عبر الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf p 143, Consulté le 25/12/2020, 15 :15.

وبالرغم من توفير هذا القطاع لعدد كبير من مناصب الشغل إلا أن نسبة مساهمته في التشغيل الكلي تبقى متوسطة نوعا ما، ويعود ذلك إلى عزوف اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى باقي القطاعات الأخرى، وذلك بسبب قلة المداخيل في هذا القطاع فضلا عن نقص الإمكانيات المادية للفلاحين، الأمر الذي يدفعهم إلى الهجرة من الأرياف نحو المدن من أجل تحسين مستواهم المعيشي سواء المادي أو الاجتماعي وزيادة دخلهم.

الفرع الثاني: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وعوائقه

سعت الدولة جاهدة في دعم القطاع الفلاحي منذ الاستقلال، وذلك لاعتباره من القطاعات الاستراتيجية التي تمكن من المساهمة بشكل كبير في دفع عجلة النمو الإقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالإضافة إلى مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام للإقتصاد الوطني.

أولا: واقع الفلاحة في الجزائر

احتلت منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الإقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2018، حيث بلغت مساحة الحبوب معدل سنوي يفوق 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة، تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 % من إجمالي مساحة الحبوب خلال الفترة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).[1]

والجدول الموالي يبين تطور المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2016-2018):

[1] منقول من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر الرابط:.http://madrp.gov.dz, Consulté le 10/10/2020, 18 :20

الجدول رقم (03–16): تطور المحاصيل الزراعية في الفترة (2016–2018)

(الوحدة: مليون قنطار)

المحاصيل الزراعية	2017/2016	2018/2017	نسبة التغير (%)
الحبوب (الشتوية والصيفية)	34.77	60.66	75
المحاصيل الصناعية	12.55	15.87	26
البقول الجافة	1.07	1.38	28
المواد التسويقية	130.20	136.57	5
العلف	40.65	48.79	20
الحمضيات	13.44	14.77	10
العنب	5.66	5.03	11-
الفواكه ذات النواة	15.17	14.80	2-
نخيل التمر	10.59	10.95	3
الزيتون	6.84	8.61	26
التين	1.29	1.09	15-

Source : Office national des statistiques sur le site :
https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.production_agricole2017-2018.pdf, pp 15-16, Consulté le 13/01/2020, 18 :20.

قدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2017-2018 بنحو 60.66 مليون قنطار، بزيادة قدرها 75٪ مقارنة بالسنة السابقة 2016-2017 حيث يقدر معدل الإنتاج 34.77 مليون قنطار، ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51% و29%من إجمالي معدل إنتاج الحبوب في الفترة 2010-2017.[1]

أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فتشكل الثروة الحيوانية 26% من الدخل الزراعي، وأهمها المواشي والأغنام، وتربى خاصةً في الريف الجزائري حيث قدرت بحوالي 28.72 مليون رأس غنم في الفترة 2018/2017 مقابل 28.39 مليون رأس خلال 2017/2016 بزيادة 1%، وتأتي بعدها تربية الماعز حيث عرف هذا النشاط في الجزائر انتعاشاً كبيراً في السنوات الأخيرة، بسبب الفوائد الكبيرة للحم الماعز وحليبه الذي أصبح يطلبه الجزائريون بكثرة، كما أن العديد من العائلات الجزائرية التي تعيش في المناطق الجبلية عادت إلى ممارسة هذا النشاط خاصة في ظلّ دعم وتشجيع حكومي كبير، لذا بلغت عدد الماعز حوالي 4.91 مليون رأس في الفترة 2018/2017، فضلا عن تربية الأبقار التي تلاقى تشجيعاً كبيراً من أجل زيادة إنتاج البلاد من مشتقات الألبان، والجدول أدناه يختصر لنا ذلك:

[1] منقول من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية، مرجع سابق.

الجدول رقم (03–17): تطور تربية الماشية في الفترة (2016–2018)

(الوحدة: رأس)

	2017/2016	2018/2017	نسبة التغير (%)
البقر	1895126	1816280	4-
الغنم	28393602	28723994	1
الماعز	5007894	4908485	2-
الخيول	161264	147215	9-
الجمال	381882	417322	9

Source : Office national des statistiques sur le site :
https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.production_agricole2017-2018.pdf, p16, Consulté le 13/01/2020, 18 :20.

كما أن الجزائر تحتل المركز الثاني بعد السودان في الثروة الحيوانية بنسبة تبلغ 5.1 % و14.1 % من ثروات الوطن العربي في الأغنام، تأتي بعدها سوريا، الصومال، تليها السعودية وموريتانيا وتونس، وتتوزع النسب المتبقية على باقي الدول العربية لتأتي البحرين في ذيل القائمة.

إن مردود الثروة الحيوانية يساهم تدريجيا في تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء المتمثلة في الدواجن، هذا ما سنوضحه في الجدول أدناه:

الجدول رقم (03–18): تطور الإنتاج الحيواني في الفترة (2016–2018)

المنتجات الحيوانية	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء (قنطار)	5298067	5439024	5290121
اللحوم البيضاء (قنطار)	5049188	5298067	5403692
الحليب (1000لتر)	3513422	3521210	3279972
البيض (1000 وحدة)	6555562	6570417	6280856
العسل (قنطار)	70419	61235	73242
الصوف (قنطار)	377425	382381	370485

Source : Office national des statistiques sur le site :
https://www.ons.dz/IMG/pdf/e.production_agricole2017-2018.pdf, p14, Consulté le 13/01/2020, 18 :20.

نلاحظ أن انتاج اللحوم الحمراء بلغ نحو 5.29 مليون قنطار سنة 2018، أما اللحوم البيضاء فقدرت بـ 5.4 مليون قنطار خلال نفس السنة، وأنتجت ما نحو 3.3 مليار لتر من الحليب.

كما يبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويًا (2010–2017) 5.7 مليار وحدة، بمعدل نمو 76% خلال العقد الماضي، وقدر بـ 6.2 مليار وحدة سنة 2018، والعسل زاد معدل انتاجه بشكل حاد من 25.000 قنطار من

2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها 128%،[1] و73242 قنطار سنة 2018، وفي نفس السنة بلغ انتاج الصوف 370485 قنطار.

ثانيا: عوائق الفلاحة في الجزائر

كما تواجه الفلاحة في الجزائر ثلاثة عوائق كبرى متمثلة في:[2]

1- العوائق الطبيعية: والمتمثلة في الظروف المناخية والجغرافية التي تحدد توزيع المناطق الفلاحية ومساحاتها، حسب طبيعة الإنتاج الزراعي التي توفره المناطق المختلفة في الجزائر من تل وسهوب وواحات الجنوب، وكباقي دول البحر الأبيض المتوسط، فإن الجزائر غير قادرة على التأقلم مع الطبيعة ومقاومة التحديات البيومناخية، حيث أن الإمكانيات الطبيعية لدى الجزائر كالتربة والماء ضعيفة جدا، إضافة إلى محدودية الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في المجال الجغرافي الجزائري، حيث استنفذت الحدود الزراعية الممكنة، وتوسعت الأراضي الزراعية خارج الإمكانات التي تسمح بها طبيعة التربة والظروف المناخية.

كما أن وضعية التضاريس الموزعة بشكل غير متساو تؤثر على القوة الإنتاجية الطبيعية وتقسم الوطن إلى مناطق بيو مناخية، فضلا عن المناطق الجنوبية المتميزة بطابعها الصحراوي بمساحة تقدر حوالي مليوني كلم^2، بحيث يمتد هذا البساط الصحراوي عبر 800 كلم من الشمال إلى الجنوب، و1600 كلم من الشرق إلى الغرب، إلا أنها تعتبر مناطق غير صالحة للزراعة باستثناء الواحات المستغلة في زراعة النخل وإنتاج التمور.

2- العوائق الاجتماعية: والتي مست طبيعة الحياة الريفية للفلاحين، والمتمثلة في الأحداث التاريخية التي عاشتها الجزائر، في فترة الاستعمار وسنوات عدم الاستقرار الأمني والسياسي، التي كانت دوما عائقا في تمكين الفلاحين من حيازة دائمة للأراضي والعقارات الفلاحية، باستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات أين كان للفلاحين حق الملكية لهذه الأراضي.

3- العوائق التقنية: والمتمثلة أساسا في غياب أو نقص الوسائل والتقنيات الحديثة المستخدمة في المستثمرات الفلاحية، حيث أن آفاق القطاع الفلاحي يعتمد على عصرنة الفلاحة من خلال الاعتماد على الأساليب الحديثة التي تساهم في تقليص المساحة ورفع حجم الإنتاج، كما أن الأبحاث والتجارب الفلاحية المنجزة من قبل الخبراء

[1] منقول من وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية عبر الرابط:
http://madrp.gov.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%a7%d8%ad%d9%8a%d8%a9/, Consulté le 10/10/2020, 18 :20.

[2] عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة انسانيات، العدد 22، الجزائر، 2003، ص ص 09-38.

الزراعيين منذ منتصف القرن العشرين، وتلك التي تحققت من قبل الخبراء الجزائريين بعد الاستقلال، تضافرت من حيث الاستفادة من الخبرات والمنجزات المحققة، كما عملت على تطوير المرجعيات التقنية، والتجارب العلمية المحددة منذ أكثر من قرن.

الفرع الثالث: تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

نظرا للأثار السلبية الناتجة جراء إهمال القطاع الفلاحي، وتراكم جملة من المشاكل الإقتصادية على مستوى الأنشطة الفلاحية، الأمر الذي دفع بالسلطات الحكومية إلى الرجوع إلى خدمة الأرض والاستغلال الأمثل لها، من أجل القضاء على أحادية الإقتصاد الوطني الذي يركز على الموارد النفطية وعوائدها، وذلك عن طريق ما سمي بالدعم الفلاحي، والذي عرفته منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بأنه:" القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الفلاحة والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية".[1]

وجاء الدعم الفلاحي عبر جملة من البرامج التنموية تهدف عموما إلى:[2]

- تشجيع زيادة القطاع الخاص وتحفيزه للنهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته؛
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية؛
- تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول، والاستخدام الأمثل للموارد والامكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة.
- قل وتوطين التقنيات الحديثة المستخدمة في تطوير الانتاج الفلاحي الحيواني والنباتي كما وكيفا؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته خاصة في المناطق الريفية؛
- تحقيق فائض انتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة؛
- مساندة الفلاحين لتدعيم قدراتهم التنافسية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج.

لكن وللأسف النتائج المسجلة على المستوى الوطني لبرامج التنمية الفلاحية لا ترقى إلى المستوى الذي يوافق الإمكانيات المتاحة، لذلك وجب على الدولة تعزيز القطاع الفلاحي من خلال تبني استراتيجية فلاحية واضحة الأهداف:

---

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011/ 2012، ص111.

[2] نفس المرجع، ص ص 112،113.

- استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية واستغلالها استغلالا جيدا، مع ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم؛[1]
- العمل على تكوين الفلاحين عن طريق الدورات التكوينية المختلفة، لزيادة توعيتهم في كل ما يخص النشاط الفلاحي واكتساب الخبرات، وطريقة استعمال التقنيات الحديثة من معدات وأدوات الزراعة والمواد الكيميائية والأدوية المختلفة واستبدالها بالطرق التقليدية؛
- حماية الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة من التوسع العمراني على حسابها؛
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال الفلاحي من خلال دعمه المالي بمختلف الطرق؛
- الاهتمام بتطوير القطاع الزراعي وتنويع منتجاته بإدخال التكنولوجيا الحديثة، واعطائه الأولوية في مجال البحث العلمي الخاص بعلوم البيئة والتربة لما له من أهمية بالغة في بناء إقتصاد وطني قوي ومستقر؛
- الحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، وتشجيع سكان المناطق الريفية على خدمة أراضيهم الفلاحية وعدم إهمالها، وذلك بتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، وتقديم المساعدات والإعانات المالية لدعم الفلاحين على شكل قروض بمختلف أنواعها (كالقروض الموسمية أو تلك الخاصة بالتربية والتجهيز، أو قروض البناء الريفي، قروض استصلاح الأراضي وكذا تسبيقات على الفواتير)؛[2]
- اشراك القطاعات الإقتصادية فيما بينها كقطاعي الفلاحة والصناعة بصفة تكاملية، وذلك لما يضيفه المجال الصناعي في تطوير الزراعة، وفي المقابل يؤمن قطاع الزراعة المواد الأولية المستخدمة في الصناعات المختلفة من أجل تلبية الحاجات الغذائية لأفراد المجتمع؛
- في ظل التحولات الإقتصادية التي تشهدها الساحة الوطنية، لاسيما تلك المتعلقة بفتح السوق أمام المنتوجات الخارجية، وتصدير المحلية خاصة الفلاحية منها، أصبح من الضروري وضع «مؤشرات الجودة» التي تسمح لها بالتميز في الأسواق المحلية والدولية، وحمايتها من أي استعمال مفرط كون التوسيم وسيلة لاستغلال شهرة وخصوصيات منتوج من خلال ضمان المسار والنوعية للمستهلك وتوجيه اختياراته؛[3]
- التركيز على تطوير الشعب الاستراتيجية بما في ذلك القمح اللين والذرة ومحاصيل أخرى مثل السكر والبذور الزيتية، ومن المؤكد أن تطوير هذه المنتجات الرئيسية سيسمح بخفض فاتورة استيراد المنتجات الغذائية بشكل كبير.[4]

---

[1] أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، المجلد 2، العدد2، الجزائر، 2003، ص109.

[2] حسين بلعجون، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009، ص ص 157–160.

[3] منقول من موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر الرابط: http://madrp.gov.dz, Consulté le 18/05/2021, 18 :20.

[4] موقع وكالة الأنباء الجزائرية عبر الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/98743-2020, Consulté le 18/05/2021, 13 :20

خاتمة الفصل:

مما سبق يمكن القول أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على كل أوجه النشاط الإقتصادي في الجزائر سواء من حيث الإنتاج أو التصدير وحتى المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام، ولكن هذا لا يعني أن الجزائر تعيش في انتعاش إقتصادي وإنما العكس تماما فكثرة اعتمادها على البترول أدى إلى انعدام مصادر الدخل الأخرى، لذلك وجب عليها التفكير أكثر في تنويع إقتصادها بكافة الطرق المتاحة.

ونظرا لعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة خضوعها لعوامل خارجية، فإن الجزائر أصبحت تعاني بما يسمى بنقمة الموارد الطبيعية باعتبارها تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية الناتجة عن الصادرات من المحروقات، لذلك بذلت الدولة مجهودات كثيرة ساعية من خلالها إلى تنويع الإقتصاد والخروج من هذه التبعية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن ذلك يتطلب ضرورة تبني استراتيجيات فعالة، تساهم في التحول من الإقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى الإقتصاد المعتمد أساسا على تنوع مصادر الدخل المختلفة، ولا يتحقق ذلك إلا بالاهتمام بالقطاعات الحساسة في الإقتصاد الوطني، من خلال تنمية الاستثمارات في مجالات الفلاحة وهو القطاع الأساسي المعول عليه.

الفصل الرابع: نمذجة قياسية لأثر عوائد البترول على الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

مقدمة الفصل:

مع طلوع عام 2000 الذي شهد قفزة نوعية في أسعار النفط العالمية وما ترتب عنه من تحقيق مداخيل مالية ضخمة، دفعت بالسلطات الجزائرية إلى تبني سياسة إنفاقية توسعية تجسدت في برامج إنعاش النمو الإقتصادي، عملا بنظرية كينز التي أكد فيها أن الزيادة في الإنفاق يحرك الطلب الكلي، الذي بدوره يعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي وهو ما ينعكس على النمو الإقتصادي للدولة. وعلى هذا الأساس فإن أسعار البترول العالمية تلعب دورا بارزا في رسم المعالم الأساسية للإقتصاد الوطني، بحيث كانت ولازالت الموجه الأساسي للعديد من القرارات الإقتصادية والسياسية بالغة الأهمية.

لهذا خصصنا في هذا الفصل جزءا للتحليل النظري للأثر الديناميكي لعوائد النفط على الإنفاق العام وعلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، وتشخيص تعرض الإقتصاد الجزائري للعنة الموارد الطبيعية، بعد ذلك سنقوم بتعزيز نتائج الجانب النظري من خلال استخدام أساليب القياس الإقتصادي والمتمثلة في طريقة التكامل المشترك وفق منهجية ARDL وإختبار الحدود وكذا نموذج تصحيح الخطأ ECM، فضلا عن ذلك سنقوم بإختبار دوال الاستجابة النبضية بإحداث صدمة عشوائية في العائدات النفطية واستنتاج استجابة كل من الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام لها في المدى القصير، لعلى هذا الأساس ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الأثر الديناميكي لعوائد البترول على النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)؛
- المبحث الثاني: إختبار التكامل المشترك بين عوائد النفط وكل من النمو الإقتصادي والإنفاق العام وفق منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL؛
- المبحث الثالث: المبحث الثالث: قياس العلاقة بين عوائد النفط، الإنفاق العام والنمو الإقتصادي بالجزائر في الأجلين الطويل والقصير باستخدام إختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ.

المبحث الأول: الأثر الديناميكي لعوائد البترول على النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة والمنتجة للبترول بالدرجة الأولى، والتي تعيش ابتداء من سنة 2015 على وقع انكماش وتقلص إيراداتها العامة بسبب انهيار أسعار البترول العالمية وتدهور قطاع المحروقات في الجزائر خاصة، باعتباره الممول الرئيسي لخزينتها ومشاريعها التنموية مما دفع بها إلى البحث عن حلول لتجاوز هذه المرحلة العصيبة، وهذا ما لاحظناه في السنوات الأخيرة 2018 و2019، الأمر الذي يجعلنا نجزم أن هناك علاقة وثيقة وديناميكية بين إيرادات النفط والإنفاق الحكومي الذي يؤثر بشكل مباشر على النمو الإقتصادي للوطن، هذا ما سنستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: انعكاسات أسعار البترول على الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر

بما أن الإيرادات البترولية تسيطر بنسبة معتبرة على الإيرادات العامة في الجزائر، والتي بدورها تنعكس مباشرة على حجم الإنفاق العام، فإن لأسعار النفط العالمية تأثير قوي على كل من إيرادات الميزانية العامة للوطن ونفقاتها، ويمكن تحليل ذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تطور أسعار البترول الخام في الأسواق الدولية في الفترة (2000-2019)

تتميز أسواق النفط العالمية بعدم الاستقرار، الأمر الذي جعل أسعار مختلف منتجاتها من البترول والغاز الطبيعي تخضع لتقلبات كثيرة ومتكررة، مما أدى إلى خلق جو من القلق لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط، خاصة تلك الدول التي تعتمد في تسيير شؤونها بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، كما سبق ورأينا هذه التقلبات ناجمة عن عدة عوامل منها الإقتصادية وتتعلق بقانون العرض والطلب، الجيوسياسية كالحروب، الكوارث الطبيعية، الاستقرار السياسي، إضافة إلى عوامل أخرى يمكن وصفها بالسلوكية، والمتمثلة في تدخلات الأطراف الفاعلة في السوق كالمضاربة.[1]

والجدول التالي يبين لنا تطور أسعار البترول في الفترة (2000-2019).

الجدول رقم (04-01): تطور أسعار البترول الخام في الأسواق العالمية خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البترول	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر البترول	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.4

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC عبر الرابط: https://www.opec.org , Consulté le 13/01/2021, 16 :10.

[1] مبروك رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001-2015)، مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والإقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 8، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2017، ص122.

كما هو واضح في الجدول أعلاه بأنه في الفترة 2000-2019 تميزت أسواق النفط بعدم الاستقرار، فقد شهدت الأسعار العالمية للبترول الخام تقلبات عديدة من سنة إلى أخرى، فكانت ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى وبنسب متفاوتة، فحققت ذروتها سنة 2011 بـ 112.9 دولار أمريكي للبرميل الواحد، أما أدنى قيمة فكانت 24.8 دولار للبرميل سنة 2001، حيث أنها أخذت منحنى تصاعدي ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2008 عندما تضاعفت الأسعار حوالي أربع أضعاف حيث بلغت 99.9 دولار للبرميل، ومن أبرز العوامل التي ساهمت في الارتفاع الكبير لأسعار البترول، ارتفاع الطلب على المحروقات فكما هو معلوم في علم الإقتصاد عندما يزيد الطلب على منتوج معين عن العرض فيقابله بالضرورة ارتفاع أسعاره في السوق، وذلك نتيجة لتسارع معدل النمو الإقتصادي العالمي خاصة في دول أمريكا، أوروبا والدول الآسيوية كالهند والصين، إضافة إلى إضراب شركة النفط الوطنية الفنزويلية والتي ترتب عنه انخفاض في الإنتاج العالمي للنفط وبالتالي نقص العرض، وكذلك تراجع الدولار، فضلا عن العوامل السياسية المتمثلة في الغزو الأمريكي لدولة العراق والملف النووي الإيراني، وضف إلى ذلك العوامل الطبيعية كإعصار المكسيك الذي ساهم في زيادة الطلب على البترول.

ولكن في الثلث الأخير من سنة 2008 أخذت أسعار المحروقات بالتدهور حيث انخفضت إلى حوالي 40دولار للبرميل في شهر ديسمبر، نتيجة تداعيات الأزمة المالية وما ترتب عنه من ركود إقتصادي في جميع دول العام مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، وخوفا من تدهور الأسعار أكثر من ذلك قرر أعضاء منظمة الأوبك تخفيض الإنتاج بمعدل 2.2 مليون برميل يوميا، الأمر الذي ساهم بشكل فعال في استقرار أسعار البترول عند هذا المستوى حتى شهر أبريل 2009 أين تخطت عتبة 50دولار للبرميل، لتبدأ بعدها الانتعاش من جديد حيث تخطت عتبة 70 دولار للبرميل شهر أكتوبر[1]محققة سعر سنوي متوسط مقدر بـ 62.2 دولار للبرميل.

وبعد سنة 2010 واصلت أسعار المحروقات بالارتفاع من 80.2 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.9 دولار سنة 2011 بسبب الأوضاع الليبية، وبقيت الأسعار مستقرة فوق عتبة 100 دولار إلى غاية سنة 2014 مدعمة بالثورات العربية والتوترات بسبب الملف النووي الإيراني.

وبعد هذه السنة بدأت أسعار البترول في التقهقر تدريجيا من 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 إلى 45 دولار ثم 54.1 دولار في سنتي 2016 و2017 على التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض الرهيب إلى مجموعة من الأسباب تتمثل في زيادة العرض العالمي على نحو أكبر من الطلب في أواسط سنة 2014، كما أدى إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الصخري لوحده فقط على زيادة مقدارها 4 ملايين برميل يوميا من النفط، معاودة الإنتاج في بعض

[1] مبروك رمضان، مرجع سابق، ص125.

المناطق المضطربة سياسيا في الشرق الأوسط كليبيا والعراق، وكذا التغير في استراتيجية منظمة الأوبك نحو الاحتفاظ بالحصص بدلا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية. أما بالنسبة للعوامل المتعلقة بالطلب فيرجع سبب انخفاضه إلى الركود الإقتصادي في أوروبا، التراجع الحاصل في الصين بعد فترة من الأداء القوي، ثم انفجار فقاعة الأصول في سبتمبر 2015، ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود بأمريكا وغيرها من الدول المتقدمة، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما ساهم في ضعف الطلب في دول أخرى كاليابان وأوروبا.[1]

أما سنة 2018 ارتفع فيها المتوسط السنوي لأسعار البترول الخام بـ 17.2 دولار من 54.1 دولار للبرميل إلى 71.3 دولار للبرميل، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انهيار إنتاج النفط الفنزويلي وإلى انقطاعات غير متوقعة في الإنتاج في كندا وليبيا، واتفاق منظمة الأوبك على خفض الإنتاج في ديسمبر 2018، أما في سنة 2019 انخفضت الأسعار إلى متوسط 64.4 دولار أمريكي للبرميل بسبب حالة عدم اليقين بشأن المعروض النفطي التي اشتدت بسبب العقوبات المفروضة على إيران، كما تأثرت أسواق النفط جراء حرب الرسوم التجارية بين قطبي الإقتصاد العالمي (الولايات المتحدة والصين) والتي بدأت في مارس 2018 وحتى الآن، مما زاد حالة الشك بشأن نمو الإقتصاد العالمي وأثر سلبا على حجم الطلب على النفط.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على الإيرادات البترولية في الجزائر

كما رأينا سابقا فإن الإيرادات العامة في الجزائر ترتبط بشكل طردي ووثيق بالإيرادات النفطية وصلت إلى 80% سنة 2008، وهذه الأخيرة تتحدد أساسا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي تتميز بتقلبات كثيرة بسبب عدة عوامل إقتصادية وسياسية وغيرها، الأمر الذي أثر بشدة على حجم العوائد البترولية بشكل خاص، ومن ثم على الموارد العامة للدولة، ولتوضيح طبيعة العلاقة أكثر نستعرض الشكل التالي:

[1] خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص ص 04، 05.

الشكل رقم (04-01): أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

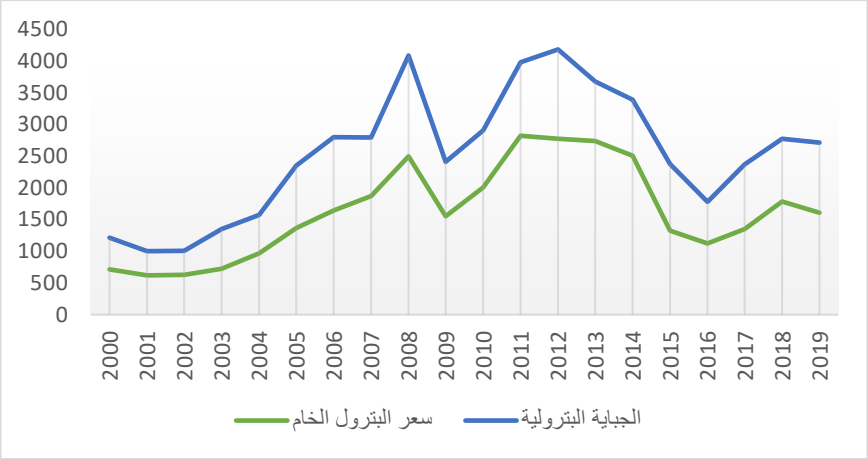

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الملحق رقم 4.

تعتبر الجباية البترولية أهم مورد في الإيرادات العامة لميزانية الدولة وهي تعتمد بدرجة كبيرة على تقلبات أسعار البترول هذا ما يظهر بوضوح في الشكل أعلاه، فخلال الفترة 2000-2019 أي ارتفاع في أسعار البترول يقابله زيادة مباشرة في إيرادات الجباية البترولية، كما حدث سنة 2008 حيث حققت إيرادات قطاع المحروقات 4088.6 مليار دج بمعدل نمو حوالي 46.18% الذي يعتبر أعلى معدل نمو على طول فترة الدراسة، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول اخام من 74.8 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 99.9 دولار للبرميل سنة 2008، ونفس الشيء سنة 2011 عندما بدأت أسعار النفط بالتعافي من 80.2 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011 بزيادة 32.7 دولار للبرميل خلال سنة واحدة، هذا ما رافقه نمو في حصيلة الإيرادات البترولية بمعدل 36.99% وهو ثاني أعلى معدل نمو في تلك الفترة.

كما أن نقص أسعار البترول الذي حدث سنة 2009 بـ 37.7 دولار للبرميل خلال سنة واحدة من 2008 إلى 2009، أدى إلى انخفاض الجباية البترولية حيث تراجعت إلى 2412.7 مليار دج محققة بذلك معدل نمو سالب مقدر بـ -40.98% ويعتبر أدنى معدل خلال فترة الدراسة، وكذلك سنة 2015 عندما تدهورت أسعار النفط من 100.2 دولار للبرميل إلى 53.1 دولار للبرميل أي بانخفاض حوالي 47.1 دولار للبرميل خلال سنة واحدة، الأمر الذي إنجر عنه تحقيق إيرادات بترولية أقل بكثير من السنة التي سبقتها وبمعدل نمو سالب بلغ -29.95%.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر

مما سبق يمكن القول أن التغيرات التي تحدث في أسعار النفط لها تأثير مباشر على الإيرادات البترولية ومن ثم على الإيرادات العامة. فمنطقيا هذا سينعكس بشكل مباشر على الإنفاق الحكومي. هذا ما سنوضحه في الشكل أدناه:

الشكل رقم (04-02): انعكاسات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

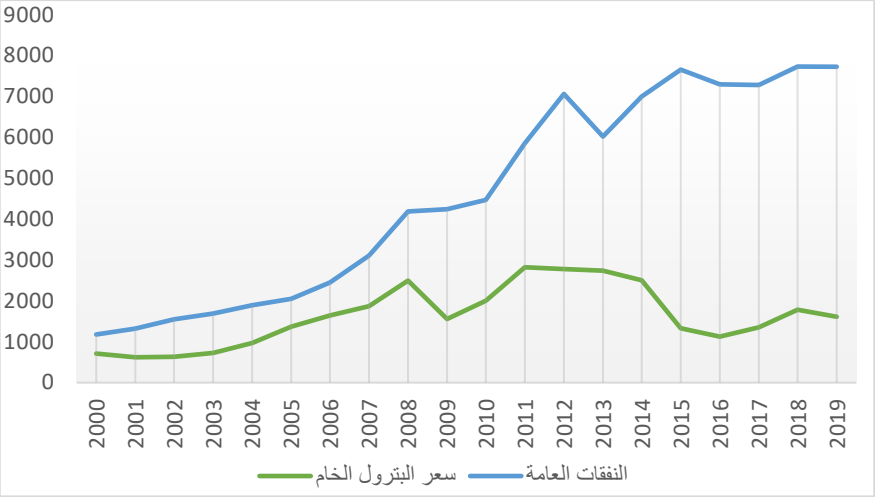

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الملحق رقم 5.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن النفقات العامة اتخذت اتجاها متصاعدا على طول فترة الدراسة من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى غاية 7725.5 مليار دج سنة 2019 أي تضاعفت أكثر من ستة أضعاف، وكما هو متعارف عليه أن من بين مميزات النفقات العامة تزايد حجمها مع مرور الزمن سواء زيادة ظاهرية أو حقيقية، نظرا لعدة أسباب وعوامل سبق وذكرناها، لذلك لمعرفة تأثير أسعار البترول على حجم النفقات العامة في الجزائر وجب علينا حساب نسبة نموها من سنة إلى أخرى هذا ما يعطينا الصورة الحقيقية لطبيعة العلاقة بينهما، والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-03): علاقة تطور أسعار البترول الخام بنمو النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

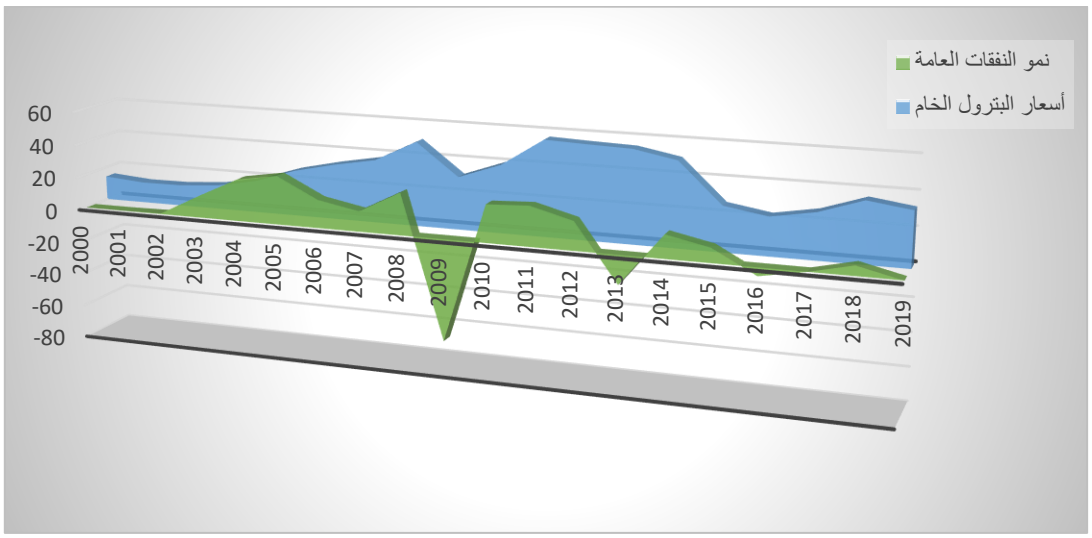

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الملحق رقم 5.

لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بتزايد معدل النفقات، كما يرتبط معدل نمو هذه الأخيرة بالتطورات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر خاصة فيما يتعلق بقطاع المحروقات باعتباره الوتر الحساس في الإقتصاد الوطني، والذي بدوره يتأثر بتغير أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي، ومن الشكل أعلاه يمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

- ارتفاع أسعار النفط في الفترة 2000-2008 قابله ارتفاع في معدل نمو النفقات العامة، حيث أن الجزائر استغلت الوضعية المالية الجيدة جراء انتعاش قطاع المحروقات وزيادة الإيرادات البترولية في تطبيق سياسات تنموية من خلال عدة برامج تهدف أساسا إلى تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وإنعاش الإقتصاد الوطني ودعم النمو الإقتصادي، كما حقق معدل نمو الإنفاق العام الحد الأقصى سنة 2008 بـ 25.83%، وذلك بسبب تسجيل سعر 99.9 دولار للبرميل الواحد من البترول الخام خلال تلك السنة؛
- أما سنة 2009 حينما انخفض سعر البترول الخام زاد الإنفاق العام في الجزائر ولكن نسبة نموه كانت متدنية جدا بلغت 1.3%، الأمر الذي يؤكد لنا الارتباط الوثيق بين الإنفاق العام وأسعار البترول في الجزائر؛
- وفي الفترة 2010-2012 عادت أسعار البترول في الارتفاع مجددا مسجلة بذلك زيادة في معدلات نمو الإنفاق العام خاصة سنة 2011 حيث كان حوالي 23.69%؛
- وخلال سنة 2013 انخفضت النفقات العامة بـ 17.17% أي بمعدل نمو سالب، يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول من جهة وبدء الدولة في تطبيق سياسة التقشف وترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلا أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا؛
- أما في الفترة 2015-2019 فبالرغم من التدهور الكبير لأسعار البترول عالميا إلا أن النفقات العامة لم تتأثر كثيرا بذلك، فقد استمرت في الزيادة ولو بنسب قليلة، والسبب في ذلك يعود إلى نقص اعتماد الجزائر على الإيرادات البترولية في تغطية نفقاتها العامة والبدء في البحث عن مصادر جديدة لتمويل ميزانيتها العامة كإحلال الجباية العادية بدل الجباية البترولية، ودعم القطاعات المنتجة الأخرى عوض الاهتمام بقطاع المحروقات فقط.

المطلب الثاني: الداء الهولندي ولعنة الموارد الطبيعية

منذ عام 1980 أضحت بلدان العالم النامي أكثر ثراء وأكثر ديمقراطية وأكثر سلاما، لكن ذلك لا ينطبق إلا على البلدان التي لا تمتلك الثروة النفطية، أما الدول النفطية المبعثرة عبر الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فهي أكثر ثراء مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود مضت، بعض تلك الدول أضحت في الواقع أسوأ حالا، ففي الفترة الممتدة بين عامي 1980 و2006 تراجع دخل الفرد 6% في فنزويلا، و45% في الغابون و85% في

العراق، وكثير من الدول المنتجة للنفط مثل الجزائر وأنغولا وكولومبيا ونيجيريا والسودان والعراق مرة أخرى عانت حروبا أهلية على مدى عقود من الزمن خلفت وراءها آثار جروح لا تندمل.[1]

الفرع الأول: نظرية لعنة الموارد الطبيعية

تعاني العديد من الدول المصدرة للموارد الطبيعية وبالأخص النفط من لعنة هذا المورد، فقد لوحظ لعقود عديدة أن عددا كبيرا من الدول المصدرة للنفط والمعادن في الشرق الأوسط وأفريقيا وفي أمريكا اللاتينية سجلت ضعفا في التنمية الاجتماعية والإقتصادية، وكثرة الفساد، وقلة المساواة والحرية السياسية وانخفاض مستوى التعليم والصحة مقارنة مع الدولة التي تفتقر لمثل هذه الموارد.

هذا الوضع جعل من هذه الدول مصابين بلعنة مواردها الطبيعية، ويفسر هذا التأثير السلبي للموارد الطبيعية ما يسمى بالمرض الهولندي، والتقلب الدوري للسياسة المالية، وتقلب إيرادات الموارد الطبيعية، وضعف جودة المؤسسات السياسية والإقتصادية على حد سواء.[2]

إن فكرة كون أن الموارد قد تكون لعنة إقتصادية أكثر منها نعمة، بدأت بالظهور في نقاشات جرت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حول المشاكل الإقتصادية،[3] حيث كانت اللعنة محيرة بشكل خاص لأن العديد من الإقتصاديين، بمن فيهم Habakkuk (1962)، اعتقدوا في القرن التاسع عشر أن وفرة الموارد الطبيعية هي التي ساعدت الولايات المتحدة على تجاوز مكانة بريطانيا كزعيم إقتصادي، وبلدان أخرى مثل السويد وأستراليا، كانت تمتلك أيضًا موارد طبيعية وفيرة في القرن التاسع عشر ولكن تمكنوا من تحقيق نمو مرتفع ومستدام ليصبحوا من الدول المتقدمة والصناعية، لذلك من الواضح أنها لم تقع فريسة لعنة الطبيعة.[4]

كما أشار Sachs and Warner (2001)، بأن لا الولايات المتحدة ولا أستراليا أو السويد حققت معدلات عالية من الصادرات الأولية إلى الناتج المحلي الإجمالي كما تفعل دول الخليج اليوم، كانت الموارد الطبيعية وفيرة حوالي عام 1900 بمعايير ذلك الوقت، ولكن ليس وفقًا لمعايير اليوم، حيث لم تصبح قطاعات مواردهم الطبيعية مهيمنة أبدًا، وقد يكون هذا هو السبب في أنهم نجوا من لعنة الموارد الطبيعية.[5]

---

[1] مايكل روس، ترجمة محمد هيثم نشواني، نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة- قطر، 2014، ص 27.

[2] Sidi Mohammed Chekouria, Abderrahim Chibia and Mohamed Benbouziane, Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth, Middle East Development Journal, 2017, p01.

[3] معياش نسرين، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 1 (A)، الشارقة، جوان 2019، ص59.

[4] Kronrnberg, Tobias, The Curse Of Natural Resources in The Transition Economies, Arbeiten aus dem Osteuropa-Institut München, No. 241, ISBN 3921396743, Osteuropa-Institut München, München, 2002, p06.

[5] Kronrnberg, Tobias, The Curse Of Natural Resources in The Transition Economies, Op.cit, p06.

يبدو أن Auty هو من صاغ عبارة "لعنة الموارد الطبيعية "لوصف هذه الظاهرة المحيرة سنة 1993، حيث قدم Sachs and Warner سنة 1995 تقريرا قويا يوضح العلاقة السلبية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ونسبة صادرات الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي في عينة من 97 دولة نامية خلال الفترة 1970-1989، والتي خرجت بنتيجة أن الإعتماد الإقتصادي على الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن مرتبطان مع النمو الإقتصادي البطيء، حيث فشلت الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل نيجيريا وفنزويلا وأنغولا والإكوادور أن تزدهر خلال العقود القليلة الماضية، بينما تمتعت البلدان الفقيرة بالموارد في آسيا بنمو إقتصادي سريع،[1] بعد ذلك قام Sachs and Warner (2001) بتلخيص وتوسيع البحث السابق الذي يظهر الدليل أن البلدان التي تتمتع بثروة كبيرة من الموارد الطبيعية تميل إلى النمو بشكل أبطأ من البلدان الفقيرة بهذه الموارد. دراسات أخرى وجدت أثراً سلبياً للنفط على الأداء الإقتصادي، تشمل Kaldor Karl and Said(2007)؛ Sala-i-Martin and Subramanian (2003)، و Smith(2004).[2]

أما الاتجاه المعارض لهذه النظرية نجد دراسة Bravo (2007) الذي يؤكد أن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر بشكل إيجابي نسبيا على النمو الإقتصادي بحسب مستوى رأس المال البشري،[3] ودراسة Trovik (2006) بينت أن الموارد الطبيعية تدعم التنمية بشرط أن تكون المؤسسات مشجعة للإنتاج والمنتجين.[4]

إن الدول التي تزخر بموارد طبيعية معتبرة، تكون أكثر عرضة للإصابة بهذه اللعنة، وذلك نتيجة تحول إقتصادها إلى نمط ريعي، حيث أنه يترتب على لعنة الموارد الطبيعية ما يلي:[5]

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛
- تذبذب في إيرادات الدولة بسبب التذبذبات في أسعار النفط مما يرفع من حالة التردد في اتخاذ القرارات المالية بشأن إلغاء أو توقيف المشاريع؛
- سوء إدارة الحكم العام للموارد.

[1] Nienke Oomes and Katerina Kalcheva, Diagnosing Dutch Disease: Does Russia Have the Symptoms?, IMF Working Paper Middle East and Central Asia Department, April 2007, pp 05.

[2] Jeffrey Frankel, The Natural Resource Curse: A Survey of Diagnoses and Some Prescriptions, paper was presented at an International Monetary Fund High Level Seminar on Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries, Washington DC, Sept. 21, 2011, p04.

[3] Bravo.C et al, The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic, Lederman and Maloney, 2007, pp 71-103

[4] Mehlum.H et al, Institutions and the Resources Curse, View Issue, Volume 116, N°508, 2006, pp 1-20.

[5] أنيسة بن رمضان، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، مجلد8، العدد 2، الجزائر، 2014، 298.

الفرع الثاني: ظاهرة الداء الهولندي

يشير مصطلح « Dutch Disease » المرض الهولندي إلى المخاوف من تراجع التصنيع التي استحوذت على هولندا نتيجة اكتشاف حقول الغاز الطبيعي داخل البلد في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات،[1]فبعد ارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينات واجه الإقتصاد الهولندي ظاهرة غريبة، تتميز بانخفاض في مستوى النشاط الصناعي والاستثمار الخاص، مما أدى إلى نقص مداخيل الميزانية العامة للدولة.[2] كما انخفضت إجمالي الصادرات بشكل ملحوظ بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الستينيات، هذا يعني أن التوسع في الصادرات البترولية في الستينيات لم يساهم في زيادة الصادرات الأخرى وإنما في الواقع أدى إلى انخفاضها بشكل غير متناسب، مما دفع إلى تدهور قيمة الصادرات الإجمالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.[3]

ولكن بالرغم من ذلك كان أداء الدولة جيد، هذا التناقض بين الوضع الإقتصادي الداخلي للوطن والمظهر الخارجي له، يدل على أعراض ما يسمى بالمرض الهولندي، بحيث اعتبر عقبة تعيق الاستثمارات حتى عندما تهيمن الشركات التجارية بشكل كامل.[4]

ومع ذلك ثبت أن المشكلة لم تدم طويلا، حيث من أواخر الستينات زادت صادرات السلع والخدمات من أقل من 40% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 60%، وهي نسبة عالية على المستوى الدولي لدولة لا يتجاوز عدد سكانها 16 مليون نسمة، تعافى الهولنديون سريعا من هذا المرض ولكن المصطلح بقي عالقا باعتبار هولندا أول بلد شخص به.[5]

كما سمحت زيادة أسعار النفط في سنتي 1979-1980 بتجدد الاهتمام بالعلة الهولندية، حيث تم تطوير العديد من النماذج في ثمانينات القرن الماضي، كان الهدف منها شرح وتفسير الآثار السلبية لهذه الظاهرة الإقتصادية.[6]

يركز التحليل التجريبي للمرض الهولندي في الغالب على الخبرة المكتسبة من البلدان النامية التي تزخر بثروات طبيعية وفيرة، مثل فنزويلا والإكوادور ونيجيريا وإندونيسيا، وبعض البلدان الصناعية كالمملكة المتحدة وهولندا والنرويج، وفي سنة 1998 قام Rosenberg and saavalainen بتقييم المخاطر الإقتصادية المرتبطة بالاستخدام المفرط للموارد الطبيعية في أذربيجان، واقتراح استراتيجية للتعامل معها.[7]

[1] Thorvaldur Gylfason, Lessons from the Dutch Disease: Causes, Treatment, and Cures, INSTITUTE OF ECONOMIC STUDIES, W01 :06, August 2001, p02.
[2] Samir Bellal, Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique, Revue du Chercheur, 2013/12, p02.
[3] Thorvaldur Gylfason, Op.cit, p02.
[4]LUIZ CARLOS BRESSER-PEREIRA,The Dutch disease and its neutralization: a Ricardian approach, Brazilian Journal of Political Economy, vol. 28, nº 1 (109), January-March 2008, p48.
[5] Thorvaldur Gylfason, Op.cit, pp02-03.
[6] Samir Bellal, Op.cit, p02.
[7] Algieri, Bernardina, The effects of the Dutch disease in Russia, ZEF Discussion Papers on Development Policy, No. 83, University of Bonn, Center for Development Research (ZEF), Bonn, p08.

كما يقوم بعض الباحثون الإقتصاديون بمراجعة نموذج المرض الهولندي القياسي بالأخذ بعين الاعتبار خصائص الدول التي تعاني منها وهي كالتالي:

- انخفاض قيمة العملة الوطنية؛
- ضعف النظام المالي؛
- الزيادة في تدفقات رأس المال.

الفرع الثالث: الأسباب الإقتصادية الكامنة خلف لعنة الموارد الطبيعية

من بين الأسباب التي تؤدي إلى تعرض إقتصاد أي دولة بهذه اللعنة ما يلي:[1]

أولا: نقص فرص العمل

إن صناعة النفط والغاز الطبيعي تلزم الكثير من رأس المال المادي وليس البشري، فهي تتطلب العديد من الاستثمارات الضخمة دون خلق مناصب عمل كثيرة، فبالرغم من أن قطاع المحروقات يمثل أهم قطاع في الإقتصاد الوطني، إلا أنه يوظف نسبة قليلة من الأفراد، ويرجح ذلك أن العمل المطلوب في هذا القطاع يجب أن يكون عال الجودة والمهارة، فالشركات متعددة الجنسيات المساهمة في الإنتاج الى جانب شركة سوناطراك تقوم بتوظيف نسبة كبيرة من العمال الأجانب الذين يتمتعون بتكوين عال المستوى.

ثانيا: تقلبات أسعار النفط

تتجه أغلبية الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالمحروقات إلى الاعتماد شبه الكلي عليها في تمويل نفقاتها العامة، ولكن أسعارها تخضع إلى العديد من التقلبات الكثيرة والمفاجئة في الأسواق العالمية نتيجة عدة عوامل ذكرناها آنفا، ففي بعض الحالات يكون الارتفاع في الأسعار نعمة على هذه الدول بزيادة إيراداتها العامة والتوسع في سياسة إنفاقها، وفي الحالات المعاكسة أين تنخفض الأسعار بحدة، فإن ذلك يولد صدمة إقتصادية لدى هذه الدول، بحيث تلجأ إلى تبني سياسة التقشف، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقتصادي والسياسي والاجتماعي، مما يؤثر بشكل مباشر على المؤشرات الإقتصادية الكلية لهذه الدول.

ثالثا: ضغط العملة وتراجع شراء السلع المحلية

عندما يشهد بلد ما تدفقا كبيرا من العملة الصعبة، كما هو حال البلد الذي يبيع موارد ثمينة إلى الأسواق الأجنبية، فقد تكون إحدى النتائج الإقتصادية هي الظاهرة التي تعرف باسم "الداء الهولندي"، حيث تحول العملة الصعبة الدولار الأمريكي الناجمة عن بيع البترول إلى العملة المحلية، الأمر الذي يرفع من سعرها بالعملة الصعبة،

[1] ريفينيو ووتش، دليل لمراقبة الموازنات وإيرادات النفط والغاز "التخلص من لعنة الموارد"، معهد المجتمع المنفتح، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوروبية المركزية، نيويورك، ص ص 33-36.

وهذا بدوره يرفع سعر السلع المحلية قياسا بالسلع الأجنبية، مما يجعل صادرات البلد أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية، فتعاني المنتجات الزراعية والصناعية وغيرها من كساد يقود إلى ضياع فرص العمل ومن ثم تزايد الاعتماد على عوائد قطاع المحروقات.

رابعا: اعتبار أن النفط مورد طبيعي ناضب

هذا يعني أن المحروقات كالنفط والغاز الطبيعي هي موارد طبيعية غير قابلة للتجديد، أي أن برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز يتم استخراجه من باطن الأرض لا يعوض ويصبح شيئا من الماضي، فالدول الغنية بهذه الموارد هي في الحقيقة ستزداد فقرا، ما لم تستطع تحويل ما تكتسبه جراء التبادل مع السوق العالمية إلى مصدر ثروة متجدد، فمثلا المخزون النفطي للسعودية يمكن أن يقدم وسادة مالية ربما لقرن قادم، ولكن بعض الدول المنتجة ربما سيتناقص إنتاجها في غضون عشرين سنة، ما لم يتم الكشف عن احتياطي جديد، وفي أغلب الحالات لا تمتلك الدول النفطية أي خطة بديلة لتحويل ثروتها الطبيعية إلى ركيزة إقتصادية ثابتة في المستقبل.

المطلب الثالث: انعكاس وفرة الموارد النفطية على الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر

إن وفرة الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن هي التي تميز الدول الغنية عن الفقيرة، والتي لا تمتلك أي نوع مما سبق، ولكن ليس بالضرورة أن تكون الدول المتقدمة إحدى الدول الغنية، فوفرة هذه الموارد قد تحدث تغييرات هيكلية غير مرغوبة في إقتصاديات هذه الأخيرة.

وفي هذا المطلب سنتعرف ما إذا كانت وفرة الموارد الطبيعية تؤثر فعلا بشكل سلبي على سياسة الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

الفرع الأول: الأثر السلبي لوفرة عوائد النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر

لقد تمت دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي من قبل العديد من الإقتصاديين، حيث أشارت النتائج على عكس ما كان متوقعا أن وجود رأس مال طبيعي كبير لا يولد بالضرورة انتعاش الاقتصاد، مما يؤدي إلى ظهور فكرة أن ثروة الموارد الطبيعية تمثل نقمة للتنمية الإقتصادية.[1] ولمعرفة ما إذا كانت وفرة العوائد النفطية في الجزائر تؤثر سلبا على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2019 نستعرض الجدول الموالي:

[1] Mohamed Sami Ben Ali, Lara Cockx, Nathalie Francken, The Middle East and North Africa: Cursed by Natural Resources?, Economic Development in the Middle East and North Africa, The Editor(s) 2016, p 71.

الجدول رقم (04-02): تطور الإيرادات البترولية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإيرادات البترولية*	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	السنوات	الإيرادات البترولية*	الناتج الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
2000	1213.2	4123.5	2507.2	2010	2905.0	11991.6	7811.2
2001	1001.4	4227.1	2783.2	2011	3979.7	14589.0	9346.5
2002	1007.9	4522.8	3045.7	2012	4184.0	16209.6	10673.2
2003	1350.0	5252.3	3383.4	2013	3678.1	16647.9	11679.9
2004	1570.7	6149.1	3829.3	2014	3388.4	17228.6	12584.7
2005	2352.7	7562.0	4209.1	2015	2373.5	16712.7	13578.4
2006	2799.0	8501.6	4619.4	2016	1781.1	17514.6	14489.0
2007	2796.8	9352.9	5263.6	2017	2372.5	18575.8	14876.1
2008	4088.6	11043.7	6046.1	2018	2776.2	20259.0	15711.3
2009	2412.7	9968.0	6858.9	**2019	2714.5	20428.3	16438.0

Source : Office nationale des statistiques, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Collections Statistiques N°215/2020 Série E, 2020, p90, sur le site : https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf, Consulté le 01/06/2020, 13 :10.

**Office nationale des statistiques, Les comptes économiques en volume de 2016 à2019, p 01, sur le site: https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf, Consulté le 01/06/2020, 13 :30.

* معطيات الجدول رقم (03-13).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام قد شهد بعض التذبذبات التابعة للاضطرابات التي شهدتها أسعار النفط، والتي انعكست بشكل مباشر على عوائد الإقتصاد الجزائري من البترول، فقد اتخذ منحنى الناتج الداخلي الخام تقريبا نفس مسار الإيرادات النفطية خلال الفترة 2000-2019، هذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (04-04): تطور الإيرادات البترولية والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

(الوحدة: مليار دج)

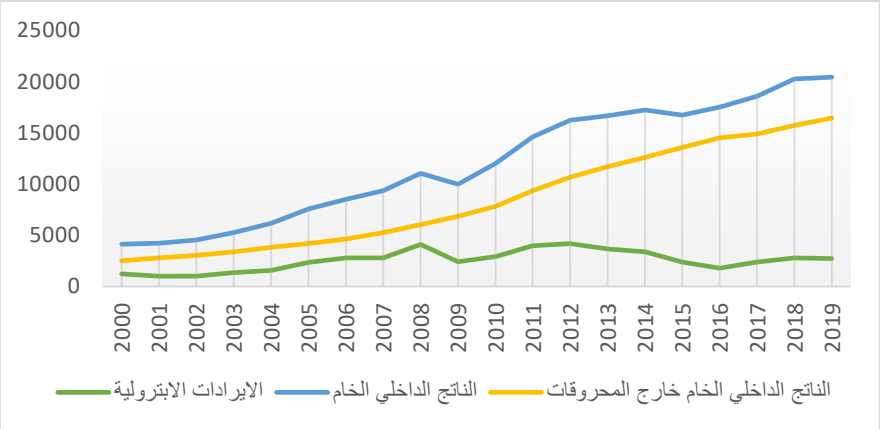

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (04-02).

وأحسن دليل على ذلك ما حدث سنة 2008 عندما أدى ارتفاع أسعار البترول الذي شهدته أسواق النفط العالمية إلى 99.9 دولار للبرميل الواحد، إلى زيادة العوائد المتأتية من قطاع المحروقات في الجزائر حيث قدرت بـ 4088.6 مليار دج بعدما كانت 2796.8 مليار دج سنة 2007، الأمر الذي نتج عنه زيادة معتبرة في الناتج الداخلي الخام من 9352.9 مليار دج سنة 2007 إلى 11043.7 مليار دج سنة 2008، ومع حدوث الأزمة المالية التي ساهمت في الانهيار الشديد لأسعار البترول سنة 2009 بـ 62.2 دولار أمريكي للبرميل، تدنت عوائد النفط إلى 2412.7 مليار دج والذي نتج عنه تراجع في قيمة الناتج الداخلي الخام بحوالي 1075.7 مليار دج خلال سنة واحدة. هذا ما يعزز حقيقة اعتماد الإقتصاد الجزائري على الإيرادات البترولية بشكل شبه تام.

ومما سبق نستطيع القول أن العلاقة بين عوائد النفط والنمو الإقتصادي الممثل بالناتج الداخلي الخام طردية، فأي زيادة في عائدات النفط يقابله زيادة حتمية في النمو الإقتصادي، ولكن مع تحليلنا الدقيق لمعطيات الجدول والشكل السابقين لاحظنا في السنوات الأخيرة منذ تقريبا سنة 2016 بدأ الوضع في التغير تدريجيا، فبالرغم من انخفاض عوائد النفط الناتجة عن انهيار أسعار البترول الدولية زادت القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام، يمكن تفسير ذلك بارتفاع الناتج أو النمو خارج قطاع المحروقات فقد تضاعف حوالي 6.5 مرات من 2507.2 سنة 2000 إلى 16438.0مليار دج سنة 2019، والفضل يعود إلى السياسات التنموية التي انتهجتها الجزائر مجسدة في عدة برامج بدءا من سنة 2001 إلى غاية 2019، هدفها الرئيسي تحسين الظروف المعيشية للسكان عن طريق البحث على مصادر تمويلية جديدة بعيدا عن النفط، والعمل على تنويع الإنتاج الوطني من خلال إحداث إصلاحات إقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بقطاعات منتجة أخرى كالفلاحة والصناعة والسياحة.

الفرع الثاني: تحليل العلاقة الديناميكية بين عوائد النفط والإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر

ترتبط وضعية الميزانية العامة للدولة بحجم النفقات والإيرادات، فالنفقات التي تصرفها الدولة تقابلها إيرادات تتحصل عليها من مختلف المصادر، وتختلف هذه المصادر من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الإقتصادية وإمكانياتها، فبالنسبة للجزائر تتأثر نفقاتها العامة بشكل مباشر بالإيرادات النفطية، لأنها تساهم بنسبة كبيرة في زيادة الإيرادات العامة التي تكون كفيلة بتغطيتها كليا أو جزء مهم منها، ذلك باعتبار الجزائر دولة نفطية بامتياز بحيث ترتكز عائداتها بشكل أساسي على النفط ومشتقاته هذا ما ينعكس بشكل مباشر على الناتج الداخلي الخام الوطني من خلال توجيه الإنفاق العام لمختلف البرامج التنموية التي تساهم بصورة واضحة في الرفع من مؤشرات النمو الإقتصادي الوطني، هذا ما سنظهره في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-05): تطور الإيرادات البترولية والنفقات العامة والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

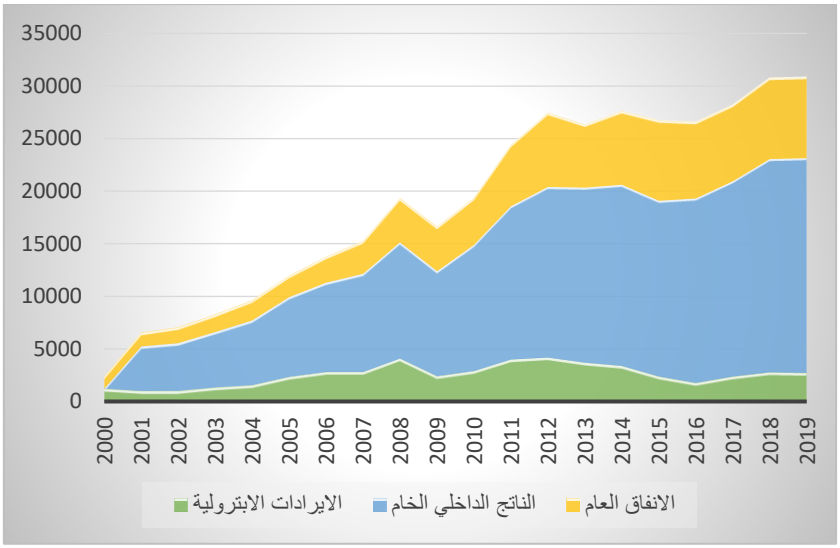

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدولين رقم (02-05) و(04-02).

يمكن أن نلاحظ من الشكل أعلاه اتجاهات الإنفاق العام في الجزائر، وعلاقتها القوية بالإيرادات النفطية، ونفسر هذا في النقاط التالية:

- اتخذت النفقات العامة اتجاها موازيا مع الإيرادات النفطية خلال الفترة 2000-2008، بمعنى كلما كانت هناك زيادة في هذه الأخيرة ترتفع معها النفقات العامة، حيث نسبة تمويلها كانت كبيرة جدا في هذه الفترة، خاصة سنتي 2005 و2006 عندما شهد قطاع المحروقات انتعاشا مما غطت عوائده كليا النفقات العامة للدولة، أما نقطة الذروة للإيرادات النفطية كانت سنة 2008 حين عرفت أسواق النفط ارتياحا كبيرا في أسعار منتجاتها، مما أدى إلى تحفيز الإنفاق الحكومي حيث كانت نسبة تغطيته حوالي 97.55%. (الملحق رقم 03 يوضح بالتفصيل نسبة تمويل النفقات العامة من طرف الإيرادات البترولية في الجزائر)، هذا ما ساهم بشكل كبير في نمو الناتج الداخلي الخام من 4123.5 مليار دج سنة 2000 إلى 11043.7مليار دج سنة 2008، وتجسد ذلك من خلال تركيز نفقاتها العامة على عدة برامج تنموية كانت كفيلة بدعم وإنعاش النمو الإقتصادي خارج المحروقات من 2507.2 سنة 2000 إلى 6046.1 مليار دج سنة 2008؛
- أما سنة 2009 فبالرغم من انخفاض الإيرادات البترولية لم يؤثر ذلك في ازدياد حجم النفقات العامة، بسبب تمويل جزء كبير منها من قبل صندوق ضبط الموارد، ذلك ما أدى إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام إلى 9968 مليار دج، أما نمو الناتج الداخلي خارج المحروقات فقدر بـ 9.6% بزيادة مقدرة بـ 812.8 مليار دج خلال سنة واحدة (من 6046.1 سنة 2008 إلى 6858.9 مليار دج سنة 2009)، فبالرغم من

انخفاض عائدات النفط إلا أن الجزائر واصلت مجهوداتها في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو في تعزيز الإنتاج في قطاعات أخرى بجانب قطاع المحروقات؛

- وبالنسبة لسنتي 2013 و2014 لاحظنا أن النفقات العامة انخفضت في هذه الفترة، ويرجع الأمر إلى انخفاض الإيرادات الكلية وبالتحديد الإيرادات البترولية حيث بلغت نسبة تغطيتها للإنفاق العام 61.06% و48.43% خلال السنتين على التوالي، أما بالنسبة للنمو الإقتصادي فسجل 2.8% و 3.8% على التوالي؛
- ونفس الشيء في عام 2016 الذي شهد انخفاضا حادا في العائدات البترولية، مما اضطر الدولة إلى تبني سياسة التقشف وترشيد نفقاتها العامة، حيث وصلت نسبة تمويل هذه الأخيرة من طرف إيرادات قطاع المحروقات إلى أدنى مستوياتها على طول فترة الدراسة بـ 24.41%، الأمر الذي دفع بالدولة إلى البحث عن مصادر أخرى لتغطية نفقاتها العامة، وهو ما يظهر بالفعل في السنوات الأخيرة في الفترة 2017-2019 حيث أنه بالرغم من تغطية الإيرادات النفطية لنسبة قليلة لا تتعدى 36%من النفقات العامة مقارنة بالسنوات الماضية إلا أن النفقات العامة لا زالت متصاعدة، ذلك ما يفسر زيادة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر من 14876.1 سنة 2017 إلى 16438 مليار دج، في محاولة لها في تنويع إقتصادها ودعم القطاعات الأخرى.

ومن بين العوامل التي ساهمت في تزايد الإنفاق في الجزائر نذكر منها:

1- العوامل السياسية والعسكرية:

يرجع ارتفاع الإنفاق في الجزائر إلى تطور الفكر السياسي ونمو العلاقات الدولية وانتشار المبادئ الاشتراكية ثم التوجه نحو النظم الديمقراطية، مما أدى من جهة إلى زيادة تدخل الهيئات العمومية، ما يترتب عنه ضرورة توسيع وظائفها وبالتالي ينتج عنه زيادة في حجم النفقات العمومية، ومن جهة أخرى يتطلب العمل بتلك النظم تعدد الأحزاب في الساحة السياسية، هذا ما يخلق منافسة بينها وسعي كل منها إلى جلب أكبر عدد من المواطنين للانتخاب عليها، ويحصل كل هذا بمبالغ مالية ضخمة تؤثر على حجم الإنفاق، كما ساهم فقدان القيم الأخلاقية بين الأفراد المكونين للهيئات العمومية في الرفع من النفقات العامة في الجزائر بسبب تفشي ظواهر لا أخلاقية كالرشوة واختلاس المال العام.[1]

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003، ص49.

وبعد الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات أو ما يعرف بالعشرية السوداء، وما ترتب عنه من خسائر بشرية ومادية كتدمير بعض الهياكل القاعدية، مما تطلب تكاليف مباشرة عبر مختلف الاستثمارات في مجالات الأمن من وسائل مادية مثل اقتناء الآلات والمعدات العسكرية، وبشرية كزيادة أفراد أسلاك الأمن والدفاع الوطنيين، وكذا نفقات ترميم وإصلاح ما تم إتلافه، وغير مباشرة من خلال التعويضات الممنوحة إلى الضحايا وعائلاتهم، مما أثقلت كاهل الخزينة العمومية للدولة.

فضلا عن الوضع الأمني المضطرب الذي تعيشه الجزائر على مستوى حدودها الخارجية والتي أسفرت عن ضرورة إنشاء أجهزة ومؤسسات عسكرية ضخمة، وتنويع مصادر السلاح الذي يستخدمه أفراد الجيش الوطني من أجل التصدي لهذه التحديات، وهو ما انعكس بشكل مباشر على قيمة وحجم أعباء الدفاع الوطني كما أدت إلى تسجيلها لمعدلات نمو كبيرة ومستمرة.[1]

2- العوامل الإدارية:

بعد استقلال الجزائر والوضعية الإقتصادية والمالية والاجتماعية المتدهورة التي كانت تعيشها، وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة تهدف إلى معالجة الاختلالات في جميع الميادين وأهمها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والقضاء على الآفات الاجتماعية كالبطالة والأمية والفقر، الأمر الذي اقتضى التوسيع في الجهاز الإداري للهيئات العمومية، بهدف ترقية المستوى الثقافي والاجتماعي، وذلك من خلال الزيادة المفرطة في عدد الموظفين العموميين المسؤولين عن توفير تلك الخدمات العامة.[2]

3- العوامل الاجتماعية:

كان توزيع الدخل القومي زمن حياد الدولة للقوانين الإقتصادية الطبيعية وما ترتب عن ذلك من حرمان الطبقة العاملة، لكن بعد الهزة التي عرفتها الرأسمالية المتطرفة، وبفضل أفكار التضامن الاجتماعي، أصبحت الدولة تتدخل في توزيع الدخل القومي عن طريق الميزانية بما يضمن إنصاف العمال ومحدودي الدخل، وهو ما يعرف بالنفقات التحويلية.[3]

فالظروف الاجتماعية المزرية التي عاشتها مختلف الفئات في المجتمع الجزائري، اضطرت السلطات الحكومية إلى تطبيق برامج تنموية من شأنها تحسين المستوى المعيشي للمواطنين تمس خاصة الشرائح الفقيرة، وذلك تكريسا لفكرة

---

[1] براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الابداع، جامعة البليدة2، المجلد 8، العدد8، الجزائر، 2018، ص 119.

[2] نفس المرجع، ص 118.

[3] أعمر يحياوي، مرجع سابق، ص 53.

التضامن الاجتماعي التي يحملها المفهوم الحديث للدولة، وارتكزت هذه البرامج أساسا على انشاء المؤسسات التعليمية والتكوينية ومؤسسات الصحة العمومية المجانية وتزويدها بالمعدات اللازمة، وتوفير الهياكل والمنشآت الرياضية والثقافية وغيرها، الأمر الذي ترتب عنه زيادة حتمية في حجم الإنفاق العام.

4- العوامل الإقتصادية والمالية:

لقد تطلبت مرحلة النهوض الإقتصادي بالجزائر ضرورة توسيع القطاع العام وتطوير مكانته وطنيا عن طريق استخدام المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، ونظرا لكبر حجم المشاريع التنموية الاستراتيجية من جهة ولمحدودية القطاع الخاص من جهة أخرى، اضطرت الجزائر إلى رفع معدل الاستثمار للقطاعات العامة.

إضافة إلى سياسة الدعم المنتهجة من طرف السلطات الحكومية على أسعار الحليب والخبز وزيت المائدة، بالإضافة إلى تسعيرة الكهرباء والغاز والماء وأسعار الوقود، كما توفر الجزائر الخدمات للمواطنين كالصحة والتربية بصفة مجانية، وحتى أسعار التنقل بوسائل النقل العمومية، كل ذلك يزيد من حجم الإنفاق العام خاصة أنها متاحة لجميع المواطنين مهما كان دخلهم، وتعد في متناول الأجانب والشركات المستثمرة في البلاد، وهو ما يعتبر إجحافا في حق الطبقات الهشة، لأنه من المفروض يوجه إلى هذه الطبقة من المجتمع، إلا أنه قد انحرف عن أهدافه المسطرة فساهم في زيادة التشوهات الاجتماعية بدل مكافحتها أو على الأقل التقليص منها. ومن الأسباب الإقتصادية الأخرى التي ساهمت في تزايد النفقات في الجزائر هو ارتفاع نسبة الاقتراض الخارجي نظرا لسهولته وذلك لتمويل معاملاتها المالية خاصة في فترة الثمانينات، مما أدى إلى نشوء الدين العمومي وتضاعف حجمه.

أما بالنسبة للعوامل المالية فنجد أن الفائض في الإيرادات العامة يؤدي إلى تزايد حجم الإنفاق العام، وباعتبار الجزائر دولة ترتكز بنسبة كبيرة على الإيرادات البترولية فإن الأوقات التي ترتفع فيها أسعار البترول في الأسواق العالمية تؤدي إلى كسب وفورات مالية وفائض في رصيد الميزانية العامة، الأمر الذي يدفع بالجزائر خلق أوجه جديدة للإنفاق وزيادة في حجم الأوجه القائمة، مما يعني التوسع في حجم الإنفاق العام.

الفرع الثالث: تشخيص تعرض الإقتصاد الجزائري للعنة الموارد الطبيعية

استنادا إلى النظرية الإقتصادية أن اكتشاف موارد للتصدير وبمعدلات عالية في أي بلد ما، يضمن تحقيق معدلات عالية في التنمية الإقتصادية، ولكن في بعض الأحيان تكون النتائج سلبية، فزيادة الصادرات من هذه الموارد يولد آثار سلبية على الإقتصاد إذا ما لم يتم استغلال تلك العائدات وتوظيفها بالشكل الأمثل، وخصوصا في حالة الإقتصاد المفتوح والصغير،[1] كالإقتصاد الجزائري، فإن الصدمات الخارجية قد تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في

[1] أبو بكر عبد القادر أبو عزوم، مرجع سابق، ص 75،74.

الإقتصاد. فقد أظهرت التدفقات المفاجئة من العائدات النفطية الفوارق في الإنتاجية بين القطاع الإنتاجي والخدمي، وهو ما يعرف في اللغة الإنجليزية بمصطلح De-industralisation، كما أن هذه الحقيقة أيدها العديد من الإقتصاديين لاحقا وحتى يومنا هذا. ولعل أبرز من جسد هذه الظاهرة في شكل مشكلة إقتصادية هم علماء الإقتصاد الهولندي، وما نتج عن اكتشاف الغاز بوفرة في هولندا، وأثره على تراجع نمو القطاعات الإنتاجية، كما عرف لاحقا بالمرض الهولندي" Dutch Disease " ، وهو ما تعاني منه أغلب الدول التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية.[1]

هذه العلل الإقتصادية والسياسية تشكل ما يسمى لعنة الموارد أو بتعبير أدق لعنة المعادن والنفط أهمها، لأنها غير ناتجة عن أنواع أخرى من الموارد الطبيعية مثل الغابات والمياه العذبة والأراضي الزراعية الخصبة، حيث يشكل النفط أكثر من 90% من تجارتها العالمية، ويتسبب بأعظم المشكلات لأكبر عدد من دول العالم، لعنة الموارد إذن هي لعنة النفط بامتياز.

فبالنسبة للجزائر فقد كانت مستعمرة فرنسية في الفترة 1830-1962، وبعد حصولها على الاستقلال بقيت فرنسا تسيطر عمليا على معظم القطاعات الإنتاجية بما فيها النفط والغاز الطبيعي، كما أن أداء القطاع الزراعي قبل الاستقلال كان جيدا، لكنه عانى بعد عام 1962 عندما شرعت السلطات الجزائرية في بعض الإصلاحات التي أدت إلى تأميم الأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين البسطاء، مما نتج عنه انهيار الإنتاج وفشل السياسة المتبعة، لذلك تراجعت الحكومة عن قرارها ولكن بعد فوات الأوان، فلم تتمكن الدولة من تحقيق الأمن الغذائي وأصبحت تعتمد على الواردات من المواد الغذائية، وانعكس نفس السيناريو على باقي القطاعات الأخرى.[2]

بحيث سعت الجزائر في استغلال العوائد النفطية لتمويل استراتيجية التنمية الإقتصادية، لذلك ساهمت إيرادات قطاع المحروقات في إجمالي الإيرادات العامة للدولة الموجهة لتعزيز النمو والتنمية الإقتصادية،[3]حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام من أقل من 15% عام 1969 إلى أكثر من 45.66% عام 2006، ليتراجع إلى 19.53% سنة 2019، وبالرغم من الجهود المبذولة في إطار البرامج التنمية التي سعت الجزائر من خلالها إلى إنعاش النمو الإقتصادي ودفع عجلة الإقتصاد الوطني، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى التنويع، ومساهمة القطاع خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي لا تزال ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات.

[1]Ebrahim-zadeh C.," Dutch Disease : Too Much Wealth Managed Unwisely", Finance and Development,International Monetary Fund ,Mars 2003 , P:50.
[2] Mohammed Akacem, Nicolás Cachanosky The Myth of the Resource Curse: A Case Study of Algeria, Seventh Annual ASMEA, conference, 2014, Washington DC, pp 08,09.
[3] Sidi Mohammed Chekouri, Abderrahim Chibi & Mohamed Benbouziane, Op.cit, p07.

بناء على ذلك يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري فعلا يحمل في طياته أعراض لعنة الموارد الطبيعية، وذلك من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري من هذه الدراسة، وما تم استنتاجه من تحليل بيانات الإقتصاد الجزائري، حيث أن أغلب المتغيرات الإقتصادية التي تم تناولها أظهرت مدى تأثرها بأسعار النفط والإيرادات البترولية.

المطلب الثالث: استخدام الفوائض النفطية في الجزائر

لقد شهدت أسعار البترول سنة 2000 زيادات غير مسبوقة، صاحبتها ارتفاع في العائدات البترولية للدول النفطية، بنسبة كبيرة فاقت كل التوقعات، لذلك كان من الضروري على هذه الدول ومن بينها الجزائر البحث عن طريقة من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بما يخدم الإقتصاد الوطني، ولتصدي الظروف الداخلية والخارجية التي يمكن حدوثها مستقبلا، وفيما يلي سنتطرق لأهم استخدامات الفوائض النفطية:

الفرع الأول: التخفيض من المديونية العمومية

لقد شكلت المديونية في سنوات التسعينات عبئا كبيرا على الإقتصاد الجزائري، بحيث كادت خدمات المديونية تمتص مجمل عائدات الصادرات، ولكن مع الارتفاع المسجل في سنة 2000 تمكنت الجزائر من التقليص من الديون خاصة الخارجية منها في محاولة منها في التخلص من القيود الخارجية المفروضة عليها، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04-03): تطور رصيد الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2002-2019)

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدين العمومي الخارجي	22.64	23.35	21.82	17.19	5.60	5.61
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدين العمومي الخارجي	5.58	5.41	5.56	4.4	3.68	3.39
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدين العمومي الخارجي	3.73	3.02	3.85	3.99	4.04	3.84

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للفصل الأول من السنوات 2008، 2011، 2014، 2017، 2020، ص16 من خلال الرابط: https://www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 01/06/2020, 10 :15.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن المديونية العمومية الخارجية قد سجلت تراجعا ملحوظا من 22.64مليار دولار سنة 2002 إلى 3.84 مليار دولار أمريكي سنة 2019، يرجع ذلك إلى حجم الفوائض المالية التي حققتها الجزائر بعد سنة 2000 جراء تحسن أسعار البترول في الأسواق الدولية، لذلك قررت الحكومة سداد الديون الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي، وكما هو ملاحظ أن نسبة التسديد كانت مقترنة في أغلب الأحيان بتغير أسعار

البترول، فنجد أن حجم الدين الخارجي قد تقلص كثيرا ابتداء من سنة 2006، كنتيجة لارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة العائدات المتأتية منه.

كما استعملت الحكومة إيرادات صندوق ضبط الموارد لتخفيض الدين الخارجي، مع العلم أن الفترة 2004-2006 سجلت أكبر الاقتطاعات بسبب قيام الحكومة بالسداد المسبق للمديونية الخارجية في نفس الفترة.[1]

الفرع الثاني: إنشاء صندوق ضبط الموارد وتمويله

أدى الارتفاع غير المسبوق لأسعار البترول سنة 2000 إلى زيادة الإيرادات البترولية، والذي دفع الحكومة الجزائرية على غرار الدول النفطية إلى التفكير في استحداث صندوق يعمل على امتصاص الفوائض البترولية وتصبح موارد هذا الصندوق كإحتياط تستعمله الحكومة لتغطية النقص أو العجز الذي قد يحدث في ميزانية الدولة في المستقبل،[2] وكان ذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 والتي نصت على أنه: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد"[3]، كما أنه خضع لتعديلات مهمة سنوات 2002، 2004 و2006.

ومن بين أهم أهداف هذا الصندوق ما يلي:

- تمويل العجز المسجل على مستوى الميزانية العامة للدولة، والناتج عن انخفاض أسعار البترول لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية المقدر بـ 19 دولار أمريكي للبرميل؛
- التقليل من المديونية العمومية للدولة خاصة الديون الخارجية؛
- ضبط الفوائض النفطية وتوجيهها بما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني؛
- كما يمكن أن يأخذ هذا الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بخلق التوازن بين الإيرادات البترولية المحققة وبين ما تم تقديره في قانون المالية، هنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، ومن ناحية أخرى يمكن أن يستخدم في إدخار جزء من فائض إيرادات النفط في حالة ارتفاع أسعار البترول عما هو مقدر، فيسمى في هذه الحالة " صندوق إدخار".[4]

---

[1] حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية، تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)، ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد السابع، وجدة-المغرب، مارس 2019، ص424.

[2] شباب سيهام، توظيف عوائد القطاع النفطي في الإقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، العدد 10، 2014، العراق، ص286.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص04.

[4] لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "السياسة الجبائية في الجزائر"، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 11 و12 ماي 2003، ص297.

وفيما يلي سنستعرض تطور رصيد الصندوق في الفترة 2000-2018:

الجدول رقم (04-04): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2000-2018)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صندوق ضبط الموارد	453.2	123.9	26.5	448.9	623.5	1368.8	1798.0
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صندوق ضبط الموارد	1738.8	2288.2	400.7	1318.3	2300.3	2535.0	2062.2
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	-	
صندوق ضبط الموارد	1810.6	550.5	98.6	0.0	437.4	-	

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي الاحصائي للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017، 2018 و2019 من خلال الرابط:
https://www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 01/06/2020, 10 :15.

نلاحظ أن وضعية صندوق ضبط الموارد كانت دائما مقترنة بحجم الإيرادات البترولية المحصلة والتي تكون حسب تقلبات أسعار البترول، فنجد رصيد الصندوق في تطور مستمر من 453.2 مليار دج سنة 2000 إلى 2288.2 مليار دج سنة 2008 وذلك نظرا لانتعاش أسواق النفط في تلك الفترة، إلا أنه سنة 2009 ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية تدهورت أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في رصيد الصندوق إلى 400.7 مليار دج، أما في الفترة 2010-2014 كان رصيد الصندوق جيدا نظرا لتعافي أسعار النفط وتحقيق فوائض مالية جيدة آنذاك، وفي السنوات الأخيرة 2015-2018 أدى تدهور الأسعار إلى انخفاض رصيد الصندوق مجددا.

الفرع الثالث: دعم البرامج التنموية والاستثمارات العمومية

بداية من سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من البرامج التنموية لم يسبق لها مثيل في تاريخها الإقتصادي، خاصة من حيث الغلاف المالي المخصص لكل برنامج، وكان ذلك من خلال الاستفادة من العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات، نتيجة انتعاش أسواق النفط العالمية، والارتفاع المعتبر في أسعار النفط سنة 2000. وفي ظل هذه البرامج قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من المشاريع والاستثمارات العمومية الكبرى، كان الهدف منها استرجاع التوازنات الاجتماعية والإقتصادية الكبرى للبلاد خاصة بعد الأزمة السياسية التي عاشتها في سنوات التسعينات وما خلفته من خسائر مادية وبشرية، وكان ذلك من خلال سد العجز المسجل على مستوى الهياكل القاعدية والبنى التحتية، إضافة إلى زيادة التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية، والسعي في تنويع الإنتاج الوطني عن طريق دعم القطاعات خارج المحروقات.

لذلك يمكن القول أن الجزائر اعتمدت بدرجة كبيرة على العوائد البترولية لتمويل مشاريعها التنموية، ونلاحظ أنه في ظل التقلبات الإقتصادية التي شهدها العالم من أزمات مالية كأزمة 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط في 2014، فقد تأثرت نسبة تمويل هذه المشاريع بشكل ملحوظ.

المبحث الثاني: إختبار التكامل المشترك بين عوائد النفط وكل من النمو الإقتصادي والإنفاق العام وفق منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

تقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الإقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وينص النموذج على أن المتغيرات الإقتصادية التي تفترض النظرية الإقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير، ويصحح هذا التباعد بفعل قوى إقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الإقتصادية للإتجاه نحو التوازن طويل الأجل، وهكذا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في الأجل الطويل، وأهم المناهج القياسية المستخدمة لإختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث:

المطلب الأول: منهجية بناء النموذج القياسي وتحديد متغيرات الدراسة

إن تحليل التكامل المشترك يسمح بتوضيح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرين أو أكثر، من خلال إيجاد اتجاه التكامل المشترك بينها، لهذا الغرض استخدمنا نموذج الإنحدار الخطي لتحديد طبيعة العلاقة بين عوائد النفط والنمو الإقتصادي وبين عوائد النفط والإنفاق الحكومي، لذلك استعملنا ثلاث متغيرات أساسية للتعبير عن النموذجين:

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

1- النموذج الأول:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة نستخدم في النموذج الأول المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:** والمتمثل في إجمالي النفقات العامة للجزائر، بوحدة مليار دج خلال الفترة 2000-2019 ونرمز له بـ LDEP، واستخدمنا أيضا بيانات سنوية صادرة عن المديرية العامة للاستشراف والسياسات (DGPP) ؛
- **المتغير المستقل:** والمتمثل في الإيرادات النفطية للإقتصاد الجزائري بوحدة مليار دج خلال الفترة 2000-2019 ونرمز لها بـ LREVP، حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية صادرة عن جهات رسمية، تعكس الوضعية الإقتصادية الحقيقة للجزائر، وقد اشتملت على بيانات بنك الجزائر من خلال التقارير السنوية

للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017 و2018، ونظرا لعدم توفر تقرير سنة 2019 قمنا باستخدام القيمة التقديرية للإيرادات البترولية من قانون المالية لسنة 2019.

2- النموذج الثاني:

أما في هذا النموذج نقوم باستخدام متغيرين مستقلين ومتغير تابع وذلك لمعرفة الأثر الديناميكي الذي تمارسه عوائد النفط على الإنفاق العام ومن ثم على النمو الإقتصادي:

- **المتغير التابع:** ويمثل النمو الإقتصادي ويعبر عنه بالناتج الداخلي الخام للجزائر بوحدة مليار دج في الفترة 2000-2019 ونرمز له بـ LPIB، وقد استخدمنا بيانات سنوية صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)؛
- **المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في عوائد النفط LREVP، والإنفاق العام في الجزائر LDEP.

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية لنموذج الدراسة

لقد قمنا بإعادة صياغة بيانات الدراسة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي (الملحق رقم07)، وهي الدالة العكسية للدالة الأسية، تستخدم كثيرا في الدراسات القياسية أثناء النمذجة لعدة أهداف، يمكن حصرها فيما يلي: [1]

1- التقليص من حدة اختلاف التباين؛

2- تحويل العلاقات الأسية لمتغيرات سلسلة ما إلى خطية؛

3- إن لم يكن توزيع السلسلة طبيعيا، فاللوغاريتم يعمل على جعل توزيعها كذلك؛

4- تحويل السلسلة من النموذج الجدائي إلى التجميعي، وبالتالي نستطيع الفصل بين مكوناتها؛

5- تسهيل إيجاد القيم المتطرفة في السلسلة؛

6- تحويل التغيرات إلى النسب المئوية (المرونات) بدلا من التغيرات بالوحدة؛

7- تقليص الفجوة بين القيم الكبيرة والقيم الصغيرة جدا، مما يساهم في تجانس التباينات؛

8- إزالة الأخطاء العشوائية والارتباط التسلسلي بين المتغيرات المفسرة.

ويتم تحديد الشكل الرياضي لأثر التغير في عوائد النفط على الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر من خلال تقدير المعادلتين التاليتين بنموذج الإنحدار الخطي البسيط:

$$LDEP_t = a + \alpha_1 LREVP_t + +\varepsilon_{1t} \ldots(1)$$

[1] إبراهيم خويلد، التحويل اللوغاريتمي للمتغيرات ماله وما عليه، على الرابط:
https://sites.google.com/site/khouiledibrahim/posts/althwylallwgharytmyllmtyatmalhwmalyh. Consulté le 15/02/2021,15 :20.

$$LPIB_t = b + \beta_1 LREVP_t + \beta_2 LDEP_t + \varepsilon_{2t} \dots (2)$$

حيث:

a و b : تمثل الحد الثابت في معادلة الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام على التوالي.

α و β : تمثل مرونات الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام على التوالي.

ε_{1t} و ε_{2t} : تمثل حدود الخطأ العشوائي موزعة توزيعا طبيعيا، وتباينها ثابت.

الفرع الثالث: خطوات تطبيق منهجية ARDL

يمكن توضيح خطوات منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع حسب المخطط الموالي:

الشكل رقم (04-06): خطوات تطبيق منهجية ARDL

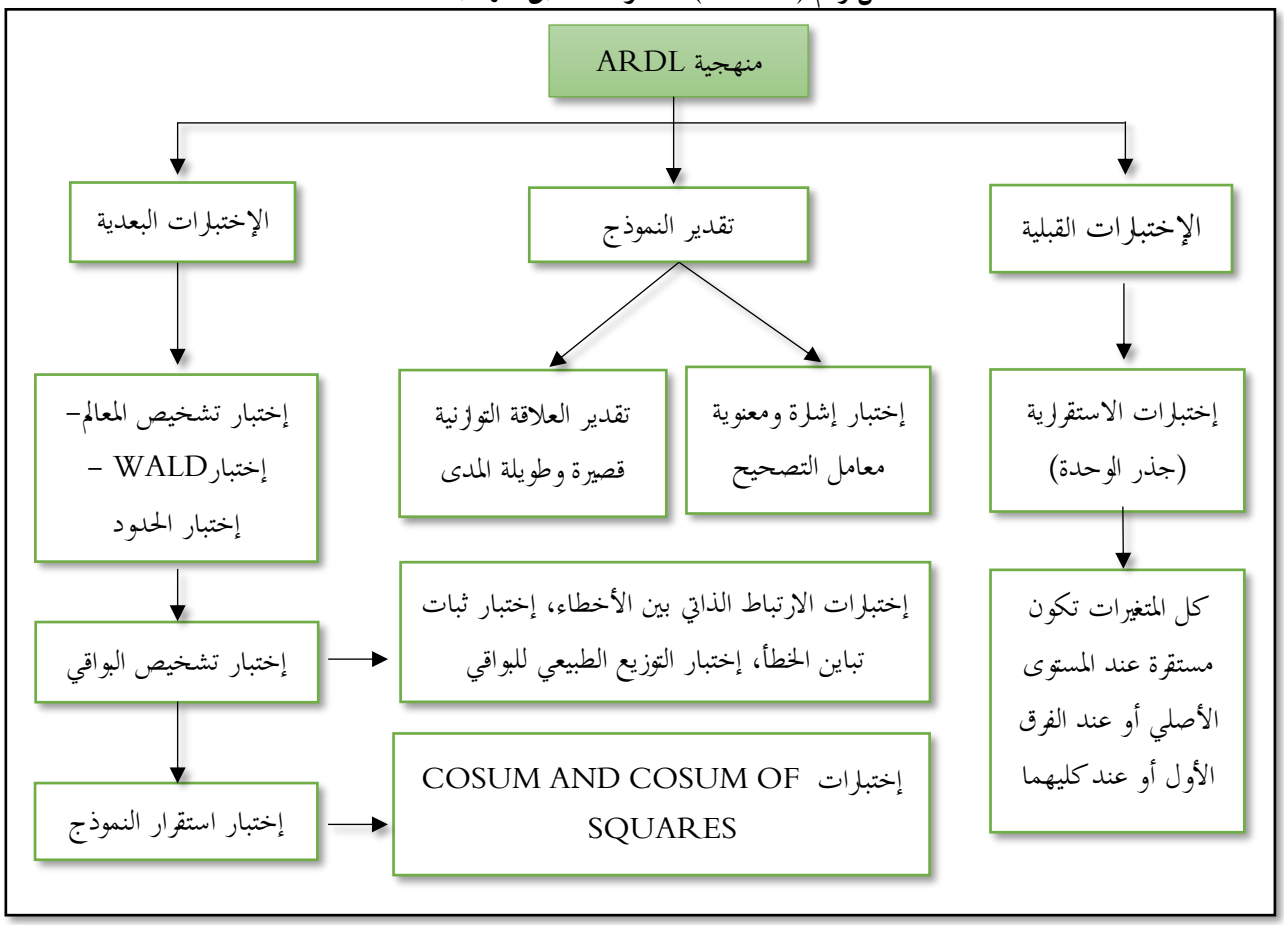

المصدر: عبد العزيز نعوم، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين 1970-2013، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، المجلد17، العدد 01، الجزائر، 2017، ص.232.

المطلب الثاني: إختبارات الاستقرارية وجذر الوحدة (Unit Root Test)

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الإقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير وينمو عبر الزمن مما يجعل من متوسطها وتباينها غير مستقريين ومرتبطين بالزمن، فإذا لم تكن هذه الأخيرة

ساكنة أو مستقرة فإنها لا تعطينا نتائج سليمة ومنطقية بل تكون نتائج زائفة ومظللة[1]، ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الإنحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائفة هو ارتفاع معامل التحديد، وارتفاع المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة مع وجود ارتباط ذاتي يظهر في انخفاض قيمة معامل D-W، لذا يجب إخضاع بيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة لإختبار الإستقرارية والبحث عن درجة تكاملها، وبالرغم من وجود عدة إختبارات لجذر الوحدة إلا أننا سوف نعتمد على إختبارين فقط نظرا لشيوعهما ودقتهما وهما: إختبار ديكي فولر الموسع (Augmented DickeyFuller 1979)، وإختبار فيليبس بيرون (Phillips perron1988).

الفرع الأول: تقدير نماذج السلاسل الزمنية

يحتوي إختبار جذر الوحدة على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى إستقرارية السلاسل الزمنية أو عدم إستقرارها وهي: صيغة النموذج المستخدم، حجم العينة ومستوى المعنوية، كما أن هناك ثلاث نماذج لتوصيف السلاسل الزمنية محل الدراسة:

النموذج الأول: دون ثابت ودون اتجاه عام

سلسلة عوائد النفط:(3)... $$\Delta LREVP_t = \lambda LREVP_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LREVP_{t-j} + e_t$$

سلسلة الإنفاق العام:(4)... $$\Delta LDEP_t = \lambda LDEP_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LDEP_{t-j} + e_t$$

سلسلة الناتج الداخلي الخام:(5)... $$\Delta LPIB_t = \lambda PIB_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LPIB_{t-j} + e_t$$

حيث:

Δ: الفرق الأول للسلسة الزمنية.

λ: المعالم المراد تقديرها.

ρ: درجة التأخير الزمنية.

e_t: تشويش أبيض.

النموذج الثاني: مع وجود حد ثابت

سلسلة عوائد النفط:(6)... $$\Delta LREVP_t = a + \lambda LREVP_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LREVP_{t-j} + e_t$$

[1] عبد القادر عطية، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية-مصر، الدار الجامعية للنشر، 2005، ص643.

سلسلة الإنفاق العام:(7)... $$\Delta LDEP_t = a + \lambda LDEP_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LDEP_{t-j} + e_t$$

سلسلة الناتج الداخلي الخام:(8)... $$\Delta LPIB_t = a + \lambda LPIB_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LPIB_{t-j} + e_t$$

حيث: a هو الحد الثابت.

النموذج الثالث: مع وجود حد ثابت واتجاه زمني

سلسلة عوائد النفط:(9)... $$\Delta LREVP_t = a + \beta_t + \lambda LREVP_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LREVP_{t-j} + e_t$$

سلسلة الإنفاق العام:(10)... $$\Delta LDEP_t = a + \beta_t + \lambda LDEP_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LDEP_{t-j} + e_t$$

سلسلة الناتج الداخلي الخام:(11)... $$\Delta LPIB_t = a + \beta_t + \lambda LPIB_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \rho \Delta LPIB_{t-j} + e_t$$

حيث: β_t عبارة عن اتجاه زمني.

وبعد تقدير المعالم السابقة يتم إختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: $H_0 : \rho = 1$ وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة

الفرضية البديلة: $H_1 : \rho < 1$ عدم وجود جذر وحدة وبالتالي السلسلة مستقرة

ولتحديد أي نموذج من النماذج الثلاث نستخدم، يتم أولا أخذ النموذج الذي يحتوي على حد ثابت ومتجه زمني عام غير عشوائي، وملاحظة ما إذا كان الحد الثابت أو المتجه الزمني ذو دلالة إحصائية، ثم الإنتقال إلى النموذج الذي يحتوي على حد ثابت فقط، ومن ثم إلى النموذج الذي لا يحتوي على ثابت ولا على اتجاه عام، ويمكن أيضا رسم بياني للسلسلة الزمنية للمتغير وملاحظة فيما إذا كانت تحتوي على مقطع أو إتجاه عام للزمن أو كليهما.[1]

الفرع الثاني: نتائج إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

أول من استخدم إختبار ديكي فولر هما الاحصائيين الأمريكيين ديفيد ديكي وواين فولر، واللذان طورا الإختبار عام 1979، حيث تناولا نماذج السلاسل الزمنية غير المستقرة والتي لها صفة السير العشوائي Random Walk، وذلك من أجل معرفة ما إذا كان نموذج الإنحدار يحتوي على جذور وحدوية، والتي تسبب مشاكل في الاستدلال الإحصائي، ونظرا لكون معظم السلاسل الزمنية الإقتصادية لديها بنية أكثر تعقيدا وديناميكية من التي يمكن معالجتها بنموذج إنحدار بسيط، لذلك قاما سنة 1984 بتطوير الإختبار عبر نسخة موسعة سميت بإختبار ديكي فولر المعزز ADF من أجل استيعاب نماذج أكثر تعقيدا.

[1] بيان مرزوق راتب عساف، أثر المعروض النقدي على الإقتصاد الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2018، ص35.

ومن بين أهم المعايير المستخدمة في هذا الإختبار معيار Hannan-Quinn، Schwarz(SIC)، Likelihood Ratio(LR)، إلا أن معيار المعلومات Akaike(AIC) يعتبر أكثرهم دقة ويتم فيه إختيار عدد الفجوات المتباطئة بالشكل الذي يخفض هذا المعيار للحد الأدنى.[1]

ومن العيوب الذي يتخللها هذا الإختبار هو إفتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي، وبالتالي فإنه يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة أحد الفروق المتباطئة، وتكون كذلك نتائجه غير دقيقة بالشكل الكاف في حالة العينات صغيرة الحجم.

وبعد إجراء إختبار ADF لجذر الوحدة للسلاسل الزمنية محل الدراسة بإستخدام البرنامج الاحصائي EViews10 تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-05): نتائج إختبار ADF لجذر الوحدة وفق معيار Schwarz

المتغيرات	بدون حد ثابت واتجاه زمني		بحد ثابت		بحد ثابت واتجاه زمني	
	None		Intercept		Trend and Intercept	
القيم الحرجة						
%1	-2.6923	-2.7175	-3.8315	-3.8573	-4.5325	-4.6162
%5	-1.9601	-1.9614	-3.0299	-3.0403	-3.6736	-3.7104
%10	-1.6070	-2.7175	-2.6551	-2.6605	-3.2773	-3.2977
LREVP	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
القيمة المحسوبة	0.6184	-4.0304	-1.6905	-4.0900	-1.4458	-4.3254
Prob	0.8410	0.0004	0.4198	0.0062	0.8120	0.0158
LDEP	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
القيمة المحسوبة	3.5591	-1.9827	-1.9222	-3.5888	-0.5107	-4.3902
Prob	0.9995	0.0480	0.3158	0.0172	0.9730	0.0150
LPIB	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
القيمة المحسوبة	4.2757	-2.1089	-1.6569	-3.6080	-0.7699	-4.2899
Prob	0.9999	0.0368	0.4357	0.0165	0.9509	0.0169

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه كالتالي:

- بما أن t-statistic>t-tab عند المستوى في جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة عند درجة 1% و5 % و10%، فإننا نقبل فرضية العدم H_0، بمعنى أن لها جذور وحدوية وغير مستقرة عند المستوى الأصلي؛

[1] عماد الدين أحمد المصبح، محددات التضخم خلال الفترة 1970-2004، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 34، العدد 4، أكتوبر 2006، جامعة الكويت، ص45.

- وعند اجراء إختبار جذر الوحدة لسلسلة LDEP,LPIB وLREVP وجدنا أن t-statistic<t-tab في السلاسل الأربع، وProb<0.05 في جميع الحالات (بحد ثابت، بحد ثابت واتجاه زمني، وبدونهما)، فإننا بذلك نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1، بمعنى أنها خالية من الجذور الوحدوية ومستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثالث: إختبار فيليبس بيرون (PP)

طورا فيليبس وبيرون سنة 1988 تعميما لطرقة ديكي-فولر الموسع ADF يسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ، ويختلف إختبار PP عن إختبار ADF من حيث أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، وبالرغم من أن إختبار فيلبس بيرون يعتمد في تقديره على معادلة ديكي فولر البسيط DF نفسها كما في النموذج الثاني والثالث، إلا أنه يختلف عن إختبار DF في كيفية معالجة الارتباط الذاتي وكذلك التباينات غير المتجانسة للأخطاء.

كما تعتبر إختبارات فيليبس بيرون لجذر الوحدة PP في السلاسل الزمنية شبيهة إلى حد كبير بإختبارات ديكي فولر الموسعADF من حيث الخطوات والفرضيات، ولكن يراه العديد من الإحصائيين أنه أفضل وأكثر دقة منه، خاصة في حالة صغر حجم العينة، كما أنها تعطينا نتائج متقاربة جدا ولكن في حالة إختلاف نتائج الإختبارين فإننا نعتمد على نتائج إختبار فيليبس بيرون،[1] وفيما يلي سنقوم بتلخيص نتائج إختبار PP لجدر الوحدة للسلاسل الزمنية محل الدراسة:

الجدول رقم (04-06): نتائج إختبارPP لجذر الوحدة وفق معيار Bartlett Kernel

المتغيرات	بدون حد ثابت واتجاه زمني		بحد ثابت		بحد ثابت واتجاه زمني	
القيم الحرجة	None		Intercept		Trend and Intercept	
%1	-2.6923		-3.8315	-3.8573	-4.5325	-4.5715
%5	-1.9601		-3.0299	-3.0403	-3.6736	-3.6908
%10	-1.6070		-2.6551	-2.6605	-3.2773	-3.2869
LREVP	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
القيمة المحسوبة	0.6164	-4.0304	1.6735-	4.0900-	1.6735-	4.0900-
Prob	0.8406	0.0004	0.4278	0.0062	0.4278	0.0062
LDEP	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
القيمة المحسوبة	3.4852	-2.6181	-2.8906	-3.6304	0.4602	-6.3462
Prob	0.9994	0.0120	0.0651	0.0158	0.9981	0.0004

[1] عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الاسلامي، المجلد 11، العدد 32، جامعة الأزهر- مصر، 2007، ص20.

LPIB	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
القيمة المحسوبة	4.0267	-2.1089	-1.7290	-3.6080	-0.7864	-6.5290
Prob	0.9998	0.0368	0.4017	0.0165	0.9491	0.0003

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه كالتالي:

- بما أن t-statistic>t-tab عند المستوى في جميع السلاسل محل الدراسة، وProb>0.05 في الحالات الثلاث، فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0، بمعنى أن لها جذر وحدوي وغير مستقرة عند المستوى الأصلي عند مستوى معنوية 5%؛
- وعند اجراء إختبار جذر الوحدة، وجدنا أن t-statistic<t-tab، في جميع الحالات (بحد ثابت، بحد ثابت واتجاه زمني، وبدونهما)، بمعنى أنها خالية من الجذور الوحدوية ومستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%؛

المطلب الثالث: تقدير نموذج التكامل المشترك حسب منهجية ARDL

بعدما قمنا ببناء النموذج القياسي وتحديد متغيرات الدراسة، ومن ثم إختبار استقرارية السلاسل الزمنية وجذر الوحدة، والتأكد من استقرارها عند المستوى الأول، يمكننا الشروع في إختبار التكامل المشترك ولكن قبل ذلك نقوم بتحديد مكونات النموذج وإيجاد درجات الإبطاء المناسبة لإجراء الإختبار.

الفرع الأول: مميزات استخدام نموذج ARDL

- أهم ما يميز منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL عن طريقة Johansen هو إمكانية إجراء إختبار التكامل المشترك مهما كانت درجة تكامل السلاسل الزمنية بشرط ألا تتجاوز الدرجة الأولى، بينما هذا الأخير يلزم في إجرائه أن تكون السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، وهو ما يعطي ميزة كبرى في حالة إختلاف مستويات استقرار السلال الزمنية لمتغيرات الدراسة؛[1]
- نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة العينات صغيرة الحجم أو المحدودة، على عكس إختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تشترط من أجل الحصول على نتائج أكثر كفاءة أن يكون عدد العينات كبيرا، فضلا عن أن استخدامه يسهل عملية التقدير في الأجل الطويل والقصير معا في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين؛[2]

[1] هالة سمير عبد الحميد الغاوي، أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد02، جوان 2020، ص136.

[2] Narayan, P., The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Vol. 37, 2005, pp.1979–1990.

- يأخذ عدد كاف من فترات التخلف أو الإبطاء الزمني (Lags) للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام؛[1]
- يعطي نتائج أفضل للمعلمات في الأجل الطويل، وإختبارات التشخيص يمكن الإعتماد عليها بشكل كبير؛[2]
- يتم الحصول على نموذج تصحيح الخطأ بطريقة التحويل الخطي البسيط، هذا ما يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج؛
- تعد معلماته المقدرة في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى كطريقة Johanson و Granger؛
- يساعد في التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشاكل الارتباط الذاتي، وبالتالي فإن المعلمات الناتجة عنه تكون غير متحيزة وكفؤة.[3]

الفرع الثاني: تحديد مكونات نموذج ARDL

يمكن عرض نموذج ARDL على النحو التالي:

$$\Delta LDEP_t = c_0 + \sum_{t=1}^{k} \lambda_1 \Delta LDEP_{t-1} + \sum_{t=1}^{i} \lambda_2 \Delta LREVP_{t-1} + \omega_1 LDEP_{t-1} + \omega_2 LREVP_{t-1} + \varepsilon_t \cdots (12)$$

$$\Delta LPIB_t = \alpha_0 + \sum_{t=1}^{k} \beta_1 \Delta LPIB_{t-1} + \sum_{t=1}^{i} \beta_2 \Delta LREVP_{t-1} + \sum_{t=1}^{i} \beta_3 \Delta LDEP_{t-1} + \varphi_1 LPIB_{t-1} + \varphi_2 LREVP_{t-1} + \varphi_3 LDEP_{t-1} + \varepsilon_t \cdots (13)$$

بحيث: λ_1 ، λ_2 تمثل مرونات النموذج الأول في الأجل القصير، بينما تمثل المعاملات ω_1، ω_2 مرونات نفس النموذج في الأجل الطويل.

كما أن: β_1، β_2 و β_3 تمثل مرونات النموذج الثاني في الأجل القصير، بينما تمثل المعاملات φ_1 ، φ_2 و φ_3 مرونات نفس النموذج في الأجل الطويل.

ولإختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين عوائد النفط والإنفاق العام نضع الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: $H_0: \omega_1 = 0, \omega_2 = 0$ لا يوجد تكامل مشترك طويل الأجل بين عوائد النفط والإنفاق العام.

الفرضية البديلة: $H_1: \omega_1 \neq 0, \omega_2 \neq 0$ يوجد تكامل مشترك طويل الأجل بين عوائد النفط والإنفاق العام.

---

[1] Laurenceson, J. and Chai, J.C.H., Financial Redorm and Economic Development in China, Cheltenham, UK, Edward Elgar, 2003, p 26.

[2] Gerrard, W.J & Godfrey, L G, 1998, Diagnostic Checks for Single-Equation Error-Correction and Autoregressive Distributed Lag Models, The Manchester School of Economic and Social Studies, Blackwell Publishing, vol 66, n° 2, March, 1988, p54.

[3] حسن، علي وشومان، عبد اللطيف، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد 9، العدد2، جامعة بغداد-العراق، 2012، ص ص179-194.

أما إختبار العلاقة بين عوائد النفط، الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام يكون حسب الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: $H_0: \varphi_1 = 0, \varphi_2 = 0, \varphi_3 = 0$ لا يوجد تكامل مشترك طويل الأجل بين كل من عوائد النفط ، الإنفاق العام، والناتج الداخلي الخام.

الفرضية البديلة: $H_1: \varphi_1 \neq 0, \varphi_2 \neq 0, \varphi_3 \neq 0$ يوجد تكامل مشترك طويل الأجل بين كل من عوائد النفط، الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام.

ولكن قبل تقدير نموذج ARDL لابد من تحديد مكوناته، حيث يتم صياغته حسب خمس حالات:

الحالة الأولى: بدون ثابت وقاطع واتجاه ومني (None) .

الحالة الثانية: بوجود ثابت وقاطع (Rest and constant).

الحالة الثالثة: بوجود ثابت فقط (Constant).

الحالة الرابعة: بوجود قاطع واتجاه زمني (Rest and Trend).

الحالة الخامسة: بوجود ثابت واتجاه زمني (Constant and Trend).

ومن أجل تحديد الحالة التي يتم على إثرها إجراء الإختبار نستعرض الشكل أدناه والذي يمثل تطور السلاسل الزمنية محل الدراسة:

الشكل رقم (04-07): تطور السلاسل الزمنية محل الدراسة خلال الفترة 2000-2019

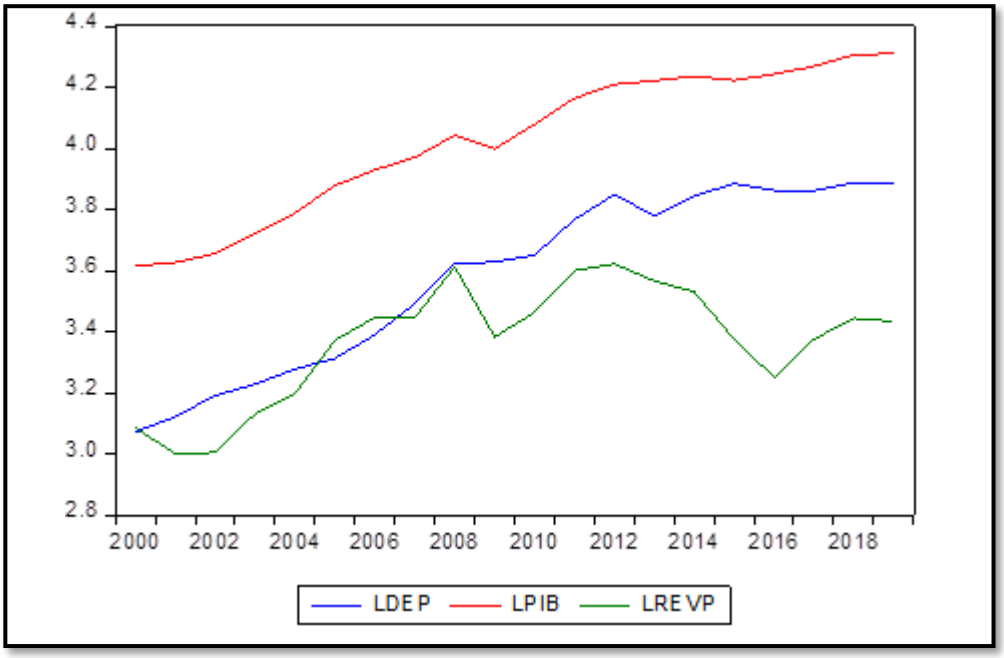

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من الشكل أعلاه يتضح لنا أن السلاسل الزمنية الثلاث ليس لها اتجاه عام أي أنها لا تزيد أو تتناقص عبر الزمن، خاصة أن الإيرادات النفطية تتأثر بالدرجة الأولى بأسعار البترول العالمية والتي تحددها مجموعة من العوامل الخارجية وتستجيب بشكل مباشر للصدمات المفاجئة والأزمات الإقتصادية التي يخضع لها العالم أي أنها لا تتأثر بالعامل الزمني، ونلاحظ عدم وجود تقلبات دورية مما يدل على عدم استقرارها في مستواها الأصلي، كما أنها لا تتمركز حول نقطة الصفر، وهذا دليل على وجود الحد الثابت، وبالتالي فإن الحالة الثانية هي الحالة المناسبة لتقدير نموذج ARDL.

الفرع الثالث: تحديد درجات الإبطاء الزمني المثلى لإجراء الإختبار

نظرا لحساسية التكامل المشترك بإستخدام إختبار ARDL لطول فترة الإبطاء، فينبغي تحديد فترات الإبطاء المثلى لكل متغير من متغيرات النموذجين وفقا لمعيار Akaike، نستعين في ذلك إلى البرنامج الاحصائي Eviews 10 الذي يعطينا النتائج الموضحة في الشكلين أدناه والملحقين رقم (08) و(09):

الشكل رقم (04-08): اختيار درجات الابطاء المثلى في النموذج الأول حسب معيار AIC

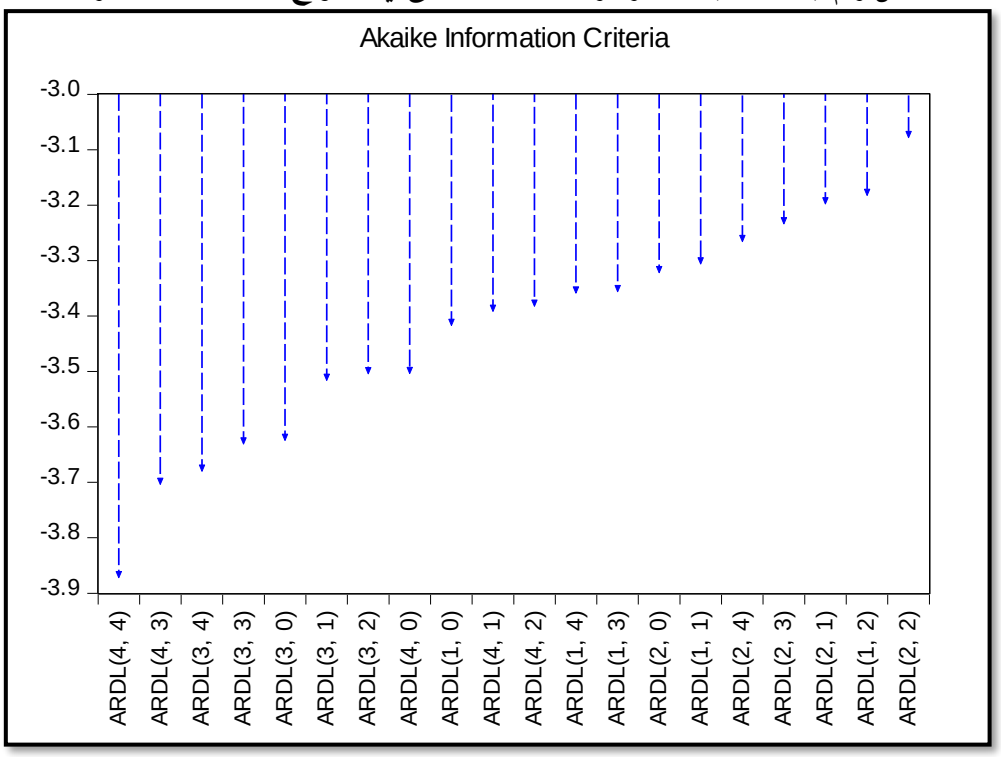

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

وعليه من الشكل أعلاه، فإن النموذج الأفضل الذي يدني قيمة Akaike هو $ARDL_1(4,4)$، بمعنى أربعة فترات إبطاء للإنفاق العام، وأربعة فترات للعوائد النفطية.

الشكل رقم (04-09): اختيار درجات الابطاء المثلى في النموذج الثاني حسب معيار AIC

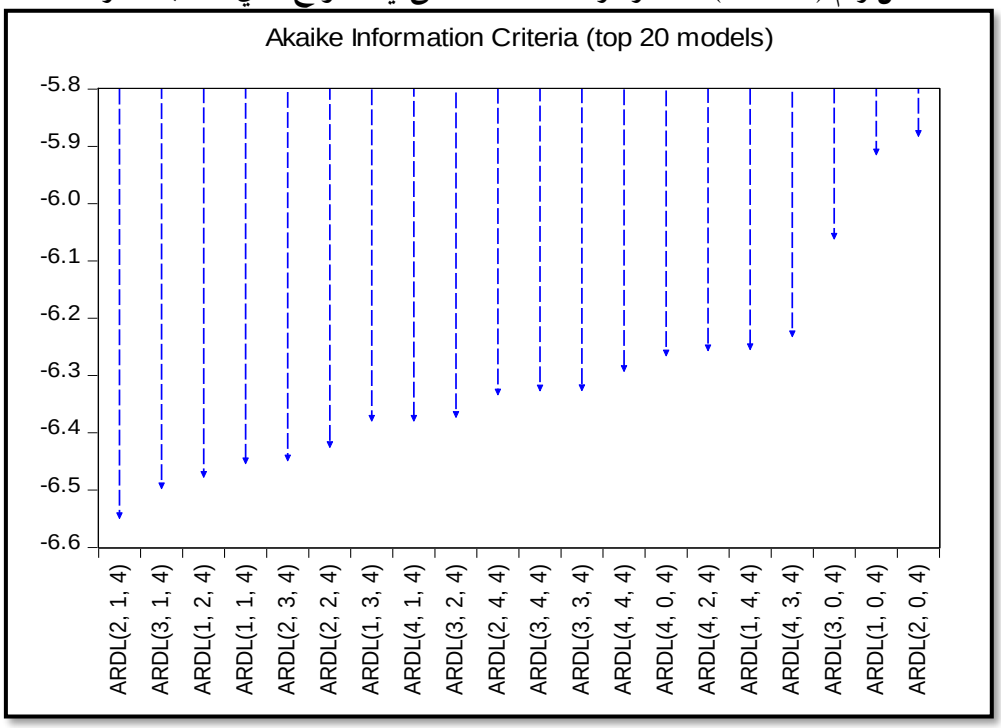

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

نستنتج هنا أن النموذج الأفضل الذي يدني قيمة Akaike هو $ARDL_2(2,1,4)$، بمعنى فترتي إبطاء للناتج الداخلي الخام، وفترة واحدة للعوائد النفطية، وأربعة فترات للإنفاق العام.

المطلب الرابع: الإختبارات البعدية للتأكد من سلامة واستقرارية النموذج

هناك العديد من الافتراضات التي يجب توفرها عند استخدام تحليل التباين والاستدلال حول معالم نماذج الإنحدار الخطية، إذا لم تتحقق لا يمكن إجراء إختبارات المعنوية الإحصائية مثل إختبار T و F وأهمها:[1]

- عدم وجود ارتباط ذاتي أو تسلسلي بين الأخطاء العشوائية بمعنى أن هنالك استقلال للأخطاء العشوائية فالخطأ في أي مشاهدة مستقل عن الخطأ في المشاهدات الأخرى $Cov(\mu t_1,\mu_2)=0$؛
- تباين المتغير العشوائي ثابت لجميع المشاهدات أي: $Var(\mu)=\sigma_\mu^2$؛
- القيمة المتوقعة للمتغير العشوائي تساوي الصفر أي: $E(\mu)=0$.

الفرع الأول: إختبار الارتباط التسلسلي Serial Correlation LM Test

مضمون مفهوم الارتباط الذاتي أو التسلسلي هو كون قيمة المتغير العشوائي الذي يحدث خلال فترة زمنية محددة Ut يرتبط بقيمة نفس المتغيرات العشوائية التي تسبقه أو تليه Ut_{-1}. بحيث يكون التغاير لا يساوي الصفر أي

[1] محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معاناة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض-السعودية، 2005، ص 678.

$Cov(Ut, Ut_{-1}) \neq 0$ ، وهو ما يخالف أحد الافتراضات الكلاسيكية لطريقة المربعات الصغرى العادية الخاصة بالمتغير العشوائي ويلاحظ أن ظاهرة الارتباط الذاتي كثيرة الحدوث في بيانات السلاسل الزمنية Time Series أكثر منها في بيانات المقطع العرضيCross- Section.[1]

أولا: أسباب مشكلة الارتباط التسلسلي

من بين أسباب وجود الارتباط التسلسلي بين قيم المتغير العشوائي U_i ما يلي:

- عدم التوصيف الصحيح للنموذج المقدر من حيث الصياغة الرياضية، فقد تكون صورة النموذج خطية وطبقت الصورة غير الخطية أو العكس، فهنا تظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، إضافة إلى وجود خطأ منتظم في قياس بعض متغيرات النموذج؛[2]
- عدم إدخال جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع في النموذج المقدر، يؤدي إلى ارتباط قيم المتغير العشوائي ذاتيا، ويحدث هذا خاصة في المتغيرات الإقتصادية.[3]

ثانيا: طرق الكشف عن الارتباط التسلسلي

يمكن اكتشاف وجود الارتباط الذاتي أو التسلسلي بين البواقي بعدة طرق من بينها:[4]

- **الطريقة البيانية:** وهي طريقة تقريبية ولا تعتبر فعالة ودقيقة في نتائجها، وتكون من خلال إجراء إنحدار المربعات الصغرى العادية ومن ثم حساب البواقي، وبعد ذلك التمثيل البياني لسلسلة البواقي وملاحظة الإتجاه العام لها بمجرد النظر ومعرفة ما إذا كانت تتخللها مشكلة ارتباط تسلسلي.

- **إختبار Durbin-Watson**: تعتبر من أكثر إختبارات الارتباط الذاتي شيوعا نظرا لسهولة إجرائه، حيث تكون قيمة DW المحسوبة تتراوح بين الصفر والأربعة $(0 \leq DW \leq 4)$، ويكون الحكم على وجود مشكلة ارتباط ذاتي حسب القاعدة التالية:[5]

$(4 - d_L \leq DW \leq 4) \Longleftarrow$ ارتباط ذاتي سالب

$(4 - d_U \leq DW \leq 4 - d_L) \Longleftarrow$ قرار غير محدد

[1] بسام يونس إبراهيم، انمار أمين حاجي، عادل موسى يونس، الإقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم-السودان،2002، ص229.

[2] إسماعيل محمد عبد الرحمان، تحليل الإنحدار المتعدد، معهد الإدارة العامة، الرياض-المملكة العربية السعودية،2001، ص ص413، 414.

[3] رمضان نور الدين محمد، الإحصاء المتقدم، الجزء الأول: الإحصاء اللامعلمي- الإنحدار المتعدد والارتباط والارتباط المتعدد الجزئي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة-مصر، 1998، ص213.

[4] نتر، جون، وازرمان، ويليام، كنتروميخائيل، نماذج إحصائية تطبيقية: إنحدار، تحليل تباين وتصاميم تجريبية، ترجمة كنجو أنيس إسماعيل وآخرون، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2000، ص ص 649-654.

[5] حسام علي داود، خالد محمد والسواعي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص 245.

$(2 \leq DW \leq 4 - d_U) \Longleftarrow$ لا يوجد ارتباط ذاتي

$(d_U \leq DW \leq 2) \Longleftarrow$ لا يوجد ارتباط ذاتي

$(d_L \leq DW \leq d_U) \Longleftarrow$ قرار غير محدد

$(0 \leq DW \leq d_L) \Longleftarrow$ ارتباط ذاتي موجب

إلا أن هذا الإختبار غير دقيق نوعا ما ويعاني من نقائص متمثلة في حالات الحصول على قرار غير محدد، لذلك وجب علينا الإعتماد على إختبار آخر أكثر دقة في نتائجه.

- **إختبار Breusch-Godfrey**: يقوم إختبار برويش -كودفري على عدة خطوات تبدأ بتقدير معادلة النموذج للحصول على سلسلة البواقي، ومن ثم تقدير الإنحدار المساعد ومنه حساب قيمة معامل التحديد R^2، بحيث لوحظ أن $(n-m)R^2$ يخضع لتوزيع كاي تربيع χ^2، بعد ذلك نقارن قيمتها مع القيمة الجدولية في جداول χ^2 عند مستوى معنوية معين حيث n تمثل عدد المشاهدات، و m عدد المتغيرات المستقلة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من أو تساوي القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تقتضي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

ثالثا: طرق معالجة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء

تتوقف طريقة معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء على معرفة أسباب حدوثها، فحينما يكون السبب هو عدم إدراج كل المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع فيترتب عنه تشوه في النتائج المتوصل اليها لذلك يتعين إضافة تلك المتغيرات إلى النموذج بما يخدم أهداف الدراسة، وإذا كان السبب في الصياغة غير الدقيقة والتوصيف غير المناسب للنموذج القياسي فمعالجة المشكلة يتم بواسطة إعادة الصياغة المناسبة للنموذج، أما إذا كان سبب المشكلة هو وجود علاقة فعلية بين البواقي فتوجد عدة طرق لمعالجة الارتباط الذاتي.

كطريقة إبطاء المتغير التابع The lag of the dependent variable methode، حيث يتم إجراء فترة إبطاء واحدة للمتغير التابع في النموذج ويكون ضمن المتغيرات المستقلة.

بعد ذلك نقوم بالكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بنفس الإختبار السابقBreusch-Godfrey، فإذا كان النموذج لا يزال يعاني من المشكلة فيتعين علينا إجراء فترة إبطاء ثانية، وإعادة الإختبار إلى غاية التأكد من سلامة النموذج وخلوه من الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

رابعا: نتائج الكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي حسب إختبار Breusch-Godfrey

من بين أهم إختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي هو إختبار Breusch-Godfrey، الذي يمكننا البرنامج الاحصائي EViews من الاستغناء عن المقارنة بين قيمتي χ^2 المحسوبة والجدولية، حيث يكون اتخاذ القرار أكثر سهولة عن طريق القيمة الاحتمالية لـ χ^2 فإذا كانت أكبر من مستوى المعنوية فإننا نقبل الفرضية العدمية، ونستنتج أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية والعكس صحيح، ونتائج الإختبار نوجزها في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-07): نتائج إختبار LM للارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Model 1 (LDEP, LREVP)			
F-statistic	0.673930	Prob. F(2,4)	0.5594
Obs*R^2	4.032598	Prob. $\chi^2(2)$	0.1331
Model 2 (LPIB, LREVP, LDEP)			
F-statistic	0.749340	Prob.F(2,4)	0.0265
Obs*R^2	2.109460	Prob. $\chi^2(2)$	0.0012

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

حسب النتائج المتحصل عليها جراء إختبار LM للارتباط التسلسلي فإن القيمة الإحتمالية لكاي تربيع $Prob.\chi^2 = 0.1331$ في النموذج الأول أكبر من مستوى دلالة 5%، فإننا بذلك نقبل الفرضية العدمية H_0، وبالتالي ليس هنالك مشكلة ارتباط تسلسلي، أما في النموذج الثاني فإن $Prob.\chi^2 = 0.0012$ أصغر من 5%، ومنه نستنتج أن هنالك مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية، لذلك وجب التخلص منها بإحدى الطرق سالفة الذكر.

سنختار في هذه الحالة طريقة إبطاء المتغير التابع، بحيث سنقوم بإجراء فترة إبطاء واحدة للمتغير التابع (Lag $LPIB_{t-1}$) والمتغيرات المستقلة إن اقتضى الأمر، ونقوم بالتعديل بمؤشر HAC(Newey-West)، ونرى إن كان ذلك كافيا للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، والجدول التالي يلخص لنا النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (04-08): نتائج إختبار LM للارتباط التسلسلي بعد إجراء فترة إبطاء واحدة للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Model 2 (LPIB, LREVP, LDEP)			
F-statistic	0.749340	Prob.F(2,12)	0.4936
Obs*R^2	2.109460	Prob. $\chi^2(2)$	0.3483

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

كما هو موضح في الجدول أعلاه أننا فعلا تخلصنا من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، لأن $Prob.\chi^2 = 0.3483$ أكبر من درجة معنوية 5%.

بعد إجراء فترة إبطاء واحدة في المتغيرات يصبح النموذج الأمثل بالشكل $ARDL_2(1,1,0)$(أنظر الملحق رقم 10).

الفرع الثاني: إختبار ثبات تباين الأخطاء Hetroscedasticity Test

من بين الافتراضات التي يعتمد عليها في تقدير الإنحدار هي فرضية ثبات أو تجانس الخطأ العشوائي U_t لكن إذا لم تتحقق هذه الفرضية بالنسبة لكل قيم المتغيرات المستقلة في الإنحدار فإننا نواجه مشكلة عدم ثبات التباين،[1] مما يؤدي إلى تقديرات لا تتمتع بالكفاءة، كما تكون الأخطاء حول خط الإنحدار المقدرة ليس لها نفس التباين.

أولا: أسباب مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ

ومن بين أبرز أسباب ظهور هذه المشكلة القياسية:[2]

- طبيعة بعض المتغيرات الإقتصادية، فالتشتت في مشاهدات البيانات المقطعية الخاصة بالمتغير التابع قد يختلف اختلافا شديدا من مستوى لآخر من مستويات المتغير المستقل؛
- نقص الأخطاء البشرية بمرور الزمن، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض تباين الأخطاء كذلك خلال الفترة الزمنية؛
- كلما كانت الوسائل العلمية المستخدمة في توفير البيانات والمعطيات متطورة كانت هذه الأخيرة دقيقة وواقعية، وتخلو نسبيا من الأخطاء.

ثانيا: آثار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

يترتب عن مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلي:[3]

- المعالم المقدرة بطريقة المربعات الصغرى تظل غير متحيزة ومتسقة، ولكنها بالمقابل تفقد صفة الكفاءة، وبالتالي فالتنبؤات القائمة على أساس هذه المعالم تصبح أقل مصداقية من التنبؤات الأخرى؛
- تصبح التباينات المعيارية المقدرة والتباينات المشتركة الخاصة بالمعالم المقدرة تمتاز بالتحيز وعدم الاتساق، هذا ما يجعل إختبارات الفرضيات غير دقيقة وملائمة.

ثالثا: طرق الكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ

نستطيع الكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ عن طريق عدة إختبارات نذكر بعضها فيما يلي:[4]

[1] محمد علي الطيب فارس، الإحصاء التحليلي النظرية والتطبيق، آفاق الحاسوب للطباعة والنشر، الخرطوم-السودان، 2009، ص244.

[2] عز الدين مالك الطيب، المدخل إلى الإقتصاد القياسي، الجزء الأول، مطبعة جي تاون، الخرطوم-السودان، 2008، ص172.

[3] عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص439.

[4] حسام علي داود، خالد محمد والسواعي، مرجع سابق، ص ص 277-296.

– **الطريقة البيانية:** ترتكز هذه الطريقة على تقدير الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى لبيانات العينة والحصول على الأخطاء العشوائية، ثم تحسب قيم مربع الأخطاء، ومن ثم ترسم بيانيا $\varepsilon^2{}_t$، وبعد ذلك نرسمها بيانيا باعتبار أنها تقدير لمربعات حدود الخطأ μ_t^2، ونقوم بدراسة الرسوم البيانية للعلاقة بين مربعات الخطأ والمتغيرات المستقلة، واستنتاج ما إذا كان تبيان الخطأ ثابتا أم لا.

– **إختبار وايت White** : سنة 1980 اقترح White إختبارا يقوم على أساس العلاقة بين مربعات البواقي ومربعات المتغيرات المستقلة، وأولى خطوات هذا الإختبار هو تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم إيجاد مربعات البواقي ε_t^2، ومن ثم تقدير معادلة مربع البواقي وحساب معامل التحديد الخاص بها R^2 ، ويتم استخراج إحصائية مضاعف لاغرانج $LM=n\times R^2$ الذي يتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية 2k، فإذا كان $n\times R^2$ أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 عند مستوى معنوية α، فإننا بذاك نرفض الفرضية العدمية ونستنتج أن تباين الأخطاء غير متجانس، بمعنى وجود مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء في النموذج.

– **إختبار برويش وباجان Brusch and Pagan**: تم اقتراح هذا الاقتراح سنة 1997، حيث يعتمد على استخدام البواقي وفكرة مضاعف لاغرانج إلا أنه إختبار تقاربي وتزداد قوته بزيادة حجم العينة.

كما نستطيع إجراء هذا الإختبار والكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ بواسطة البرنامج الاحصائي EViews، ويتم اتخاذ القرار بواسطة القيمة الاحتمالية لقيمة معامل التحديد المشاهدة Obs^*R^2، فإذا كانت أصغر أو تساوي مستوى المعنوية α فنرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقتضي وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

رابعا: نتائج الكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء حسب إختبار Breusch-Pagan-Godfrey

أما بالنسبة للكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية فنستخدم إختبار Breusch-Pagan-Godfrey الذي تم تقديره سنة 1997، حيث يعتمد هذا الإختبار على استخدام البواقي وفكرة مضاعف Lagrange، كما أنه تزداد قوته بزيادة حجم العينة، نلخص نتائجه كما يلي:

الجدول رقم (04-09): نتائج إختبار ثبات تباين الأخطاء Hetroscedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Model 1 (LDEP, LREVP)			
F-statistic	6.466902	Prob. F(9.6)	0.0170
Obs^*R^2	14.50472	Prob. $\chi^2(9)$	0.1055
SS	1.532181	Prob. $\chi^2(9)$	0.9969
Model 2 (LPIB, LREVP, LDEP)			
F-statistic	0.903092	Prob. F(4.14)	0.4884

Obs*R^2	3.896977	Prob. $\chi^2(4)$	0.4201
SS	1.976603	Prob. $\chi^2(4)$	0.7401

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

حسب إختبار Heteroscedasticity نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكاي تربيع χ^2 أكبر من مستوى معنوية 5% في كلا النموذجين، فبذلك نقبل الفرضية العدمية H_0 وبالتالي فإن تباين الأخطاء العشوائية فيهما متجانس.

الفرع الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يعتبر التوزيع الطبيعي من أهم التوزيعات العشوائية وأكثرها استخداما لما له من خصائص تنطبق بنسبة كبيرة على الظواهر الطبيعية، الاجتماعية والإقتصادية. كما يبنى تحليل الإنحدار على أن البواقي تكون موزعة توزيعا طبيعيا عند كل نقاط المتغير المستقل، وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر، فإذا أضفنا عددا كافيا من المتغيرات العشوائية المستقلة والمتماثلة في التوزيع إلى بعضها البعض بأي طريقة كانت، فإن توزيع مجموع هذه القيم يقترب من التوزيع الطبيعي.

ولكي نتمكن من استخدام إختباري Fisherو Student سواء عند إختبار المعنوية الكلية أو الجزئية لنموذج الإنحدار، لابد من توفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي، ونود التنويه إلى أن التقيد بهذا الشرط مرتبط بحجم العينة، إذ يعتبر أمرا ضروريا في حالة العينات الصغيرة التي تقل عن 30 مشاهدة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه، وذلك وفقا لنظرية النهاية المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية للعينات التي تفوق ذلك تؤول إلى التوزيع الطبيعي.[1]

يمكن دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي حسابيا بواسطة عدة إختبارات احصائية، أهمها:

- **إختبار جارك-بيرا Jarque-Bera**:

يكون شكل الإختبار كالتالي:

$$\begin{cases} H_0: \sqrt{S} = K - 3 = 0 \text{ تنوزع البواقي توزيعا طبيعيا} \\ H_1: \sqrt{S} = K - 3 \neq 0 \text{ تنوزع البواقي توزيعا طبيعيا} \end{cases}$$

وتحسب إحصائية **Jarque-Bera** حسب العلاقة التالية:

$$J.B = \frac{T-K}{6}\left[S^2 + \frac{1}{4}(K-3)^2\right] \ldots (14)$$

كما يسمح لنا البرنامج الاحصائيEViews بإجراء الإختبار بكل سهولة واستخراج المدرج التكراري لسلسلة البواقي، حيث كانت النتائج كالتالي:

[1] أحمد سلامين عيسى حجاب، كيفية تقييم وإختبار نماذج الإنحدار في القياس الإقتصادي (دراسة تطبيقية: حالة نموذج الإنحدار لدالة الادخار في الجزائر)، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور-الجلفة، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2018، ص ص 47،48.

الشكل رقم (04–10): المدرج التكراري ودالة الكثافة الاحتمالية لبواقي تقدير معادلتي الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام

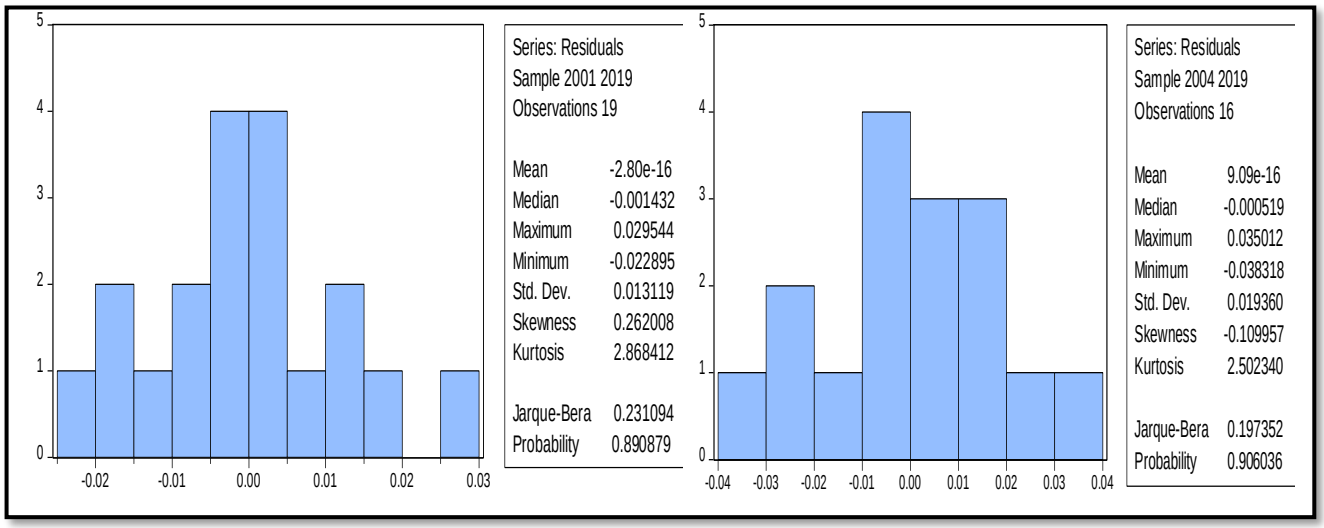

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

نلاحظ من الرسم البياني، أن المدرج التكراري يأخذ الشكل الجرسي وهذا الذي يميز منحنى دالة الكثافة الاحتمالية للمتغير العشوائي ε_i، والذي يؤكد على اعتدالية سلسلة البواقي.

فضلا عن ذلك نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera والتي تساوي 0.906036 (في معادلة الإنفاق) و 0.890879 (في معادلة الناتج الداخلي الخام) هي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية H_0 ونستنتج أن بواقي التقدير تتوزع توزيعا طبيعيا.

الفرع الرابع: إختبارات استقرار هيكل النموذج

للتأكد من استقرار هيكل النموذج ومتانته وخلوه من أي تغيرات هيكلية، ومدى انسجام معلمات طويلة الأمد مع معلمات قصيرة الأمد، لابد من استخدام بعض الإختبارات المناسبة والمتمثلة في Ramsey REST TEST الخاص بالتوصيف الرياضي للنموذج[1]، وإختباري المجموع التراكمي للبواقي ومربعات البواقي COSUM و[2]COSUMSQ.

والجدول الموالي يبين نتائج إختبار Ramsey REST TEST:

الجدول رقم (04–10): نتائج إختبار Ramsey REST TEST

Value		Prob
ARDL$_1$(LDEP, LREVP)		
t-statistic	1.166675	**0.2960**
F-statistic	1.361130	**0.2960**
ARDL$_1$(LPIB, LREVP, LPIB)		

[1] Ramsey, J.B. Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis. Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31 (Issue 2), 1969, February, pp.350-369.
[2] BROWN. R. L, DURBIN. J & EVANS, J.M ,Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time. Journal of the Royal Statistical Society, Vol 37 (Issue 2), 1975, pp.149-192.

t-statistic	1.492417	**0.1595**
F-statistic	2.227309	**0.1595**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يتبين من خلال نتائج الإختبار أن النموذجان المقدران لا يعانيان من مشكل سوء التوصيف الرياضي (Misspecification)، حيث قدرت قيم احتمالية كل من t-statistic و F-statistic بـ 0.2960 و 0.1595 وهي غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، الأمر الذي يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود مشكل سوء التوصيف الرياضي.

أما نتائج إختبار المجموع التراكمي للبواقي COSUM ومربعات البواقي COSUM OF SQUARES فهي مبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (04-11): نتائج إختبار COSUM و COSUMSQ

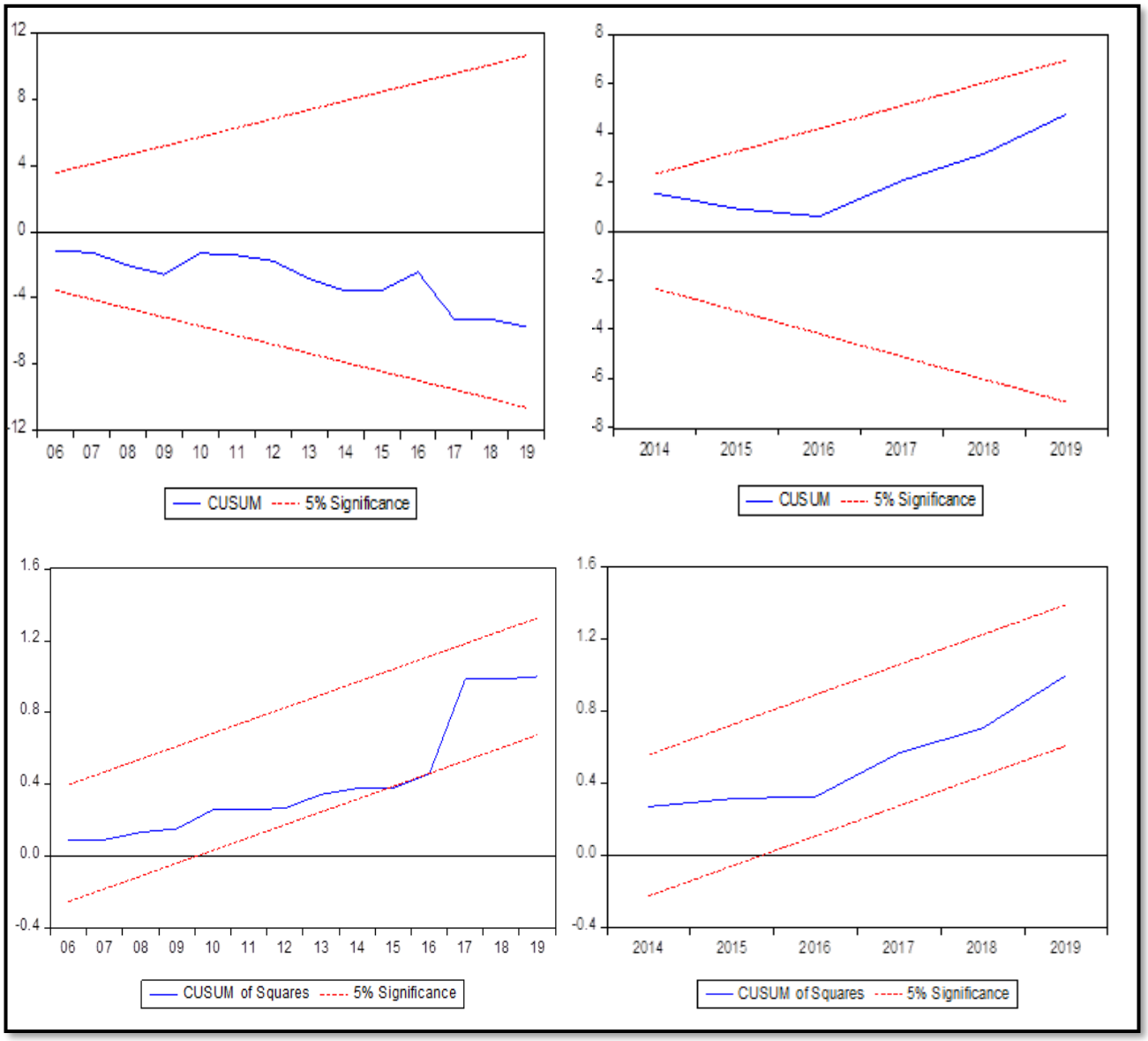

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجEViews10

يتضح من الشكل أعلاه أن النموذجان يتسمان بالاستقرارية وخاليان من أي تغيرات هيكلية، وتتميز معلماته بالثبات عند العينات المتكررة، حيث تقع المنحنيات الممثلة لإحصاءة كل من COSUM و COSUM OF SQUARES بين الحدين الحرجين Critical Lines عند مستوى معنوية 5%.

وعليه يمكن القول بعد اجتياز النموذجان لكل إختبارات الصلاحية بنجاح، أنهما أصبحا يتسمان بالمتانة القياسية Econometric Robustness ويمكن الاعتماد عليهما في عملية تقدير العلاقة بين متغيراته في الأجلين القصير والطويل، ومن ثم القدرة على التفسير الجيد للنتائج.

المبحث الثالث: قياس العلاقة بين عوائد النفط، الإنفاق العام والنمو الإقتصادي بالجزائر في الأجلين الطويل والقصير باستخدام إختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ

لغرض دراسة العلاقة بين عوائد النفط وكل من النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي، استخدمنا النماذج القياسية التي تعتمد على الأساليب الحديثة المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها دورا بارزا في جعل العلاقات الإقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، لذلك قمنا في هذا المبحث من أجل إيجاد العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة التكامل المشترك وفق منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL كبديل عن المنهجيات التقليدية في التكامل المشترك عن طريق إختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: إختبار التكامل المشترك باستخدام إختبار لحدود Bounds Test

بعد التأكد من سلامة النموذج من المشاكل الهيكلية الخاصة بالارتباط الذاتي وتباين الأخطاء وخضوعها للتوزيع الطبيعي، وكذا استقرار النموذج، سنقوم بإجراء إختبار التوازن طويل المدى بين المتغيرات عن طريق إختبار الحدود للنموذجين محل الدراسة.

الفرع الأول: منهجية استخدام إختبار الحدود

من أجل معرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات يتم إختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL بعن طريق إختبار الحدود Bounds Test المطور من قبل Pesaran, Shin et Smith سنة 2001، حيث تم دمج نماذج الإنحدار الذاتيModel Autoregressive، ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model، في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.

كما يتم تطبيق إختبار الحدود، من أجل إختبار الفرضية العدمية التي تقتضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، بمعنى عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، فاذا كانت قيم

F-Statistic أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1) للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات1%،2.5%، 5%، 10% فعندها يتم استنتاج أن هنالك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين المتغيرات.

الفرع الثاني: نتائج إختبار منهج الحدود بين المتغيرات

لهدف معرفة ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين الموارد البترولية، النفقات العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، نستخدم إختبار الحدود حسب منهجية ARDL للنموذجين محل الدراسة، فكانت النتائج في الجدولين أسفله:

الجدول رقم (04-11): نتائج إختبار الحدود بين عوائد النفط والإنفاق العام

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.017694	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

الجدول رقم (04-12): نتائج إختبار الحدود بين عوائد النفط والناتج الداخلي الخام

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	22.49177	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

- لاحظنا في الجدول رقم (04-11) أن قيمة F-statistic=6.017694 أكبر من القيم الحرجة في الحد الأقصى I(1) عند درجة معنوية 1%، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين عوائد النفط والإنفاق العام في الجزائر على المدى الطويل؛
- كما يوضح لنا الجدول (04-12) أن القيمة الاحتمالية لـ F-statistic=22.49177 أكبر من القيم الجدولية في الحد الأقصى I(1) عند جميع درجة معنوية 1%، ومنه نرفض فرضية العدم H_0، وبذلك نستطيع القول أنه هنالك علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج، بمعنى أنها ترتبط بعلاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلات LREVP وLDEP دفعة واحدة إلى المتغير التابع LPIB.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة بين متغيرات النموذجين في المدى الطويل

بعد ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك بين عوائد النفط والإنفاق العام في النموذج الأول، وبين عوائد النفط والإنفاق العام والناتج الداخلي الخام في النموذج الثاني، أصبح من الممكن تقدير المعلمات الممثلة للمرونات الجزئية الخاصة بعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع في المدى الطويل، والجدولين المواليين يوضحان نتائج النقدير.

الجدول رقم (04-13): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين عوائد النفط والإنفاق العام

Variable	Coefficient	Std.Error	t.Statistic	Prob
LREVP	1.380953	0.170457	8.101492	0.0002
C	-0.835416	0.577741	-1.446004	0.1983
EC = LDEP - (1.3810*LREVP -0.8354)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

الجدول رقم (04-14): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين عوائد النفط، الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام

Variable	Coefficient	Std.Error	t.Statistic	Prob
LREVP	0.153478	0.150946	1.016776	0.3265
LDEP	0.688150	0.116188	5.922750	0.0000
C	1.157535	0.310777	3.724644	0.0023
EC = LPIB - (0.1535*LREVP + 0.6882*LDEP + 1.1575)				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

- يتضح من خلال الجدول رقم (04-13) أن المتغير المستقل LREVP يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بالمتغير التابع LDEP عند مستوى معنوية 5% (prob=0.0002<0.05)، وقد بلغت قيمة المعلمة 1.380953، حيث تشير أن أي زيادة طويلة الأجل في قيمة الإيرادات النفطية بنسبة 10%، تصاحبها زيادة في إجمالي الإنفاق العام بمعدل 13.8% (منقوصا إليها قيمة الثابت 0.835416)، والعكس صحيح؛
- كما نلاحظ من الجدول رقم (04-14)، أن متغيرLDEP يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بالمتغير LPIB عند مستوى دلالة 5% في المدى الطويل، بمعلمة قدرت قيمتها بـ 0.688150، يعني ذلك أن أي تغير في مستوى الإنفاق العام بمعدل 10%، يترتب عنه تغير في قيمة الناتج الداخلي الخام بنسبة 6.88% في نفس الاتجاه (مضافا اليها قيمة الثابت 1.157535). أما بالنسبة للمتغير LREVP فعلاقته بالمتغير التابع غير معنوية إحصائيا (prob=0.3265>0.05)، الأمر الذي يجعل من قيمة وإشارة معلمته لا معنى لهما ولا يمكن الاعتماد عليها في تفسير النتائج؛

- وتجدر الإشارة أن هذه العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لا تعبر عن علاقة سببية بينها وبين المتغير التابع، أي أنه ليس بالضرورة أن التغير الحاصل ناجم عن التغير في المتغير المستقل، لأنه يمكن أن يكون مجرد تزامن احصائي في حركة البيانات؛[1]
- كما يمكن تفسير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذجين إقتصاديا، أنه عندما تزيد الإيرادات العامة في الجزائر التي تشكل فيها الإيرادات النفطية نسبة معتبرة فإن حجم الإنفاق العام سيزيد حتما، حيث أن الجزائر بعد سنة 2000 اعتمدت بدرجة كبيرة على العوائد البترولية لتمويل مشاريعها التنموية، كما نلاحظ في حالة التقلبات الإقتصادية التي شهدها العالم من أزمات مالية كأزمة 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط في 2014 التي أدت إلى تناقص العائدات البترولية فقد تأثر حجم إنفاقها وتراجعت نسبة تمويل هذه المشاريع بشكل ملحوظ، مما اضطرت الى تبني سياسة التقشف وترشيد الإنفاق العام؛
- وعليه نستطيع القول أن هذه النتائج تتوافق مع منظور النظرية الإقتصادية التي تقتضي أن النفقات العامة تتأثر بشكل مباشر بالإيرادات النفطية، لأنها تساهم بنسبة كبيرة في زيادة الإيرادات العامة التي تكون كفيلة بتغطيتها كليا أو جزء مهم منها، هذا ما ينعكس بشكل مباشر على الناتج الداخلي الخام الوطني من خلال توجيه الإنفاق العام لمختلف البرامج التنموية التي تساهم بصورة واضحة في الرفع من مؤشرات النمو الإقتصادي الوطني.

المطلب الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

تعتمد الدراسات التطبيقية عادة في دراسة العلاقات الكمية والسببية بين المتغيرات الإقتصادية على نموذج تصحيح الخطأ Model Correction Error (ECM) يستخدم هذا النموذج عندما تتصف المتغيرات بخاصية التكامل المشترك، ويطبق عادة للتوفيق بين سلوك العلاقات الإقتصادية في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يفترض أن المتغيرات الإقتصادية عادة ما تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن.

الفرع الأول: معادلة نموذج تصحيح الخطأ ECM

يشترط في تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن تكون متغيرات الدراسة متكاملة تكاملا مشتركا لبيان العلاقة في الأجل القصير، وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدرة في إنحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة

[1] بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، علي قابوسة، أثر الائتمان المصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2018)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، 2020، ص91.

في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير المستقرة، فإذا قدرنا العلاقة بين $LREVP_t$ كمتغير مستقل وكل من $LDEP_t$ و $LPIB_t$ كمتغيرين تابعين نجد المعادلتين التاليتين:

$$\Delta LDEP_t = \alpha_1 \Delta LREVP_t + \alpha_2 e_{t-1} + e_t \ldots(15)$$

$$\Delta LPIB_t = \beta_1 \Delta LREVP_t +_1 \beta_2 \Delta LDEP_t + \beta_3 e_{t-1} + e_t \ldots(16)$$

$$e_{t-1} = ECT_t$$

بحيث:

Δ: الفرق الأول.

t: تشير إلى عامل الزمن.

e_t: حد الخطأ.

e_{t-1}: حد تصحيح الخطأ نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة.

ومعامل حد تصحيح الخطأ أو ما يسمى بمعامل سرعة التعديل Speed of Adjustment يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، أي أنه يقيس سرعة التعديل لاعادة التوازن في النموذج الديناميكي، وينبغي أن يكون هذا المعامل سالبا ودال إحصائيا.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة الإنفاق العام

بعد القيام بإختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين عوائد النفط والإنفاق العام باستخدام إختبار ARDL، سنقوم بتقدير معادلة التكامل المشترك، وذلك عن طريق نموذج تصحيح الخطأ ECM، وسنحكم على طبيعة العلاقة في بين المتغيرين في الأجل القصير، من خلال الإشارة السالبة والمعنوية لمعامل تصحيح الخطأ ECT، وبوجود أربع فترات إبطاء، النتائج المتحصل عليها ملخصة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (04-15): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين عوائد النفط والإنفاق العام

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LDEP)				
Selected Model: ARDL (4,4)				
نموذج ECM المقدر				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDEP(-1))	-0.340160	0.209374	-1.624651	0.1554
D(LDEP(-2))	-0.497554	0.155892	-3.191663	0.0188
D(LDEP(-3))	-0.376821	0.211557	-1.781177	0.1252

D(LREVP)	0.261599	0.062893	4.159411	0.0059
D(LREVP (-1))	-0.294664	0.098483	-2.992035	0.0243
D(LREVP (-2))	-0.303722	0.094914	-3.199978	0.0186
D(LREVP (-3))	-0.164782	0.082240	-2.003670	0.0920
ECT	-0.440586	0.089802	-4.906198	0.0027
الإختبارات الإحصائية لنموذج ECM				
R-squared	0.867253	Mean dependent var		0.041249
Adjusted R-squared	0.751098	S.D. dependent var		0.053137
S.E. of regression	0.026510	Akaike info criterion		-4.115732
Sum squared resid	0.005622	Schwarz criterion		-3.729437
Log likelihood	40.92585	Hannan-Quinn criter.		-4.095950
Durbin-Watson stat	1.529506			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- تشير نتائج الإختبارات الإحصائية المطبقة على القوة التفسيرية للنموذج المقدر، وذلك بارتفاع معامل التحديدR^2=86.72% ومعنوية النموذج ككل، وكذلك إختبارات التوزيع الطبيعي؛
- إن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT سالبة (- 0.440586) ومعنوية (prob=0.0027<0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين عوائد النفط والإنفاق العام في الجزائر، وأن أي تغير قصير الأجل في العائدات النفطية لا بد أن يؤثر بالنموذج ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل حوالي 44%؛
- يتبين أن سلوك النفقات العامة يستغرق حوالي 2.3 سنة (1/0.44) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وكما يظهر من النتائج أن 44% من إنحراف النفقات العامة عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل سنة.
- يتضح لنا أن المتغير المستقل المتمثل في عوائد النفط يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا مع الإنفاق العام عند مستوى دلالة 5% وذلك في المدى القصير، سرعان ما تصبح علاقة عكسية ومعنوية في الفرق الأول والثاني، وتفسر هذه العلاقة العكسية بتقلبات أسعار البترول، ففي سنة 2009 جراء الأزمة المالية التي رافقتها انخفاض أسعار البترول من 99.9 إلى 62.2 دولار أمريكي للبرميل الواحد والتي أدت إلى انخفاض العائدات النفطية، ولكن بالرغم من ذلك لم تتأثر النفقات العامة بل واصلت نموها ولكن بمعدل ضئيل جدا مقارنة بالسنوات السابقة، نفس الشيء في سنة 2015 أين شهدت أسواق النفط تراجعا غير مسبوق في أسعار البترول بانخفاضها من 100.2 دولار إلى 53.1 دولار أمريكي للبرميل

أي حوالي النصف تقريبا، ومع ذلك واصلت النفقات العامة نموها بحوالي 8.63%، ويفسر ذلك إلى تمويل جزء كبير منها من قبل صندوق ضبط الموارد من جهة، ومن جهة أخرى إلى زيادة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، في محاولة لها لتنويع إقتصادها ودعم القطاعات الأخرى.

الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمعادلة الناتج الداخلي الخام

من أجل معرفة طبيعة العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات النفطية والناتج الداخلي الخام نقوم بقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة ARDL للتكامل المشترك، وبوجود أربع فترات إبطاء نتحصل على نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (04–16): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM بين عوائد النفط والناتج الداخلي الخام

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LPIB)				
Selected Model: ARDL (1, 1, 0)				
نموذج ECM المقدر				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LREVP)	0.266026	0.028591	9.304708	0.0000
ECT	-0.216102	0.020676	-10.45207	0.0000
الإختبارات الإحصائية لنموذج ECM				
R-squared	0.864361	Mean dependent var		0.036577
Adjusted R-squared	0.856382	S.D. dependent var		0.035622
S.E. of regression	0.013500	Akaike info criterion		-5.672988
Sum squared resid	0.003098	Schwarz criterion		-5.573573
Log likelihood	55.89339	Hannan-Quinn criter.		-5.656163
Durbin-Watson stat	2.368732			.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي:

- يشير ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 =84.44% إلى مدى قدرة النموذج في شرح النتائج والتنبؤ بها، كما أن القيمة الاحتمالية لـ F-statistic. التي تقل عن 5% تؤكد ملائمة ومعنوية النموذج المقدر؛
- كما أن معامل تصحيح الخطأ ECT سالب (-0.216102) ومعنوي (prob=0.00<0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين النمو الإقتصادي ومداخيل قطاع المحروقات في الجزائر، وأن أي تغير قصير الأجل في العائدات النفطية والإنفاق العام سيؤثر حتما في الناتج الداخلي الخام ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل ضئيلة نوعا ما حوالي 21.61%؛

- وجد أثر ايجابي ومعنوي لعوائد النفط على الناتج الداخلي الخام في الجزائر في الأجل القصير، هذا يدل أن زيادة الإيرادات البترولية في الجزائر قد ساهم من تحسين الناتج الداخلي الخام من خلال برامج الإصلاح التي انتهجتها الدولة في سبيل دعم النمو الإقتصادي للوطن؛
- يتبين أيضا أن الناتج الداخلي الخام يستغرق ما يقارب 4.6 سنة (0.216/1) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وكما يظهر من النتائج أن 21.61% من انحراف الناتج الداخلي الخام عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل سنة.

المطلب الثالث: الاستجابة الدفعية (النبضية) Impluse Response

بعدما توصلنا إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين عوائد النفط وكل من النفقات العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 في المدى الطويل والقصير، لابد لنا من معرفة مدى الاستجابة النبضية بينها، وذلك لتوضيح السلوك الحركي للمتغيرات، وتعكس الاستجابة الفورية مدى استجابة المتغير التابع للصدمات التي تحدث للمتغير المستقل في الأجل القصير هذا ما سنحاول تفصيله في هذا المطلب:

الفرع الأول: مفهوم الاستجابة النبضية

تستخدم الاستجابة النبضية للتعرف على السلوك الحركي للمتغيرات الداخلية في النموذج، إذ ترصد تأثير الصدمات المختلفة التي قد تتعرض لها المتغيرات عبر الزمن، حيث أنه عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإنها في حالة توازن في فترة زمنية معينة، وتعرضها لأي صدمة قد يخل بوضعية التوازن إلا أن هذا التأثير يتلاشى تدريجيا مما يسمح لها بالرجوع إلى حالتها الطبيعية، شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت.[1] والغرض من إجراء هذا الإختبار هو توضيح مدى قدرة متغيرات النموذج في تفسير الصدمات التي تحدث للمتغيرات، وذلك عن طريق استنتاج معدل تأثير الصدمة في متغير ما على بقية المتغيرات، ويتم قياس الصدمة بطريقتين:[2]

- **الطريقة الأولى:** تتمثل في قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد وهي الطريقة التي سوف نستخدمها؛
- **الطريقة الثانية:** وهي قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة.

[1] نوال محمود حمود، استخدام منهج التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد7، العراق، 2011، ص183.

[2] نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St.louis) على الإقتصاد العراقي للمدة 2003-2011، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 8، العراق، 2012، ص65.

الفرع الثاني: استجابة الإنفاق العام لصدمة عوائد النفط

سوف نقوم هنا بإحداث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد في عوائد النفط، ونستنتج استجابة النفقات العامة لها على مدى عشر سنوات، والنتائج المتوصل إليها موجزة في الملحق رقم (11) والشكل أدناه:

الشكل رقم (04-12): استجابة النفقات العامة لصدمة في عوائد النفط عند أفق 10 سنوات

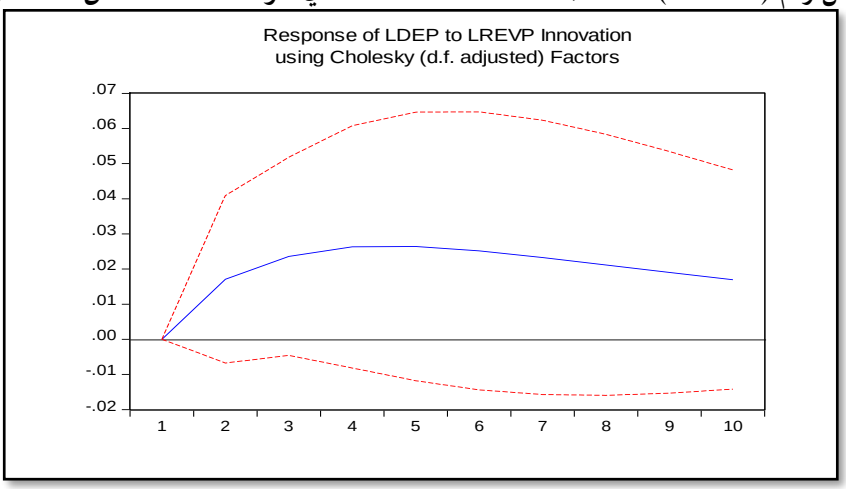

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

نلاحظ من خلال الشكل أن احداث صدمة عشوائية في عوائد النقط بمقدار انحراف معياري واحد، فإن الاستجابة الفورية لمتغير لوغاريتم الإنفاق العام تكون إيجابية بعد سنة واحدة مقدرة بـ 0.017%، وتبقى متزايدة ولكن بنسب ضئيلة إلى أن تصل إلى السنة الخامسة من الصدمة باستجابة قدرها 0.026%، وسرعان ما يبدأ رد فعل الإنفاق العام بالتناقص تدريجيا كلما ابتعدنا عن فترة حدوث الصدمة وبالتحديد ابتداء من السنة السادسة وصولا إلى معدل استجابة 0.016% في السنة الأخيرة، هذا دليل على زيادة الإنفاق العام جراء حدوث صدمة موجبة في عوائد النفط، مما يعني وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين، حيث أن الصدمة الموجبة التي حدثت على مستوى عائدات النفط ترتب عنها استجابة فورية في النفقات العامة، والتي ساهمت بشكل فعال في زيادتها، وخلاصة القول أن سياسة الإنفاق في الجزائر تعتبر رهينة لتقلبات عوائد النفط في المدى القصير، فتتجه إلى التوسع خلال فترات الانتعاش بفضل زيادة المداخيل البترولية، في حين تتجه نحو الانكماش والتقشف أثناء الركود الإقتصادي الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية.

الفرع الثالث: استجابة النمو الإقتصادي لصدمة عوائد النفط

بعد ذلك سنقوم بإحداث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد في عوائد النفط، ونرى استجابة الناتج الداخلي الخام لها على مدى عشر سنوات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04-13): استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمة في عوائد النفط عند أفق 10 سنوات

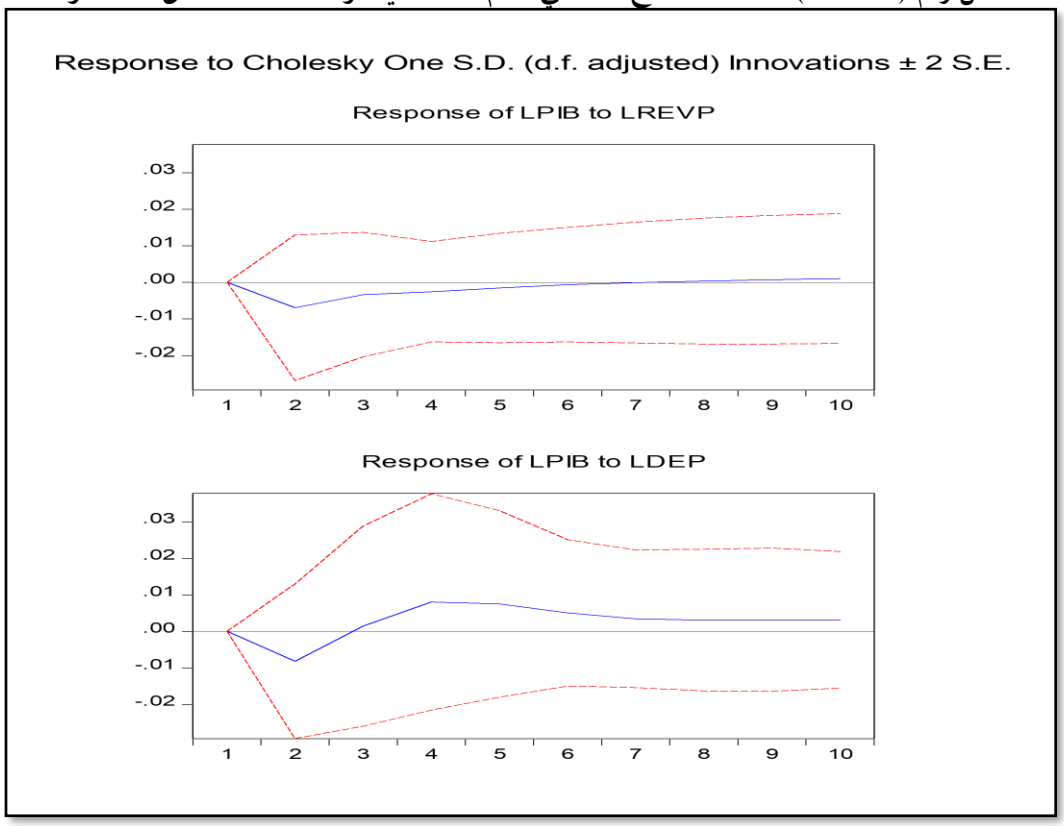

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاستجابة الفورية لمتغير لوغاريتم الناتج الداخلي الخام جراء حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في عوائد النفط تكون متزايدة، حيث تبدأ باستجابة سلبية بعد سنة واحدة بمعدل0.0069-% في الفترة الأولى من الصدمة، وسرعان ما تنعدم في منتصف الفترة 7، الى أن تتحول إلى استجابة موجبة قدرها 0.001 % وتبقى على هذا الحال حتى نهاية الفترة العاشرة، هذا يعني أن حدوث صدمة عشوائية موجبة في عوائد النفط يؤدي إلى نقص الناتج الداخلي الخام في بداية الصدمة وكلما ابتعدنا عنها تخف تداعياتها تدريجيا، كما نلاحظ أن احداث صدمة في النفقات العامة تؤدي الى زيادة الناتج الداخلي الخام بداية من الفترة الثالثة بمقدار 0.001% إلى أن تتلاشى مع نهاية الفترة العاشرة، بمعنى أن النمو الإقتصادي في الجزائر لا يستجيب لزيادة الإيرادات النفطية بالشكل المطلوب، وهذا يعتبر دليلا قاطعا على ضعف مرونة الناتج المحلي لصدمات أسعار النفط، بسبب عدم مرونة جهاز الإنتاج وتوجيه الإنفاق الى القطاعات غير المنتجة والتسيير غير العقلاني للمداخيل، وعليه فإن السياسات الإنفاقية المنتهجة لا تساهم في دفع عجلة النمو الإقتصادي بالجزائر.

المطلب الرابع: تحليل تجزئة تباين الخطأ Variance Decomposition

بعدما تعرفنا على استجابة كل من الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام لصدمة عوائد النفط، لابد من تحليل التباين بين هذه المتغيرات وهي الطريقة الثانية لتوضيح السلوك الحركي للنموذج، الذي يمكننا من معرفة أي المتغيرات لها قدرة تفسيرية أكبر في تفسير التباين في المتغير التابع.

الفرع الأول: مفهوم تحليل التباين

ويقصد بتجزئة التباين معرفة نسبة التباين التي يسببها متغير ما، في نفسه وفي المتغيرات الأخرى، ويتم من خلاله قياس تأثير الصدمات على متغيرات النموذج عبر الزمن، وذلك بواسطة تقسيم تباين الخطأ بين المتغيرات بما يبين أثر الصدمات غير المتنبئ بها على كل متغير من متغيرات النموذج،[1] وتكمن أهمية هذا الإختبار في أنه يعطي معدل لأثر أي تغير في كل متغير مفاجئ (Shock) من متغيرات الدراسة على جميع المتغيرات الأخرى.

الفرع الثاني: تحليل تجزئة تباين خطأ التنبؤ للإنفاق العام

سنحاول هنا معرفة مدى قدرة المتغير المستقل والمتمثل في عوائد النفط على تفسير المتغير التابع والذي يمثل الإنفاق العام، ويبين الجدول التالي تحليل التباين للإنفاق العام وذلك خلال الفترة من سنة إلى عشر سنوات:

الجدول رقم (04-17): تحليل تباين خطأ التنبؤ للإنفاق العام بمعامل Cholesky

Variance Decomposition of LDEP			
Period	S.E	LDEP	LREVP
1	0.046287	100.0000	0.000000
2	0.060596	92.06141	7.938591
3	0.072658	83.92882	16.07118
4	0.082390	77.30597	22.69403
5	0.090137	72.45828	27.54172
6	0.096208	68.97898	31.02102
7	0.100921	66.48204	33.51796
8	0.104560	64.67633	35.32367
9	0.107363	63.35817	36.64183
10	0.109519	62.38702	37.61298

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الانحراف المعياري (S.E) لخطأ التنبؤ بالإنفاق العام يمثل 0.046% في الفترة الأولى، ثم يرتفع مع الزمن ليصل إلى حوالي 0.109% في نهاية الفترة العاشرة، ويرجع سبب الارتفاع في قيمة الانحراف المعياري، إلى عدم التأكد من التنبؤ بالإنفاق العام خلال الفترات السابقة.

[1] نوال محمود حمود، مرجع سابق، ص183.

ونستنتج كذلك أن إحداث صدمة بمقدار خطأ معياري واحد في لوغاريتم الإنفاق العام، على مدى عشر سنوات تفسر 62.39% من تباين خطأ التنبؤ ترجع إلى صدمات المتغير نفسه، في حين تساهم العوائد البترولية بـ 37.61% في تفسير تباين خطأ التنبؤ بمتغير الإنفاق العام، هذا ما يؤكد وجود العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين وهو ما يتفق مع نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM، وتحليل دوال الاستجابة الدفعية.

الفرع الثالث: تحليل تجزئة تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام

بعدما استنتجنا أن عوائد النفط لها القدرة على تفسير الإنفاق العام وأن بينهما علاقة قصيرة الأجل، لا بد أن نتعرف على مدى استطاعة عوائد النفط في تفسير الناتج الداخلي الخام خلال عشر سنوات، عن طريق نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-18): تحليل تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام بمعامل Cholesky

Variance Decomposition of LPIB				
Period	S.E	LPIB	LREVP	LDEP
1	0.035030	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.049559	95.29895	1.964517	2.736537
3	0.055745	95.85909	1.913174	2.227741
4	0.060832	94.60599	1.783478	3.610534
5	0.065575	93.99463	1.591070	4.414296
6	0.070097	94.21972	1.400596	4.379681
7	0.074207	94.63074	1.249893	4.119367
8	0.077720	94.94851	1.141538	3.909955
9	0.080667	95.14729	1.067864	3.784843
10	0.083148	95.27596	1.020715	3.703328

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إحداث صدمة بمقدار خطأ معياري واحد في لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، على مدى عشر سنوات تفسر أن 95.27% من تباين خطأ التنبؤ للناتج الداخلي الخام تعود إلى صدماته الخاصة، ونسبة 1.02% فتفسر بصدمات لوغاريتم عوائد النفط وهي نسبة ضئيلة جدا، ونسبة 3.7 % ناتجة عن صدمات الإنفاق العام، هذا ما يؤكد ما توصلنا إليه سابقا من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM، ودوال الاستجابة الدفعية، أن العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين ضعيفة جدا، هذا ما يبين أن الصدمات في العوائد النفطية تساهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ للنمو الإقتصادي في الأجل الطويل بشكل أكبر منه في الأجل القصير.

أما بالنسبة للانحراف المعياري (S.E) لخطأ التنبؤ بالناتج الداخلي الخام فهو في تزايد مستمر من 0.035% في الفترة الأولى، ليصل إلى حوالي 0.083% في نهاية الفترة العاشرة، وذلك لاشتمالها آثار عدم التأكد للتنبؤ في الفترات السابقة للنمو الإقتصادي.

خاتمة الفصل:

تفترض النظرية الإقتصادية أن زيادة العوائد النفطية تساهم في تحفيز سياسة الإنفاق العام، والذي يؤدي بدوره إلى تحسين معدلات النمو الإقتصادي من خلال الزيادة في قيمة الناتج الداخلي الخام للبلد، إلا أن الأبحاث الإقتصادية الحديثة تشير عكس ذلك حيث كشف الباحثان Sachs and Warner سنة 1995 أن الاعتماد على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن لا تساهم بالضرورة في الانتعاش الإقتصادي، لذلك قمنا في هذا الفصل بدراسة قياسية لتحديد طبيعة العلاقة بين عائدات النفط وكل من الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، حيث توصلت نتائج الدراسة وفقا للإختبارات القياسية التي تم تطبيقها، أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين عوائد النفط والإنفاق العام والناتج الداخلي الخام في المدى الطويل حسب إختبار الحدود لمنهجية ARDL، كما أنه حسب نموذج تصحيح الخطأ ECM أي تغيير قصير الأجل في العائدات النفطية سيؤثر حتما في المتغيرين ويدفعهما نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل حوالي 44% بالنسبة للإنفاق العام و21.61% للناتج الداخلي الخام.

كما تشير نتائج إحداث صدمة موجبة وعشوائية في عوائد النفط بمقدار إنحراف معياري واحد تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام في المدى القصير، هذا دليل على اعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على مداخيل قطاع المحروقات لتمويل نفقاتها العامة في حين أبدت إهمالا واضحا بالقطاعات الأخرى، أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام فكانت استجابته عكسية بمعنى أن أي تغير مفاجئ في عوائد النفط سيعمل على انخفاض النمو الإقتصادي، لذلك أصبح التنويع الإقتصادي وإيجاد مصادر جديدة لتمويل النشاطات الإقتصادية خارج قطاع المحروقات ضرورة ملحة من أجل تحقيق تنمية مستدامة وإقتصاد وطني مستقر.

الخاتـــمة العامـــة

الخاتمة العامة:

حاولنا في هذه الدراسة معرفة العلاقة الديناميكية التي تجمع بين عوائد النفط وكل من الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، من أجل ذلك انطلقنا من دراسة نظرية تحليلية لتطور النمو الاقتصادي والانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومن ثم تقييم قطاع المحروقات في الجزائر وما له من أهمية في السوق النفطية، وتبيان مدى هيمنته على جميع القطاعات الأخرى سواء في الإنتاج أو التصدير أو تكوين القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام، وبعد ذلك تطرقنا إلى واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وقياس درجته حسب مؤشر هرفندل-هيرشمان، ومحاولة إعطاء حلول استراتيجية كبديل لقطاع المحروقات، وفي أخيرا قمنا بنمذجة قياسية لتحليل أثر عوائد النفط على الانفاق العام والناتج الداخلي الخام في المديين الطويل والقصير، باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك، واختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ ECM، إضافة إلى دوال الاستجابة الدفعية لكل من المتغيرات التابعة جراء احداث صدمة في المتغير المستقل.

واقتصرت الدراسة في جانبيها النظري والتطبيقي على الفترة الممتدة بين 2000 و2019، والتي تزامنت مع الوفرة المالية التي حققتها الميزانية العامة للدولة جراء انتعاش أسواق النفط العالمية وتحقيق عوائد نفطية غير مسبوقة، الأمر الذي شجع الجزائر بتبني برامج تنموية ابتداء من سنة 2001 قابلها سياسة انفاق توسعية، كان الهدف منها استرجاع التوازنات الاجتماعية والإقتصادية الكبرى للبلاد خاصة بعد الأزمة السياسية التي عاشتها في سنوات التسعينات وما خلفته من خسائر مادية وبشرية، وكان ذلك من خلال سد العجز المسجل على مستوى الهياكل القاعدية والبنى التحتية، إضافة إلى زيادة التكامل بين مختلف القطاعات الإقتصادية، والسعي في تنويع الإنتاج الوطني والتوجه إلى دعم القطاعات خارج المحروقات ودفع عجلة الاقتصاد الوطني، وقد أكدت النتائج أن قطاع المحروقات هو القلب النابض للإقتصاد في الجزائر والمحدد للمؤشرات الإقتصادية الكلية وأهمها معدلات النمو الإقتصادي، وبما أن سوق النفط يخضع لتقلبات عديدة ترجع لأسباب مختلفة كمستويات الإنتاج والسياسات المحددة للأسعار، فإن نمو الإقتصاد الوطني يخضع لعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفوارت خارجية إيجابية أو آثار تدعيمية لبقية القطاعات الأخرى.

نتائج الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة في مقدمة الدراسة، قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات كانت نتائج اختباراتهم على النحو التالي:

الجانب النظري:

- افترضنا أن كل من الانفاق العام والنمو الاقتصادي له علاقة طردية بالعوائد النفطية، يمكن قبول هذه الفرضية لأنه فعلا من خلال تحليلها لبيانات الاقتصاد الجزائري تبين أن للإيرادات البترولية دور هام في زيادة الايرادات العامة، وتعمل على تحفيز سياسة الانفاق العام الموجه لمختلف القطاعات، فنجد أن الفائض في الإيرادات العامة يؤدي إلى تزايد حجم الإنفاق العام، وباعتبار الجزائر دولة ترتكز بنسبة كبيرة على الإيرادات البترولية فإن الأوقات التي ترتفع فيها أسعار البترول العالمية تؤدي إلى كسب وفورات مالية وفائض في رصيد الميزانية العامة، الأمر الذي يدفع بالجزائر خلق أوجه جديدة للإنفاق وزيادة في حجم الأوجه القائمة، الذي يساهم بشكل مباشر في تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي؛
- كما يتبين لنا أن سياسة الانفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضعية المالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني والتي تحددها عائدات النفط، حيث أن الجزائر تبنت سياسة انكماشية خلال فترة انحسار العوائد النفطية جراء انخفاض أسعار البترول في السوق النفطية، وسياسة إنفاق توسعية تزامنا مع وفرة الموارد المالية المتأتية من زيادة العوائد من النفط الناتجة عن المستويات المرتفعة لأسعار البترول؛
- تشكل العوائد النفطية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وأهم ممول لميزانية الدولة، مما جعل الاقتصاد الوطني رهينا بتقلبات أسعار البترول العالمية؛
- تؤدي زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى نتائج إيجابية على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير، ولكنها ستؤول إلى مشاكل عويصة في المدى الطويل، مما وجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على استقرار الاقتصاد الوطني وعدم تأثره بأسعار المحروقات؛
- إن هيمنة قطاع المحروقات في الجزائر على جميع أوجه النشاط الاقتصادي على حساب القطاع الأخرى، سواء في الإنتاج أو التصدير أو تكوين القيمة المضافة في الناتج الداخلي الخام، أدى إلى ارتباطه بشكل وثيق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، مما جعل الاقتصاد الجزائري يواجه مشكل التبعية النفطية؛ بمعنى أنه عرضة للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط العالمية، سواء بسبب الأزمات السياسية أو الاقتصادية، أو بسبب المشاكل المتعلقة بالإنتاج، وبالتالي فإنه يعتبر حساسا للصدمات الخارجية؛
- من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي، وجدنا أن الجزائر تعاني من قلة التنويع في اقتصادها خلال فترة الدراسة، إلا أنه في حالات انهيار أسعر البترول خاصة في السنوات الأخيرة اضطرت الدولة الى البحث

عن مصادر أخرى لتغطية نفقاتها وتمويل ميزانيتها، والحل الوحيد أمامها هو الشروع في دعم القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي عن طريق تشجيع الاستثمارات وتوفير المناخ المناسب لها؛

- إن المخصصات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي تعرف تطورا، لكنه تطور ضعيف إذا ما قورن بقطاعات أخرى، كما أن هذه المبالغ لا تعكس الواقع بالنظر إلى حجمها، والأسوأ أن هذه المخصصات المالية تتأثر بفعل أسعار البترول، الأمر الذي يدعوا للبحث عن بدائل أكثر استقرارا، خاصة وأن القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات المعتمد عليها كبديل لقطاع المحروقات، إذ يعتبر هذا الأخير من القطاعات الاستراتيجية الذي يساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات رغم المشاكل والعوائق التي لايزال يتخبط فيها، فنجد مثلا أن التمور الجزائرية لها مكانة مرموقة في الأسواق العالمية، إلا أن الاحصائيات تشير إلى ضعف نسبة التصدير إذا ما قورنت بحجم الإنتاج؛
- إن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر يتطلب تدخلا فعالا من طرف الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال دعم وتشجيع الاستثمارات في القطاع الخاص في مختلف المجالات؛
- عدم توجيه الفوائض النفطية إلى قنوات استثمارية تنهض بالاقتصاد الجزائري واستخدامها غير العقلاني، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وبالتالي ارتفاع حصيلة الواردات الجزائرية بالخارج؛
- يجب ألا ننسى الدور المهم لصندوق ضبط الموارد الذي لم يسمح للنمو الاقتصادي بالتأثر كثيرا بانخفاض أسعار البترول ونقص العائدات النفطية، والذي وتتمثل أهدافه على نطاق واسع في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بعزل الاقتصاد عن آثار انخفاض أسعار النفط وتحييد أثر التدفقات المالية الوافدة لتجنب المرض الهولندي. ولذا فقد ثبتت فائدة صندوق ضبط الإيرادات في ظل الوضع الاقتصادي والمالي، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الموارد الضخمة المتراكمة في صندوق ضبط الإيرادات قد تنطوي على تكاليف الفرصة الضائعة لأنها قد لا تعوض فرص النمو المحتملة.

الجانب التطبيقي:

- إن نتائج الدراسة القياسية باستخدام نموذج ARDL واختبار الحدود توصلت إلى وجود علاقة تكامل مشترك معنوية وطردية تربط بين عوائد النفط وكل من الانفاق العام والنمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام في المدى الطويل، تشير أن أي تغير طويلة الأجل في قيمة الايرادات النفطية نسبة 10%، يصاحبه تغير في إجمالي الانفاق العام بنسبة 13.8% (بالزيادة أو النقصان)، وبنسبة 6.88% في قيمة الناتج الداخلي الخام.

- أما العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، أكدت على وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين عوائد النفط والانفاق العام والناتج الداخلي الخام في الجزائر، وأن أي تغير قصير الأجل في العائدات النفطية لا بد أن يؤثر بالنموذج ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل حوالي 44%و21.61% على التوالي؛
- أما عند احداث صدمة عشوائية في عوائد النفط بمقدار انحراف معياري واحد، فكانت الاستجابة الفورية لمتغير لوغاريتم الانفاق العام موجبة، مما يؤكد على وجود علاقة قصيرة الأجل بينهما، في حين كانت استجابة الناتج الداخلي الخام سلبية في بدايتها، هذا ما يعتبر دليلا على ضعف مرونة الناتج الداخلي الخام لصدمات أسعار النفط.

التوصيات والمقترحات:

- العمل على ايجاد مصادر جديدة لتمويل الميزانية العامة، عن طريق تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال تنمية الصادرات غير النفطية، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛
- أصبح تنويع الاقتصاد في الجزائر ضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاد الجزائري والحفاظ على استقراره، ولتجنب الآثار السلبية للعنة الموارد الطبيعية. من خلال وضع خطط فعالة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي؛
- في سبيل القضاء على التبعية النفطية يجب على الجزائر التفكير مليا في تنمية الصادرات غير النفطية، ورفع نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام؛
- يجب على الجزائر الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي وتشجيع الفلاحين، كانطلاقة لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات؛
- العمل على تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي في النشاطات غير النفطية؛
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجابهة التبعية النفطية والقضاء عليها؛
- ترشيد الانفاق العام، والاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وتوزيعها حسب الأولويات، الأمر الذي يؤدي إلى التوازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والقطاعات الإنتاجية التي تساهم بنسبة كبيرة في تكوين القيمة المضافة للاقتصاد الوطني؛
- الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام؛
- تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في القطاعات المنتجة، وتعزيز تفاعله مع القطاع العام في مختلف المجالات، عن طريق إقامة مشاريع مشتركة؛

- العمل على تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي وإيجاد مصادر جديدة لتمويل الميزانية العامة، والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة قطاع المحروقات، إلى اقتصاد انتاجي يسمح بتحقيق معلات نمو مستدامة؛
- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنلوجيا الحديثة المساهمة في تطوير نشاطات بعض القطاعات الاقتصادية المنتجة كما وكيفا، كالقطاع الفلاحي؛
- ضبط اتجاهات الانفاق العام من خلال انشاء أسس ولوائح لاستقرار السياسة المالية، والتي من شأنها الحد من أثر تقلبات أسعار النفط.

المصادر والمراجـــع

أولا: المصادر باللغة العربية:

الكتب والمؤلفات:

1- أحمد زهير شامية، خالد شحاتة الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.

2- أسامة بن باحنشل، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1999.

3- إسماعيل محمد عبد الرحمان، تحليل الإنحدار المتعدد، معهد الإدارة العامة، الرياض-المملكة العربية السعودية،2001.

4- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.

5- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

6- أكرم كريم عباس، حلمي حيدر سلمان، محاضرات في تقنية الزيوت الخفيفة، معهد التدريب النفطي، كركوك- العراق،2017.

7- بسام يونس إبراهيم، انمار أمين حاجي، عادل موسى يونس، الإقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم-السودان،2002.

8- بشير محمد تيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

9- حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الإقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2016.

10- حبيب كميل، البني حازم، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت-لبنان، 2000.

11- حسام علي داود، خالد محمد والسواعي، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013.

12- حسين بلعجون، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2009.

13- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2016.

14- دالاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، 1967.

15- رمضان نور الدين محمد، الإحصاء المتقدم، الجزء الأول: الإحصاء اللامعلمي- الإنحدار المتعدد والارتباط والارتباط المتعدد الجزئي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة-مصر، 1998.

16- ريفينيو ووتش، دليل لمراقبة الموازنات وإيرادات النفط والغاز "التخلص من لعنة الموارد"، معهد المجتمع المنفتح، مركز الدراسات السياسية في الجامعة الأوروبية المركزية، نيويورك.

17- سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل-العراق، 1988.

18- سامي خليل، مبادئ الاقتصاد، مؤسسة الصباح للنشر، الكويت، 1980.

19- سمير صلاح الدين حمودي، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشرات زين الحقوقية، بيروت-لبنان، 2015.

20- صارم سمير، الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق!! إنه النفط، دار الفكر، دمشق-سوريا، 2003.

21- صقر أحمد صقر، التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 2004.

22- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الإقتصادي، دار المعارف، القاهرة-مصر، 1986.

23- صلاح الدين نامق، نظريات النمو الإقتصادي، دار المعارف، مصر، 1965.

24- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006.

25- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1992.

26- عادل العدلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

27- عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.

28- عائشة بن عطا الله، الصادرات والنمو الإقتصادي، قراءة في التطور النظري والإحصائي واستراتيجيات التنمية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2020.

29- عبد السلام ياسين الادريسي، التحليل الإقتصادي الكلي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة البصرة، 1986.

30- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003.

31- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي-الامارات، 2004.

32- عبد المقتدر عبد العزيز، البترول وطرق استكشافه، دار الفجر، الأردن، 2000.

33- عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبوعات جامعة الكويت، 1982.

34- عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

35- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الإقتصادي، نظريات النمو والتنمية الإقتصادية، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.

36- عز الدين مالك الطيب، المدخل إلى الإقتصاد القياسي، الجزء الأول، مطبعة جي تاون، الخرطوم-السودان، 2008.

37- عصام الجبلي وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2008.

38- عصام عزيز شريف، تحليل المدخلات والمخرجات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

39- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

40- فريدريك شرر، نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأثره بالابتكار التكنلوجي، تعريب علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض-السعودية، 2004.

41- فلح حسين خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث-جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.

42- فليح حسين خلف، التنمية الإقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة المستنصرية، العراق، 1986.

43- فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2003.

44- مايكل روس، ترجمة محمد هيثم نشواني، نقمة النفط، كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة-قطر، 2014.

45- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، الجزائر، 1983.

46- محمد البنا، التنمية والتخطيط الإقتصادي بين النظرية والتطبيق، إشارة خاصة لتجربة دولة قطر، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة-مصر، 1996.

47- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003.

48- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، جامعة حلب، سوريا، 1990.

49- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، 2008.

50- محمد شامل بهاء الدين فهمي، الإحصاء بلا معاناة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض-السعودية، 2005.

51- محمد صالح تركي القريشي وناظم أحمد نوري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل-العراق، 1993.

52- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة-الشارقة، اثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.

53- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص35.

54- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة- الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

55- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية-مصر،1977.

56- محمد علي الطيب فارس، الإحصاء التحليلي النظرية والتطبيق، آفاق الحاسوب للطباعة والنشر، الخرطوم-السودان، 2009.

57- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2007.

58- محمود علي الشرقاوي، النمو الإقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

59- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان-الأردن، 2006.

60- مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان-الأردن، 2008.

61- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، 2004.

62- ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، 2006.

63- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العراق، 2011.

64- نتر، جون، وازرمان، ويليام، كنتروميخائيل، نماذج إحصائية تطبيقية: إنحدار، تحليل تباين وتصاميم تجريبية، ترجمة كنجو أنيس إسماعيل وآخرون، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2000.

65- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدر الجماهرية، بن غازي- ليبيا، 2000.

66- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005.

67- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة والاثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2010.

68- يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمأمول دراسة تاريخية إقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

69- يلس شاوش بشير، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

70- يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان-بيروت، 1984.

الأطاريح والرسائل الجامعية:

1- بابوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010.

2- بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010.

3- زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الإقتصاد الكلي (النمو الإقتصادي)، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018.

4- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات-دراسة واقع التمور في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015، ص56.

5- شتاتحة عمر، فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018.

6- طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2017/2016.

7- عياش بولحية، دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة بين 2001-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.

8- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2012/2011.

9- كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطويلا العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، السنة الجامعية 2016/2015.

10- منال بلقاسم، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول الصناعية دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية 2019/2018.

11- وافي ناجم، توجيه الإنفاق العام لاستهداف النمو الإقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية -أدرار، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019.

12- ياسين مصطفاوي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكنوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، الجزائر، السنة الجامعية 2020/2019.

المجلات والدوريات:

1- أبوبكر عبد القادر أبوعزوم، تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الإقتصادي دراسة قياسية للإقتصاد الليبي من 1990 إلى 2010، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد الخامس، ليبيا، 2016.

2- أحمد إبراهيم العلي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد 23، العراق، 2009.

3- أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، المجلد 2، العدد2، الجزائر، 2003.

4- أحمد سلامين عيسى حجاب، كيفية تقييم وإختبار نماذج الإنحدار في القياس الإقتصادي (دراسة تطبيقية: حالة نموذج الإنحدار لدالة الادخار في الجزائر)، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور-الجلفة، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2018.

5- آسيا سعدان، سعاد شعابنية، الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2018.

6- أنيسة بن رمضان، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الإقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، لمجلد8، العدد 2، الجزائر، 2014.

7- براق عيسى، بركان أنيسة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر: تطورها، أسبابها، ومتطلبات ترشيدها، مجلة الابداع، جامعة البليدة2، المجلد 8، العدد8، الجزائر، 2018.

8- البشير عبد الكريم، دحمان بو اعلي سمير، قياس أثر التطور التكنلوجي على النمو الإقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الإقتصاديين المغاربة.

9- بلقلة ابراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، المجلد12، العدد12، الجزائر، 2013.

10- بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، علي قابوسة، أثر الائتمان المصرفي على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1980-2018)، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، الجزائر، 2020.

11- بن عزة هناء، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الأول، الجزائر، جوان 2017.

12- بيان مرزوق راتب عساف، أثر المعروض النقدي على الإقتصاد الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، 2018.

13- حاكمي بوحفص، بن عوالي خالدية، تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية (دروس مستخلصة للجزائر)، ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد السابع، وجدة-المغرب، مارس 2019.

14- حسن، علي وشومان، عبد اللطيف، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال إختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، مجلة العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، المجلد 9، العدد2، جامعة بغداد-العراق، 2012.

15- خالد راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

16- خليفي سامية، بدار عاشور، دور الجباية البترولية في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2009-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.

17- شباب سيهام، توظيف عوائد القطاع النفطي في الإقتصاد الجزائري، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، العدد 10، 2014، العراق.

18- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، المجلد 6، العدد الأول، الجزائر، ديسمبر 2015.

19- شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية، العدد09، الدنمارك 2011.

20- ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، المجلد 14، العدد 19، الجزائر، 2018.

21- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الاسلامي، المجلد 11، العدد 32، جامعة الأزهر- مصر، 2007.

22- عبد العزيز نعوم، محددات النمو الإقتصادي في الجزائر على المدى الطويل للفترة ما بين 1970-2013، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، المجلد17، العدد 01، الجزائر، 2017.

23- عثمانية خضرة، آيت يحي سمير، دراسة العلاقة السببية بين النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر، من خلال اختبار قانون فاجنر خلال الفترة (1967-2017)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد 4، فلسطين، ديسمبر 2019.

24- عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، عدد خاص، المجلد رقم 2، الجزائر، أفريل 2018.

25- علة مراد، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر، المجلد 9، العدد3، ديسمبر 2016.

26- علي إسماعيل عبد المجيد، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة أهل البيت، العدد 25، العراق، 2003.

27- علي رجب، تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية والآفاق المستقبلية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، العدد 131، الكويت، 2009.

28- عماد الدين أحمد المصبح، محددات التضخم خلال الفترة 1970-2004، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 34، العدد 4، أكتوبر 2006، جامعة الكويت.

29- عمر بسعود، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة انسانيات، العدد 22، الجزائر، 2003.

30- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، المجلد 3، العدد 05، الجزائر، ديسمبر 2016.

31- عياش درار، نسيمة أوكيل، زينب يعلى، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد17، العدد 1، الجزائر، 2013، ص55.

32- فرحات عباس سعود وسيلة، عرض عام لبرامج التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة سوق أهراس، العدد01، الجزائر، جوان 2018.

33- قوي بوحنية، محمد خميس، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة: قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، المجلد5، العدد9، الجزائر، جوان 2013.

34- مالك لخضر، إبراهيم بعلة، انعكاسات وتغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية والاقتصاد الجزائري، مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، المجلد 2، العدد الرابع، الجزائر، 2012.

35- مبروك رمضان، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001-2015)، مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والإقتصادية، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلد 8، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2017.

36- مجلخ سليم، وليد بشيشي، تأثير تقلبات أسعار البترول على الإيرادات العامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2015، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، العدد الثالث، تبسة- الجزائر، 2017.

37- محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية-مصر، 2000.

38- محمد كريم قروف، تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال- هيرشمان، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، المجلد السابع، العدد الأول، الجزائر، 2020.

39- محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية غربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 51، مصر، 2010.

40- مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنويع الإقتصادي، إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة العلوم الانسانية، جامعة الاخوة منتوري- قسنطينة، المجلد أ، العدد 48، ديسمبر 2017.

41- المزيني، عماد الدين محمد، العوامل التي أثرت على تقلبات اسعار النفط العالمية 2000-2010، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر -غزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 76، العدد 1، فلسطين، 2013.

42- مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر، من خلال مربع كالدور السحري للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 6، الجزائر، جوان 2017.

43- مشري محمد الناصر، بقه الشريف، تقييم حصيلة مخططات التنمية في الجزائر، دراسة إقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، العدد 57، سوريا، فبراير 2017.

44- معياش نسرين، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الإقتصادي (حالة الجزائر)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 1 (A)، الشارقة، جوان 2019.

45- نادية العقون، أسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)، مجلة الحدث للدراسات المالية والإقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد 01، الجزائر، ديسمبر 2018.

46- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد12، الجزائر، ديسمبر2012.

47- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية: مع نطبيق معادلة (St.louis) على الإقتصاد العراقي للمدة 2003-2011، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 8، العراق، 2012، ص65.

48- نعوش صباح، تصدير النفط وفق أحكام منظمة التجارة العالمية، مجلة أخبار النفط والصناعة، وزارة الطاقة الإمارتية، العدد 481، الامارات العربية المتحدة-أبو ظبي، 2010.

49- نوال محمود حمود، استخدام منهج التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد7، العراق، 2011، ص183.

50- هالة سمير عبد الحميد الغاوي، أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 40، العدد02، جوان 2020.

51- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة 2، العدد الخامس، الجزائر، يناير 2020.

52- يحي غني النجار ومحمد رضا عبد العظيم، النمو الإقتصادي بين التحليل والقياس، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد السابع، بغداد، 1980.

الملتقيات العلمية:

1- أحمد تي، حمزة بالي، واقع وآفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول إقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 30 نوفمبر-01 ديسمبر 2011.

2- خاطر طارق، عادل زقرير، كريمة حبيب، دور برامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية وتقييمية، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر.

3- رشيد سالمي، القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7 و8 أكتوبر 2015.

4- سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، استدامة الإقتصاد الجزائري مع أسعار البترول في ظل برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على النمو الإقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001-2014)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الطارف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر2014.

5- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسية على النمو الإقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

6- طبيابية سليمة، لرباع الهادي، التنويع الإقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخداميين للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 07-08 أفريل 2008.

7- اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الإقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة إقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي (مجلس التعاون الخليجي)، الأمم المتحدة-نيويورك، 2001.

8- لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "السياسة الجبائية في الجزائر"، جامعة البليدة، الجزائر، يومي 11 و12 ماي 2003.

9- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات مجلس التعاون لدول الخليج، قسم الإقتصاد كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، يومي 16-17 فبراير 2014.

التقارير والمنشوارت:

1- التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط OPEC من خلال الرابط:
https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Annual-Statistical-report, Consulté le 10/01/2021, 09 :15.

2- بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004، 2008، 2012، 2017، 2018، 2019

3- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

4- تقارير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول OAPEC للسنوات 2010، 2014، 2015، 2018.

5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات 2004، 2007، 2010، 2013، 2016، 2019 و2020.

6- تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، نوفمبر 2008.

7- تقرير الوزير الأول "البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009" من خلال الرابط:
www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf , consulté le 12/11/2020, 11 :10.

8- الجزائر، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.

9- الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الملحق الثالث، قوام برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014، أكتوبر 2010.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزء الثاني: 2010-2014، الجزائر، 16 أكتوبر 2010.

11- علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 123، الكويت، 2007.

12- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017.

الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية العدد 41 الصادرة في 29 جويلية 2015، على الرابط:
https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm,Consulté le 08/08/2020, 20 :20

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.

القوانين والمراسيم:

1- قانون المالية للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018و 2019 من خلال موقع وزارة المالية عبر الرابط:

2- قانون المحاسبة العمومية رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، الجريدة الرسمية العدد 35، 1990.

3- قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 متضمن لقانون المالية لسنة 2016، على الرابط:

4- قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019 عبر الرابط:

5- قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019.

6- المادة 119 من القانون 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017.

7- المادة 12 من القانون 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006.

8- المادة 45 من القانون 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006.

9- المرسوم 67-17 المؤرخ في يناير 1967، والمتضمن توزيع الاعتمادات المفتوحة في ميزانية التسيير لسنة 1967، وعلى الخصوص ميزانية الأعباء المشتركة، الجريدة الرسمية، العدد: 03، 1967.

10- مرسوم تنفيذي رقم 15-205 مؤرخ في 27 جويلية 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 تحت عنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019.

https://www.mf.gov.dz/pdf/texte/lois_finances_ar/lois_finances_ar_2019.pdf , p28, Consulté le 01/01/2021, 11 :15.

المواقع الالكترونية:

1- الديوان الوطني للإحصائيات من خلال الروابط:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf , Consulté le 01/06/2020, 13 :10.2.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_Economiques_volumes_2016-2019.pdf , Consulté le 10/09/2020, 14 :20.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH8-ENERGIE_Arabe_.pdf, Consulté le 12/09/2020, 13 :10.

2- إبراهيم خويلد، التحويل اللوغاريتمي للمتغيرات ماله وما عليه، على الرابط:

https://sites.google.com/site/khouiledibrahim/posts/althwylallwgharytmyllmtyatmalhwmalyh. Consulté le 15/02/2021,15 :20.

3- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية للفصل الأول من السنوات 2008، 2011 2014، 2017، 2020 عبر الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz , Consulté le 01/06/2020, 11 :10.

4- شبكة الجزيرة الإعلامية، مقال بعنوان:" سوناطراك...عملاق النفط الجزائري"، بتاريخ 2016/03/26، عبر الرابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/3/27/%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%83, Consulté le 10/11/2021.

5- موقع البنك الدولي من خلال الروابط:

https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups, Consulté le 22/12/2020, 13 :33.
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG, Consulté le 11/11/2020, 18 :20.

6- منظمة العمل الدولية ILO عبر الرابط:

http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/res/index.htm , Consulté le 11/09/2020, 10 :50.

7- موقع وكالة الأنباء الجزائرية عبر الرابط:

https://www.aps.dz/ar/economie/98743-2020 , Consulté le 18/05/2021, 13 :20.

8- وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عبر الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique , Consulté le 11/09/2020, 11 :25.

9- وزارة العمل والتشغيل والتضامن الاجتماعي عبر الرابط:

https://www.mtess.gov.dz/ar/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84#/, Consulté le 11/12/2020.

10- وزارة الطاقة والمناجم، عبر الرابط:

https://www.energy.gov.dz/?rubrique=hydrocarbure#:~:text=Ils%20sont%20class%C3%A9s%20sous%20trois,de%20la%20Plate%2Dforme%20Saharienne, Consulté le 15/11/2021.

11- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عبر الرابط:

http://madrp.gov.dz, Consulté le 10/10/2020, 18 :20

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب والمؤلفات:

1- Alberto Clo, Oil Economics and Policy, 1st edition, Springer, USA, 2000.
2- Ayaub Antoine, Le pétrole, économie et politique, Economica, Paris, 1996.
3- Demarco (V), First Principles of Public Finance, London, 1985.
4- Feldman, Maryann and Storper, Michael, Economic growth and economic development: geographic dimensions, definitions and disparities. In: The New Handbook of Economic Geography, Oxford University Press, Oxford, UK, 2016, p01.
5- Hocine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, 1 édition, édition la découverte, paris, 2010.
6- Jacques Grosclaude, Phillipe Marchessou, Droit fiscal général, 10éme édition, Dalloz, Paris-France, 2015.
7- Jean Alexandre, Droit fiscal algérien, Droit Fiscal. Masson, OPU, Alger, 1990.
8- Mateena Kniivila, Industrial development and economic growth: Implications for poverty reduction and income Inequality, Pellervo Economic Research Institute, Helsinki, Finland, 2002.

المجلات والدوريات:

1- Algieri, Bernardina, The effects of the Dutch disease in Russia, ZEF Discussion Papers on Development Policy, No. 83, University of Bonn, Center for Development Research (ZEF), Bonn.
2- Bourbonnais R., 2002, Econométrie, Manuel et Exercices Corrigés, Dunod, Paris, 4 me édition.
3- Bourbounnis ,M.Terraza , 1998 , Analyse des series temporelles en économie , Presse universitaires de France , 1 ere édition.
4- Bravo-Ortega, Cladio., De Gregorio, José. The Relative Richness of the Poor? Natural Resources, Human Capital and Economic growth. Policy Research Working paper, N°3484, World Bank, Washington, USA, 2005,, PP 01-48.
5- BROWN. R. L, DURBIN. J & EVANS, J.M ,Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time. Journal of the Royal Statistical Society, Vol 37 (Issue 2), 1975, pp.149-192.
6- Cuberes,D. andJerzmanowaski, M. Democracy, Diversification and Growth, Reversals Economic, Journal, N°119, October 2009.
7- Daniel J. Mitchell, Ph.D, The Impact of Government Spending on Economic Growth, Backgrounder, Published by The heritage foundation, N°1831 ? March 31, 2005.

8- Ebrahim-zadeh C, Dutch Disease : Too Much Wealth Managed Unwisely, Finance and Development,International Monetary Fund, Washington-USA, Volume40, N°01, Mars 2003.
9- Kronrnberg, Tobias, The Curse Of Natural Resources in The Transition Economies, Arbeiten aus dem Osteuropa-Institut München, No. 241, ISBN 3921396743, Osteuropa-Institut München, München, 2002.
10- LUIZ CARLOS BRESSER-PEREIRA,The Dutch disease and its neutralization: a Ricardian approach, Brazilian Journal of Political Economy, vol. 28, nº 1 (109), January-March 2008.
11- Mehlum.H et al, Institutions and the Resources Curse, View Issue, Volume 116, N°508, 2006.
12- Mohamed Sami Ben Ali, Lara Cockx, Nathalie Francken, The Middle East and North Africa: Cursed by Natural Resources?, Economic Development in the Middle East and North Africa, Palgrave Macmillan,The Editor(s) 2016.
13- Mohammed N, Nicolás Cachanosky The Myth of the Resource Curse: A Case Study of Algeria, Seventh Annual ASMEA, conference, 2014, Washington DC.
14- Nienke Oomes and Katerina Kalcheva, Diagnosing Dutch Disease: Does Russia Have the Symptoms?, IMF Working Paper Middle East and Central Asia Department, April 2007.
15- Ramsey, J.B. Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis. Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31 (Issue 2), 1969, February, pp.350-369.
16- S.BENAISSA, La participation financière des entreprises socialistes aux charges de l'état, in Revue financière, N°1, 1980.
17- Samir Bellal, Dutch disease et désindustrialisation en Algérie, une approche critique, Revue du Chercheur, 2013/12.
18- Chekouri, S., Chibi , A., & Benbouziane , M. Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth. Middle East Development Journal MEDJ, 2017, PP 01-23.
19- Thorvaldur Gylfason, Lessons from the Dutch Disease: Causes, Treatment, and Cures, INSTITUTE OF ECONOMIC STUDIES, W01 :06, August 2001.

الأطاريح والرسائل الجامعية:

1- Mesbahi Fatima Zohra , Impact de la volatilité des prix du pétrole sur la croissance économique « étude économétrique de l'Algérie (1974-2016), Thèse de doctorat, Université de Tlemcen , 2017-2018 .

الملتقيات العلمية:

1- Amany El Anshasy, 2012, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Collage of Business and Economics, United Arab Emirates University, P.O. Box 17555, p 24-32.
2- Amor Khelif, Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures, communication présentée au Colloque international, Création d'entreprises et territoires, Tamanrasset : 2et 3 Décembre 2006.
3- Berument, H., Ceylan, N.B., 2005, The impact of oil price shocks on the economic growth of the selected MENA countries, Working Paper, Bilkent University, p 174-181.
4- Brian Depratto, Carlos de Resende, and Philipp Maier, How Changes in Oil Prices Affect the Macroeconomy, bank of Canada working paper 2009-33, 2009, p11.
5- Gerrard, W.J & Godfrey, L G, 1998, Diagnostic Checks for Single-Equation Error-Correction and Autoregressive Distributed Lag Models, The Manchester School of Economic and Social Studies, Blackwell Publishing, vol 66, n° 2, March, 1988, p54.
6- Hamilton. James D, oil and the macro economy since World War II, journal of political economy, 1983.
7- Jeffrey Frankel, The Natural Resource Curse: A Survey of Diagnoses and Some Prescriptions, paper was presented at an International Monetary Fund High Level Seminar on Commodity Price Volatility and Inclusive Growth in Low-Income Countries, Washington DC, Sept. 21, 2011.
8- Laurenceson, J. and Chai, J.C.H., Financial Redorm and Economic Development in China, Cheltenham, UK, Edward Elgar, 2003.
9- Narayan, P., The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, Volume.37, ISS.17, Australia,2005, PP179-190 .
10- Zhong Xiang Zhang, Libo Wu, Weiqi Tang, Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy, Energy Economics, 2010.

التقارير والمنشوارت:

2- Abdelatif Benachenhou, Ministre des finances, Trois questions à monsieur le Ministre des finances, revue Z stratégique, n° 1, octobre 2004.
3- Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie.
4- Conseil national économique et social, Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 – 2004.

5- Ministère des finances, le nouveau modèle de croissance (synthèse), juillet 2016.
6- Office National de Statistique, Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Collections Statistiques N°215/2020 Série E, 2020.
7- Office nationale des statistiques, Les comptes économiques en volume de 2016 à 2019, Collections Statistiques N°900/2020, 2020.
8- Office nationale des statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011, Chapitre 7 : Mines et Energie.
9- République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 – 2004.

المواقع الالكترونية:

1- La direction générale de la prévision et des politiques sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf, Consulté le 22/12/2020, 10 :10
2- Organization of the petroleum exporting countries (OPEC), Annual statistical bulletin 2005, sur le site : https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm, Consulté le 10/01/2021, 10 :20 .

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	نفقات المستخدمين	منح المجاهدين	مواد ولوازم	التحويلات الجارية	فوائد الدين العام
2000	261.6	60.6	54.6	300.4	161.7
2001	288.8	56.1	59.1	247.1	147.5
2002	301.1	74.0	69.8	387.7	143.0
2003	326.6	62.6	58.8	543.8	146.3
2004	391.4	69.2	71.7	633.6	85.2
2005	418.5	79.8	76.0	597.6	73.2
2006	447.8	92.5	95.7	733.3	68.6
2007	526.2	101.6	93.8	871.8	80.5
2008	838.7	103.0	111.7	1102.9	61.4
2009	910.9	130.7	112.5	1108.5	37.4
2010	1212.6	151.3	121.7	1140.2	33.2
2011	1774.7	163.2	129.7	1773.9	37.7
2012	1955.7	193.0	120.7	2620.3	46.1
2013	1855.3	226.5	149.1	1856.4	44.2
2014	2007.2	218.4	161.9	2069.0	37.8
2015	2170.9	223.0	179.7	2000.8	42.6
2016	2313.1	226.0	185.5	1814.2	46.8
2017	2286.1	215.8	119.8	1982.1	154.0
المجموع	**20287.2**	**2447.3**	**1971.8**	**21783.6**	**1447.2**

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2004،2008، 2012 و2017 عبر الرابط:
https://www.bank-of-algeria.dz, Consulté le 11/12/2020, 15 :40.

الملحق رقم (02): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

(الوحدة: مليون دج)

السنوات	الزراعة والصيد البحري	الري والموارد المائية	الصناعة والطاقة	السياحة	البنية التحتية الاقتصادية	البناء	التربية والتعليم	البنية التحتية الاجتماعية	البنية التحتية الإدارية	التهيئة العمرانية
2000	8595	34462	7278	9	34501	69511	38819	12298	29341	30948
2001	20339	38127	6448	126	53903	78248	53762	17499	31125	36067
2002	27064	75376	7608	54	65725	88404	55951	27407	28438	41114
2003	15777	67760	5904	13	71762	74935	60032	31517	30504	43091
2004	8479	89050	225	2	79862	65993	61810	30811	21300	27899
2005	13104	125438	95	6	155273	67516	84540	35567	29961	37235
2006	12463	169108	130	24	225456	89683	84136	32900	38446	51056
2007	15099	183897	200	17	380386	184746	126160	41760	54439	79350
2008	26390	221022	24	100	539244	187570	135710	54885	80365	78911

77613	85665	68483	144913	230758	398510	374	134	256554	25769	2009
65349	113726	71235	153513	293495	381673	506	164	272113	22387	2010
47437	116341	77748	127590	137767	399680	345	164	284223	17562	2011
616070	659651	502110	1126936	1568626	2785975	1576	28374	1817130	213028	المجموع

Source : Algeria statistical appendix, IMF report , 2003, 2006, 2009, 2012, 2013, Consulté le 30/12/2020, 18 :15.

الملحق رقم (03): نسبة تغطية الإيرادات البترولية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات	الإيرادات البترولية	النفقات العامة	نسبة تغطية الإيرادات البترولية للنفقات العامة (%)	السنوات	الإيرادات البترولية	النفقات العامة	نسبة تغطية الإيرادات البترولية للنفقات العامة (%)
2000	1213,2	1178.1	102,98	2010	2905.0	4466,9	65,03
2001	1001,4	1321.0	75,81	2011	3979,7	5853,6	67,99
2002	1007,9	1550,6	65,00	2012	4184.0	7058,2	59,28
2003	1350.0	1690,2	79,87	2013	3678,1	6024,1	61,06
2004	1570,7	1891,8	83,03	2014	3388,4	6995,8	48,43
2005	2352,7	2052.0	114,65	2015	2373,5	7656,3	31,00
2006	2799.0	2453.0	114,11	2016	1781,1	7297,5	24,41
2007	2796,8	3108,6	89,97	2017	2372,5	7282,6	32,58
2008	4088,6	4191,1	97,55	2018	2776,2	7732,1	35,90
2009	2412,7	4246,3	56,82	2019	2714,5	7725,5	35,14

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02-05) و(03-13).

الملحق رقم (04): تطور سعر النفط وايرادات الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البترول الخام (دولار للبرميل)	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2
الجباية البترولية (مليار دج)	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7
معدل النمو (%)	-	17.46-	0.64	33.94	16.34	49.78	18.96	0.07-	46.18	40.98-
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
سعر البترول الخام (دولار للبرميل)	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.4
الجباية البترولية (مليار دج)	2905.0	3979.7	4184.0	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2776.2	2714.5
معدل النمو (%)	20.40	36.99	5.14	12.09-	7.87-	29.95-	24.96-	33.20	17.02	2.22-

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03-13) و(04-01).

الملحق رقم (05): انعكاسات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البترول الخام (دولار للبرميل)	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2
النفقات العامة (مليار دج)	1178.1	1321.0	1550.6	1690.2	1891.8	2052.0	2453.0	3108.6	4191.1	4246.3
معدل النمو (%)	-	10.82	14.81	8.26	10.66	7.81	16.35	21.09	25.83	1.30
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
سعر البترول الخام (دولار للبرميل)	80.2	112.9	111.0	109.5	100.2	53.1	45.0	54.1	71.3	64.4
النفقات العامة (مليار دج)	4466.9	5853.6	7058.6	6024.1	6995.8	7656.3	7297.5	7282.6	7732.1	7725.5
معدل النمو (%)	4.94	23.69	17.07	17.17	13.89	8.63	-4.92	-0.20	5.81	-0.09

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02-05) و(04-01).

الملحق رقم (06): هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة (2000-2019)

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

القطاعات	الصادرات الاجمالية	المواد الغذائية	المحروقات	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	العتاد الفلاحي	العتاد الصناعي	السلع الاستهلاكية
2000	21651	30	21061	42	447	12	44	15
2001	19091	30	18531	39	413	22	42	14
2002	18700	35	18109	56	403	20	50	27
2003	24465	47	23988	49	316	01	29	35
2004	32208	66	31548	97	432	00	50	15
2005	46328	67	45588	136	481	00	37	19
2006	54730	73	53608	195	765	01	44	44
2007	60585	88	59605	170	640	01	46	35
2008	78581	119	77194	334	834	01	67	32
2009	45181	113	44415	169	393	00	42	49
2010	57089	315	56121	94	498	01	30	30
2011	72889	355	71662	161	660	00	35	16
2012	71736	315	70584	168	618	00	32	19
2013	64713	404	63663	109	492	00	29	16
2014	59996	323	58362	110	1173	01	16	11
2015	34566	238	33081	107	1111	00	18	11

2016	29309	326	27918	84	909	00	53	18
2017	34569	350	33202	73	845	00	78	20
2018	41113	373	38897	93	1626	00	90	33
***2019**	34994	408	32926	96	1445	00	83	36

المصدر: – بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004، 2008، 2012، 2017 و2018.

*** بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 49، مارس 2020، ص26.**

الملحق رقم (07): تطبيق اللوغاريتم الطبيعي على بيانات عوائد النفط والانفاق العام والناتج الداخلي الخام

LREVP	LDEP	LPIB	السنوات
3.083932402	3.071182156	3.615265999	2000
3.000607587	3.120902818	3.626042522	2001
3.003417445	3.19049978	3.655407383	2002
3.130333768	3.227938097	3.720349524	2003
3.196093244	3.276875221	3.788811556	2004
3.371566552	3.312177356	3.878636673	2005
3.447002898	3.389697548	3.929500668	2006
3.446661411	3.492564843	3.970946291	2007
3.611574624	3.622328023	4.043114601	2008
3.382503324	3.628010674	3.998608029	2009
3.463146137	3.65000623	4.078877133	2010
3.599850335	3.767423042	4.164025524	2011
3.621591676	3.84869396	4.209772298	2012
3.565623533	3.779892173	4.221359459	2013
3.529994673	3.844837385	4.236249988	2014
3.375389236	3.884018942	4.223046617	2015
3.250688304	3.863174104	4.243400223	2016
3.375206221	3.862286457	4.268947527	2017
3.443450750	3.888297462	4.306618004	2018
3.433689846	3.887926597	4.310232227	2019

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EXCEL

الملحق رقم (08): نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة الانفاق العام

Dependent Variable: LDEP
Method: ARDL
Date: 01/23/22 Time: 03:33
Sample (adjusted): 2004 2019
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LREVP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LDEP(-1)	0.219255	0.324819	0.675005	0.5248
LDEP(-2)	-0.157395	0.302430	-0.520434	0.6214
LDEP(-3)	0.120733	0.299616	0.402959	0.7009
LDEP(-4)	0.376821	0.251838	1.496284	0.1852
LREVP	0.261599	0.089317	2.928888	0.0263
LREVP(-1)	0.052166	0.125433	0.415884	0.6920
LREVP(-2)	-0.009058	0.112245	-0.080700	0.9383
LREVP(-3)	0.138940	0.112376	1.236386	0.2625
LREVP(-4)	0.164782	0.115196	1.430446	0.2025
C	-0.368072	0.258656	-1.423017	0.2046

R-squared	0.991870	Mean dependent var	3.687388
Adjusted R-squared	0.979675	S.D. dependent var	0.214716
S.E. of regression	0.030611	Akaike info criterion	-3.865732
Sum squared resid	0.005622	Schwarz criterion	-3.382864
Log likelihood	40.92585	Hannan-Quinn criter.	-3.841005
F-statistic	81.33371	Durbin-Watson stat	1.529506
Prob(F-statistic)	0.000014		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (09): نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة الناتج الداخلي الخام

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 01/23/22 Time: 03:32
Sample (adjusted): 2004 2019
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LREVP LDEP
Number of models evalulated: 100
Selected Model: ARDL(2, 1, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

LPIB(-1)	0.169646	0.124114	1.366851	0.2207
LPIB(-2)	0.108124	0.088800	1.217621	0.2691
LREVP	0.294490	0.030365	9.698202	0.0001
LREVP(-1)	-0.097957	0.036383	-2.692381	0.0359
LDEP	0.053760	0.072963	0.736806	0.4890
LDEP(-1)	-0.026904	0.086493	-0.311056	0.7663
LDEP(-2)	0.102197	0.084000	1.216630	0.2694
LDEP(-3)	-0.020933	0.075752	-0.276335	0.7916
LDEP(-4)	0.302801	0.066742	4.536894	0.0039
C	0.853534	0.126620	6.740885	0.0005

R-squared	0.999038	Mean dependent var	4.117009
Adjusted R-squared	0.997595	S.D. dependent var	0.163600
S.E. of regression	0.008023	Akaike info criterion	-6.543900
Sum squared resid	0.000386	Schwarz criterion	-6.061032
Log likelihood	62.35120	Hannan-Quinn criter.	-6.519173
F-statistic	692.3919	Durbin-Watson stat	2.950201
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم (10): نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة الناتج الداخلي الخام بعد اجراء فترة ابطاء واحدة

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 01/26/22 Time: 04:45
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LREVP LDEP
Number of models evalulated: 48
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	0.783898	0.096686	8.107694	0.0000
LREVP	0.266026	0.035317	7.532473	0.0000
LREVP(-1)	-0.232859	0.037681	-6.179793	0.0000
LDEP	0.148711	0.083818	1.774218	0.0978
C	0.250146	0.112287	2.227743	0.0428

R-squared	0.996622	Mean dependent var	4.045997
Adjusted R-squared	0.995657	S.D. dependent var	0.225724
S.E. of regression	0.014876	Akaike info criterion	-5.357199
Sum squared resid	0.003098	Schwarz criterion	-5.108662
Log likelihood	55.89339	Hannan-Quinn criter.	-5.315136
F-statistic	1032.587	Durbin-Watson stat	2.368732
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم(11) : دوال الاستجابة الفورية للإنفاق العام والناتج الداخلي الخام جراء صدمة في عوائد النفط

Response of LDEP: Period	LREVP	Response of LPIB: Period	LREVP	LDEP
1	0.000000	1	0.000000	0.000000
	(0.00000)		(0.00000)	(0.00000)
2	0.017073	2	-0.006946	-0.008198
	(0.01191)		(0.00997)	(0.01056)
3	0.023599	3	-0.003347	0.001420
	(0.01411)		(0.00852)	(0.01370)
4	0.026307	4	-0.002559	0.008024
	(0.01725)		(0.00687)	(0.01480)
5	0.026404	5	-0.001555	0.007497
	(0.01910)		(0.00749)	(0.01276)
6	0.025172	6	-0.000636	0.005038
	(0.01978)		(0.00783)	(0.01002)
7	0.023292	7	-8.12E-05	0.003411
	(0.01952)		(0.00827)	(0.00941)
8	0.021168	8	0.000357	0.003056
	(0.01857)		(0.00862)	(0.00970)
9	0.019020	9	0.000730	0.003179
	(0.01718)		(0.00880)	(0.00980)
10	0.016966	10	0.001040	0.003123
	(0.01559)		(0.00888)	(0.00935)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة العلاقة بين عوائد النفط وكل من الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، ولتحقيق ذلك استخدمنا أساليب القياس الاقتصادي والمتمثلة في طريقة التكامل المشترك وفق منهجية ARDL، واختبار الحدود Bounds Test ونموذج تصحيح الخطأ ECM.

حيث توصلت نتائج الدراسة وفقا للاختبارات القياسية التي تم تطبيقها، أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين عوائد النفط والانفاق العام والناتج الداخلي الخام في المدى الطويل حسب اختبار الحدود، كما استنتجنا أنه حسب نموذج تصحيح الخطأ ECM أي تغيير قصير الأجل في العائدات النفطية سيؤثر حتما في الانفاق العام ويدفعه نحو التوازن في الأجل الطويل، وباعتبار العلاقة الديناميكية التي تربط كل متغيرات الدراسة فإننا وجدنا أنه بمجرد حدوث تغيرات في الإنفاق العام جراء تعرض عوائد النفط إلى صدمات خارجية فإن هذا ينعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: عوائد النفط، الانفاق العام، النمو الاقتصادي، منهجية ARDL.

Abstract :

This research aims to study the nature of the relationship between oil revenues and both public spending and economic growth in Algeria during the period 2000-2019, and to achieve this we used the economic measurement methods represented in the co-integration method according to the ARDL methodology, the Bounds Test and the ECM error correction model.

The results of the study, according to the standard tests that were applied, found that there is a co-integration relationship between oil revenues, public spending and crude internal product in the long run according to the border test, and we also concluded that according to the ECM error correction model, any short-term change in oil revenues will inevitably affect spending. and pushes it towards equilibrium in the long term, and considering the dynamic relationship that links all the variables of the study, we found that once there are changes in public spending as a result of the exposure of oil revenues to external shocks, this is directly reflected on economic growth in Algeria.

Keywords: Oil revenues, Public spending, Economic growth, ARDL method